بيان إعجاز نبوءة الغزو المغولي

آدم بن محمد المالكي
باحث مستقل



ورقة في دلائل النبوة

بيان إعجاز
نبوءة الغزو المغولي

بيان إعجاز
نبوءة الغزو المغولي

ورقة في دلائل النبوة

آدم بن محمد المالكي

باحث مستقل

الطبعة الأولى

١٤٤٨هـ - ٢٠٢٦م

بيان إعجاز نبوءة الغزو المغولي

ورقة في دلائل النبوة

تأليف: آدم بن محمد المالكي

الطبعة الأولى: ١٤٤٨هـ/٢٠٢٦م

مقاس الكتاب: ١٧ × ٢٤ سم

بيانُ إباحة الطبع والنشر

أذِن المؤلِّفُ إذنًا عامًّا لكلّ أحدٍ في نسخ هذا الكتاب، وطباعتِه، وإعادةِ نشره، وتوزيعِه، ورقيًّا ورقميًّا، بأيّ وسيلةٍ كانت، دون مقابلٍ يُؤدّى إليه، ودون حاجةٍ إلى استئذانه؛ وذلك بشرطين:

الأوّل: أن تُحفَظ نسبةُ الكتاب إلى مؤلِّفه، فلا يُنسَب شيءٌ منه إلى غيره.

الثاني: ألّا يُنسَب إلى المؤلِّف ما يدخل على النصّ من تغييرٍ أو تحريفٍ أو حذفٍ أو زيادة؛ فمن تصرَّف في شيءٍ منه فتَبِعةُ تصرُّفه عليه، لا على المؤلِّف.

فهرس المحتويات

مقدمة ١

المقامُ الأوّل: جامعُ المرويّات ٩

القسم الأول: المرفوعات ١٤

‹ح١› حديث الحسن البصري عن عمرو بن تَغْلِب ١٤

‹ح٢› حديث الأعرج عن أبي هريرة ١٧

‹ح٣› حديث ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة ٢٠

‹ح٤› حديث معمر عن همّام بن منبّه عن أبي هريرة ٢٢

‹ح٥› حديث سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة ٢٤

‹ح٦› حديث قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة ٢٦

‹ح٧› حديث عوف الأعرابي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة .. ٢٩

‹ح٨› حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري ٣٠

‹ح٩› حديث سعيد بن جُمْهان عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة ٣٢

‹ح١٠› حديث أبي شُرَيح عن موسى بن وَرْدان عن أبي هريرة ... ٣٥

‹ح١١› حديث بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بُرَيدة عن أبيه ... ٣٩

‹ح١٢› حديث أبي زُرعة السَّيباني عن أبي سُكَينة عن رجلٍ من الصحابة ٤٢

‹ح١٣› حديث ابن لَهيعة عن كعب بن علقمة عن حسان بن كُريب عن ابن ذي الكَلاع عن معاوية ٤٤
‹ح١٤› حديث معاوية بن حُدَيج عن معاوية بن أبي سفيان ٤٧
‹ح١٥› حديث مروان بن سالم عن الأعمش عن زيد بن وهب وشقيق بن سلمة عن ابن مسعود ٤٩
‹ح١٦› حديث منصور بن صُقَير عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أُنيسة عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطُّفيل عن حذيفة بن أَسِيد . ٥٢
‹ح١٧› حديث عبيد الله بن عمر عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة . . ٥٤
‹ح١٨› حديث عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي عن حميد بن مسلم عن غياث ٥٤

القسم الثاني: الموقوفات ٥٥
‹ث١› أثر محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن عبد الله بن عمرو بن العاص ٥٥
‹ث٢› أثر عُيينة بن عبد الرحمن بن جَوْشن عن أبيه عن أخيه ربيعة بن جوشن عن عبد الله بن عمرو ٥٨
‹ث٣› أثر عبد الله بن بُرَيدة عن سليمان بن الربيع عن عبد الله بن عمرو بن العاص ٥٩
‹ث٤› أثر سعيد بن بشير عن قتادة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص ٦٧
‹ث٥› أثر هلال بن خبّاب عن العُرْيان بن الهيثم عن عبد الله بن عمرو بن العاص ٧١
‹ث٦› أثر عوف الأعرابي عن أبي المغيرة القوّاس عن عبد الله بن عمرو بن العاص ٧٣
‹ث٧› أثر عبد العزيز بن رُفَيع عن شداد بن مَعْقِل عن عبد الله بن مسعود ٧٤

‹ث٨› أثر شعبة عن الحكم بن عُتَيبة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجِذ عن عبد الله بن مسعود ٧٥
‹ث٩› معمر بن راشد عن أيوب السَّختياني عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن مسعود ٧٦
‹ث١٠› أثر إسرائيل عن أبي إسحاق السَّبيعي عن أرقم بن يعقوب عن عبد الله بن مسعود ٧٨
‹ث١١› أثر أبي جَمْرة عن أبي عبد العزيز عن أبي هريرة ٨٠
‹ث١٢› أثر علي بن زيد بن جُدعان عن وَرْدان أبي عبد الله عن رجلٍ من الأنصار ٨١
‹ث١٣› أثر أبي زرعة عن عبد الله بن زُرَير الغافقي عن عمّار بن ياسر ٨٣
‹ث١٤› أثر أبي الأسود عن مولًى لشرحبيل بن حسنة أو لعمرو بن العاص ٨٥

القسم الثالث: المقطوعات ٨٧
‹ق١› أثر عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوبان عن أبيه عن مكحول ... ٨٧

ملحق: الأخبار المحتملة ٨٨
‹م١› أثر حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ٨٨
‹م٢› أثر عقبة بن وهب عن أبيه عن يزيد بن معاوية العامري عن عبد الله بن مسعود ٩٠
‹م٣› الجُرَيري عن أبي نَضْرة عن جابر بن عبد الله ٩١

المقامُ الثاني: مقدّماتٌ ممهِّدات ٩٣

القولُ في المنهج ٩٦

القولُ في حكم الموقوفات ١٠٠
تنزيلُها على أخبار عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ١٠٤

القولُ في موجب الجمع بين القيود ١١٣
الأخبارُ التي عليها المعوَّل ١٢٣
الخبرُ الأوّل: حديثُ قتال الترك ونعتهم ١٢٣
الخبرُ الثاني: خبرُ بني قنطوراء في إخراج أهل العراق ١٢٥
الخبرُ الثالث: أثرُ ابن مسعود في إجلاء أهل الكوفة ١٢٥
الخبرُ الرابع: أثرُ ابن مسعود في ربط خيولهم بشطّ الفرات ١٢٦
حاصلُ الدعاوى ١٢٧
فصلٌ في تقدّم الأخبار على المخبَر به ١٢٨
الوجه الأوّل: تواريخ المصنّفين ١٢٩
الوجه الثاني: تحليلُ المدار ١٢٩
الوجه الثالث: الشاهدُ المخطوط المؤرَّخ ١٣٥
الوجه الرابع: التفسيرُ والجمع ١٣٨
الوجه الخامس: تقدّمُ التعيين على تمام الوقوع ١٤٠
فصلٌ في الحادثة المدّعى مطابقتها للأخبار ١٤١
المقدّمات: قيامُ جنكيزخان واتّصالُ ملكه ببلاد الإسلام ١٤٣
الطور الأوّل: طورُ الهدم والكسر (616–628هـ) ١٤٧
الطور الثاني: طورُ الملك بعد الغزو (628–654هـ) ١٥٣
الطور الثالث: طورُ هولاكو وسقوط بغداد (654–658هـ) ١٥٧
الطور الرابع: طورُ الدولة الإيلخانيّة ونزاعها مع المماليك (658–723هـ) ١٦١
مصادرُ الحادثة ومنازلُها ١٦٥
فصلٌ فيمن نزّل الأخبار على الحادثة ١٦٨
ابن الأثير (ت 630هـ) ١٧٥

المقامُ الثالث: بيانُ مطابقة الأخبار للأحداث ١٧٧
الدعوى الأولى: في تسميتهم «الترك» و«بني قنطوراء» ١٧٩
الدعوى الثانية: في نعتهم ولباسهم وخيلهم ١٩٠
هيئة الوجه ١٩٢
«كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة» ١٩٦
صفة الأنف ١٩٨
حمرة الوجوه ٢٠٠
انتعال الشعر ولبسه ٢٠٢
الخيل ٢٠٩
الدعوى الثالثة: في ظهورهم على المسلمين ٢١١
الدعوى الرابعة: في بلوغهم العراق ومواضعَ مخصوصةً منه ٢١٤
بلوغهم السواد والفرات ٢١٨
الدعوى الخامسة: في إخراج أهل العراق وإجلاء أهل الكوفة ٢٢١
إجلاءُ أهل الكوفة ٢٣٢
الدعوى السادسة: في العودة وسَلوة العيش ٢٣٩
سَلوةُ العيش ٢٤٣
المقامُ الرابع: بيان إعجاز الخبر ٢٤٧
الشقُّ الأوّل: في امتناع أن يكون تخمينًا ٢٥٠
الشقُّ الثاني: في امتناع أن يكون استنباطًا من مقدّمات العصر ٢٥٩
فصلٌ: في الطبقة الأولى ٢٦٤
فصلٌ: في الطبقة الثانية ٢٧٤

فصلٌ: في الطبقة الثالثة ٢٨٣
فصلٌ: في الطبقة الرابعة ٢٩٢
فصلٌ: في الطبقة الخامسة ٢٩٥

خاتمة ٣١٣

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لم يترك الخلق سدى، ولم يَدَعهم في مَهْمَهِ الحيرة رَدًى، بل بعث فيهم رسلا مبشرين ومنذرين، وأقام على صدقهم من أعلام نبواتهم ما تنقطع دونه حيل المتخرصين، وتكلّ عن معارضته قوى المتكلفين؛ وجعل من آياتهم ما شهد به الحاضرون، ومنها ما ادُّخر للغابرين. والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين، الذي أُرسل بالحق بشيرا ونذيرا، وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد، فإن أشرف ما صرفت إليه الهمم بعد معرفة الباري جل جلاله، وأحق ما أنفقت فيه نفائس الأعمار، النظر في النبوات وإقامة براهينها؛ إذ هي الواسطة بين الخالق والخلق، والجسر الذي تعبر عليه الشرائع

إلى العباد. ولولاها لبقي العقل يعلم أن له ربّا ولا يدري ما يرضيه، ويستيقن أن له معادا ولا يهتدي إلى سبيل النجاة فيه.

ولهذا ما أرسل الله رسولا إلا أيده بالبينات، وأقام له من الشواهد ما تقوم به الحجة وتنقطع به المعذرة. وما فتئ القرآن يطالب المخالفين بالبرهان، ويدعوهم إلى النظر والاعتبار، ويحتج عليهم بما بين أيديهم وما خلفهم. فكان نصب أدلة النبوة سنة قرآنية، وطريقة نبوية، وسبيلا سلكه أئمة الهدى من بعد، فصنفوا في دلائلها وأعلامها الأسفار، وجردوا لها الأنظار. «ما من الأنبياء من نبي إلا قد أُعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أُوتيتُ وحيا أوحاه الله إليّ».(١)

غير أن الناظر في هذا الباب في عصرنا يجد فيه من القصور ما يُحزن الغيور، ومن الفتور ما لا يليق بجلالة المقصود. ذلك أن الناس في هذا الشأن صنفان: صنف له همة ولا علم له، وصنف له علم ولا همة له.

فأما ذوو الهمة فالإعجازيون، الذين سوّدوا الصحائف، وأهدروا المداد في المجلدات، بما زعموه من الإعجاز العلمي والعددي ونحوهما، ولفقوا بين

(١) مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي)، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته، ج ١، ص ١٣٤، ح (١٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ له.

وأخرجه البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر (دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ)، كتاب فضائل القرآن، باب كيف نزول الوحي وأول ما نزل، ح (٤٩٨١)؛ وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: «بُعثتُ بجوامع الكلم»، ح (٧٢٧٤)، بنحوه.

السمعيات والطبيعيات تلفيقا تأباه أصول النظر وتمجّه الأذواق، فحمّلوا النصوص ما لا تحتمله، واستنطقوها بما لا تدل عليه، وجعلوا من المشابهات براهين، حتى اجتمع في تصانيفهم فساد المأخذ، وسوء الاستدلال، وإرسال الدعاوى بغير زمام، مع ضعف التحليل واضطراب البناء المنطقي للحجج. فكان حظهم من كثرة الأدلة أعظم من حظهم من صحة الدلالة، ومن التوسع في الدعوى أوفر من نصيبهم من التحقيق.

وأما الآخرون فعلماء الشريعة الفضلاء المحققون، الذين برعوا في الأصول والفروع، إلا أن هممهم صرفت عن تحقيق هذه المباحث، لانشغالهم بغيرها، أو لظن أن الأمر قد فرغ منه، وكُفوا المؤونة فيه بما سطره المتقدمون. والحق أن ليس كل ما أحكم المتقدمون أصوله قد استوفوا فروعه، ولا كل ما أقاموا عليه الحجة قد استقصوا وجوهها. فبقي الباب بين قادر قاعد، وقائم عاجز؛ قلّ من جمع بين صحة الآلة وصدق العزيمة.

ولا يخفاك ما في تكثير أدلة النبوة بما لا يصح من ضرر بيّن. فإن الخصم يتخذ الواهي منها ذريعة إلى رد الصحيح، ويحسب أن الباب كله من هذا الجنس. والمؤمن الذي بنى يقينه على دليل فاسد ربما تزلزل إذا انهدم، كمن أسس بنيانه على شفا جُرُفٍ هار. وإنما الحجة الواحدة المحكمة أنفع من ألف دعوى مرسلة، والقليل الصحيح خير من الكثير السقيم. وليس من نصرة الحق أن يُستدل له بكل ما يُظن موافقا له، وإنما نصرته أن يقام عليه من

الدليل ما يصح ثبوتا، ويستقيم دلالة، ويسلم من المعارض.

ثم إن مجال النبوات، على ما وصفت من إهماله، بحر لم يُسبر غوره، ومنجم لم يُستخرج كنزه. وهو حقيق بأن تُكتب فيه الجموع الغفيرة من الورقات الأكاديمية والأبحاث المحكمة، مما يجمع بين عمق البحث وإحكام النظر العقلي. هذا مع ما في ذلك من عظيم الأجر وجليل المصلحة؛ فإنه ذبّ عن حياض النبوة، وهداية للحائر، و«لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من حُمْر النَّعَم».(٢)

على أني لا أنكر أن الكفاية تحصل بأقل من ذلك، ولا أزعم أن الإيمان موقوف على تحرير هذه الدقائق. فإن الكافر قد يكفيه في اتباع الإسلام أن يعلم فضله على دينه وأولويته بالقبول، لما في التوحيد من موافقة الفطر وبدائه العقول. وليس يحتاج المرء إلى كبير نظر حتى يعلم أن لهذا العالم ربّا خالقا، وأن صدور الهداية والبيان عنه أليق بحكمته من أن يُترك الخلق سدى، وأنه

(٢) أخرجه مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.)، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ج ٤، ص ١٨٧٢، ح (٢٤٠٦)، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، بلفظ: «فوالله لأن يهدي الله بك رجلًا واحدًا خير لك من أن يكون لك حُمْرُ النَّعَم».

وأخرجه البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر (دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ)، كتاب الجهاد والسير، باب فضل من أسلم على يديه رجل، ج ٤، ص ٦٠، ح (٣٠٠٩)، بنحوه؛ وأخرجه أيضًا في الكتاب نفسه، باب دعاء النبي ﷺ إلى الإسلام والنبوة، ج ٤، ص ٤٧، ح (٢٩٤٢)، بلفظ: «فوالله لأن يُهدى بك رجل واحد خير لك من حُمْر النَّعَم».

إن كان بين أديان الأرض وحي يصح أن يُنسب إلى الإله الواحد الكامل، فلا جرم أن الإسلام أولى الأديان بذلك.

وكذلك عامّةُ المسلمين؛ فقد يكفي الواحدَ منهم في تسويغ إيمانه ما اطمأنّت إلى مثله عجائزُ نيسابور، من دعوةٍ استُجيبت، وحلاوةِ مناجاةٍ ذاقها، ولطائفِ عنايةٍ شهد آثارها من ربّه؛ إلى غير ذلك ممّا يورث القلبَ علمًا راسخًا، ويُغني صاحبَه عن إطالة النظر واستقصاء الأقيسة. وليس عجزُ المرء عن تحرير مأخذ علمه دليلًا على انتفائه؛ فإنّ من العلم ما يجده الإنسان من نفسه، وإن عَسُر عليه إفهامُ غيره إيّاه، ومن اليقين ما يستحكم في الجَنان قبل أن تُفصح عنه عبارةُ اللسان.

غير أن في تحقيق دلائل النبوة وتحرير براهينها مزيد تثبيت للمؤمنين، ودفع لما يعرض لقلوبهم من الشكوك، وتحصين لليقين من غوائل الشبهات؛ وفيه إقامة للحجة على المخالفين، وإزالة لما يعترض طريقهم من موانع التصديق، وقطع لمعاذير من رام دفع الحق بعد ظهوره.

وقد كان مما حملني على كتابة هذه الرسالة أني هممت أول الأمر بكتابة مقالة وجيزة في بيان إعجاز الأخبار الواردة في قتال الترك، على منوال مقالتي الموسومة بـ«بيان إعجاز خبر نار الحجاز»[٣]، وظننت أن الأمر قريب المأخذ، قليل المؤونة؛ فما زلت أطلب أطراف الخبر، وأجمع متفرق طرقه، وأقابل

(٣) https://srajarabic.com/بيانُ-إعجاز-نبوءة-نار-الحجاز/

ألفاظه، وأفتش عن مواضع دلالته، وأستقرئ أوصاف القوم في كتب المؤرخين والرحّالين من أهل الإسلام وغيرهم، حتى أخذ مني البحث كل مذهب، وانفتح من كل مسألة باب إلى غيرها.

فكلما ظننت أني بلغت الساحل لاح لي ساحل دونه لجة، حتى طال الأمر إلى ما ترى، وصار ما أردته مقالة كتابا. ومن لطيف الاتفاق أن نار الحجاز لم يكد دخانها ينجلي سنة أربع وخمسين وستمائة حتى نزلت ببغداد سنة ست وخمسين القارعة الكبرى، فكأن النبوءتين أختان تواردتا على عصر واحد.

وهذا البحث مندرج تحت أحد أجل أدلة النبوة، وهو الإنباء بالغيب؛ الذي لا يُنال بحيلة ولا صناعة، وإنما يختص الله به من اجتباه من رسله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ﴾. فكان من خصائص الأنبياء وعلاماتهم، حتى احتج الله به لنبيه ﷺ فقال: ﴿ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾. حتى أنه الميزان الذي نصبه كتاب اليهود والنصارى لتمييز النبي الصادق من الكاذب، فجاء في التثنية: «فما تكلم به النبي باسم الرب ولم يحدث ولم يصر فهو الكلام الذي لم يتكلم به الرب»[٤]؛ فجُعل تخلف ما يُنبئ به المدعي علامة على كذبه، وتحققه شرطا لصدقه.

فكان المقصود: بيان ما في أحاديث قتال الترك من الإعجاز، إذ وردت

(٤) سفر التثنية، الإصحاح الثامن عشر، العدد (٢٢)، ترجمة سميث-فان دايك (١٨٦٥م).

قبل الغزو المغولي لبلاد المسلمين بأحقاب متطاولة، ثم جاءت الحوادث على وفاق ما أخبرت به، على وجه من المطابقة لا تستقل بإصابته قرائح البشر، على ما سيأتي بيانه. وليس يعنينا وراء إثبات الإعجاز الكلام في دلالته، فإن ثبت أن محمدا صلى الله عليه وسلم أتى بما ليس بمقدور مثله، فليتخير العاقل: أربّ حكيم يصدّق رسوله، أم سفيه يغرر بعباده؟

وإني، على مبلغ ما انتهى إليه نظري واطلاعي، لم أقف فيما صنفه أهل الشرق والغرب، قديما وحديثا، على مصنف أفرد لإثبات إعجاز نبوءة نُسج على منوال هذه الرسالة؛ إذ لممنا شعث المرويات، ونخلنا صحيحها من سقيمها، وأثبتنا سبق الخبر لمخبره، واستشهدنا التواريخ على الواقعة، ثم وازنا بين المروي والمرئي قيدا بقيد حتى أسفرت المطابقة إسفار الصبح لذي عينين. ثم سبرنا وجوه الاحتمال فأبطلنا ما سوى الإعجاز، حتى انتظم ذلك كله في برهان محكم البنيان، متساند الأركان، يشد بعضه أزر بعض. وهذا مسلك في النظر دقيق المأخذ، عزيز النظير، يجمع بين بعد الغور وإحكام الحجاج.

ولعلّ ما بذلتُه من جهدٍ في هذا الباب يكون مثالا يحتذى، وطريقة تقتفى، يبني عليه الباحثون من بعدُ، فيُفرد كل علم من أعلام النبوة ببحث على هذا السَّنَن، يُوفى حقه من تحرير الثبوت وتحقيق الدلالة وسبر الاحتمالات، حتى يجتمع من ذلك ديوان في دلائل النبوة، قد نُقّح كل باب فيه تنقيحا،

وأُحكم كل دليل فيه إحكاما، يكون هاديا للحائر، ومثبتا للمؤمن، وحجة على المعاند، ويقوم بحاجة العصر ويسد ثلمته.

وما كان ذلك كله بحولي ولا بقوتي، بل بفضله وتوفيقه، فلولا أن هداني ما اهتديت، ولولا أن فتح عليّ ما انفتح. وللسابقين من أئمة الحديث الفضل، فلولا ما جمعوه من الروايات وميزوه، وما دونوه من الوقائع وحرروه، لما وجدت إلى هذا النسج سبيلا؛ وإنما أنا في ذلك قاعد على أكتافهم، آخذ من موائدهم، ومن شكر النعمة أن يُنسب الفضل إلى أهله.

فما كان في هذه الرسالة من صواب فمن الله وحده، وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمن نفسي، وأستغفر الله منه، ومن أهدى إليّ عيبا فيه فقد أسدى إليّ معروفا. واللهَ أسأل التوفيق والسداد، وأن ينفع بهذا الكتاب بمنه وكرمه؛ آمين.

المقامُ الأوّل

جامعُ المرويّات

والمقصود في هذا المقام استقصاءُ ما حفظه التراث المطبوع من الأخبار الواردة في الترك وقتالهم، وما يتّصل بذلك من الإنباء عن صفتهم، ومسيرهم إلى بلاد المسلمين، وغلبتهم عليهم، وبلوغهم العراق؛ مرفوعِها وموقوفِها ومقطوعِها.

وإنّما آثرنا أن نفتتح الأمر بجمع شَتات المرويّات، وضمّ متفرّقها إلى نظائره، ليكون ذلك أصلًا تُبنى عليه المقاماتُ الآتية، وتُردّ إليه وجوهُ النظر فيها؛ إذ لا سبيل إلى القطع بثبوت خبرٍ، ولا الحكم بتقدّمه، ولا تحقيق مطابقته، حتى تُسبَر طرقُ الباب، وتُستوفى وجوهُ الرواية فيه.

وأردنا أن يكون الانتقاءُ ثمرةَ الجمع، لا أن يكون الجمعُ تابعًا للانتقاء؛ حتى يتبيّن للناظر ما أُخذ من الأخبار وما تُرك، ويظهر له وجهُ الأخذ والترك، ويُفسَح للمتعقّب سبيلُ الاستدراك فيما عسى أن يفوت. وقد قال أحمد بن حنبل: «الحديث إذا لم تُجمع طرقُه لم تفهمه، والحديث يفسّر بعضُه بعضًا»، وقال يحيى بن معين: «لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهًا ما عقلناه».(٥)

فجمعنا كلَّ ما رُوي في ذلك بإسناد، مرفوعًا كان أو موقوفًا أو مقطوعًا، صحّ إسناده أو ضعُف؛ وأخرجنا ما لا إسناد له، كالكلام المنسوب إلى عليٍّ رضي الله عنه في «نهج البلاغة».

(٥) أحمد بن علي الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق محمود الطحان (الرياض: مكتبة المعارف، 1403هـ/1983م)، ج2، ص212، رقم 1639-1640.

وأدخلنا ما سُمّي فيه القوم تركًا، وما سُمّوا فيه «بني قَنْطوراء»، وما عُرفوا فيه بنعتهم المختصّ وإن لم يُسمَّوا، أو وقع في تسميتهم اختلافٌ بين الرواة.

ولم نُثبت في أصل الجمع إلا ما استقلّ بمدارٍ قائمٍ بنفسه، فجعلنا لكلّ مدارٍ مدخلًا مفردًا، وألحقنا به ما دار عليه من وجوه الرواية.

فما رجع منها إلى مدارٍ قد تقدّم ذكره، لم نُعِدْه في عداد المداخل، وإن تكاثرت الطرقُ الموصلة إليه، أو تغايرت ألفاظُه واختلفت رواياتُه؛ اكتفاءً بإثبات أصله في موضعه.

وإنّما نُومئ إلى ما عاد إلى المدار في الحاشية، حيث تدعو إلى ذلك حاجةٌ من بيان علّة، أو كشف اختلافٍ مؤثّر في اللفظ، أو إثبات زيادةٍ في المتن أو نقصانٍ منه.

فإن وقع الاختلافُ على راوٍ دون الصحابيّ، فرواه عنه بعضُ الرواة بإسنادٍ مغايرٍ ينتهي إلى ذلك الصحابيّ بعينه، جعلنا لذلك الوجه مدخلًا على حِدة، ثم بيّنّا في موضع الحكم عليه ما بينه وبين الوجه الآخر من صلةٍ واختلاف.

واطرحنا ما تفرّد به نُعيم بن حمّاد في كتابه «الفتن»؛ وذلك أن العلّة في أفراده راجعةٌ إلى المصنِّف نفسه، لا إلى راوٍ في الإسناد؛ وبهذا افترقت عن سائر الروايات الضعيفة التي أثبتناها في الجمع.

فقد كثرت تفرّداتُه عن الأئمّة، حتى قال فيه النسائي: «في حدّ من لا يُحتجّ به»(٦)، ونبّه الذهبي على ما في كتابه «الفتن» من العجائب والمناكير(٧)، وقال مسلمة بن قاسم: «كان صدوقًا، وهو كثير الخطأ، وله أحاديث منكرة في الملاحم انفرد بها»(٨). فلمّا كانت أسانيدُ تلك الأفراد لا تُعرف إلا من جهته، ألحقناها بغير المسند في حكم الجمع، فلم نُفردها بمداخل.

وما لم يُسمَّ فيه القوم، ولم يُنعتوا بالنعت المختصّ، وإنما فيه وصفٌ عامّ يحتمل غيرهم، أو خبرٌ عن إجلاءٍ لم يُذكر من يُجلي، لم نعدّه مدارًا من مدارات الباب؛ وجمعناه في ملحق الأخبار المحتملة، مع الحكم عليه، لِما بينه وبين أخبار الباب من الاتصال في المعنى.

(٦) قال الحافظ أبو علي النيسابوري: «سمعت أبا عبد الله النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد، وتقدّمه في العلم والمعرفة والسنن، ثم قيل له في قبول حديثه، فقال: قد كثر تفرّده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة، فصار في حدّ من لا يُحتجّ به»: محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، بإشراف شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ/1985م)، ج10، ص609، رقم 209؛ وبنحوه في تهذيب التهذيب، ج10، ص411.

(٧) قال الذهبي: «قلت: لا يجوز لأحدٍ أن يحتجّ به، وقد صنّف كتاب «الفتن»، فأتى فيه بعجائب ومناكير»: سير أعلام النبلاء، ج10، ص609.

(٨) تهذيب التهذيب، ج10، ص412

وإن استعجلت زبدة الدليل، وضاق صبرك عن استقصاء مرويات الباب وسبر عللها، فلا تثريب عليك إن جاوزت هذا الفصل إلى ما يليه، فثم بُلغة طالب الحجة، وغنية من آثر الثمرة على مؤونة الجني. وإن نازعتك نفسك بعد إلى مزيد تحقيق، فعد إلى هذا الفصل؛ فثمة تعرف مغارس ما اجتنيت، ومسالك ما انتهيت إليه.

القسم الأول: المرفوعات

‹ح١› حديث الحسن البصري عن عمرو بن تَغْلِب

قال البخاري في «صحيحه»، كتاب الجهاد والسير، باب قتال الترك (ح2927):

حدثنا أبو النعمان، حدثنا جرير بن حازم، قال: سمعت الحسن يقول: حدثنا عمرو بن تغلب، قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم:

«إنّ من أشراط الساعة أن تقاتلوا قومًا ينتعلون نعالَ الشَّعَر، وإنّ من أشراط الساعة أن تقاتلوا قومًا عِراضَ الوجوه، كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة».(٩)

(٩) محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر (بيروت: دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ)، ح2927.

وأخرجه في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (ح3592) عن سليمان بن حرب عن جرير بلفظ: «بين يدي الساعة تقاتلون قومًا ينتعلون الشعر، وتقاتلون قومًا كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة»، ليس فيه «عراض الوجوه».

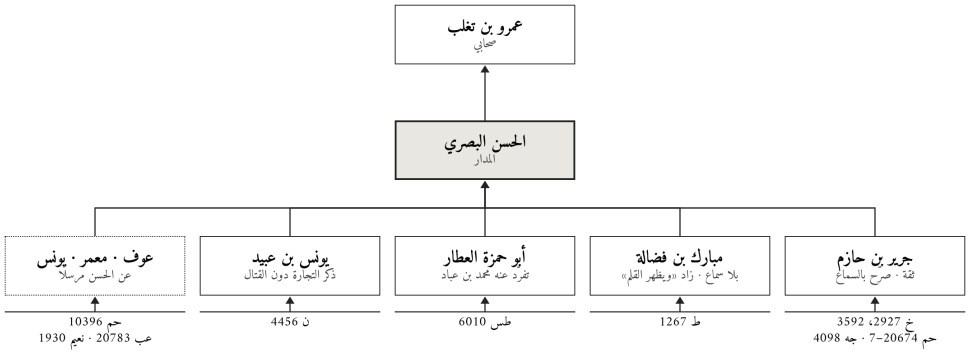
ورواه أحمد عن جماعةٍ عن جرير: فرواه عن وهب بن جرير عن أبيه بنحو لفظ سليمان، وفيه: «ولتقاتلُنّ قومًا...» (ح20674)، وعن أسود بن عامر عن جرير مقتصرًا على الشطر الثاني (ح20675)، ثم عن أسود بالعنعنة مقتصرًا على الشطر الأول (ح20676)، وعن عفّان عن جرير تامًّا، وفيه شكُّ الراوي: «نعالُهم الشعر، أو: ينتعلون الشعر» (ح20677): أحمد، المسند.

ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أسود بن عامر عن جرير، فقدّم ذكر عراض الوجوه على ذكر النعال: ابن ماجه، السنن، كتاب الفتن، باب الترك، ح4098.

وتابع جريرًا عن الحسن: مباركُ بن فضالة، عن الحسن، قال: وقال عمرو بن تغلب: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إنّ من أشراط الساعة أن تقاتلوا قومًا نعالُهم الشعر، وإنّ من أشراط الساعة أن تقاتلوا قومًا كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، وإنّ من أشراط الساعة أن يكثر التجّار ويظهر القلم»؛ فزاد الشطر الأخير، ولم يذكر السماع: سليمان بن داود الطيالسي، المسند، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي (مصر: دار هجر، ط1، 1419هـ/1999م)، ح1267.

وأبو حمزة العطّار، عن الحسن، قال: حدثني عمرو بن تغلب، بلفظ: «ستقاتلون بين يدي الساعة قومًا ينتعلون الشعر، وآخرين كأنّ وجوههم المجانّ»: سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الأوسط، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني (القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ)، ح6010.

ورواه يونس بن عبيد عن الحسن عن عمرو بن تغلب بذكر فشوّ المال والتجارة دون ذكر القتال، وفيه: «ويظهر العلم»: أحمد بن شعيب النسائي، المجتبى من السنن، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1406هـ/1986م)، كتاب البيوع، باب التجارة، ح4456.



شكل (١): شجرة طرق حديث عمرو بن تغلب، ومدارها على الحسن البصري(١٠)

- **الحكم: صحيح.**(١١)

ورواه عن الحسن مرسلًا: عوفٌ الأعرابي، قال: «بلغني أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال...»، فزاد في النعت: «خُنْسَ الأنوف، صغارَ الأعين»: أحمد، المسند، ح10396؛ ومعمرٌ عمّن سمع الحسن يقول: «من أشراط الساعة أن يظهر العلم، ويكثر التجار، ويقاتلون قومًا ينتعلون الشعر، وجوههم كالمجانّ المطرقة»: معمر بن راشد، الجامع، مطبوع في آخر: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، المصنّف، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ/1983م)، ح20783؛ ويونسُ عن الحسن مرسلًا، وزاد من قول الحسن: «قد رأينا الأوّلَ وهم الترك، ورأينا هؤلاء وهم الأكراد»: نعيم بن حماد، الفتن، تحقيق سمير أمين الزهيري (القاهرة: مكتبة التوحيد، ط1، 1412هـ)، ح1930.

(١٠) رمزنا في الأشجار إلى المصادر بما يأتي: خ: صحيح البخاري، م: صحيح مسلم، د: سنن أبي داود، ت: جامع الترمذي، ن: المجتبى للنسائي، جه: سنن ابن ماجه، حم: مسند أحمد، ط: مسند الطيالسي، عب: مصنّف عبد الرزاق وجامع معمر، ش: مصنّف ابن أبي شيبة، سع: طبقات ابن سعد، تخ: التاريخ الكبير، طب: المعجم الكبير، طس: المعجم الأوسط، حب: صحيح ابن حبان، ك: المستدرك، هق: البيهقي، مي: سنن الدارمي، عق: الضعفاء الكبير للعقيلي، طبري: تهذيب الآثار للطبري، الخلال: المنتخب من العلل للخلال، ابن أبي عاصم: الآحاد والمثاني، فتوح مصر: لابن عبد الحكم، أخبار أصبهان: لأبي نعيم، نعيم: الفتن لنعيم بن حماد. والمربّع المظلَّل للمدار، والمنقَّط للمرسل، والمتقطِّع للوجه المخالف أو الواهي.

(١١) مدار الحديث على الحسن البصري، واختُلف عليه في وصله وإرساله: فوصله عنه جرير بن حازم

‹ح٢› حديث الأعرج عن أبي هريرة

قال البخاري في «صحيحه»، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (ح3587):

حدثنا أبو اليمان، أخبرنا شعيب، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالُهم الشَّعَر، وحتى تقاتلوا **الترك**: صغارَ الأعين، حُمْرَ الوجوه، ذُلْفَ الأنوف، كأنّ

-مصرّحًا بسماع الحسن من عمرو-، ومبارك بن فضالة -بغير تصريح-، وأبو حمزة العطّار، ويونس بن عبيد في الشطر المتعلّق بالتجارة؛ وأرسله عنه عوف، ومن سمعه معمر، ويونس في رواية نعيم.

فالخلاف نشأ في الطبقة الأولى عن الحسن، والوصلُ من رواية جرير -وهو ثقةٌ حافظٌ لما رواه- زيادةٌ مقبولة، وقد اعتمدها البخاري.

وقد نفى علي بن المديني سماع الحسن من عمرو بن تغلب، وأثبته أحمد وأبو حاتم، فقال أحمد: «سمع الحسن من عمرو بن تغلب أحاديث»، وقال أبو حاتم: «قد سمع الحسن من عمرو بن تغلب»: عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، المراسيل، تحقيق شكر الله نعمة الله قوجاني (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1397هـ)، رقم 145-147؛ والمثبِت مقدَّم على النافي.

وقد أخرج البخاري بهذه الترجمة -مصرَّحًا فيها بالتحديث- حديثَ الإعطاء والمنع في كتاب الجمعة (ح923)، وفرض الخمس (ح3145)، والتوحيد (ح7535).

والأصل المتّفق عليه بين الواصلين: قتال قومٍ ينتعلون الشعر، وقومٍ كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة.

وأمّا «عراض الوجوه» فزادها جرير في رواية أبي النعمان وأسود وعفان عنه، ولم يذكرها سليمان بن حرب ووهب بن جرير، فهي من تمام حديث جرير يذكرها مرّةً ويتركها مرّة.

وأمّا «يكثر التجار ويظهر القلم» فمن حديث مبارك ويونس، ويُشبه أن يكون الحديث عند الحسن أطول ممّا ساقه جرير؛ فاقتصر جريرٌ على ذكر القتال، وأفرد يونسُ ذكرَ التجارة، وجمعهما مبارك.

وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة».(١٢)

(١٢) البخاري، الصحيح، ح3587.

وأخرجه في كتاب الجهاد، باب قتال الترك (ح2928) من طريق صالح بن كيسان عن الأعرج، فقدّم ذكر الترك على ذكر النعال.

ورواه عن أبي الزناد جماعة: فرواه سفيان بن عيينة عنه بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا صغار الأعين ذُلْف الأنُف»، لم يسمِّ الترك، ولم يذكر «حمر الوجوه»: مسلم بن الحجاج النيسابوري، المسند الصحيح، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، ح2912 (64)؛ وزاد من طريقه: «كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة»: ابن ماجه، السنن، ح4097؛ وابن أبي شيبة، المصنّف، ح37353؛ والبيهقي، البعث والنشور، ح41.

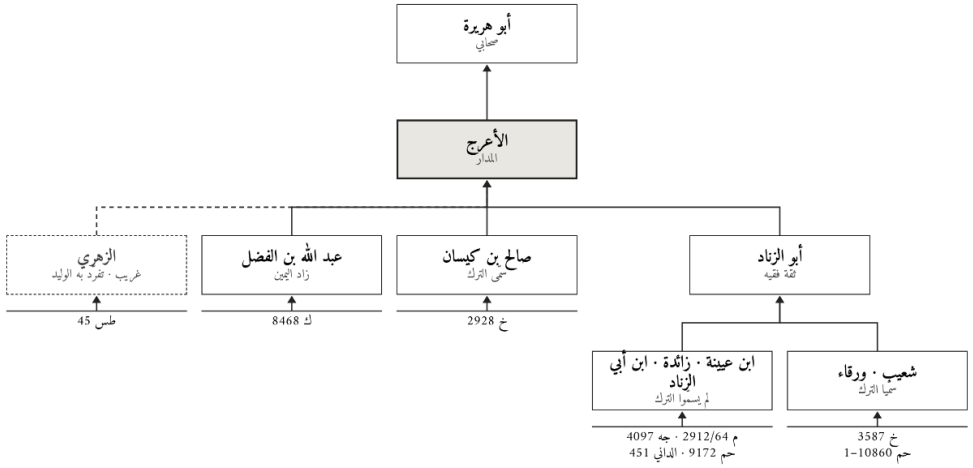
ورواه ورقاء عن أبي الزناد ففرّقه حديثين، وسمّى الترك، وقال: «صغار العيون»: أحمد، المسند، ح10860-10861.

ورواه زائدة عن أبي الزناد في سياق حديثٍ طويل، مقتصرًا على «نعالهم الشعر»: أحمد، المسند، ح9172.

ورواه عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه مفرّقًا: عثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، السنن الواردة في الفتن، تحقيق رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري (الرياض: دار العاصمة، ط1، 1416هـ)، ح451-452.

ورواه عن الأعرج غيرُ أبي الزناد وصالح: عبدُ الله بن الفضل الهاشمي، وزاد في أوله: «والذي نفسي بيده»، وقال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجا فيه: حمر الوجوه»: المستدرك، ح8468؛ والزهريُّ، بلفظ: «لا تزالون تقاتلون الكفار حتى تقاتلوا قومًا صغار الأعين، ذلف الأنوف...»، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا أبو عثمان الأوقص، تفرّد به الوليد»: الطبراني، المعجم الأوسط، ح45؛ وابنُ لهيعة، وقال: «فُطْس الأنف»: نعيم، الفتن، ح1919.

ورواه نعيم عن ابن عيينة عن أبي الزناد بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا ذلف الأنوف، صغار الأعين، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة»، لم يذكر النعال: الفتن، ح1934.



شكل (٢): شجرة طرق حديث الأعرج عن أبي هريرة

- **الحكم: صحيح.**(١٣)

---

(١٣) مدار الحديث على الأعرج، ورواه عنه أبو الزناد وصالح بن كيسان وعبد الله بن الفضل، وكلّهم سمّى الترك ونعتهم إلا أصحابَ أبي الزناد: فقد سمّى الترك عنه شعيبٌ وورقاء، ولم يسمّهم ابن عيينة وزائدة وابن أبي الزناد.

فالخلاف في تسمية الترك نشأ في الطبقة الثانية عن أبي الزناد، لا عن الأعرج؛ ومن حفظ حجّةٌ على من قصّر، ولا سيما مع موافقة صالح وعبد الله بن الفضل لمن سمّى.

والأصل: قتالُ قومٍ نعالهم الشعر، وقومٍ صغار الأعين ذلف الأنوف كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة؛ وزيادة «حمر الوجوه» حفظها شعيبٌ وورقاء وصالحٌ وعبد الله بن الفضل.

وقولُ الحاكم: «لم يخرجا فيه: حمر الوجوه» وَهَمٌ منه؛ فقد أخرجها البخاري في الموضعين جميعًا.

وأمّا قوله في رواية عبد الله بن الفضل: «والذي نفسي بيده» فزيادةٌ لم يذكرها غيره.

وهذا الطريق عند البخاري أصحُّ أسانيد أبي هريرة، كما نقله عنه الحاكم: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق السيد معظم حسين (بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1397هـ/1977م)، ص53.

‹ح٣› حديث ابن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيّب عن أبي هريرة

قال البخاري في «صحيحه»، كتاب الجهاد والسير، باب قتال الذين ينتعلون الشعر (ح2929):

حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال:

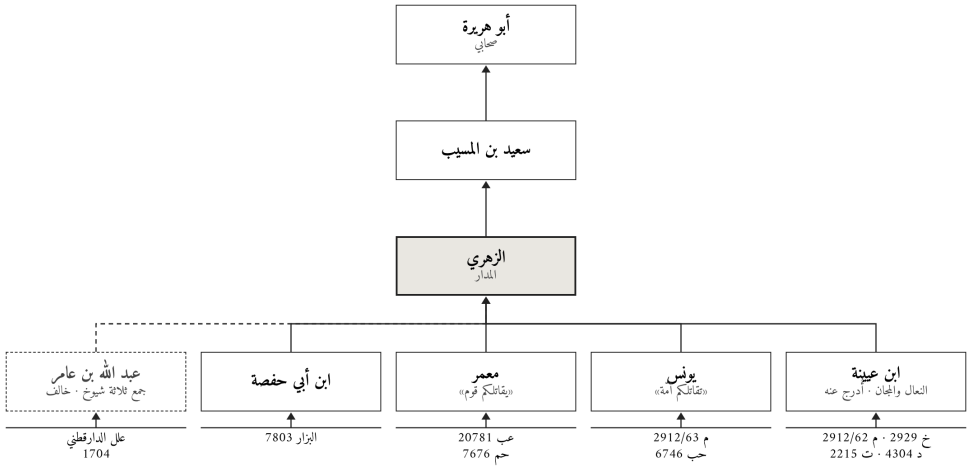
«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالُهم الشَّعَر،
ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة».
قال سفيان: وزاد فيه أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة -روايةً-:
«صغارُ الأعين، ذُلْفُ الأنوف، كأنّ وجوهَهم المجانُّ المطرقة».(١٤)

---

(١٤) البخاري، الصحيح، ح2929.

ورواه عن الزهري جماعة: فرواه ابن عيينة: مسلم، الصحيح، ح2912 (62)؛ سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني، السنن، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي (دمشق: دار الرسالة العالمية، ط1، 1430هـ/2009م)، كتاب الملاحم، باب في قتال الترك، ح4304؛ الترمذي، الجامع، ح2215، وقال: «حسن صحيح»؛ أحمد، المسند، ح7263؛ ابن أبي شيبة، المصنّف، ح37352؛ محمد بن حبان البستي، الصحيح بترتيب ابن بلبان (الإحسان)، تحقيق شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ/1993م)، ح6744.

ورواه يونس بن يزيد عن الزهري بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلكم أمّةٌ ينتعلون الشعر، وجوههم



شكل (٣): شجرة طرق حديث الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة

- **الحكم:** صحيح، والمحفوظ فيه ذكر النعال والمجانّ دون سائر النعت.(١٥)

مثل المجانّ المطرقة»: مسلم، الصحيح، ح2912 (63)؛ وزاد عند ابن حبان (ح6746): «وهي الترسة»، وهو تفسيرٌ من بعض الرواة.

ورواه معمر عن الزهري بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى يقاتلكم قومٌ ينتعلون الشعر، وجوههم كالمجانّ المطرقة»: عبد الرزاق، المصنّف (جامع معمر)، ح20781؛ أحمد، المسند، ح7676.

ورواه نعيم عن ابن عيينة بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر»: الفتن، ح1933.

ورواه محمد بن أبي حفصة عن الزهري، وقال البزار: «وهذا الحديث قد رواه غير واحد عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة، منهم ابن عيينة»: البزار، البحر الزخّار، ح7803.

(١٥) سُئل الدارقطني عنه فقال: «يرويه الزهري، واختُلف عنه؛ فرواه يونس، وعقيل، وابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة. ورواه عبد الله بن عامر الأسلمي، عن الزهري، عن سعيد، وأبي سلمة، وأبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة. ورواه معمر، وشعيب، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة، مثل قول يونس وابن عيينة، وهو الصواب»:

علي بن عمر الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله السلفي

‹ح٤› حديث معمر عن همّام بن منبّه عن أبي هريرة

قال البخاري في «صحيحه»، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (ح3590):

حدثني يحيى، حدثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن همّام، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خُوزًا وكَرْمانَ من الأعاجم،
حُمْرَ الوجوه، فُطْسَ الأنوف، صغارَ الأعين،
وجوهُهم المِجانُّ المُطْرَقة، نعالُهم الشَّعَر»(١٦).

(الرياض: دار طيبة، ط1، 1405هـ وما بعدها)، ج9، س1704.

الخلاف في الإسناد على الزهري: انفرد عبد الله بن عامر الأسلمي بجمع أبي سلمة وأبي بكر بن عبد الرحمن إلى سعيد، وخالف الثقات، والصواب ما قاله الدارقطني.

والخلاف في المتن على ابن عيينة: فإنه فصل في رواية علي بن المديني عنه عند البخاري بين حديث الزهري وزيادة أبي الزناد، وساقها بعض الرواة عنه في حديث الزهري، فرواه أبو داود عن قتيبة وابن السرح عنه بلفظ: «قومًا صغار الأعين، ذلف الآنف»، ونحوه عند ابن أبي شيبة وابن حبان، وأسنده الدارقطني نفسه في الموضع السابق من طريق محمد بن سعيد بن غالب عن سفيان كذلك.

فهذا إدراجٌ لزيادة أبي الزناد في حديث الزهري، نشأ في الطبقة الثانية عن ابن عيينة، يكشفه تفصيلُ ابن المديني، وموافقةُ يونس ومعمرٍ على تركها في حديث الزهري.

والأصل من حديث الزهري: قتال قومٍ نعالهم الشعر، وقومٍ كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة.

وأمّا «صغار الأعين، ذلف الأنوف» فثابتةٌ من حديث أبي الزناد عن الأعرج ‹ح٢›، لا من هذا الوجه.

وأمّا «وهي الترسة» عند ابن حبان فتفسيرٌ من أحد الرواة.

(١٦) البخاري، الصحيح، ح3590.

• **الحكم: أصلُ الحديث محفوظ، وتسميةُ «خوز وكرمان» شاذّةٌ معلولة، وإنما المحفوظُ «الترك».**(١٧).

وهو في صحيفة همّام: عبد الرزاق، المصنّف (جامع معمر)، ح20782، ووقع في المطبوع: «حَزَن» مكان «خوز»، وهو تصحيف.

ورواه أحمد عن عبد الرزاق ففرّقه حديثين على عادته في سياق الصحيفة: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزَ وكرمان، قومًا من الأعاجم، حمر الوجوه، فطس الأنوف، صغار الأعين، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة»، ثم: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر»: أحمد، المسند، ح8240-8241.

ورواه من طريق عبد الرزاق: ابن حبان، الصحيح، ح6743؛ والحاكم، المستدرك، ح8470، وقال: «صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وقد أخرجه البخاري.

ورواه البزار من الصحيفة بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا في آخر الزمان قومًا من الأعاجم، حمر الوجوه، فطس الأنف، صغار الأعين، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، ينتعلون الشعر»، ليس فيه ذكرُ خوز وكرمان: البزار، البحر الزخّار، ح9397.

(١٧) وذلك أن همّام بن منبّه رواه عن أبي هريرة، فذكر قتال خوز وكرمان، ووصفهم بأنهم حمر الوجوه، صغار الأعين، فطس الأنوف، وجوههم كالمجانّ المطرقة. وقد رواه غيره من أصحاب أبي هريرة، فذكروا هذا النعت بعينه، وجعلوه في الترك، لا في خوز وكرمان. فرواه الأعرج عن أبي هريرة، فذكر قتال الترك، وأنهم صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، وجوههم كالمجانّ المطرقة. ورواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه، عن أبي هريرة، فسمّاهم الترك أيضًا، وذكر شبه وجوههم بالمجانّ المطرقة، وأنهم يلبسون الشعر ويمشون فيه. وجاء من حديث ابن المسيّب ذكر الانتعال بالشعر، مع شبه الوجوه بالمجانّ المطرقة.

فهؤلاء قد اتفقوا على أصل الخبر وصفة القوم، ومما يبيّن أن الخبر واحد أن هذه الصفات لم تجتمع اتفاقًا في أمرٍ عامّ يشترك فيه الناس، بل اجتمعت في نعت مخصوص، قلّ أن يوجد نظيره، مع اتحاد الصحابي، وذكر القتال قبل قيام الساعة، وصيغة الخبر، وأكثر ألفاظه. فحمل ذلك على خبرين، في أمتين مختلفتين، بعيدٌ عن طريقة أهل المعرفة بالحديث.

وإذا عُلم أن الموصوف واحد، فلا يجتمع كونهم من الترك، ومن أهل خوز وكرمان في نفس الوقت؛ فلم يكن بد من الترجيح؛ وقد قال علي بن المديني في أصحاب أبي هريرة: «أصحاب أبي هريرة هؤلاء الستة: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة، والأعرج، وأبو صالح، ومحمد بن سيرين، وطاوس؛ وكان همّام بن منبّه يشبه حديثه حديثهم إلا أحرفًا».

وهذه كلمة جليلة في هذا الباب؛ فإنه أثبت لهمّام موافقة هؤلاء الأئمة في عامة حديثه، واستثنى أحرفًا يخالفهم فيها. وهذا الحديث مما يصلح أن يكون من جنس تلك الأحرف؛ فإنه وافقهم في أصل الخبر، وصدره، وجملة النعت، وخالفهم في الحرف الذي سُمّي به القوم.

وذكر الترك هو رواية الأكثر والأثبت من أصحاب أبي هريرة، فتعين رجحانها على رواية همام. وقد تقرر عند أئمة الحديث أن الثقة قد يهم في بعض حديثه، وأن روايته تُعرض على رواية أصحابه، فما خالف فيه من هو أحفظ منه أو أكثر عددًا لم يُحكم له بالصحة لمجرد ثقته. وقد بيّن ابن رجب هذا في شرح علل الترمذي، وذكر أن معرفة الخطأ إنما تكون بجمع الطرق، والنظر في اختلاف الحفاظ واتفاقهم.

وقد وقع في حديث همّام في غير هذا الموضع ما يدل على اختلاف بعض ألفاظه عن ألفاظ غيره من أصحاب أبي هريرة؛ فمن ذلك حديث «ملك الأملاك»، فإن الأعرج رواه بلفظ: «أخنع اسم عند الله رجل تسمّى ملك الأملاك»، ورواه همّام بلفظ: «أغيظ رجل على الله يوم القيامة وأخبثه...»؛ فأصل الحديث واحد، وقد اختلفت ألفاظه. وليس مجرد هذا الاختلاف موجبًا للحكم بخطأ أحدهما، لكنه يدل على أن اتفاق الرواة في أصل الخبر لا يستلزم اتفاقهم في جميع حروفه.

ومما يدل على ذلك أن أهل هذين الإقليمين لم يُعرفوا بهذه الصفة، وقد استشكل الكرماني ذلك، فقال: «فإن قلت: أهل هذين الإقليمين ليسوا على هذه الصفة»، ثم ذكر وجوهًا يتأول بها الحديث. ووصف أصحاب البلدان أهل كرمان بالنحافة والسمرة، وأهل خوزستان بالصفرة والنحافة، ونُقل في أهل الأهواز ما يخالف حمرة الوجوه. وليس المراد أن هذه الأوصاف تعم جميع أهل تلك البلاد، ولكنها تدل على أن النعت المذكور لم يكن معروفًا فيهم، بخلاف الترك.

ومما يُحتمل أن يكون سببًا لهذا الوهم دخول حديث في حديث؛ فإن أبا هريرة قد رُوي عنه خبر آخر في الدجال، وفيه: «لينزلن الدجال خوز وكرمان في سبعين ألفًا، وجوههم كالمجانّ المطرقة». وقد جاء من حديث أبي بكر في قوم يتبعون الدجال من جهة المشرق، أن وجوههم كالمجانّ المطرقة.

فاجتمع في خبر الدجال ذكر خوز وكرمان، وشبه الوجوه بالمجانّ المطرقة، وهو من أخص ألفاظ حديث الترك. فإذا نُظر إلى الخبرين، ظهر وجه احتمال انتقال اسم الموضع من خبر الدجال إلى خبر قتال الترك، لبقاء النعت المشترك في الحفظ. وهذا من جنس ما يعرفه أهل العلل بدخول متن في متن، وإنما يقع كثيرًا عند تشابه الأخبار.

وقد يُستأنس لذلك بما وقع في لفظ همّام: «خوزًا وكرمان من الأعاجم»، وفي بعض ألفاظه: «قومًا من الأعاجم»؛ فإن خوزًا وكرمان اسما موضعين، والسياق في قتال قوم موصوفين، فكأن ذكر «قومًا»

‹ح٥› حديث سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة

قال مسلم في «صحيحه»، كتاب الفتن وأشراط الساعة (ح2912/65):

حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا يعقوب -يعني ابن عبد الرحمن-، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«لا تقوم الساعة حتى يقاتلَ المسلمون **الترك**، قومًا وجوهُهم كالمِجانّ المُطْرَقة، يلبسون الشَّعَر، ويمشون في الشَّعَر».(١٨)

جاء لبيان المراد من الاسمين بعد وقوعهما موضع اسم الأمة. ويكثر لفظ «قومًا» في روايات هذا الباب: «تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر»، و«قومًا وجوههم كالمجانّ المطرقة». فهذا مما يحتمل معه أن يكون اسم الموضع قد دخل في موضع اسم القوم، وبقي من سياق الخبر ما يصل الكلام بعضه ببعض.

فإن أبيت إلا صحة الخبر ودفع علته، فلا يبعد إن قيل: على التوسع في الكلام ونزع الخافض، أن يكون المعنى: تقاتلون في خوز وكرمان قومًا من الأعاجم بهذه الصفة؛ فيكون الاسمان لموضع القتال لا للمقاتَلين.

وقد عُرف من أخبار التتار والمغول أن كرمان دخلت في سلطان القراخطائيين، ثم اتصل أمرها بالمغول وخضعت لهم، وأن خوزستان كانت من جهات المشرق المتصلة بطريق زحفهم إلى العراق، ثم صارت في سلطانهم.

فلو حُمل الاسمان على الجهة أو من يكون بها من الجند، لم يمتنع ذلك من جهة التاريخ. وليس مجرد دخول الأرض في سلطانهم دليلًا على وقوع القتال الذي أُخبر به فيها، وإنما المقصود بيان إمكان هذا التأويل إن ثبت اللفظ.

لكن هذا كله على سبيل التنزّل، فإن الترجيح بين الروايات مقدّم على الجمع بالتأويل إذا قامت قرائن الخطأ في إحداها. ولا يصح أن يُترك ما اتفق عليه جماعة من أصحاب أبي هريرة إلى لفظ انفرد به واحد منهم، ثم تُثبت لأجل ذلك واقعة أخرى، وأمة أخرى، لا دليل على تعيينها بذلك النعت سوى اللفظ المختلف فيه.

(١٨) مسلم، الصحيح، ح2912 (65).

• **الحكم:** صحيح.(١٩)

‹ح٦› حديث قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة

قال مسلم في «صحيحه»، كتاب الفتن وأشراط الساعة (ح2912/66):

حدثنا أبو كريب، حدثنا وكيع وأبو أسامة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

ورواه عن قتيبة: أبو داود، السنن، ح4303، ولم يذكر: «ويمشون في الشعر»، ومن طريقه البيهقي، البعث والنشور، ح42؛ والنسائي، المجتبى، كتاب الجهاد، باب غزوة الترك والحبشة، ح3177؛ وابن حبان، الصحيح، ح6745، وترجم عليه: «ذكر البيان بأنّ قوله صلى الله عليه وسلم: يمشون في الشعر، يريد به أنهم ينتعلونه».

وتابع قتيبةَ عن يعقوب: عبدُ الرحمن بن صالح ويحيى بن عبد الله بن بكير، فروياه عنه عن سهيل بإسناده، مقتصرَين على أصل وصف القوم بأنّ وجوههم كالمجانّ المطرقة: أحمد بن جعفر ابن المنادي، الملاحم، تحقيق عبد الكريم العقيلي (قم: دار السيرة، ط1، 1418هـ/1997م)، ص31، ح92.

(١٩) لم ينفرد قتيبة به عن يعقوب بن عبد الرحمن الإسكندراني؛ فقد تابعه عنه عبد الرحمن بن صالح ويحيى بن بكير عند ابن المنادي، غير أنهما اقتصرا على أصل وصف القوم، وزاد قتيبة لباسَ الشعر والمشيَ فيه، وحذف أبو داود عنه «ويمشون في الشعر».

فالخلاف في هذه الزيادة نشأ في الطبقة الأولى عن يعقوب، ثم في الطبقة الثانية عن قتيبة.

ونعتُ القوم بأنّ وجوههم كالمجانّ المطرقة ثابتٌ عن يعقوب بن عبد الرحمن برواية قتيبة ومتابعة ابن صالح وابن بكير.

وأمّا تسمية القوم تركًا فمن رواية قتيبة وحده عن يعقوب، ولم تشتمل عليها المتابعة المختصرة -فيما نقله ابن المنادي-، فلا يُقال إنّ المتابعة أثبتتها، وإنما ثبتت التسمية بقتيبة، وهو ثقةٌ ثبت، واحتجّ بها مسلم، ويشهد لها أنّ شعيبًا وورقاء وصالح بن كيسان سمّوا الترك في حديث الأعرج عن أبي هريرة ‹ح٢›.

«تقاتلون بين يدي الساعة قومًا نعالُهم الشَّعَر، كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة، حُمْرَ الوجوه، صغارَ الأعين».(٢٠)

• **الحكم: صحيح.**(٢١)

---

(٢٠) مسلم، الصحيح، ح2912 (66).

وأخرجه البخاري (كتاب المناقب، باب علامات النبوة، ح3591) عن علي بن عبد الله عن سفيان عن إسماعيل، وفيه: «أتينا أبا هريرة رضي الله عنه، فقال: صحبت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين، لم أكن في سنيّ أحرصَ على أن أعي الحديث منّي فيهنّ، سمعته يقول -وقال هكذا بيده-: بين يدي الساعة تقاتلون قومًا نعالهم الشعر، وهو هذا البارز»، وقال سفيان مرةً: «وهم أهل البازر».

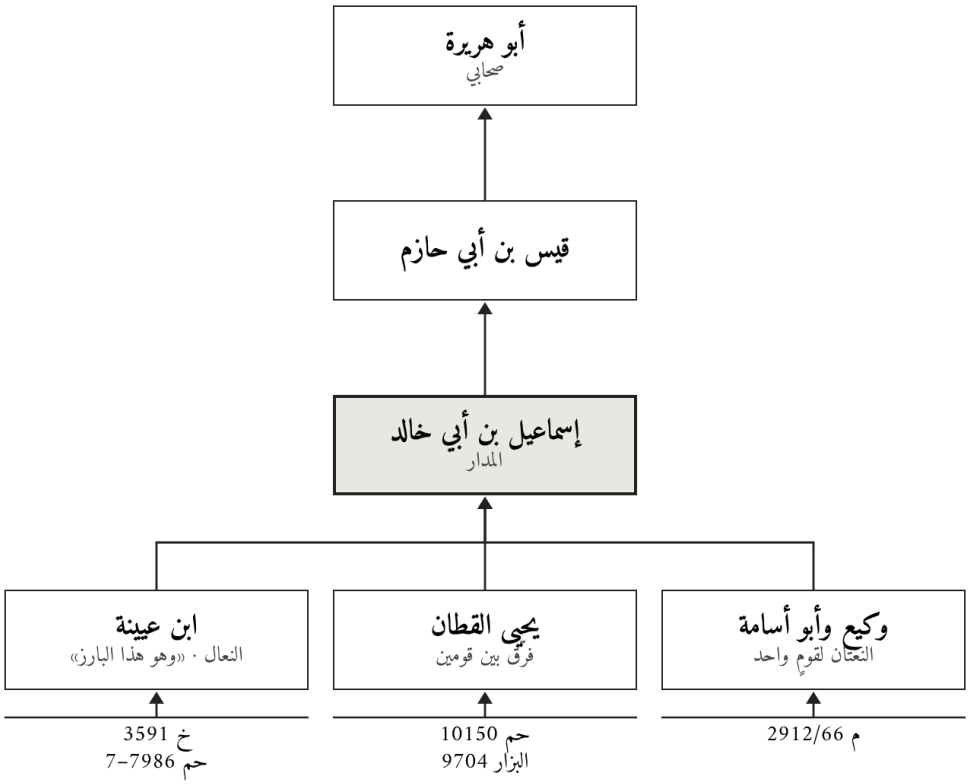
ورواه أحمد عن ابن عيينة في سياقٍ أتمّ، وفيه: «قريبٌ من بين يدي الساعة ستأتون تقاتلون قومًا نعالهم الشعر، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة»: أحمد، المسند، ح7986-7987.

ورواه يحيى بن سعيد القطان عن إسماعيل بلفظ: «قريبٌ بين يدي الساعة تقاتلون قومًا نعالهم الشعر، وتقاتلون قومًا صغار الأعين، حمر الوجوه، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة»، في سياق حديث: «والله لأن يغدو أحدكم فيحتطب على ظهره...»: أحمد، المسند، ح10150؛ البزار، البحر الزخّار، ح9704.

(٢١) مدار الحديث على إسماعيل بن أبي خالد، واختلف أصحابه في سياق النعت: فجمع وكيعٌ وأبو أسامة النعتين في قومٍ واحد، وفرّقهما يحيى القطان في قومين، واقتصر ابن عيينة في رواية البخاري على ذكر النعال، وزاد في رواية أحمد ذكر المجانّ. فالخلاف نشأ في الطبقة الأولى عن إسماعيل. والصواب هو الجمع موافقة لرواية الجماعة عن أبي هريرة.

وأمّا النعت بحمرة الوجوه وصغر الأعين فحفظه وكيع وأبو أسامة والقطان، وتركه ابن عيينة.

وأمّا قوله: «وهو هذا البارز» فتفسيرٌ ملحَقٌ بآخر الحديث من بعض رواته، وقد تردّد فيه سفيان بين «البارز» و«البازر»، وليس من لفظ الحديث.



شكل (٤): شجرة طرق حديث قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة

‹ح٧› حديث عوف الأعرابي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة

قال أحمد في «المسند» (ح10396):

حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا عوف، عن الحسن، قال: بلغني أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا ينتعلون الشَّعَر،
وحتى تقاتلوا قومًا عِراضَ الوجوه، خُنْسَ الأنوف، صغارَ الأعين،
كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة».

ثم قال (ح10397): حدثنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا عوف، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، بمثل ذلك.(٢٢)

- **الحكم:** إسنادُه صحيح، ولفظُه محالٌ على مرسل الحسن.(٢٣)

---

(٢٢) أحمد، المسند، ح10396-10397.

(٢٣) لم يسق أحمد لفظ حديث ابن سيرين، وإنما أحاله على مرسل الحسن بقوله: «بمثل ذلك»، فلا يُقطع بأنّ لفظ محمد هو لفظ الحسن حرفًا بحرف.

وعوفٌ وإن كان ثقةً، فقد كان يجمع أحيانًا بين الشيوخ، واستنكر شعبةُ جمعَه بين خِلاس ومحمد في أحاديث عن أبي هريرة، وقال: «ترى لفظَهم واحدًا؟»، قال ابن أبي حاتم: «كالمنكر على عوف»: الجرح والتعديل، ج1 (تقدمة المعرفة)، ص146، رقم 51.

والأشبه أن يكون حديث ابن سيرين بنحو حديث الحسن في جملته.

‹ح٨› حديث الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري

قال أحمد في «المسند» (ح11261):

حدثنا عمار بن محمد ابن أخت سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا صغارَ الأعين، عِراضَ الوجوه، كأنّ أعينَهم حَدَقُ الجراد، كأنّ وجوهَهم المجانُّ المُطْرَقة، ينتعلون الشَّعَر، ويتّخذون الدَّرَق، حتى يربطوا خيولَهم بالنخل».(٢٤)

- **الحكم:** صحيح عن أبي سعيد.(٢٥)

---

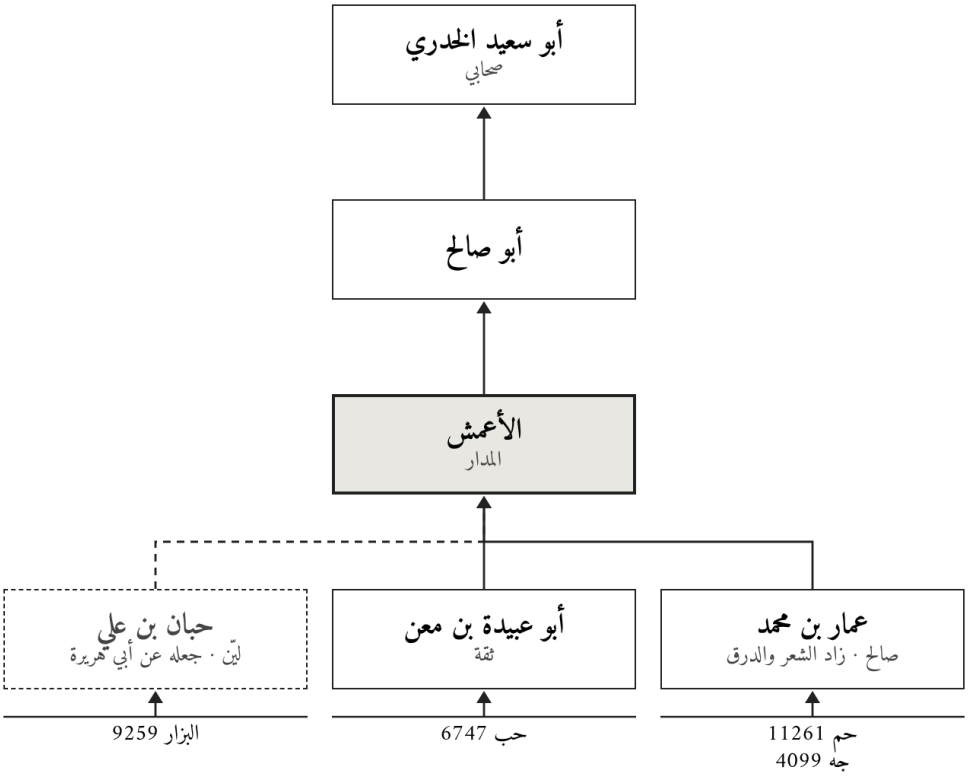
(٢٤) أحمد، المسند، ج17، ص363-364، ح11261.

ورواه ابن ماجه عن الحسن بن عرفة عن عمار، وفيه: «يربطون خيلهم بالنخل»: ابن ماجه، السنن، ح4099.

وتابع عمارًا أبو عبيدة عبد الملك بن معن المسعودي عن الأعمش، بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا صغار الأعين، كأنّ أعينهم حدق الجراد، عراض الوجوه، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، يجيئون حتى يربطوا خيولهم بالنخل»، ليس فيه ذكر الشعر والدرق، وترجم عليه ابن حبان: «ذكر الإخبار عن وصف الموضع الذي يكون ابتداء قتال المسلمين إياهم فيه»: ابن حبان، الصحيح، ج15، ص147-148، ح6747.

وخالفهما حبان بن علي العنزي، فرواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة: البزار، البحر الزخّار، ح9259.

(٢٥) مدار الحديث على الأعمش، واختُلف عليه في الصحابي: فجعله عمار بن محمد وأبو عبيدة بن معن من مسند أبي سعيد، وجعله حبان بن علي من مسند أبي هريرة، فالخلاف نشأ في الطبقة الأولى عن



شكل (٥): شجرة طرق حديث الأعمش عن أبي صالح

‹ح٩› حديث سعيد بن جُمْهان عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة

قال أبو داود في «السنن»، كتاب الملاحم، باب في ذكر البصرة (ح4306):

حدثنا محمد بن يحيى بن فارس، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثني أبي، حدثنا سعيد بن جمهان، حدثنا مسلم بن أبي بكرة، قال: سمعت أبي يحدّث أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

الأعمش.

وقال البزار: «لا نعلم رواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا حبان بن علي» (البحر الزخّار، ح9259). فرواية حبان وهم، سلك فيها الجادّة المعروفة: «الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة»، على عادة من لا يضبط.

وقد اتّفق عمار وأبو عبيدة على أصل النعت -صغر الأعين وعرض الوجوه وحدق الجراد والمجانّ المطرقة- وعلى قوله: «حتى يربطوا خيولهم بالنخل»، فهي محفوظة.

وانفرد عمار بقوله: «ينتعلون الشعر، ويتّخذون الدرق»، وعمارٌ صالحٌ لا يبلغ أن يُقبل تفرّده بالزيادة على ثقةٍ مثل أبي عبيدة؛ فهذه الزيادة يُتوقّف فيها من هذا الوجه، ولا يثبتها أنّ ذكر النعال محفوظٌ في غيره.

وأبو عبيدة بن معن، قال ابن معين: «ثقة»: الجرح والتعديل، ج5، رقم 1725.

وعمار بن محمد، قال عمرو بن محمد: «وكان أوثق من سيف»: محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الكبير (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1360-1378هـ/1941-1958م)، ج7، رقم 130؛ وقال ابن معين: «لم يكن به بأس»، وقال أبو حاتم: «ليس به بأس، يكتب حديثه»، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي، وهو أحسن حالًا من عمار بن سيف»: الجرح والتعديل، ج6، رقم 2190.

وحبان بن علي، قال ابن معين: «حديثه ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «ليّن»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»: الجرح والتعديل، ج3، رقم 1208.

«ينزل ناسٌ من أمّتي بغائطٍ يسمّونه البصرة، عند نهرٍ يقال له دِجلة، يكون عليه جسر،
يكثر أهلها، وتكون من أمصار المهاجرين»
-قال ابن يحيى: قال أبو معمر: «وتكون من أمصار المسلمين»-،
«فإذا كان في آخر الزمان جاء بنو قنطوراء، عِراضُ الوجوه،
صغارُ الأعين،
حتى ينزلوا على شطّ النهر، فيتفرّق أهلُها ثلاثَ فِرَق:
فرقةٌ يأخذون أذنابَ البقر والبرّيّة وهلكوا،
وفرقةٌ يأخذون لأنفسهم وكفروا،
وفرقةٌ يجعلون ذراريّهم خلف ظهورهم ويقاتلونهم، وهم الشهداء».(٢٦)

(٢٦) أبو داود، السنن، ح4306.

ومداره على سعيد بن جمهان، رواه عنه أربعة:

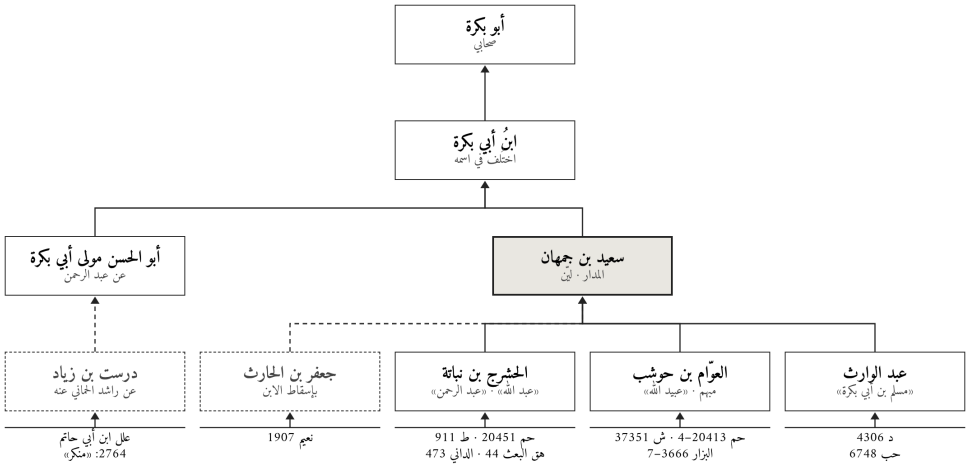
(1) عبد الوارث بن سعيد، عنه، عن مسلم بن أبي بكرة، وهو حديث الباب؛

(2) العوّام بن حوشب، عنه، عن ابن أبي بكرة مبهمًا، وشكّ يزيد بن هارون فيه مرّةً، فقال: البصيرة أو البصرة: أحمد، المسند، ح20413؛ ابن أبي شيبة، المصنّف، ح37351؛

ورواه محمد بن يزيد عن العوام، وفي آخره: قال العوام: «بنو قنطوراء هم الترك»: أحمد، المسند، ح20414؛

ورواه البزار من طريق أبي معاوية ويزيد عن العوام، فوقع في رواية يزيد عنده: «عن عبيد الله بن أبي بكرة»: البزار، البحر الزخّار، ج9، ص118-119، ح3666-3667.

(3) الحشرج بن نباتة، عنه، عند أحمد، المسند، ح20451؛ وقال مرّةً: «عن عبد الرحمن بن أبي بكرة»: الطيالسي، المسند، ح911، ومن طريقه البيهقي، البعث والنشور، ح44؛ والداني، السنن الواردة،



شكل (٦): شجرة طرق حديث سعيد بن جُمهان عن ابن أبي بكرة عن أبي بكرة

• **الحكم:** ضعيفٌ مرفوعًا؛ تفرّد به سعيد بن جمهان، واضطرب في تسمية ابن أبي بكرة، والأشبه أنّ أصله موقوفٌ على عبد الله بن عمرو.(٢٧)

ح473، وفيه: «فقتلاهم في الجنة».

(4) جعفر بن الحارث، عنه، عن أبي بكرة، بإسقاط الابن: نعيم، الفتن، ح1907.

ورُوي من غير طريق سعيد بن جمهان: رواه درست بن زياد، عن راشد أبي محمد الحماني، عن أبي الحسن مولى أبي بكرة، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، بلفظ: «تسكن طائفةٌ من أمّتي أرضًا يقال لها: البصرة، يجيء بنو قنطوراء حتى يوثقوا خيلهم، فيفترق الناس على ثلاث فرق...»، قال ابن أبي حاتم: «فسمعت أبي يقول: هو حديث منكر».

عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، العلل، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف سعد بن عبد الله الحميّد وخالد بن عبد الرحمن الجريسي (الرياض: مطابع الحميضي، ط1، 1427هـ/2006م)، ج6، رقم 2764.

(٢٧) وذلك أنّ سعيد بن جمهان رواه عن ابن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبيّ ﷺ: «فإذا كان في آخر الزمان جاء بنو قنطوراء... حتى ينزلوا على شطّ النهر، فيتفرّق أهلها ثلاث فرق». وقد روى غيره هذا المعنى بعينه، فجعلوه من قول عبد الله بن عمرو، لا من حديث أبي بكرة. فرواه أيّوب السختيانيّ، وهشام بن حسّان، وقتادة، عن محمد بن سيرين، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن عبد الله بن عمرو، موقوفًا:

«أوشك بنو قنطوراء أن يُخرجوكم من أرض العراق» ‹ث١›.

ورواه عبد الله بن بريدة، عن سليمان بن الربيع، عن عبد الله بن عمرو، وفيه نزولهم الأُبُلّة، وربط خيولهم بنخل دجلة، وتفرّق أهل البصرة ثلاث فرق: فرقةٌ تلحق بالبادية، وفرقةٌ بالكوفة، وفرقةٌ تلحق بهم ‹ث٣›. وقال عبد الله بن عمرو لربيعة بن جوشن وأصحابه، وهم من أهل البصرة: «ليوشكنّ بنو قنطوراء أن يُخرجوكم منها» ‹ث٢›.

فهؤلاء قد اتّفقوا على أصل الخبر: الاسمِ، والمصرِ، والنهرِ، وزوالِ أهله عنه. وممّا يبيّن أنّ الخبر واحد أنّ هذه القيود لم تجتمع اتّفاقًا في معنًى عامٍّ تتوارد عليه الألسنة. فـ«بنو قنطوراء» اسمٌ نادرٌ لا يُعرف إلا من قِبَل عبد الله بن عمرو، وقد صرّح بمأخذه فقال: «أمّا في الكتاب فهكذا نجده» ‹ث٢›. ولم يأتِ مرفوعًا من وجهٍ يثبت إلا من حديث سعيد. ثم اجتمع معه في الروايتين ذكرُ البصرة، ودجلة، والتفرّق ثلاث فرق.

واتّفقت فرقتان من الثلاث في اللفظين: اللاحقون بالبادية، وهي «البرّيّة» في حديث سعيد، واللاحقون بالقوم، وهم «الآخذون لأنفسهم» في حديثه. ثم التقت الطرق عند رجلٍ واحد هو ابن أبي بكرة. فحمل ذلك على خبرين، عن صحابيّين، في واقعةٍ واحدة، اتّفقا في الاسم النادر والمصر والنهر وقسمة الأهل، ثم اتّفق أن يكون ابن أبي بكرة راويَ أحدهما عن عبد الله بن عمرو وراويَ الآخر عن أبيه، بعيدٌ عن طريقة أهل المعرفة بالحديث.

والذين وقفوه أئمّةٌ حفّاظ: ابن سيرين، وعنه أيّوب وهشام وقتادة، فأقاموه على وجهٍ واحد. والذي رفعه سعيد بن جمهان. وقد قال فيه أبو حاتم: «شيخٌ يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به»، وقال البخاريّ: «في حديثه عجائب»، وقال الساجيّ: «لا يُتابَع على حديثه»، وقال أبو داود: «هو ثقةٌ إن شاء الله، وقومٌ يضعّفونه». وأعدلُ ما قيل فيه قول ابن حجر: «صدوقٌ له أفراد». وهذا الحديث من أفراده، قال البزّار: «لا نعلم أحدًا يرويه عن رسول الله ﷺ إلا أبو بكرة وحده». ومثلُه لا يُحتمل تفرّده برفع ما وقفه الحفّاظ.

ثم إنّ سعيدًا لم يضبط شيخه في هذا الحديث. فسمّاه عبد الوارث عنه «مسلمًا». وأبهمه العوّام، ووقع من طريق يزيد عنه «عبيد الله». وسمّاه الحشرج مرّةً «عبد الله» ومرّةً «عبد الرحمن». وأسقطه أبو الأشهب. وقد أنكر البزّار أن يكون لأبي بكرة ابنٌ اسمه عبد الله، وقال ابن حجر: «فالذي يظهر أنّ سعيد بن جمهان كان يضطرب فيه».

والحملُ فيه على سعيد، لأنّ الاختلاف جاء عن ثلاثةٍ من أصحابه لم يأخذ بعضهم عن بعض، وفيهم ثبتان: عبد الوارث والعوّام. ولأنه لم يقع إلا في الواسطة، مع ثبات ما قبلها وما بعدها، وهذه علامة من

حفظ المتن والصحابيّ ولم يحفظ من حمله عنه.

ولا يرتفع ذلك بتقديم رواية عبد الوارث؛ فإنّ الأحفظ إنما يحفظ لنا وجهًا من وجوه اضطراب شيخه، وهاهنا التعيين هو موضع النظر: فإن كان مسلمًا فهو مخرجٌ يُدّعى استقلاله، وإن كان عبد الرحمن فهو راوي الخبر نفسه عن عبد الله بن عمرو موقوفًا بإسنادٍ صحيح.

وممّا يُحتمل أن يكون سببًا لهذا الوهم سلوك الجادّة. فإنّ «ابن أبي بكرة عن أبيه» طريقٌ بصريٌّ مشهور، تكثر عليه الأحاديث، ويسبق إلى اللسان. فإذا كان الخبر عند الرواة من حديث ابن أبي بكرة عن عبد الله بن عمرو، كان أقربُ ما يقع فيه الوهم أن يُحمل على الطريق المألوف، فيصير «عن أبيه»، ثم يصير مرفوعًا.

والوجه الآخر الذي جاء فيه مرفوعًا عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه، من رواية درست بن زياد، قال فيه أبو حاتم: «هو حديثٌ منكر». فلم يثبت للرفع من حديث أبي بكرة طريقٌ يُعتمد عليه.

وقد يُستأنس له أيضًا بأمرين. الأوّل: أنّ هذا خبرٌ عن البصرة، يُروى عن بيتٍ من أشهر بيوتها، ومثلُه ممّا تتوافر الدواعي على نقله. ثم لم يروه مرفوعًا أحدٌ من حفّاظ البصرة، وإنما رواه أيّوب وقتادة وابن سيرين موقوفًا على عبد الله بن عمرو. والثاني: أنّ في رواية هشام بن حسّان أنّ عبد الرحمن بن أبي بكرة قدم الشام، فدخل على عبد الله بن عمرو، فحدّثه بالخبر، فسأله: «ثم نعود؟». وهذا صنيعُ من يسمع الخبر أوّل مرّة، لا صنيعُ من كان عنده عن أبيه عن النبيّ ﷺ.

فإن أبيت إلا صحّة الخبر ودفع علّته، فلا يبعد إن قيل: إنّ المراد بالبصرة مدينة السلام بغداد، كما ذهب إليه جماعة من الشراح كالأشرف والطيبيّ وابن الملك وابن رسلان والقاري. ويشهد له خمسة أمور:

الأوّل: أنّ اسم البصرة كان واقعًا على موضعٍ عظيمٍ من بغداد نفسها. فقد كان «باب البصرة» أحد أبواب مدينة المنصور المدوّرة التي هي أصل بغداد، قالَ اليعقوبيّ (ت 292هـ): «وتنتهي إلى باب المدينة المعروف بباب البصرة، وهو مشرفٌ على الصراة ودجلة» (البلدان، ص35). ثم غلب الاسم على الربع الذي وراءه، حتى عدّه ابن جبير، وقد دخل بغداد سنة 580هـ، في أكبر محالّها فقال: «ثم محلّة باب البصرة، وهي أيضًا مدينة، وبها جامع المنصور» (الرحلة، ص180).

ثم صار يقع على موضع مدينة المنصور كلّها؛ قال ياقوت في «عسكر أبي جعفر»: «يُراد به مدينته التي بناها ببغداد، وهي باب البصرة اليوم في الجانب الغربيّ وما يقاربها» (معجم البلدان، ج4، ص123). فالموضع الذي نشأت منه بغداد، وقامت فيه دار الخلافة الأولى، كان يُعرف قبيل الغزو بهذا الاسم.

ويُستأنس لذلك بلفظين في طرق الحديث: الأول: «البُصَيرة»؛ ففي رواية العوّام بن حوشب عند

أحمد: «أرضًا يقال لها البُصَيرة»، وشكّ فيه يزيد بن هارون مرّةً فقال: «البُصيرة أو البصرة» (المسند، ح20413)، وكذلك في رواية الحشرج بن نباتة: «أرضًا يقال لها البُصيرة» (ح20451). والبُصَيرة تصغير البصرة، والتصغير في أسماء المواضع يكون كثيرًا لموضعٍ يُسمّى باسم ما هو أكبر منه، فهو أشبه بمحلّةٍ من المدينة منه بمصرٍ قائمٍ بنفسه.

والثاني: «الحائط»؛ ففي رواية مسدّد عن عبد الوارث عند ابن حبّان: «ينزلون بحائطٍ يسمّونه البصرة» (الصحيح، ح6748)، و«الحائط» في كلامهم: الموضع المحوَّط بجدار، وهذا أشبه بمحلّةٍ مسوّرةٍ كمحلّة باب البصرة، التي قال فيها ابن جبير: «وهي أيضًا مدينة».

الثاني: أنّ أهل هذه المحلّة عُرفوا بنسبتهم إليها، ثم سُمّوا «أهل البصرة» بإسقاط الباب. فقد تكرّر في تواريخ بغداد ذكر «أهل باب البصرة» جماعةً لها شأنها وعصبيّتها، تقع بينها وبين أهل الكرخ الفتن. ثم أسقط الناس لفظ «الباب» في استعمالهم، فقال نقيب النقباء لأهل تلك المحلّة، وقد أغلق عليهم جامع المنصور: «لا يخرج أحدٌ منكم، يا أهل البصرة! أعيرونا الجامع» (ابن النجّار، ذيل تاريخ بغداد، ج17، ص128).

الثالث: أنّ صفة البلد في الحديث أخصّ ببغداد منها بالبصرة. فقد قال: «عند نهرٍ يقال له دجلة، يكون عليه جسر، يكثر أهلها». والبصرة لم تكن قائمةً على مجرى دجلة نفسه، وإنما «شُقّ إليها من دجلة نهران، نهر الأُبُلّة ونهر معقل» (المقدسي، أحسن التقاسيم، ص117). وأمّا بغداد فدجلة يشقّها جانبين، شرقيًّا وغربيًّا، وقد عُقد بين الجانبين جسران من سفن (الإصطخري، المسالك والممالك). وقال ابن جبير: «والعادة أن يكون لها جسران... لكثرة الناس، والعبور في الزوارق لا ينقطع». فاجتمع في بغداد ما في الحديث: مصرٌ قائمٌ على دجلة، وجسرٌ معقودٌ عليه، وكثرةُ أهلٍ اقتضت تعدّد الجسور.

الرابع: أنّ الواقعة جرت على هذه المواضع بأعيانها. فقد جاء القوم إلى بغداد من جانبها الغربيّ، وهو الجانب الذي فيه محلّة باب البصرة، فخرج عسكر الخليفة للقائهم؛ قال صاحب «الحوادث»: «فلمّا تجاوزوا قنطرة باب البصرة بفرسخٍ واحد، رأوا عساكر المغول قد أقبلت كالجراد المنتشر» (الحوادث الجامعة، ص232). ثم نزلوا الجانب الغربيّ، وجعلوا يرمون بالنشّاب إلى الجانب الشرقيّ «فكانت السهام تصل إلى الدور الشاطئية». ونزل هولاكو الجانب الشرقيّ، فصار القوم على شطّي دجلة جميعًا؛ قال ابن العبريّ: «واحتفظ المغول الشطّ ليلًا ونهارًا مستيقظين، لئلّا يخدر فيه أحد» (تاريخ مختصر الدول، ص271). فهذا وفق قوله: «حتى ينزلوا على شطّ النهر»، وأوّل لقاءٍ بالقوم كان عند قنطرة باب البصرة نفسها.

الخامس: أنّ تفرّق أهل المدينة وقع على صفةٍ تقارب ما في الحديث: «فرقةٌ يأخذون أذناب البقر

‹ح١٠› حديث أبي شُرَيح عن موسى بن وَرْدان عن أبي هريرة

قال الطبراني في «المعجم الأوسط» (ح8742-8743):

حدثنا مُطَّلِب، قال: نا عبد الله بن صالح، قال: حدثني أبو شريح، أنه سمع موسى بن وردان يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلون قومًا حُمْرَ الوجوه، صغارَ العيون، كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة».(٢٨)

والبرّيّة وهلكوا، وفرقةٌ يأخذون لأنفسهم وكفروا، وفرقةٌ يجعلون ذراريّهم خلف ظهورهم ويقاتلونهم، وهم الشهداء». وقد فسّر ابن رسلان الأولى بمن «هربوا بأبقارهم ومواشيهم... طالبين البرّيّة القفراء لينجوا من عدوّهم»، والثانية بمن «يأخذون لأنفسهم الأمان من عدوّهم ليسلموا من القتل... وسبب هلاكهم أنهم سلّموا أنفسهم وطلبوا أمان من لا وفاء له» (شرح سنن أبي داود، ج17، ص120-121).

وقال ابن العبريّ في أهل بغداد: «وعامّة أهل بغداد أرسلوا شرف الدين المراغيّ وشهاب الدين الزنكانيّ ليأخذ لهم الأمان»، ثم وُضع فيهم السيف بعد خروجهم. وذكر «المقاتلين الكامنين بالدروب والأزقّة». وكان عسكر الدويدار قد كُسر قبل ذلك على نهر بشير، فهلك أكثرهم (تاريخ مختصر الدول، ص271؛ الحوادث الجامعة، ص232-236). فاجتمع في أهل بغداد يومئذٍ الهارب، والمستأمن الذي لم ينفعه أمانه، والمقاتل الذي قُتل دون أهله. وردُّ الفرق الثلاث إلى هذه الطوائف استنباطٌ منّا، لا تصريحٌ من المؤرّخين.

لكنّ هذا كلّه على سبيل التنزّل، وإلا فالأشبه أن المراد البصرة نفسها، لموافقة الحديث مادّةً بصريّةً كانت متداولةً في زمن سعيد، يُخاطَب فيها أهل البصرة بنزول بني قنطوراء الأُبُلّة، وتفرّق أهلها ثلاث فرق ‹ث٢›، ‹ث٣›، ‹ث٤›. فحديث سعيد بن جمهان ضعيفٌ مرفوعًا، والأشبه أنّ أصله أثر عبد الله بن عمرو، والله أعلم.

(٢٨) الطبراني، المعجم الأوسط، ح8743، والإسناد في الحديث قبله (ح8742)، وقال عقب

• **الحكم:** إسنادُه ليّن، يصلح في المتابعات.(٢٩)

‹ح١١› حديث بشير بن المهاجر عن عبد الله بن بُرَيدة عن أبيه

قال أحمد في «المسند» (ح22951):

حدثنا أبو نعيم، حدثنا بشير بن مهاجر، حدثني عبد الله بن بريدة، عن أبيه، قال: كنت جالسًا عند النبي صلى الله عليه وسلم، فسمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول:

ح8744: «لم يرو هذين الحديثين عن موسى بن وردان إلا أبو شريح».

ومطّلب هو ابن شعيب الأزدي، وأبو شريح هو عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني.

(٢٩) قال الطبراني: «لم يرو هذين الحديثين عن موسى بن وردان إلا أبو شريح».

علّته عبد الله بن صالح كاتب الليث؛ قال أحمد: «كان أوّل أمره متماسكًا، ثم فسد بآخرة»، وقال أبو حاتم: «الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره التي أنكروا عليه، نرى أنّ هذه ممّا افتعل خالد بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية»، وقال: «مصري صدوق أمين»، وقال أبو زرعة: «لم يكن عندي ممن يتعمد الكذب، وكان حسن الحديث»: الجرح والتعديل، ج5، رقم 398؛ الكامل، ج5، رقم 1015؛ محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي (بيروت: دار المكتبة العلمية، ط1، 1404هـ/1984م)، ج2، رقم 826.

وموسى بن وردان مختلفٌ فيه: قال أحمد: «لا أعلم إلا خيرًا»، وقال ابن معين: «قاصٌّا كان يكون بمصر، ضعيف الحديث»، وقال أبو حاتم: «ليس به بأس»: الجرح والتعديل، ج8، رقم 733؛ وقال العجلي: «مصري تابعي ثقة»: أحمد بن عبد الله العجلي، معرفة الثقات (الثقات)، (مكة: دار الباز، ط1، 1405هـ/1984م)، رقم 1666؛ وقال ابن حبان: «كان ممن فحش خطؤه حتى كان يروي عن المشاهير الأشياء المناكير»: محمد بن حبان البستي، المجروحين، تحقيق محمود إبراهيم زايد (حلب: دار الوعي، ط1، 1396هـ)، ج2، ص238-239.

وأبو شريح وثّقه أحمد وابن معين، وقال أبو حاتم: «لا بأس به»: الجرح والتعديل، ج5، رقم 1161.

«إنّ أمّتي يسوقها قومٌ عِراضُ الوجوه، صغارُ الأعين، كأنّ وجوهَهم المَجَفُ

-ثلاث مرار- حتى يُلحقوهم بجزيرة العرب: أمّا السائقة الأولى فينجو من هرب منهم،

وأمّا الثانية فيهلك بعضٌ وينجو بعض، وأمّا الثالثة فيُصطَلَمون كلُّهم من بقي منهم. قالوا: يا نبيّ الله، من هم؟ قال: **هم الترك.** قال: أما والذي نفسي بيده، ليربطُنّ خيولَهم إلى سواري مساجد المسلمين».

قال: وكان بريدة لا يفارقه بعيران أو ثلاثة، ومتاعُ السفر والأسقية، يُعِدّ ذلك للهرب ممّا سمع من النبي صلى الله عليه وسلم من البلاء من أمر الترك.(٣٠)

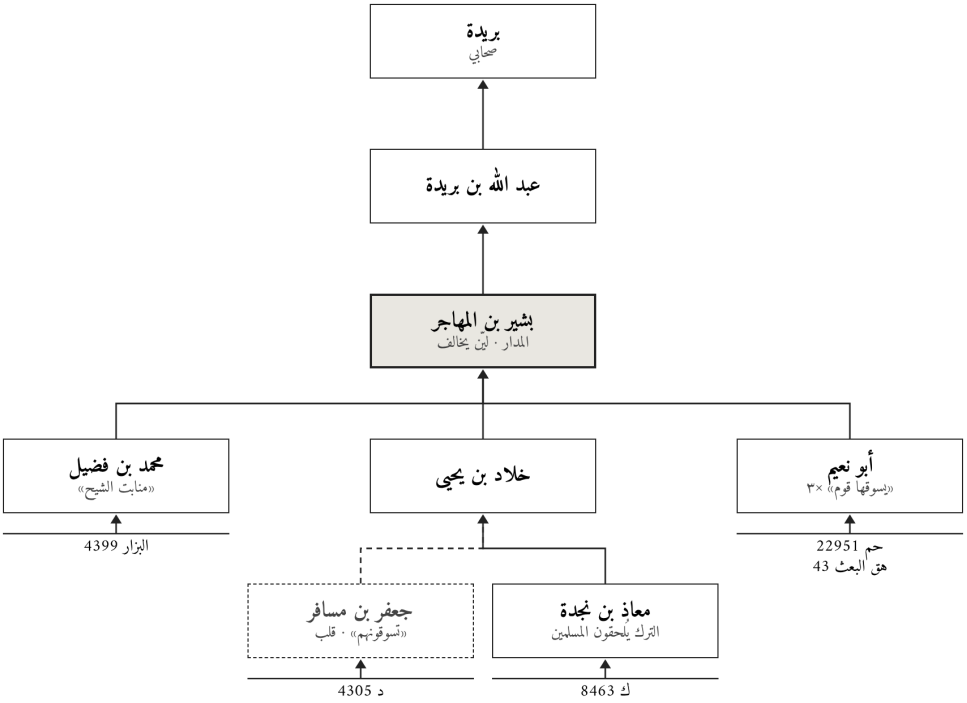
---

(٣٠) أحمد، المسند، ج38، ص44، ح22951؛

ومن طريق أبي نعيم: البيهقي، البعث والنشور، ح43. ورواه عن بشير غيرُ أبي نعيم:

فرواه خلّاد بن يحيى عنه، واختُلف على خلّاد: فرواه جعفر بن مسافر عنه بلفظ: «يقاتلكم قومٌ صغار الأعين -يعني الترك-، قال: تسوقونهم ثلاث مرار حتى تلحقوهم بجزيرة العرب، فأما في السياقة الأولى فينجو من هرب منهم، وأما في الثانية فينجو بعضٌ ويهلك بعض، وأما في الثالثة فيُصطلمون»، أو كما قال؛ فجعل المسلمين هم السائقين: أبو داود، السنن، كتاب الملاحم، باب في قتال الترك، ح4305.

ورواه الحاكم من طريق معاذ بن نجدة القرشي بلفظ: «يجيء قومٌ صغار العيون، عراض الوجوه، كأنّ وجوههم المَجَف، فيلحقون أهل الإسلام بمنابت الشيح، كأني أنظر إليهم وقد ربطوا خيولهم بسواري المسجد»، قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: «الترك»، وصحّحه؛ ووقع في إسناده: «ثنا معاذ بن نجدة، ثنا بشير بن المهاجر»، ومعاذٌ لم يدرك بشيرًا، والأشبه أنّ بينهما خلّاد بن يحيى، فإنه شيخ معاذ في غير هذا



شكل (٧): شجرة طرق حديث بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه

- **الحكم:** ضعيف[٣١].

الموضع: المستدرك، ح8463.

ورواه محمد بن فضيل عنه بلفظ: «يجيء قومٌ صغار العيون، عراض الوجوه، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، فيلحقون أهل الإسلام بمنابت الشِّيح، كأني أنظر إليهم قد ربطوا خيولهم بسواري المسجد»، قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: «هم الترك»: البزار، البحر الزخّار، ج10، ص288، ح4399؛ وعُزي إلى أبي يعلى من رواية ابن فضيل ذكرُ السوقات الثلاث، ولم نقف عليه في المطبوع من «مسنده».

وقد بسط طرق هذا الحديث -عن أبي نعيم وخلّاد وابن فضيل ووكيع- مشهور بن حسن آل سلمان في «العراق في أحاديث وآثار الفتن».

(٣١) مدار الحديث على بشير بن المهاجر عن ابن بريدة، ورواه عن بشير ثلاثة: أبو نعيم، وخلّاد بن يحيى، ومحمد بن فضيل. ويقع الاختلاف في طبقتين:

(أ) في جهة السَّوق: اتّفق أصحاب بشير -في الجملة- على أنّ القوم هم الذين يسوقون المسلمين: فلفظ أبي نعيم: «إنّ أمّتي يسوقها قوم»، ولفظ ابن فضيل: «فيلحقون أهل الإسلام بمنابت الشيح»، وكذلك رواه معاذ بن نجدة عن خلّاد.

وانفرد جعفر بن مسافر عن خلّاد -عند أبي داود- بقوله: «تسوقونهم»، فجعل المسلمين هم السائقين؛ فالقلبُ وقع في الطبقة الثانية عن بشير، في رواية جعفر عن خلّاد، لا من بشير نفسه.

وجعفرٌ قال فيه أبو حاتم: «شيخ»: الجرح والتعديل، ج2، رقم 2010، وقد خالفه معاذ عن خلّاد، ووافق معاذًا أبو نعيم وابن فضيل؛ فالمحفوظ عن بشير أنّ القوم هم السائقون.

فلا يُحمَل هذا القلب على بشير، ولا يُستدلّ به على اضطرابه.

(ب) في ذكر السياقات الثلاث: ذكرها أبو نعيم، وجاءت في رواية جعفر عن خلّاد على القلب، ولم يذكرها ابن فضيل عند البزار ولا معاذ عن خلّاد عند الحاكم، وإنما ذكرا الإلحاق بمنابت الشيح.

فالأشبه أنّ بشيرًا كان يحدّث به تامًّا مرّةً، ومختصرًا أخرى، أو أنّ بعض الرواة اختصره؛ وهذا لا يُعدّ اضطرابًا.

الأصل الذي اتّفق عليه أصحاب بشير: مجيءُ قومٍ عراض الوجوه صغار الأعين يُلحقون المسلمين بأطراف جزيرة العرب، وأنهم الترك، وربطُهم الخيل بسواري المساجد.

وأمّا تثليثُ السياقات، وتفصيلُ النجاة والهلاك في كلّ سياقة، ونعتُ «الحجف»، وخبرُ استعداد بريدة للهرب، فلم يأت ذلك كلّه إلا من حديث بشير، ولم يحفظه عنه جميعُ أصحابه.

وبشير بن المهاجر، قال فيه أحمد: «منكر الحديث، قد اعتبرت أحاديثه فإذا هو يجيء بالعجب»، ووثّقه ابن معين، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»: الجرح والتعديل، ج2، رقم 1472؛ وقال البخاري -عقب حديثٍ آخر له عن ابن بريدة-: «يخالف في بعض حديثه هذا»: التاريخ الكبير، ج2، رقم 1839؛ وقال النسائي: «ليس بالقوي»: الضعفاء والمتروكون، رقم 79؛ وقال ابن حبان: «يخطئ كثيرًا»: الثقات، ج6، رقم 6885؛ ووثّقه العجلي: الثقات، رقم 157؛ وقال ابن عدي: «روى ما لا يتابع عليه، وهو ممن يكتب حديثه وإن كان فيه بعض الضعف»: الكامل، ج2، رقم 258.

وأكثر ما ساقه ابن عدي والعقيلي من مناكيره من روايته عن ابن بريدة.

والحديث ضعيفٌ لتفرّد بشير به، ومثلُه لا يُحتمل تفرّده بهذا السياق الطويل وزياداته؛ غير أنّ القلب الذي في رواية أبي داود لا يُنسب إليه، وإنما هو ممّن دونه.

‹ح١٢› حديث أبي زُرعة السَّيباني عن أبي سُكَينة عن رجلٍ من الصحابة

قال النسائي في «المجتبى»، كتاب الجهاد، باب غزوة الترك والحبشة (ح3176):

أخبرنا عيسى بن يونس، قال: حدثنا ضمرة، عن أبي زرعة السيباني، عن أبي سكينة -رجلٍ من المحرَّرين-، عن رجلٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، قال: لمَّا أمر النبيّ صلى الله عليه وسلم بحفر الخندق عرضت لهم صخرةٌ حالت بينهم وبين الحفر... [فذكر الحديث في ضربه الصخرة ثلاث ضربات، ورفع مدائن كسرى وقيصر والحبشة له]، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند ذلك:

«دعوا الحبشة ما وَدَعوكم، واتركوا **الترك** ما تركوكم».(٣٢)

---

(٣٢) النسائي، المجتبى، ج6، ص43-44، ح3176.

ورواه أبو داود عن عيسى بن محمد الرملي عن ضمرة، مقتصرًا على المرفوع دون القصة: أبو داود، السنن، كتاب الملاحم، باب في النهي عن تهييج الترك والحبشة، ح4302، ولفظه: «دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم».

ورواه ابن أبي عاصم عن أبي عمير عن ضمرة «عن الشيباني، عن أبي نكسة، رجلٍ من المحرِزين، عن رجلٍ من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم»، بلفظ: «اتركوا الترك ما تركوكم، وذروا الحبشة ما وذروكم»، فقدّم الترك: أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، تحقيق باسم فيصل الجوابرة (الرياض: دار الراية، ط1، 1411هـ/1991م)، ج5، ص225، ح2754؛ وأورده في ترجمة ذي الكلاع.

وأبو عمير هو عيسى بن محمد بن إسحاق بن النحّاس الرملي، شيخ أبي داود فيه: يوسف بن عبد الرحمن المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1،

• **الحكم:** إسنادُه ضعيف.(٣٣)

‹ح١٣› حديث ابن لَهيعة عن كعب بن علقمة عن حسان بن كُريب عن ابن ذي الكَلاع عن معاوية

قال الطبراني في «المعجم الكبير» (ح883):

حدثنا أحمد بن عمرو القطراني، حدثنا عبد الأعلى بن حماد النرسي، حدثنا بشر بن السري، حدثنا ابن لهيعة، عن كعب بن علقمة، قال: سمعت حسان بن كريب الحميري يقول: سمعت ابن ذي الكلاع يقول: جاء معاويةَ بريدٌ من صاحب أرمينية، فلمّا قرأ معاوية الكتاب خرج مغضبًا، ثم دعا كاتبه، فقال: اكتب إلى صاحب أرمينية جوابَ كتابه: ثكلتك أمّك، ولا تحرّكهم بشيء،

1400–1413هـ)، ج23، ص22–23، رقم 4652؛ فالطريقان واحد، و«الشيباني» و«أبو نكسة» و«المحرِزين» تصحيفٌ في النسخ عن «السيباني» و«أبي سكينة» و«المحرَّرين»، والصواب ما اتّفق عليه أبو داود والنسائي.

(٣٣) تفرّد به ضمرة بن ربيعة عن أبي زرعة السيباني، ورواه عن ضمرة عيسى بن يونس الرملي وعيسى بن محمد الرملي، فساقه الأوّل بقصّة الخندق، واقتصر الثاني على المرفوع.

علّته أبو سكينة، وهو مجهول العين: لا يُسمّى، ولا تثبت صحبته، ولم يُعرف من حاله ما يقوم به الاحتجاج؛ قال أبو حاتم: «لا يُسمّى، ولا صحبة له»: الجرح والتعديل، ج9، رقم 1816؛ ابن أبي حاتم، المراسيل، رقم 934؛ وقال ابن عبد البر: «لا أعرف له نسبًا ولا اسمًا... ذكروه في الصحابة، ولا دليل على ذلك»: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تحقيق علي محمد البجاوي (بيروت: دار الجيل، ط1، 1412هـ/1992م)، ج4، ص1679–1680؛ ونقل ابن حجر عن ابن منده: «لا يثبت»: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق علي محمد البجاوي (بيروت: دار الجيل، ط1، 1412هـ/1992م)، ج7، ص182، رقم 10035.

فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

«تارِكوا الترك ما تركوكم».(٣٤)

(٣٤) سليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط2، د.ت)، ج19، ص376، ح883؛ وأثبتنا لفظه «تارِكوا» كما هو فيه، ولم نردّه إلى «اتركوا»، وهو من المتاركة، أي: اتركوهم ما داموا تاركين لكم.

ورواه عن ابن لهيعة غيرُ بشر بن السري:

فرواه يحيى بن عبد الله بن بكير عنه، عن كعب بن علقمة، قال: أخبرنا حسان بن كريب الحميري، قال: سمعت ابن ذي الكلاع: سمعت معاوية بن أبي سفيان يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتركوا الترك ما تركوكم»: عبد الرحمن بن عبد الله ابن عبد الحكم، فتوح مصر والمغرب (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1415هـ)، ص295، في ذكر من روى عنه أهل مصر من الصحابة.

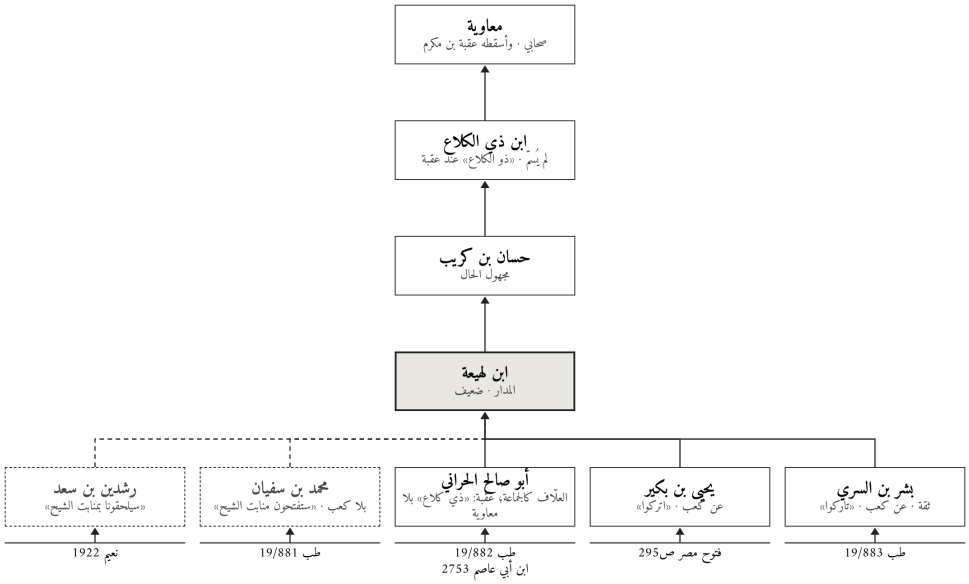
ورواه أبو صالح عبد الغفار بن داود الحراني عنه، واختُلف عليه: فرواه يحيى بن أيوب العلّاف عنه، عن كعب، عن حسان، عن ابن ذي الكلاع، عن معاوية، بلفظ: «اتركوا الترك ما تركوكم»: الطبراني، المعجم الكبير، ح882؛

ورواه عقبة بن مكرم عنه، عن كعب، عن حسان: «سمعت من ذي كلاع يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اتركوا الترك ما تركوكم»، فأسقط معاوية، وجعل «ذا الكلاع» مكان «ابن ذي الكلاع»: ابن أبي عاصم، الآحاد والمثاني، ج5، ص225، ح2753؛

ومن طريقه: أبو نعيم، معرفة الصحابة، ج2، رقم 2636 بترقيم النسخة التي بين أيدينا.

ورواه محمد بن سفيان الحضرمي عنه -من رواية أحمد بن رشدين عنه-، قال: ثنا حسان بن كريب -فأسقط كعبًا-: «أنه سمع ابن ذي كلاع يقول: كنت عند معاوية فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ستفتحون منابت الشيح»: الطبراني، المعجم الكبير، ح881.

ورواه رشدين بن سعد عنه عن كعب عن حسان، فساق القصّة، وفيها: «تذكر أنّ الترك أغاروا على طرف أرضك فأصابوا منها، ثم بعثتَ رجالًا في طلبهم فاستنقذوا الذي أصابوا، ثكلتك أمّك، فلا تعودنّ لمثلها، ولا تحرّكنّهم بشيء، ولا تستنقذ منهم شيئًا، فإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إنهم سيُلحقونا بمنابت الشيح»: نعيم، الفتن، ح1922.



شكل (٨): شجرة طرق حديث ابن لهيعة عن كعب بن علقمة عن حسان بن كريب عن ابن ذي الكلاع عن معاوية

- **الحكم:** ضعيف، والمحفوظ عن ابن لهيعة: عن كعب، عن حسان، عن ابن ذي الكلاع، عن معاوية.(٣٥)

---

(٣٥) مدار الحديث على عبد الله بن لهيعة، ورواه عنه خمسة: بشر بن السري، ويحيى بن بكير، وأبو صالح عبد الغفار بن داود، ومحمد بن سفيان الحضرمي، ورشدين بن سعد. ووقع الاختلاف في أربعة مواضع:

(أ) في الواسطة بين ابن لهيعة وحسان: أثبت كعبَ بن علقمة بشرٌ وابنُ بكير وأبو صالح ورشدين، وأسقطه محمد بن سفيان في رواية أحمد بن رشدين عنه؛ فالمحفوظ إثباته.

(ب) في شيخ حسان: قال الجماعة: «ابن ذي الكلاع»، وقال عقبة بن مكرم عن أبي صالح: «ذي كلاع»؛

وخالفه يحيى بن أيوب العلّاف عن أبي صالح نفسه، فقال: «ابن ذي الكلاع»؛ فرواية العلّاف موافقةٌ للجماعة، وما في رواية عقبة إمّا سقطٌ من «ابن»، وإمّا وهمٌ ممّن دونه؛ والخلاف فيه نشأ في الطبقة الثانية

عن ابن لهيعة، لا من ابن لهيعة.

(ج) في إثبات معاوية: أثبته الجماعة، وأسقطه عقبة بن مكرم، فصار الحديث عنده من مسند ذي الكلاع.

(د) في المتن: اتّفق بشرٌ وابن بكير وأبو صالح على الأمر بترك الترك، وانفرد بشرٌ بقصّة معاوية وعامله على أرمينية، وبلفظ «تاركوا»؛ وانفرد محمد بن سفيان بلفظ: «ستفتحون منابت الشيح»، ورشدين بلفظ: «سيُلحقونا بمنابت الشيح» مع القصّة.

عن ابن لهيعة، عن كعب بن علقمة، عن حسان بن كريب، عن ابن ذي الكلاع، عن معاوية، مرفوعًا: «اتركوا الترك ما تركوكم»، وفي رواية بشر: «تاركوا»؛ اتّفق عليه ثلاثةٌ من أصحاب ابن لهيعة، فيهم ثقتان.

لا يصحّ جعل الحديث من مسند ذي الكلاع؛ قال أبو نعيم في ترجمته: «ذو الكلاع وذو حوشب كانا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرياه»: معرفة الصحابة، رقم الترجمة 904؛ وقال ابن حجر: «روى ابن أبي عاصم وأبو نعيم من طريق حسان بن كريب عن ذي الكلاع: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اتركوا الترك ما تركوكم؛ تفرّد به ابن لهيعة، فإن كان حفظه فهو غير ذي الكلاع الآتي ذكره في القسم الثالث»: ابن حجر، الإصابة، ج2، ص417، رقم 2468 بترقيم طبعة البجاوي؛ ثم قال في ذي الكلاع المخضرم: «وأخرج أبو نعيم في ترجمته حديثًا فيه: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد غلب على ظنّي أنه غيره، فأفردته فيما مضى»: المصدر نفسه، ج2، ص428، رقم 2507.

وقد تبيّن من رواية العلّاف عن أبي صالح، ومن موافقة بشرٍ وابن بكير، أنّ الصواب «ابن ذي الكلاع عن معاوية»، فلا حاجة إلى إثبات صحابيٍّ آخر يُسمّى ذا الكلاع.

والعلّة في ابن لهيعة نفسه؛ قال فيه أبو زرعة وأبو حاتم: «أمره مضطرب، يُكتب حديثه على الاعتبار»، وقال أبو زرعة: «آخره وأوّله سواء، إلا أنّ ابن المبارك وابن وهب كانا يتتبّعان أصوله فيكتبان منه»، وقال يحيى القطان: قال بشر بن السري: «لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفًا»، وقال ابن مهدي: «لا تحمل عنه قليلًا ولا كثيرًا»: الجرح والتعديل، ج5، رقم 682.

وليس في رواة هذا الوجه ابن المبارك ولا ابن وهب.

وبشر بن السري قال فيه أبو حاتم: «ثبتٌ صالح»، ووثّقه ابن معين: الجرح والتعديل، ج2، رقم 1363.

وأبو صالح عبد الغفار بن داود الحراني قال فيه أبو حاتم: «لا بأس به، صدوق»: الجرح والتعديل،

‹ح١٤› حديث معاوية بن حُدَيج عن معاوية بن أبي سفيان

قال أبو يعلى الموصلي في «المسند» (ح7376):

حدثنا محمد بن يحيى البصري، حدثنا محمد بن يعقوب، قال: حدثني أحمد بن إبراهيم، قال: حدثني إسحاق بن إبراهيم بن الغَمْر مولى سموك، قال: حدثني أبي، عن جدّي، قال: سمعت معاوية بن حديج يقول: كنت عند معاوية بن أبي سفيان حين جاءه كتاب عامله يخبره أنه وقع **بالترك** وهزمهم، وكثرةِ من قتل منهم، وكثرةِ من غنم، فغضب معاوية من ذلك، ثم أمر أن يُكتب إليه: قد فهمت ما ذكرت ممّا قتلت وغنمت، فلا أعلمنّ ما عدت لشيءٍ من ذلك، ولا قاتلتهم حتى يأتيك أمري. قلت له: لِمَ يا أمير المؤمنين؟ فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

ج6، رقم 289.

ويحيى بن عبد الله بن بكير قال فيه أبو حاتم: «يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به، كان يفهم هذا الشأن»: الجرح والتعديل، ج9، رقم 682.

ورشدين بن سعد قال فيه أبو حاتم: «منكر الحديث، وفيه غفلة، ويحدّث بالمناكير عن الثقات، ضعيف الحديث... وابن لهيعة أستر، ورشدين أضعف»، وقال ابن معين: «لا يُكتب حديثه»: الجرح والتعديل، ج3، رقم 2320.

وحسان بن كريب ذكره البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وروى عنه جماعة، فهو مجهول الحال، وذكره ابن حبان في الثقات: التاريخ الكبير، ج3، رقم 126؛ الجرح والتعديل، ج3، رقم 1032؛ الثقات، ج4، رقم 2297.

وابن ذي الكلاع لم يُسمَّ، فهو مبهم.

فالحديث ضعيفٌ لضعف ابن لهيعة وجهالة حال حسان وإبهام ابن ذي الكلاع، والمحفوظ عنه مسندُ معاوية، لا ذي الكلاع، وهو يصلح للاعتبار في الأمر بترك الترك ما تركوا.

«لتظهرنّ الترك على العرب حتى تُلحقها بمنابت الشِّيح والقَيْصوم»، فأكره قتالهم لذلك.(٣٦)

• **الحكم:** واهٍ.(٣٧)

‹ح١٥› حديث مروان بن سالم عن الأعمش عن زيد بن وهب وشقيق بن سلمة عن ابن مسعود

قال الطبراني في «المعجم الكبير» (ح10389):

حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا عثمان بن يحيى القرقساني، ثنا عبد المجيد، عن مروان بن سالم، عن الأعمش، عن زيد بن وهب وشقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

---

(٣٦) أبو يعلى، المسند، ح7376، وقال محقّقه: «إسناده مسلسل بالمجاهيل»؛ وقال الهيثمي: «رواه أبو يعلى، وفيه جماعة لم أعرفهم»: مجمع الزوائد، ج5، ص304، وج7، ص311-312.

وفي أسماء رجال هذا الإسناد اختلافٌ بين نسخ «مسند أبي يعلى» وما في: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، تنسيق سعد بن ناصر الشثري (الرياض: دار العاصمة ودار الغيث، ط1، 1419-1420هـ)، ج18، ص318.

(٣٧) إسنادُه مسلسلٌ بمن لا يُعرف: محمد بن يحيى البصري، ومحمد بن يعقوب، وأحمد بن إبراهيم، وإسحاق بن إبراهيم بن الغمر، وأبوه، وجدّه، ولم نجد لأحدٍ منهم ذكرًا في كتب الجرح والتعديل، فهم مجاهيل العين، ولا يُبنى على مثل هذا الإسناد شيء.

في متنه قصّة معاوية مع عامله، وفي حديث ابن لهيعة ‹ح١٣› قصّةٌ تشبهها، غير أنّ هذا الإسناد لا يصلح لأن يُعتبر به، فلا يُقوّي ذاك ولا يتقوّى به، ولا يُثبت ذكر «منابت الشيح والقيصوم».

«اتركوا **الترك** ما تركوكم، فإنّ أوّل من يسلب أمّتي ملكَهم وما خوّلهم الله **بنو قنطوراء**».(٣٨)

• **الحكم:** منكرٌ واهٍ.(٣٩)

---

(٣٨) الطبراني، المعجم الكبير، ح10389.

ورواه بإسناده في: المعجم الأوسط، ح5634، بلفظ: «اتركوا الترك ما تُرِكتم، فإنّ من يسلب أمتي ما خوّلهم الله بنو قنطوراء»، وقال: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا مروان بن سالم، تفرّد به عبد المجيد بن عبد العزيز».

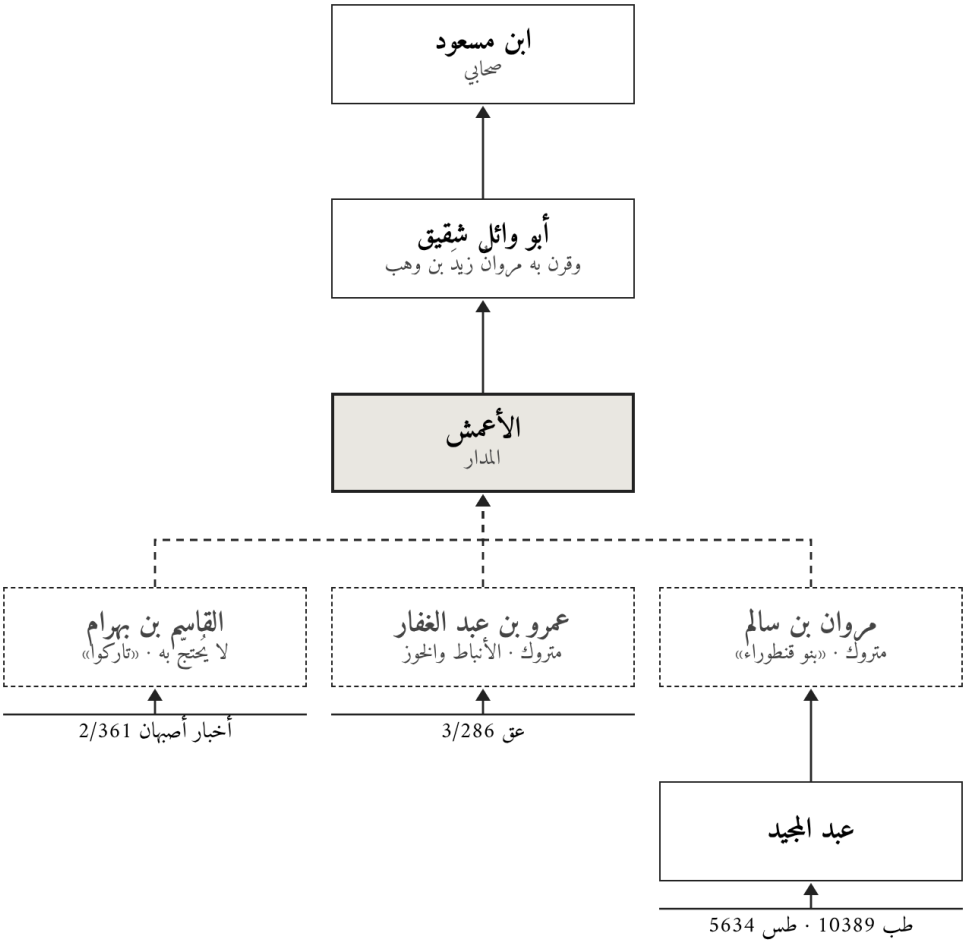
ورواه عن الأعمش غيرُ مروان بغير هذا المتن:

فرواه عمرو بن عبد الغفار الفُقَيمي عنه، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، مرفوعًا: «اتركوا الترك ما تركوكم، ولا تجاوروا الأنباط في بلادهم، فإنهم آفة الدين، فإذا أدّوا الجزية فأذلّوهم، فإذا أظهروا الإسلام وقرؤوا القرآن وتعلّموا العربية واحتبوا في المجالس وراجعوا الرجال الكلام فالهربَ الهربَ من بلادهم، ولا تناكحوا الخوز، فإنّ لهم أصلًا يدعوهم إلى غير الوفاء، ولو كان هذا الدين معلّقًا بالثريّا لتناوله قومٌ من أبناء فارس»: محمد بن عمرو العقيلي، الضعفاء الكبير، تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي (بيروت: دار المكتبة العلمية، ط1، 1404هـ/1984م)، ج3، ص286، رقم 1285؛

ونقله الذهبي عنه بلفظ: «تاركوا الترك ما تركوكم»: ميزان الاعتدال، ج5، ص328.

ورواه القاسم بن بهرام عنه، عن أبي وائل، عن عبد الله، قال: جاءه رجلٌ من الأنباط في حاجة، فالتفت إليه ابن مسعود فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «تاركوا الترك ما تركوكم، ولا تساكنوا الأنباط في ديارهم، فإذا أدّوا الخراج فأذمّوهم [كذا]، فإذا أظهروا الإسلام وقرؤوا القرآن وتكلّموا بالعربية واختبؤوا [كذا] في المجالس وزاحموا الرجال في الكلام فالهرب من بلادهم، ولا تناكحوا الخوز، فإنّ لهم أصولًا تدعو إلى غير الوفاء، ولو كان الدين معلّقًا بالثريّا لناله أقوامٌ من أبناء فارس»: أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصبهاني، ذكر أخبار أصبهان، تحقيق سفن ديدرينغ (ليدن: بريل، 1934م)، ج2، ص361، في ترجمة يحيى بن معدان أبي الهيثم المستملي.

(٣٩) مدار الحديث على الأعمش، ورواه عنه ثلاثة لا يُعتدّ بواحدٍ منهم: مروان بن سالم، وعمرو بن عبد الغفار، والقاسم بن بهرام.



شكل (٩): شجرة طرق حديث ابن مسعود «اتركوا الترك ما تركوكم»، ومدارها على الأعمش

‹ح١٦› حديث منصور بن صُقَير عن عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أُنيسة عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطُّفيل عن حذيفة بن أَسِيد

قال البيهقي في «البعث والنشور» (ح45):

واختلفوا في شيخ الأعمش: فقال مروان: «عن زيد بن وهب وشقيق بن سلمة»، وقال الآخران: «عن أبي وائل»، وهو شقيق؛ فزاد مروان زيد بن وهب.

واختلفوا في المتن: فاتّفقوا على الحرف الأوّل: «اتركوا الترك» أو «تاركوا الترك»، ثم ذكر مروان بني قنطوراء وسلبهم ملك الأمّة، وذكر الآخران الأنباط والخوز وأبناء فارس، ولم يذكرا بني قنطوراء.

قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا مروان بن سالم، تفرّد به عبد المجيد بن عبد العزيز» (المعجم الأوسط، ح5634)؛ يعني بهذا السياق.

لم يحفظ هذا الحديثَ عن الأعمش أحدٌ من أصحابه الحفّاظ -كالثوري وشعبة وأبي معاوية ووكيع-، وإنما جاء عن ثلاثةٍ ساقطين، اختلفوا في إسناده ومتنه؛ وتعدّد طرق الساقطين لا يزيد الخبر إلا وهنًا، إذ لا يُعتبر بواحدٍ منهم.

مروان بن سالم متروك: قال البخاري: «منكر الحديث»: التاريخ الكبير، ج7، رقم 1602؛ وقال أبو حاتم: «منكر الحديث جدًّا، ضعيف الحديث، ليس له حديثٌ قائم»: الجرح والتعديل، ج8، رقم 1255؛ وقال النسائي: «متروك الحديث»: الضعفاء والمتروكون، رقم 558؛ وقال العقيلي: «أحاديثه مناكير، لا يتابع عليها إلا من طريقٍ يقاربه»: الضعفاء الكبير، ج4، رقم 1787؛ الكامل، ج8، رقم 1870.

وعمرو بن عبد الغفار الفقيمي قال فيه أبو حاتم: «ضعيف الحديث، متروك الحديث»: الجرح والتعديل، ج6، رقم 1363؛ وقال العقيلي: «منكر الحديث»: الضعفاء الكبير، ج3، رقم 1285؛ وقال ابن عدي: «حدّث بالمناكير في فضائل علي»: الكامل، ج6، رقم 1311.

والقاسم بن بهرام قال فيه ابن حبان: «يروي عن أبي الزبير العجائب، لا يجوز الاحتجاج به بحال»: المجروحين، ج2، ص214؛ وفي الإسناد إليه حفص بن عمر ويحيى بن معدان، ولم نقف على حالهما في هذا الطريق.

أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد الصفار، حدثنا تمتام، حدثنا منصور بن صقير المصيصي، حدثنا عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن حبيب بن أبي ثابت، حدثني عامر بن واثلة، سمعت حذيفة بن أسيد الغفاري يقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«يوشك خيلُ الترك تجيء مُخَذَّمةَ الآذان أن تُربط بسَعَف النخل».(٤٠)

- **الحكم: ضعيف.**(٤١)

---

(٤٠) البيهقي، البعث والنشور، ح45.

ورواه الداني من طريق محمد بن غالب -وهو تمتام نفسه- عن منصور بن صقير بإسناده، بلفظ: «ستُشدّ خيلُ تركٍ، أو تُربط، بسعف نخل»: الداني، السنن الواردة، ح468.

ووقع في بعض الكتب: «منصور بن سُقَير» بالسين.

(٤١) تفرّد به منصور بن صقير عن عبيد الله بن عمرو الرقّي، ولم نقف على من تابعه عنه، ثم اختلف لفظه عن تمتامٍ نفسِه بين رواية البيهقي ورواية الداني، وذلك من أمارات عدم الضبط.

منصور بن صقير، قال فيه أبو حاتم: «ليس بقويّ، كان جنديًّا، وفي حديثه اضطراب»: الجرح والتعديل، ج8، رقم 761؛ وقال العقيلي: «في حديثه بعض الوهم»: الضعفاء الكبير، ج4، رقم 1770؛ وقال ابن حبان: «يروي عن موسى بن أعين وعبيد الله بن عمر المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»: المجروحين، ج3، ص38-39. وبقية رجاله ثقات.

‹ح١٧› حديث عبيد الله بن عمر عن سعيد المَقْبُري عن أبي هريرة

قال البزار في «البحر الزخّار» (ح8461):

وحدثنا خالد بن يوسف، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا عبيد الله، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«تقاتلون قومًا كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة».(٤٢)

- **الحكم:** واهٍ جدًّا.(٤٣)

‹ح١٨› حديث عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي عن حميد بن مسلم عن غياث

قال أبو الحسين ابن المنادي في «الملاحم» (ص31، ح91)، في سياق ما أُثر في قتال الترك:

نبّأنا محمد بن هارون الأنصاري، عن أحمد بن عبد الرحمن الحراني، عن عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، قال: وأخبرني حميد بن مسلم، عن غياث،

---

(٤٢) البزار، البحر الزخّار، ج15، ح8461.
وخالد بن يوسف هو ابن خالد السَّمْتي، وأبوه يوسف بن خالد السمتي.

(٤٣) تفرّد به يوسف بن خالد السمتي عن عبيد الله بن عمر، ويوسفُ قال فيه يحيى بن معين: «كذّابٌ خبيث، عدوّ الله، رجل سوء»، وقال مرة: «كذّاب زنديق، لا يُكتب حديثه»، وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث»: الجرح والتعديل، ج9، رقم 925.

قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

«لا تقوم الساعة حتى يربطَ **الترك** خيولَهم بنخل الأُبُلّة».(٤٤)

• **الحكم:** واهٍ جدًّا.(٤٥)

القسم الثاني: الموقوفات

‹ث١› أثر محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن عبد الله بن عمرو بن العاص

قال معمر بن راشد في «جامعه» (ح20799):

عن أيوب، عن ابن سيرين، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال: قال عبد الله بن عمرو بن العاص:

---

(٤٤) ابن المنادي، الملاحم، ص31، ح91.

وفي النص المطبوع: «قالت»، وفي نسخة: «قال»، ووقع في المتن: «خيولهم»، وفي نسخة: «جيادهم». ولم نقف عليه في غير هذا الكتاب.

(٤٥) لم يتبيّن من هو «غياث» المذكور في الإسناد، ولا يُعرف حال حميد بن مسلم في هذا الطريق؛ وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي -وإن كان صدوقًا في نفسه- معروفٌ بالرواية عن الضعفاء والمجاهيل، وسيأتي تفصيل حاله في ‹ق١›؛ فالحمل في مثل هذا على من فوقه.

«أوشك بنو قنطوراء أن يُخرجوكم من أرض العراق. قال: قلت: ثم نعود؟ قال: وذلك أحبُّ إليك؟ ثم تعودون، ويكون لكم بها سَلْوةٌ من عيش».(٤٦)

- **الحكم:** صحيحٌ موقوف.(٤٧)

---

(٤٦) معمر، الجامع (مع مصنّف عبد الرزاق)، ج11، ص381، ح20799؛

ومن طريق عبد الرزاق: الحاكم، المستدرك، ح8467، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وبنو قنطوراء هم الترك».

وتابع أيوبَ عن ابن سيرين: هشامُ بن حسان، وزاد في أوله قصّة اللقاء: «قدمت الشام، قال: فقلت: لو دخلت على عبد الله بن عمرو فسلّمت عليه، فأتيته فسلّمت عليه، فقال لي: من أنت؟ فقلت: أنا عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال: يوشك بنو قنطوراء أن يخرجوكم من أرض العراق...»، ووقع في المطبوع: «عبد الرحمن بن عمرو»، وهو تصحيف: ابن أبي شيبة، المصنّف، ح37389.

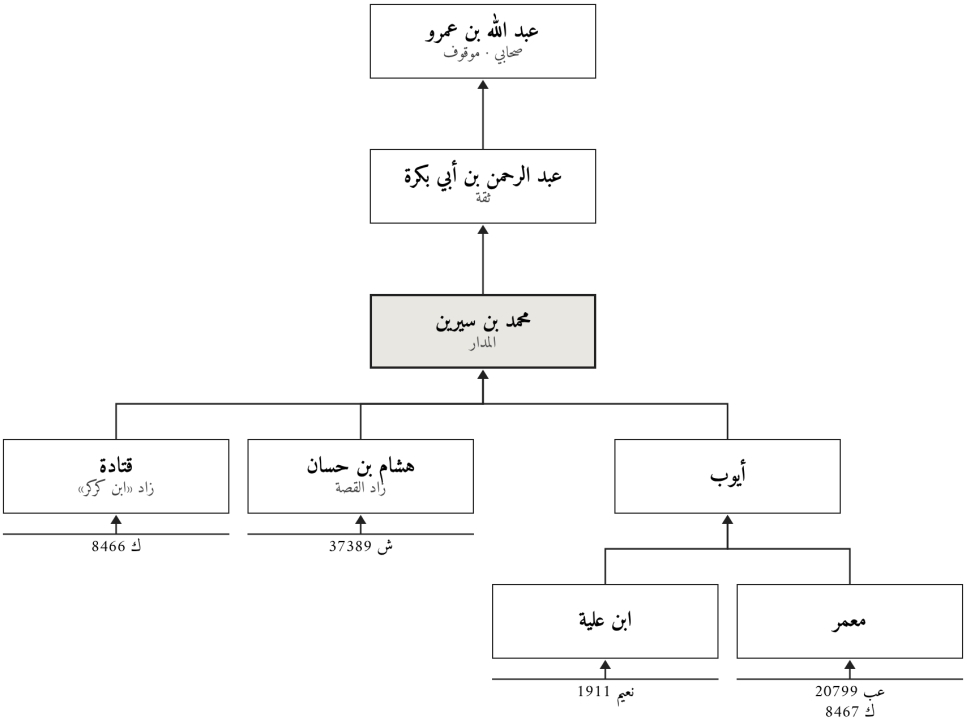
وتابعه قتادةُ، بلفظ: «يوشك بنو قنطوراء بن كركر أن يُخرجوا أهل العراق من أرضهم»، قلت: ثم يعودون؟ قال: «إنك لتشتهي ذلك؟» قال: «ويكون لهم سلوة من عيش»، وصحّحه الحاكم على شرطهما: المستدرك، ح8466.

(٤٧) رواه عن ابن سيرين ثلاثةٌ من أثبت أصحابه: أيوب، وهشام بن حسان، وقتادة، فأقاموه على وجهٍ واحد: عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن عبد الله بن عمرو؛ ورواه عن أيوب اثنان: معمر وابن عليّة، فاتّفقا.

واتفقوا: أنّ بني قنطوراء يُخرجون أهل العراق من أرضهم، ثم يعودون إليها، ويكون لهم بها سلوةٌ من عيش.

وأمّا قصّة دخول عبد الرحمن على عبد الله بن عمرو بالشام فزادها هشام، وهي بيانٌ لمجلس السماع لا زيادةٌ في المتن، وفيها التصريح بلقائه إيّاه.

وأمّا قول قتادة في نسبهم: «ابن كركر» فزيادةٌ لم يذكرها أيوب ولا هشام، وهي محفوظةٌ في حديث ابن بريدة عن سليمان بن الربيع عن عبد الله بن عمرو ‹ث٣›، وقتادة يروي الحديثين جميعًا، فالأشبه أنه أدخل لفظ أحدهما في الآخر.



شكل (١٠): شجرة طرق أثر عبد الله بن عمرو في إخراج بني قنطوراء أهلَ العراق، ومدارها على محمد بن سيرين

‹ث٢› أثر عُيينة بن عبد الرحمن بن جَوْشن عن أبيه عن أخيه ربيعة بن جوشن عن عبد الله بن عمرو

قال ابن أبي شيبة في «المصنّف» (ح37404):

حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا عيينة بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أخيه ربيعة بن جوشن، قال: قدمت الشام فدخلت على عبد الله بن عمرو، فقال: «ممّن أنتم؟» قلنا: من أهل البصرة. قال: «ألا فاستعدّوا يا أهل البصرة». قلنا: بماذا؟ قال:

«بالزاد والقِرَب، خيرُ المال اليوم أجمالٌ يحتمل الرجل عليهنّ أهله ويَميرهم عليها، وفرسٌ وَقاحٌ شديد،
فوالله ليوشكنّ بنو قنطوراء أن يُخرجوكم منها حتى يجعلوكم بدَكّيّة.
قلنا: وما بنو قنطوراء؟
قال: «أمّا في الكتاب فهكذا نجده، وأمّا في النعت فنعتُ **الترك**».(٤٨)

- **الحكم:** ضعيف(٤٩).

---

(٤٨) ابن أبي شيبة، المصنّف (ط. الحوت)، ج7، ص482، ح37404.
ووقع في المطبوع: «أمّا لا فاستعدّوا»، وصوّبه محقّقه: «ألا».
ولم نقف له على طريقٍ آخر عن ربيعة بن جوشن.

(٤٩) تفرّد به يزيد بن هارون عن عيينة بن عبد الرحمن. رجاله ثقاتٌ إلى عبد الرحمن بن جوشن، لم يذكر له البخاري وابن أبي حاتم راويًا غير أخيه عبد الرحمن، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا: قال البخاري:

‹ث٣› أثر عبد الله بن بُرَيدة عن سليمان بن الربيع عن عبد الله بن عمرو بن العاص

ويُروى عن ابن بريدة من طريقين، ثم دخلت على بعض رواته قصّةٌ أخرى لابن بريدة عن أبي الأسود الدِّيلي، نسوقها بعدهما لأنّ عليها مدارَ العلّة.

الطريق الأول: حسين بن ذكوان المعلّم، عن عبد الله بن بريدة.

قال الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (ح8832 بترقيم طبعة الرسالة، وهو ح8618 في طبعة عطا):

أخبرنا أحمد بن عثمان المقرئ وبكر بن محمد المروزي، قالا: حدثنا أبو قلابة، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا أبي، حدثنا حسين بن ذكوان، حدثنا عبد الله بن بريدة الأسلمي، أنّ سليمان بن ربيعة حدّثه: أنه حجّ مرّةً في إمرة معاوية، ومعه المنتصر بن الحارث الضبي، في عصابةٍ من قرّاء أهل البصرة، فقصدوا عبد الله بن عمرو بن العاص بمكة، فوجدوه عند الكعبة، فسألوه أن يحدّثهم، فسألهم عن بلدهم، فلمّا أخبروه أنهم من أهل العراق أخذ عليهم المواثيق ألّا يكذبوه، ولا يكذبوا عليه، ولا يسخروا منه، ثم قال:

«ربيعة بن جوشن الغطفاني، سمع عبد الله بن عمرو قولَه بالشام، سمع منه أخوه عبد الرحمن»: التاريخ الكبير، ج3، رقم 981؛ الجرح والتعديل، ج3، رقم 2136؛ فهو مجهول العين على حدّ الخطيب.

«أما وربِّ هذا المسجد، والبلدِ الحرام، واليومِ الحرام، والشهرِ الحرام -ولقد استسمنتُ اليمين، أليس هكذا؟ قلنا: نعم، قد اجتهدتَ-،

ليوشكنّ بنو قنطوراء بنِ كركرى -قومٌ خُنْسُ الأنوف، صغارُ الأعين، كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة- في كتاب الله المنزل،

أن يسوقوكم من خراسان وسجستان سياقًا عنيفًا،

قومٌ يُوفون اللِّمَم، وينتعلون الشَّعَر، ويحتجزون السيوف على أوساطهم،

حتى ينزلوا الأُبُلّة».

ثم قال: «وكم الأُبُلّة من البصرة؟» قلنا: أربع فراسخ.

قال: «ثم يعقدون بكلّ نخلةٍ من نخل دجلة رأسَ فرس،

ثم يرسلون إلى أهل البصرة: أن اخرجوا منها قبل أن ننزل عليكم،

فيخرج أهل البصرة من البصرة، فيلحق لاحقٌ ببيت المقدس،

ويلحق آخرون بالمدينة، ويلحق آخرون بمكة، ويلحق آخرون بالأعراب.

فينزلون بالبصرة سنة،

ثم يرسلون إلى أهل الكوفة: أن اخرجوا منها قبل أن ننزل عليكم،

فيخرج أهل الكوفة منها، فيلحق لاحقٌ ببيت المقدس، ولاحقٌ بالمدينة، وآخرون بمكة، وآخرون بالأعراب،

فلا يبقى أحدٌ من المصلّين إلا قتيلًا أو أسيرًا، يحكمون في دمه ما شاؤوا».

قال: فانصرفنا عنه وقد ساءنا الذي حدّثنا،

فمشينا من عنده غير بعيد، ثم انصرف المنتصر بن الحارث الضبي، فقال: يا عبد الله بن عمرو، قد حدّثتنا ففظّعتنا، فإنّا لا ندري من يدركه منّا، فحدِّثنا: هل بين يدي ذلك علامة؟

فقال عبد الله بن عمرو: «لا تَعدَمْ عقلَك، نعم، بين يدي ذلك أمارة».

قال المنتصر: وما الأمارة؟ قال: «الأمارة: العلامة».

قال: وما تلك العلامة؟

قال: «هي إمارة الصبيان، فإذا رأيتَ إمارة الصبيان قد طبّقت الأرض، فاعلم أنّ الذي أحدّثك قد جاء» [الحديث].(٥٠)

(٥٠) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق عادل مرشد وآخرين (دمشق: دار الرسالة العالمية، ط1، 1439هـ/2018م)، ج9، ص337-340، ح8832؛ وهو في ط. عطا: ح8618، ومنها أثبتنا الجملة المتعلّقة بأهل الكوفة.

ووقع في ط. عطا: «الأيلة» بالياء، و«فطعنتنا»، والصواب: «الأُبُلّة»، و«ففظّعتنا».

وصحّحه الحاكم على شرط مسلم.

الطريق الثاني: قتادة بن دِعامة السدوسي، عن عبد الله بن بريدة.

واختُلف فيه على قتادة: فرواه هشام الدستوائي وهمّام بن يحيى عنه عن ابن بريدة عن سليمان، وتابعهما نافع بن عامر وسعيد بن أبي عروبة في رواية إسماعيل بن عياش على تصحيفٍ فيها، ورواه سعيد بن بشير عنه بإسنادٍ آخر، أفردناه في ‹ث٤›.

الوجه الأول: هشام الدستوائي، عن قتادة.

قال الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (ح8532):

أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري، حدثنا إبراهيم بن أبي طالب، حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا معاذ بن هشام، حدثني أبي، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن سليمان بن ربيعة، قال: انطلقت في نفرٍ من أصحابي حتى قدمنا مكة، فطلبنا عبد الله بن عمرو فلم نوافقه، فإذا قريبٌ من ثلاثمائة راحل، فرجعناه في المسجد، فإذا شيخٌ عليه بُردان قِطْريّان وعمامة، ليس عليه قميص، فقال: من أنتم؟ قلنا: من أهل العراق. قال: أنتم يا أهل العراق تَكذِبون وتُكذِّبون وتسخرون. قلنا: لا نكذب، ولا نكذّب، ولا نسخر. قال: كم بينكم وبين الأُبُلّة؟ قلنا: أربع فراسخ. قال:

«يوشك بنو قنطوراء بنِ كركر أن يسوقوكم من خراسان وسِجِستان سوقًا عنيفًا،

ثم يخرجون حتى يربطوا خيولهم بنهر دجلة؛

قومٌ صغارُ الأعين، خُنْسُ الأنوف، كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة».(٥١)

الوجه الثاني: همّام بن يحيى، عن قتادة.

قال البيهقي في «البعث والنشور» (ح46):

أخبرنا أبو الحسن علي بن محمد المقرئ، أخبرنا الحسن بن محمد بن إسحاق، حدثنا يوسف بن يعقوب، حدثنا عمرو بن مرزوق، أخبرنا همام، عن قتادة، عن عبد الله بن بريدة، عن سليمان بن الربيع العدوي، قال: خرجت من البصرة في رجالٍ نُسّاك، فقدمنا مكة، فلقينا عبد الله بن عمرو، فقال:

«يوشك بنو قنطوراء بنِ كركر أن يسوقوا أهل خراسان وأهل سجستان سوقًا عنيفًا،

ثم يربطوا خيولهم بنخل شطّ دجلة».

ثم قال: «كم بُعدُ الأُبُلّة من البصرة؟» قلنا: أربع فراسخ.

قال: «فيجيئون فينزلون بها، ثم يبعثون إلى أهل البصرة: إمّا أن تُخلّوا لنا أرضكم، وإمّا أن نسير إليكم،

---

(٥١) الحاكم، المستدرك (ط.عطا)، ح8532، وقال: «صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه».
ووقع في المطبوع: «سلمان بن ربيعة» و«الأيلة»، ولفظه: «يوشك أنّ بني قنطوراء بن كركر أن يسوقكم»، وهو من اضطراب النسخ.
وليس في رواية هشام هذه ذكرُ عمر بن الخطاب، وقد روى هشامٌ قصّة عمر بإسنادٍ آخر، كما سيأتي.

فيتفرّقون على ثلاث فرق: فأمّا فرقةٌ فيلحقون بالبادية، وأمّا فرقةٌ فيلحقون بالكوفة، وأمّا فرقةٌ فيلحقون بهم».

قال: «ثم يمكثون سنة، فيبعثون إلى أهل الكوفة: إمّا أن تخلّوا لنا أرضكم، وإمّا أن نسير إليكم،

فيفترقون على ثلاث فرق: فتلحق فرقةٌ بالشام، وفرقةٌ تلحق بالبادية، وفرقةٌ تلحق بهم».

قال: فقدمنا على عمر فحدّثناه بما سمعنا من عبد الله بن عمرو، فقال: عبد الله بن عمرو أعلم بما يقول.

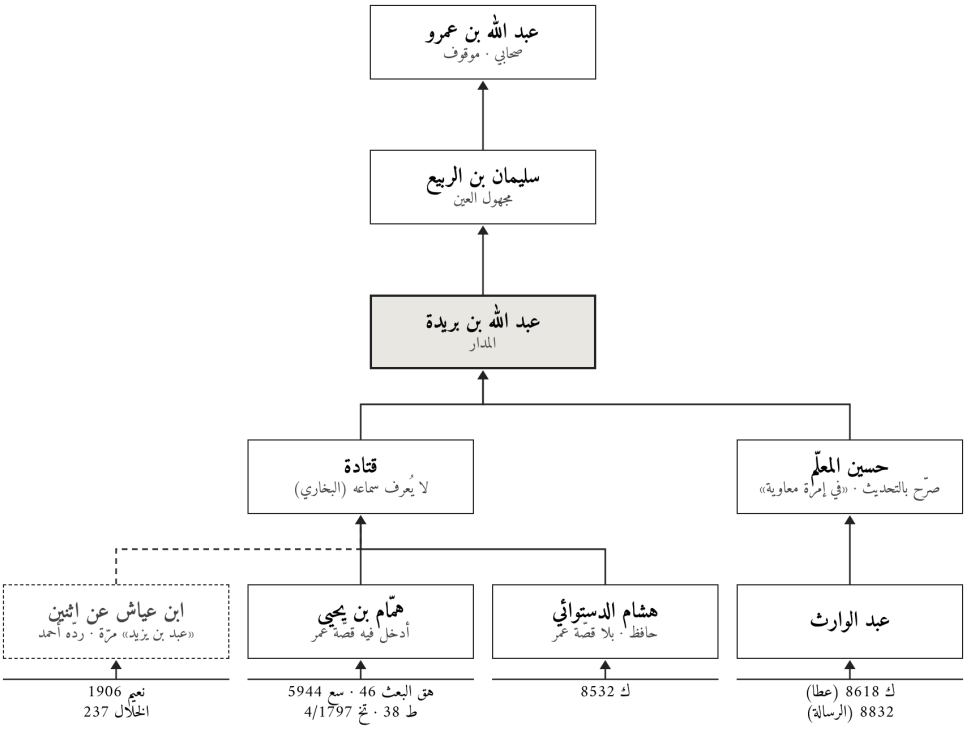
ثم نودي في الناس: إنّ الصلاة جامعة، فخطب عمر الناس، فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا تزال طائفةٌ من أمّتي على الحقّ حتى يأتي أمر الله».

قلنا: هذا خلاف حديث عبد الله بن عمرو. فلقينا عبد الله بن عمرو فحدّثناه بما قال عمر، فقال: «نعم، إذا جاء أمر الله جاء ما حدّثتكم به».

فقلنا: ما نراك إلا قد صدقت.(٥٢)

(٥٢) البيهقي، البعث والنشور، ص80-81، ح46.

ورواه عفان بن مسلم عن همام، وفيه: «فقلنا: أنت عبد الله بن عمرو، وأنت صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورجلٌ من قريش، وقد قرأت الكتاب الأول...»، ثم اختصره ابن سعد فقال: «فحدّثهم بحديثٍ في بني قنطوراء بن كركر»: ابن سعد، الطبقات الكبير، ج5، ص88، ح5944.



شكل (١١): شجرة طرق أثر عبد الله بن بريدة عن سليمان بن الربيع عن عبد الله بن عمرو

ورواه عمرو بن مرزوق عن همام مقتصرًا على قصّة عمر، ثم قال البخاري: «ولا يُعرف سماع قتادة من ابن بريدة، ولا ابن بريدة من سليمان»: التاريخ الكبير، ج4، رقم 1797.

ورواه أبو داود الطيالسي عن همام مقتصرًا على قصّة عمر والحديث المرفوع، ولفظه: «لقينا عمر فقلنا له: إنّ عبد الله بن عمرو حدّثنا بكذا وكذا، فقال عمر: عبد الله بن عمرو أعلم بما يقول، قالها ثلاثًا، ثم نودي بالصلاة جامعة، فاجتمع إليه الناس، فخطبهم عمر فقال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: لا تزال طائفةٌ من أمّتي على الحقّ حتى يأتي أمر الله عزّ وجلّ»: سليمان بن داود الطيالسي، المسند، تحقيق محمد بن عبد المحسن التركي (مصر: دار هجر، ط1، 1419هـ/1999م)، ج1، ص42–43، ح38.

ومن طريق الطيالسي، مقتصرًا على المرفوع بلفظ: «لا يزال ناسٌ من أمّتي ظاهرين على الحق»: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، المسند المعروف بسنن الدارمي، تحقيق حسين سليم أسد الداراني (الرياض:

• **الحكم: ضعيف.**(٥٣)

دار المغني، ط1، 1421هـ/2000م)، ج3، ص1578، ح2477، وقال محقّقه: «إسناده جيد»؛

ومن طريقه أيضًا بلفظ: «لا تزال طائفةٌ من أمّتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة»: محمد بن جرير الطبري، تهذيب الآثار، مسند عمر بن الخطاب، تحقيق محمود محمد شاكر (القاهرة: مطبعة المدني، 1402هـ/1982م)، ج2، ص816، رقم 1144.

(٥٣) وقع الاختلاف في ثلاثة مواضع:

(أ) على ابن بريدة: اتّفق حسين المعلّم وقتادة على روايته عن ابن بريدة عن سليمان عن عبد الله بن عمرو.

واختُلف في اسم سليمان بين «سليمان بن ربيعة» و«سليمان بن الربيع»، ووقع في مطبوعة المستدرك: «سلمان بن ربيعة»، فاشتبه بسلمان بن ربيعة الباهلي، صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليس به؛ فإنّ الباهلي قُتل بِبَلَنْجَر سنة ثمانٍ وعشرين، وقيل بعدها بقليل، في خلافة عثمان: ابن عبد البر، الاستيعاب، ج2، ص632-633؛ وصاحبُ الخبر حجّ في إمرة معاوية.

(ب) على قتادة في الإسناد: اتّفق هشام وهمّام على «ابن بريدة عن سليمان»، وتابعهما ابن عياش عن نافع وابن أبي عروبة، وصحّف مرّةً «عبد الله بن بريدة» إلى «عبد بن يزيد»، فردّه أحمد.

وخالفهم سعيد بن بشير فجعله عن عقبة بن أوس، وأفردناه في ‹ث٤›.

(ج) على قتادة في المتن: روى هشامٌ خبرَ بني قنطوراء عن ابن بريدة عن سليمان، وليس فيه عمر؛ وروى قصّةَ عمر وحديثَ الطائفة بإسنادٍ آخر: عن قتادة عن أبي الأسود الديلي، مع زرعة بن ضمرة والأشعري.

وأدخل همّامٌ قصّةَ عمر في حديث سليمان بن الربيع، فجعلها من تمامه.

والمحفوظ في قصة عمر أنها من حديث أبي الأسود، لا من حديث سليمان، لخمسة أوجه:

أحدها: أنّ هشامًا من الحفّاظ الثلاثة من أصحاب قتادة، وقد فصل هشامٌ بين الخبرين بإسنادين، وجمعهما همّام في إسنادٍ واحد.

والثاني: أنّ إسماعيل بن عياش -على ضعفه في غير الشاميين- روى الخبرين جميعًا عن قتادة منفصلين بإسنادين، وإن صحّف الأسماء.

والثالث: أنّ أحمد صوّب في رواية ابن عياش أنّ قصّة زرعة بن ضمرة وعبد الله بن قيس إنما هي «عن عبد الله بن بريدة عن أبي الأسود الديلي»، وأنّ خبر نسّاك البصرة إنما هو «عن عبد الله بن بريدة»

عن سليمان؛ فجعلهما حديثين.

والرابع: أن حسينًا صرّح بأنّ سليمان حجّ في إمرة معاوية، وعمرُ قُتل قبل إمرة معاوية؛ وأمّا قصّة أبي الأسود ففيها أنه خرج مع الأشعري إلى عمر، وأبو موسى الأشعري كان عامل عمر على البصرة: ابن عبد البر، الاستيعاب، ج3، ص980؛ فالقصّة في زمن عمر ألصق بخبر أبي الأسود.

والخامس: أنّ البخاري لمّا ترجم سليمانَ ساق من رواية همّام قصّةَ عمر، ثم قال: «ولا يُعرف سماع قتادة من ابن بريدة، ولا ابن بريدة من سليمان»؛ فلم يجزم باتصالها.

وتعدّد مجلس عبد الله بن عمرو فممكن، غير أنه لا يرفع التعارض بين لقاء عمر وبين التصريح بإمرة معاوية في حديثٍ واحدٍ عن رجلٍ واحد؛ وأمّا القول بأنّ حسينًا وهم في ذكر معاوية فيردّه أنّ هشامًا -وهو أحفظ- لم يذكر عمر في حديث سليمان.

فالأرجح انتقالُ قصّة عمر من إسنادٍ إلى إسناد في رواية همّام، وهو ما يسمّيه النقّاد: دخولَ حديثٍ في حديث.

وقد نصّ ابن رجب على مراتب أصحاب قتادة، فقال: «مراده أنّ الحفّاظ من أصحاب قتادة ثلاثة: شعبة، وسعيد، وهشام، والشيوخ من أصحابه مثل حماد بن سلمة، وهمام، وأبان، ونحوهم... وأمّا الشيوخ فإذا روى أحدهم حديثًا، وخالفه واحدٌ من الحفّاظ الثلاثة، فالقول قول ذلك الحافظ»: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج2، ص695-696. وهذا الموضع من أمثلته.

وقد نبّه البخاري على أنه لا يُعرف سماع قتادة من ابن بريدة، ولا سماع ابن بريدة من سليمان.

فأمّا سماع ابن بريدة من سليمان فقد صرّح به حسين المعلّم: «أنّ سليمان بن ربيعة حدّثه».

وأمّا سماع قتادة من ابن بريدة فقد جاء التصريح فيه من طريق نعيم عن ابن عياش: «حدثنا عبد الله بن بريدة»، ولا يُعتمد عليه: فإنه من أفراد نعيم، وابن عياش يرويه عن غير أهل بلده، وقد قال فيه أحمد: «في روايته عن أهل العراق وأهل الحجاز بعض الشيء، وروايته عن أهل الشام كأنه أثبت وأصحّ»، وقال أبو زرعة: «صدوق، إلا أنه غلط في حديث الحجازيين والعراقيين»: الجرح والتعديل، ج2، رقم 650؛ وقد بيّن أحمد غلطه في هذا الحديث بعينه.

وأمّا متابعة حسين المعلّم لقتادة فإنما تدلّ على وجود طريقٍ آخر للخبر، ولا تُثبت اتصال رواية قتادة بعينها.

وفي رواية هشام لقصّة عمر سقط ابن بريدة بين قتادة وأبي الأسود، وأثبته أحمد؛ فهي من أمثلة إسقاط المدلِّس شيخَه، ولا يُحكم بالاتصال لمجرّد إمكان اللقاء.

‹ث٤› أثر سعيد بن بشير عن قتادة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو بن العاص

قال الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» (ح8421):

أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ عبيد بن شريك البزار، ثنا أبو الجماهر، ثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن عقبة، عن عمرو بن أوس السدوسي [كذا]، قال: أتينا عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، وعليه بُردان قِطْريّان، وعليه عمامة، وليس عليه سربال -يعني القميص-، فقلنا له: إنك قد رويتَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورويتَ الكتب، فقال: «ممّن أنتم؟» قال: فقلنا: من أهل العراق، فقال: «إنكم يا أهل العراق تَكذِبون وتُكذّبون وتسخرون»، قال: فقلت: لا والله، لا نكذّبك، ولا نكذب عليك، ولا نسخر منك، قال:

ومدار خبر بني قنطوراء على سليمان بن الربيع العدوي، تفرّد عنه عبد الله بن بريدة، ولم يُذكر له راوٍ غيره، ولم يذكر فيه البخاري وابن أبي حاتم جرحًا ولا تعديلًا: الجرح والتعديل، ج4، رقم 507: «سليمان بن الربيع العدوي، بصري، روى عن عمر بن الخطاب، روى عنه عبد الله بن بريدة»؛ التاريخ الكبير، ج4، رقم 1797؛ وإنما ذكره ابن حبان في الثقات، ج4، رقم 3048، على قاعدته في توثيق من لم يُعرف بجرح.

فهو مجهول العين على حدّ الخطيب.

فالحديث ضعيفٌ لجهالة سليمان بن الربيع، وأصلُه ثابتٌ عن عبد الله بن عمرو بأثر ابن أبي بكرة؛ وقصّة عمر فيه منتقلةٌ إليه من حديث أبي الأسود.

«فإنّ بني قنطوراء وكركي لا يخرجون حتى يربطوا خيولهم بنخل الأُبُلّة،

كم بينها وبين البصرة؟» قال: فقلنا: أربع فراسخ.

قال: «فيبعثون: أن خلّوا بيننا وبينها،

فيلحق ثلثٌ بهم، وثلثٌ بالكوفة، وثلثٌ بالأعراب.

ثم يبعثون إلى أهل الكوفة: أن خلّوا بيننا وبينها،

فيلحق ثلثٌ بهم، وثلثٌ بالأعراب، وثلثٌ بالشام».

قال: فقلنا: ما أمارة ذلك؟

قال: «إذا طبّقت الأرضَ إمارةُ الصبيان».(٥٤)

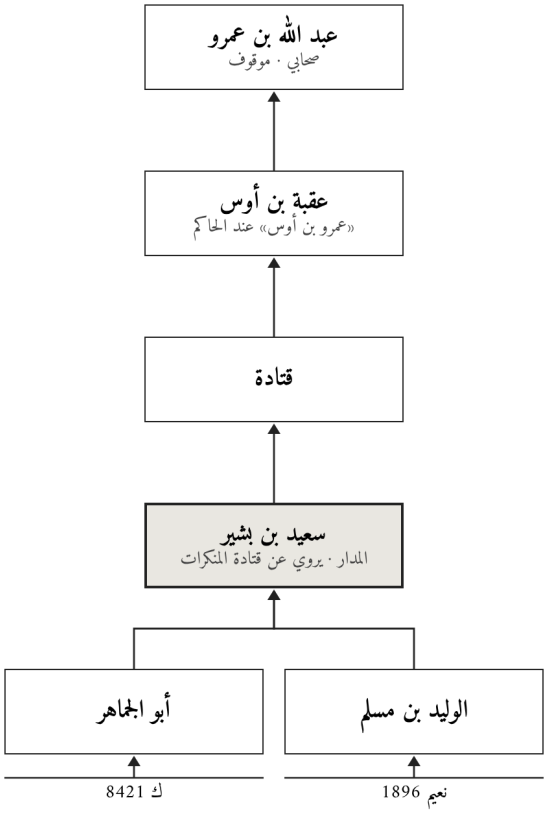
• **الحكم:** منكرٌ بهذا الإسناد.(٥٥)

---

(٥٤) الحاكم، المستدرك (ط.عطا)، ح8421، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ورواه الوليد بن مسلم عن سعيد بن بشير عن قتادة عن عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو -فأقام اسم عقبة- بلفظ: «يوشك بنو قنطورا بن كركرا يخرجون فيسوقون أهل خراسان سوقًا عنيفًا، حتى يربطوا خيولهم بنخل الأبلّة، فيبعثون إلى أهل البصرة: إمّا أن تلحقوا بنا، وإمّا تخلّوها لنا، فيلحق بهم ثلث، وبالأعراب ثلث، وثلث بالشام»: نعيم، الفتن، ح1896؛

ونقله ابن طاووس عن نعيم: التشريف بالمنن، الباب المائتان، ووقع عنده: «عبد الله بن عمر»، و«كنكر»، و«بنهر الأبلة».

(٥٥) رواه هشام الدستوائي وهمّام -ومعهما ابن أبي عروبة في رواية ابن عياش- عن قتادة عن ابن بريدة عن سليمان بن الربيع ‹ث٣›، وانفرد سعيد بن بشير بجعله عن قتادة عن عقبة بن أوس؛ فالخلاف نشأ في الطبقة الأولى عن قتادة، وهو من سعيد، لا ممّن دونه، فقد اتّفق عليه عنه أبو الجماهر والوليد بن مسلم.



شكل (١٢): شجرة طرق وجه سعيد بن بشير عن قتادة عن عقبة بن أوس

‹ث٥› أثر هلال بن خبّاب عن العُرْيان بن الهيثم عن عبد الله بن عمرو بن العاص

قال ابن عساكر في «تاريخ مدينة دمشق» (ج40، ص303-304)، في ترجمة العريان بن الهيثم:

أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين، ثنا أبو الحسين بن المهتدي، ح وأخبرنا أبو القاسم بن السمرقندي، أنا أبو الحسين بن النقور، قالا: أنا عيسى بن علي، أنبأ عبد الله بن محمد، نا داود بن عمرو، ثنا عبّاد بن العوّام، نا هلال بن خبّاب، عن العريان بن الهيثم، قال: كنت عند معاوية بن أبي سفيان،

والمحفوظ رواية الجماعة؛ لأنهم أكثر وأحفظ وأخصّ بقتادة، ولأنّ سياق سعيد هو بعينه سياق قصّة سليمان بن الربيع: الشيخ ذو البردين القطريين والعمامة بلا قميص، وتقريعُ أهل العراق بالكذب والتكذيب والسخرية، والسؤالُ عن بُعد الأبلّة، والتفرّقُ أثلاثًا، وعلامةُ إمارة الصبيان؛ فهو حديثٌ واحد، أخطأ سعيدٌ في إسناده.

والأشبه أنه سلك فيه الجادّة: فإنّ «عقبة بن أوس عن عبد الله بن عمرو» طريقٌ مشهور في أخبار عبد الله بن عمرو في الملوك والملاحم، من رواية ابن سيرين عنه: نعيم، الفتن، ح263-265، و296؛ فانتقل إليه لسهولته على اللسان.

سعيد بن بشير قال فيه ابن نمير: «منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي الحديث، يروي عن قتادة المنكرات»: الجرح والتعديل، ج4، رقم 20؛ وقال ابن حبان: «يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه»: المجروحين، ج1، ص318؛ وانظر: الكامل، ج4، رقم 805.

وأمّا عقبة بن أوس فتابعيٌّ ثقة، قال العجلي: «بصري، تابعي، ثقة»: العجلي، الثقات، رقم 1149؛ وقال ابن معين: «عقبة بن أوس هو يعقوب بن أوس»: الجرح والتعديل، ج6، رقم 1717.

ووقع في إسناد الحاكم: «عن عقبة، عن عمرو بن أوس»، والصواب: «عن عقبة بن أوس»، كما في رواية الوليد.

فذكروا البصرة، فقال: كم بُعدُ الأُبُلّة منها؟ فقالوا: أربعة فراسخ، فقال عبد الله بن عمرو:

«ينزل بنو قنطوراء، عِراضُ الوجوه، صغارُ الأعين، كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة».(٥٦)

• **الحكم:** ضعيف.(٥٧)

---

(٥٦) علي بن الحسن ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق عمرو بن غرامة العمروي (بيروت: دار الفكر، 1415-1421هـ/1995-2000م)، ج40، ص303-304.

وعبد الله بن محمد في الإسناد هو أبو القاسم البغوي، وعيسى بن علي هو ابن الجرّاح الوزير.

وقال ابن عساكر عقبه: «كذا قال: عند معاوية، وفي رواية أخرى: عند يزيد»، ثم ساق من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن العريان: «وفدتُ مع أبي إلى يزيد بن معاوية...».

(٥٧) العريان بن الهيثم بن الأسود النخعي، كوفي، قال أبو حاتم: «هو مجهول»، ولم يذكر له راويًا غير عبد الملك بن عمير: الجرح والتعديل، ج7، رقم 202؛ التاريخ الكبير، ج7، رقم 379؛ وذكره ابن حبان في الثقات، ج7، رقم 10190.

غير أنه روى عنه -فيما وقفنا عليه- غيرُ عبد الملك: هلال بن خبّاب في هذا الإسناد، وعلي بن زيد في الرواية الأخرى، والوضيّ العوذي: ابن حبان، الثقات، ج7، رقم 11495؛ فارتفعت عنه جهالة العين، وبقي مجهول الحال على حدّ الخطيب.

وأبوه الهيثم بن الأسود يروي عن عبد الله بن عمرو: ابن حبان، الثقات، ج5، رقم 5965.

وأمّا هلال بن خبّاب فقال أحمد: «شيخ ثقة»، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «ثقة صدوق، وكان يقال: تغيّر قبل موته من كبر السن»، وقال يحيى القطان: «أتيت هلال بن خباب وكان قد تغيّر»: الجرح والتعديل، ج9، رقم 294؛ التاريخ الكبير، ج8، رقم 2746؛ وانظر: المجروحين، ج3، ص86-87؛ ولا يُدرى أسمع منه عبّاد بن العوّام قبل تغيّره أم بعده.

فيضعف لجهالة حال العريان وتغيّر هلال، يُعتبر به ولا يُحتجّ.

‹ث٦› أثر عوف الأعرابي عن أبي المغيرة القوّاس عن عبد الله بن عمرو بن العاص

قال أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»، باب ما جاء في الملاحم (ح486):

حدثنا عبد الرحمن بن عفان، حدثنا قاسم بن أصبغ، حدثنا أحمد بن زهير، حدثنا هَوْذة، حدثنا عوف، عن أبي المغيرة، عن عبد الله بن عمرو، قال:

«ملاحمُ الناس خمسُ ملاحم: ثنتان قد مضتا، وثلاثٌ في هذه الأمّة: ملحمةُ الترك، وملحمةُ الروم، وملحمةُ الدجال، وليس بعد الدجال ملحمة».(٥٨)

- **الحكم: ضعيف.(٥٩)**

---

(٥٨) الداني، السنن الواردة، ح486.

ورواه إسماعيل ابن عليّة عن عوف عن أبي المغيرة القواس، بنحوه: نعيم، الفتن، ح1912.

وروى نعيم عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن أبي المغيرة عبيد الله بن المغيرة عن عبد الله بن عمرو: «الملاحم ثلاث: مضت اثنتان، وبقيت واحدة: ملحمة الترك بالجزيرة»: نعيم، الفتن، ح1924، ونحوه: ح615؛ وهذا رجلٌ آخر غير القواس، وهو مدارٌ مستقلّ تفرّد به نعيم، فلم نفرده بمدخل على قاعدتنا، ولا نقوّي به.

(٥٩) اتّفق هوذة وابن علية على روايته عن عوف عن أبي المغيرة.

علّته أبو المغيرة القوّاس، لا يُعرف اسمه، ولم يرو عنه غير عوف؛ قال يحيى القطان: «لم أر أحدًا عرف أبا المغيرة غيرَه» -يعني سليمان التيمي-، وقد ضعّفه سليمان التيمي، ووثّقه ابن معين، وقال أبو زرعة: «لا أعلم أحدًا يسمّيه»: الجرح والتعديل، ج9، رقم 2203؛ التاريخ الكبير، ج9، رقم 652؛ ابن حبان،

‹ث٧› أثر عبد العزيز بن رُفَيع عن شداد بن مَعْقِل عن عبد الله بن مسعود

قال ابن أبي شيبة في «المصنّف» (ح37584):

حدثنا جرير، عن عبد العزيز بن رفيع، عن شداد بن معقل، قال:

«قال عبد الله: يوشك أن لا تأخذوا من الكوفة نقدًا ولا درهمًا.

قلت: وكيف يا عبد الله بن مسعود؟

قال: يجيء قومٌ كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة،

حتى يربطوا خيولَهم على السَّواد، فيُجلوكم إلى منابت الشِّيح،

حتى يكون البعيرُ والزادُ أحبَّ إلى أحدكم من القصر من قصوركم هذه».(٦٠)

- **الحكم:** حسن (٦١)

الثقات، ج5، رقم 6264.

فارتفعت عنه جهالة العين بتوثيق ابن معين، ولم يسلم من جرح التيمي، وهو أعرف به؛ فهو ممّن يُتوقّف في تفرّده.

(٦٠) ابن أبي شيبة، المصنّف (ط. الحوت)، ج7، ص504-505، ح37584؛ وهو في: ابن أبي شيبة، المصنّف، تحقيق محمد عوامة (جدة: دار القبلة؛ دمشق: مؤسسة علوم القرآن، ط1، 1427هـ/2006م)، ح38739.

ووقع في مطبوعة الحوت: «على السواء»، والأشبه: «على السواد»، أي سواد العراق؛ ووقع فيها: «منابت الشيخ»، وصوّبه محقّقها: «الشيح». ولم نقف له على طريقٍ غير هذا.

(٦١) رجاله ثقاتٌ إلى شداد بن معقل، وشدادٌ تابعي كوفيٌّ كبير من أصحاب ابن مسعود، روى عنه

‹ث٨› أثر شعبة عن الحكم بن عُتَيبة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجِذ عن عبد الله بن مسعود

قال ابن أبي شيبة في «المصنّف» (ح37626):

حدثنا غندر، عن شعبة، عن الحكم، قال: سمعت أبا صادق يحدّث، عن ربيعة بن ناجذ، عن ابن مسعود، قال:

«يأتيكم قومٌ من قِبَل المشرق، عراضُ الوجوه، صغارُ العيون، كأنما ثُقبت أعينُهم في الصخر، كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة، حتى يُوثِقوا خيولَهم بشطّ الفرات».(٦٢)

ثقتان: عبد العزيز بن رفيع والمسيب بن رافع، وقال ابن سعد: «شداد بن معقل الأسدي، أسد بني خزيمة، روى عن علي وعبد الله، وكان قليل الحديث»: محمد بن سعد، الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1421هـ/2001م)، ج8، رقم الترجمة 2926.

وله ذكرٌ في الصحيح في قول عبد العزيز بن رفيع: «دخلت أنا وشداد بن معقل على ابن عباس رضي الله عنهما...»: البخاري، الصحيح، كتاب فضائل القرآن، ح5019، وليس ذلك روايةً عنه.

(٦٢) ابن أبي شيبة، المصنّف (ط. الحوت)، ج7، ص509، ح37626؛ وهو في ط. عوامة برقم 38781.

ووقع في مطبوعة الحوت: «الربيع بن ناجذ»، والصواب: «ربيعة»، كما في موضعٍ آخر عند ابن أبي شيبة نفسه من طريق سلمة بن كهيل: «فحدثني أبو صادق، عن ربيعة بن ناجذ، أنّ عبد الله قال...»: المصنّف، ح37637.

ولم نقف لهذا الأثر على طريقٍ آخر عن ربيعة.

• **الحكم:** حسن (٦٣)

‹ث٩› معمر بن راشد عن أيوب السَّختياني عن محمد بن سيرين عن عبد الله بن مسعود

قال معمر بن راشد في «جامعه» (ح20798):

عن أيوب، عن ابن سيرين، أنّ ابن مسعود قال:

«كأني بالترك قد أنتكم على براذينَ مُجذَّمةِ الآذان، حتى تربطها بشطّ الفرات».(٦٤)

• **الحكم:** مرسل حسن (٦٥)

---

(٦٣) رجاله ثقاتٌ أثباتٌ إلى أبي صادق، وأبو صادق الأزدي معروف، روى عنه أهل الكوفة، وذكره ابن حبان في الثقات: التاريخ الكبير، ج7، رقم 1117، و1176، وفيه اختلافهم في اسمه بين مسلم وعبد الله بن ناجد؛ ابن حبان، الثقات، ج5، رقم 3753.

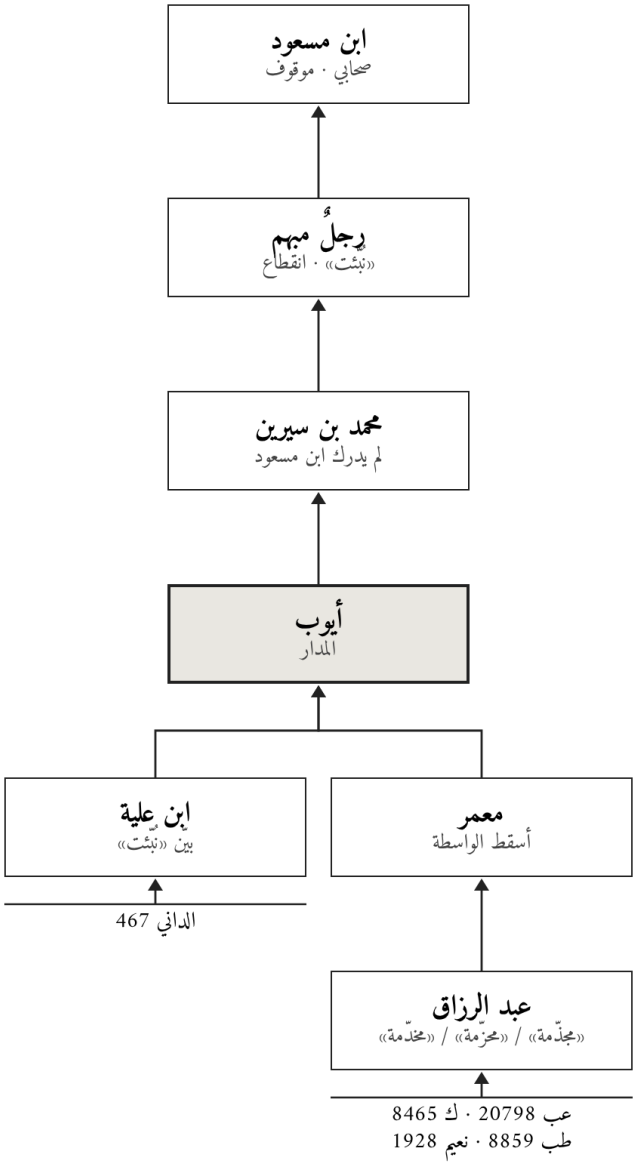
وأمّا ربيعة بن ناجذ فوثقه العجلي فقال: «كوفي، تابعي، ثقة»: العجلي، الثقات، رقم 436؛ وذكره ابن حبان في الثقات، ج4، رقم 2642.

(٦٤) معمر، الجامع، ج11، ص380، ح20798؛

ومن طريق عبد الرزاق: الحاكم، المستدرك، ح8465، ورواه إسماعيل ابن علية عن أيوب عن ابن سيرين، قال: «نُبِّئتُ أنّ ابن مسعود كان يقول: كيف أنتم يا أهل الكوفة إذا أتتكم الترك على براذين مجذّمة الآذان، حتى يربطوا بشطّ الفرات بالنخل؟»: الداني، السنن الواردة، ج4، ص903، ح467.

ويُروى نحوه عن حذيفة بن اليمان، من رواية محمد بن قيس عن الشعبي عنه: «كأني بهم مُشرِفي آذانِ خيلهم، رابطيها بحافتي الفرات»، ولم يسمِّ القوم: ابن أبي شيبة، المصنّف، ح37340.

(٦٥) مدار الخبر على أيوب عن ابن سيرين، واختُلف على أيوب في صيغة الأداء: فرواه معمر عنه:



شكل (١٣): شجرة طرق أثر ابن مسعود في براذين الترك، ومدارها على أيوب عن ابن سيرين

‹ث١٠› أثر إسرائيل عن أبي إسحاق السَّبيعي عن أرقم بن يعقوب عن عبد الله بن مسعود

قال ابن سعد في «الطبقات الكبير» (ح10097):

أخبرنا عبيد الله بن موسى، قال: حدثنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أرقم بن يعقوب، قال:

«قال عبد الله: كيف أنتم إذا أُخرجتم إلى منابت الشِّيح والقَيصوم؟ قالوا: ومن يُخرجنا؟ قال: **الترك**».(٦٦)

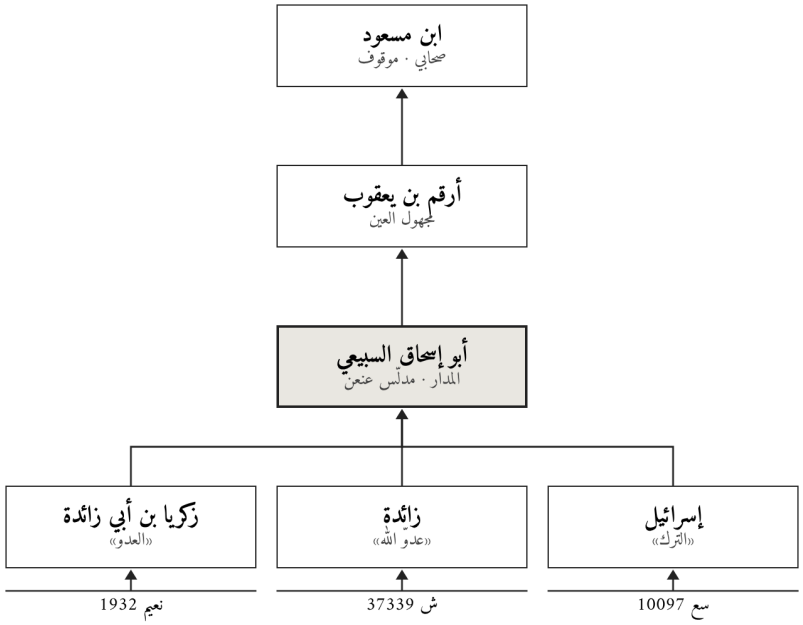
«أنّ ابن مسعود قال»، ورواه ابن علية عنه: «نُبِّئتُ أنّ ابن مسعود كان يقول»؛ فالخلاف في الطبقة الأولى عن أيوب، وابنُ علية أثبت الناس في أيوب، وروايته تبيّن أنّ بين ابن سيرين وابن مسعود واسطةً مبهمة.

محمد بن سيرين وُلد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان، قاله أخوه أنس بن سيرين: ابن سعد، الطبقات الكبير، ج9، رقم 11313؛ ومات ابن مسعود بالمدينة سنة اثنتين وثلاثين، قاله عون بن عبد الله بن عتبة: المصدر نفسه، ج3، رقم 3329؛ فلم يدركه.

إلا أن مراسيل ابن سيرين عند الأئمة من أقوى المراسيل؛ قال ابن عبد البر: «وكلّ من عُرف أنه لا يأخذ إلا عن ثقة فتدليسه ومرسله مقبول؛ فمراسيل سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وإبراهيم النخعي عندهم صحاح»: يوسف بن عبد الله ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مصطفى العلوي ومحمد عبد الكبير البكري (المغرب: وزارة عموم الأوقاف، 1387هـ)، ج1، ص30.

(٦٦) ابن سعد، الطبقات الكبير، ج8، ص324، ح10097 (في ترجمة أرقم بن يعقوب، رقم 2994).

ورواه زائدة بن قدامة عن أبي إسحاق، فقال: «كيف أنتم إذا خرجتم من أرضكم هذه إلى جزيرة العرب ومنابت الشيح؟ قلت: من يُخرجنا من أرضنا؟ قال: عدوّ الله»؛ فلم يسمِّ الترك: ابن أبي شيبة، المصنّف، ح37339.



شكل (١٤): شجرة طرق أثر أرقم بن يعقوب عن ابن مسعود، ومدارها على أبي إسحاق السبيعي

- **الحكم: ضعيف.**[٦٧]

ورواه زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق، فقال: «كيف أنتم إذا خرجتم من أرضكم هذه إلى جزيرة العرب منابت الشيح؟ قالوا: ومن يخرجنا؟ قال: العدو»: نعيم، الفتن، ح1932.

(٦٧) مدار الخبر على أبي إسحاق السبيعي، واختلف عليه إسرائيل وزائدة في الحرف المقصود منه: فقال إسرائيل: «الترك»، وقال زائدة: «عدوّ الله»، وقال زكريا بن أبي زائدة -عند نعيم-: «العدو»، وزاد زائدة وزكريا: «جزيرة العرب»، ولم يذكرا «القيصوم»؛ فالخلاف في الطبقة الأولى عن أبي إسحاق.

وإسرائيل مقدَّمٌ في جدّه أبي إسحاق عند جماعة، غير أنه انفرد بالتسمية، وأبهم القوم اثنان؛ فالأشبه أنّ التسمية تفسيرٌ من بعض الرواة أُدرج في المتن، أو روايةٌ بالمعنى، فلا يُجزم بأنها من لفظ الأثر.

وإذا اتّفق الرواة على لفظٍ مبهم، وانفرد واحدٌ بتعيينه، فالتعيين عند النقّاد مظنّة التفسير من الراوي، حتى يقوم دليلٌ على أنه من لفظ القائل؛ وموافقة التعيين لما صحّ في غيره لا تجعله من لفظ هذا القائل.

‹ث١١› أثر أبي جَمْرة عن أبي عبد العزيز عن أبي هريرة

قال البخاري في «الأدب المفرد»، باب قول الرجل: لا بَلْ شانئك (ح781):

حدثنا موسى، قال: حدثنا الصَّعِق، قال: سمعت أبا جمرة، قال: أخبرني أبو عبد العزيز، قال: أمسى عندنا أبو هريرة، فنظر إلى نجمٍ على حِياله، فقال:

«والذي نفسُ أبي هريرة بيده، ليودّنّ أقوامٌ وُلّوا إماراتٍ في الدنيا وأعمالًا أنهم كانوا متعلّقين عند ذلك النجم، ولم يَلُوا تلك الإمارات ولا تلك الأعمال.

ثم أقبل عليَّ فقال: لا بَلْ شانِئُك، أكلُّ هذا ساغ لأهل المشرق في مشرقهم؟

قلت: نعم والله.

قال: لقد قبّح اللهُ ومكر، فوالذي نفس أبي هريرة بيده، ليسوقنّهم حُمرًا غِضابًا، كأنما وجوهُهم المِجانُّ المُطْرَقة، حتى يُلحقوا ذا

وأرقم بن يعقوب لم يرو عنه -فيما ذكره البخاري وأبو حاتم- إلا أبو إسحاق السبيعي، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا: التاريخ الكبير، ج2، رقم 1638؛ الجرح والتعديل، ج2، رقم 1160؛ وعدّه مسلم في الوحدان الذين تفرّد عنهم راوٍ واحد: مسلم بن الحجاج، المنفردات والوحدان، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1408هـ/1988م)، رقم 380؛ وذكره ابن حبان في الثقات، ج4، رقم 1798، وقال: «يروي المراسيل»؛ فهو مجهول العين على حدّ الخطيب، وفي سماعه من ابن مسعود نظرٌ لقول ابن حبان.

وأبو إسحاق مدلّسٌ، وقد عنعنه في الطريقين.

الزرع بزرعه، وذا الضرع بضرعه».(٦٨)

• **الحكم:** ضعيف.(٦٩)

‹ث١٢› أثر علي بن زيد بن جُدعان عن وَرْدان أبي عبد الله عن رجلٍ من الأنصار

قال أبو يحيى زكريا بن يحيى بن الحارث البزاز في كتاب «الفتن» -فيما نقله ابن طاووس في «التشريف بالمنن»، الباب الثاني والثلاثين-:

حدثنا محمد بن يحيى، قال: حدثنا الخزاعي [يعني: نعيم بن حماد]، قال: حدثنا حماد، عن علي بن زيد، عن وردان بن عبد الله، قال: كنّا في آخر غزوة

---

(٦٨) محمد بن إسماعيل البخاري، الأدب المفرد، تحقيق سمير بن أمين الزهيري (الرياض: مكتبة المعارف، ط1، 1419هـ/1998م)، ح781. ولم نقف له على طريقٍ آخر.

(٦٩) تفرّد به الصعق بن حزن عن أبي جمرة.

علّته أبو عبد العزيز، قال فيه أبو حاتم: «هو مجهول»، ولم يذكر له البخاري وابن أبي حاتم راويًا غير أبي جمرة: التاريخ الكبير، ج9، رقم 461: «أبو عبد العزيز، قال: أمسى أبو هريرة عندنا، روى عنه أبو حمزة [كذا]»؛ الجرح والتعديل، ج9، رقم 1953؛ وذكره ابن حبان في الثقات، ج5، رقم 6444؛ فهو مجهول العين.

وأمّا الصَّعِق بن حَزْن فثقة، قال أبو زرعة: «بصري ثقة»، وقال ابن معين وأبو حاتم: «ليس به بأس»: الجرح والتعديل، ج4، رقم 2011.

لم يسمِّ أبو هريرة القوم فيه، وإنما نعتهم بالنعت المختصّ: «كأنما وجوههم المجان المطرقة»، وهو ثابتٌ عنه مرفوعًا ‹ح٢›؛ وأمّا سَوقُهم أهلَ المشرق حمرًا غضابًا حتى يلحقوا ذا الزرع بزرعه وذا الضرع بضرعه، فممّا انفرد به هذا الإسناد، ولا يُقوّى بثبوت النعت.

سلمة بن زياد، وفينا رجلٌ من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال:

«يوشك أن يُطوى ملكُ العرب» -قالها ثلاثًا-.

فقيل: ومن يطويه؟

قال: **بنو قنطوراء**، قومٌ عِراضُ الوجوه، فُطْسُ الأنوف، صغارُ الأعين، كأنّ وجوهَهم المِجانُّ المُطْرَقة،

حتى ينزلوا قريةً قريبةً من أرض العرب، بل هي من أرض العرب، يقال لها: جَبّانة اللَّوز،

فيقاتلهم العرب قتالًا شديدًا،

فيقول **الترك**: ادفعوا إلينا إخواننا من العجم ولا نقاتلكم.

فتقول العرب للموالي: الحقوا بإخوانكم.

فيقول الموالي: ويحكم! إلى الكفر بعد الإسلام؟».

قال: «فيأتيهم الموالي فتقاتلهم قتالًا شديدًا، فيهزمهم الله حتى لا يبقى منهم مُخبِر،

ويجيء الموالي بالغنائم، فتقول العرب للموالي: أَحْذُونا ممّا غنمتم.

فيقولون: والله لا نُحذيكم وقد خذلتمونا».(٧٠)

(٧٠) علي بن موسى ابن طاووس، التشريف بالمنن في التعريف بالفتن، المطبوع باسم: الملاحم والفتن في ظهور الغائب المنتظر (قم: منشورات الرضي، ط5، 1398هـ/1978م)، ص170-171، الباب الثاني والثلاثون من أبواب ما نقله من كتاب زكريا، ووقع فيه: «جبانة اللون».

• **الحكم:** ضعيف.(٧١)

‹ث١٣› أثر أبي زرعة عن عبد الله بن زُرَير الغافقي عن عمّار بن ياسر

قال أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»، باب ما جاء في الملاحم (ح497):

حدثنا عبد الرحمن بن عثمان، حدثنا أحمد بن ثابت، حدثنا سعيد بن عثمان، حدثنا نصر بن مرزوق، حدثنا علي بن معبد، حدثنا خلف بن سلام، عن المؤمّل، عن أبي زرعة، عن عبد الله بن زرير الغافقي، عن عمار بن ياسر، قال:

وطرفُه عند البخاري من غير طريق نعيم: «قال لنا موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن وردان أبي عبد الله، قال: كنّا في آخر غزوةٍ لبعض بني زياد زمن معاوية»، ثم قال: «مرسل»: التاريخ الكبير، ج8، رقم 2622.

(٧١) رواه حماد بن سلمة عن علي بن زيد، وعنه نعيم وموسى بن إسماعيل؛ فلم ينفرد به نعيم، وإن لم يسق البخاري إلا طرفه.

علي بن زيد بن جدعان قال فيه أحمد: «ليس هو بالقوي»، وقال ابن معين: «ليس بحجّة»، وكان يحيى القطان يتّقي حديثه، وقال حماد بن زيد: «كان يقلب الأحاديث»، وقال شعبة: «كان رفّاعًا»: الجرح والتعديل، ج6، رقم 1021؛ العقيلي، الضعفاء الكبير، ج3، رقم 1231؛ الكامل، ج6، رقم 1351.

وشيخه وردان أبو عبد الله لم يذكر له ابن أبي حاتم راويًا غير علي بن زيد، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا: الجرح والتعديل، ج9، رقم 161؛ فهو مجهول العين على حدّ الخطيب.

قال البخاري في هذا الخبر بعينه: «مرسل»، كأنه لم يثبت عنده لقاءُ وردان للأنصاري أو اتصالُه به.

«إذا انسابت عليكم **الترك**، وجُهّزت الجيوش إليكم، ومات خليفتكم الذي يجمع الأموال، ويُستخلف من بعده رجلٌ ضعيف، فيُخلع بعد سنتين، ويُحالَف الروم والترك، وتظهر الحروب في الأرض...»

[فذكر خبرًا طويلًا في السفياني وأهل المغرب، وفي آخره:]

«...وتترك الترك الجزيرة، وتنزل الروم فلسطين».(٧٢)

- **الحكم:** منكر.(٧٣)

---

(٧٢) الداني، السنن الواردة، ج4، ص936-937، ح497.

ورواه ابن لهيعة عن أبي زرعة، واختُلف عليه في سياقه: فرواه رشدين بن سعد عنه، قال: حدثني أبو زرعة، عن ابن زرير، عن عمار، بلفظ: «علامة المهدي إذا انساب عليكم الترك، ومات خليفتكم الذي يجمع الأموال، ويُستخلف بعده ضعيفٌ فيُخلع بعد سنتين من بيعته، ويُخسف بغربيّ مسجد دمشق، وخروجُ ثلاثة نفر بالشام، وخروجُ أهل المغرب إلى مصر، وتلك أمارة السفياني»؛ فجعله علامةً للمهدي: نعيم، الفتن، ح963.

ورواه الوليد بن مسلم ورشدين جميعًا عن ابن لهيعة بلفظ: «إنّ لأهل بيت نبيّكم أمارات، فالزموا الأرض حتى تنساب الترك في خلاف رجلٍ ضعيف، فيُخلع بعد سنتين من بيعته، ويخالف الترك على الروم، ويُخسف بغربيّ مسجد دمشق، ويخرج ثلاثة نفر بالشام، ويأتي هلاك ملكهم من حيث بدا، ويكون بدوّ الترك بالجزيرة، والروم بفلسطين...»: نعيم، الفتن، ح619.

(٧٣) مدار الخبر على أبي زرعة عن عبد الله بن زرير عن عمار، ورواه عن أبي زرعة اثنان: المؤمّل -عند الداني-، وابن لهيعة -عند نعيم-؛ ثم اختُلف على ابن لهيعة: فجعله رشدين في إحدى روايتيه «علامة المهدي»، وجعله الوليد ورشدين معًا «أمارات لأهل بيت نبيّكم» مع الأمر بلزوم الأرض؛ ولم يذكر الداني شيئًا من ذلك، وإنما ساقه في السفياني وأهل المغرب.

فالاختلاف في السياق واقعٌ في الطبقة الأولى عن أبي زرعة، ثم في الطبقة الأولى عن ابن لهيعة.

‹ث١٤› أثر أبي الأسود عن مولًى لشرحبيل بن حسنة أو لعمرو بن العاص

قال أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»، باب ما جاء في خراب مصر (ح478):

حدثنا علي بن محمد بن عبد الله، حدثنا محمد بن محمد بن اللباد، حدثني يحيى بن عمر، حدثنا أبو جعفر الأيلي هارون بن سعيد، عن ابن وهب، عن ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن مولًى لشرحبيل بن حسنة أو لعمرو بن العاص، قال: سمعته يومًا، واستقبلنا، فقال:

«إيهًا لكِ مصرُ، إذا رُميتِ بالقِسيّ الأربع:

والذي اتّفقت عليه الطرق الثلاث: انسيابُ الترك، وموتُ خليفةٍ يجمع الأموال أو استخلافُ ضعيفٍ يُخلع بعد سنتين، ونزولُ الترك الجزيرة والروم فلسطين، وخروجُ أهل المغرب؛ واختلفت فيما وراء ذلك: في ربطه بالمهدي أو بأهل البيت أو بالسفياني، وفي ذكر الخسف بغربيّ مسجد دمشق وخروج ثلاثة نفر بالشام، فانفرد بهما ابن لهيعة.

وأبو زرعة الأشبه أنه عمرو بن جابر الحضرمي المصري، فإنّ ابن لهيعة يروي عنه، والرواة مصريّون، قال أحمد: «يروي أحاديث مناكير، ابن لهيعة عنه».

وعبد الله بن زرير الغافقي معروفٌ بالرواية عن علي، ذكره البخاري وابن أبي حاتم بلا جرحٍ ولا تعديل، وذكره ابن حبان في الثقات: التاريخ الكبير، ج5، رقم 267؛ الجرح والتعديل، ج5، رقم 281؛ ابن حبان، الثقات، ج5، رقم 3654.

وأمّا خلف بن سلام والمؤمّل في إسناد الداني فلم يتبيّن لنا تعيينهما، ولا وقفنا لهما على ترجمةٍ تكشف حالهما؛ ورواية نعيم من طريق رشدين بن سعد -وهو ضعيف- والوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، وليسا من قدماء أصحابه.

قوسِ الأندلس، وقوسِ الحبشة،
وقوسِ **الترك**، وقوسِ الروم».(٧٤)

- **الحكم:** ضعيف جدا.(٧٥)

---

(٧٤) الداني، السنن الواردة، ح478.

ورواه الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود، فسمّى المولى وجعل القول له: «عن أبي عتبة مولى عمرو بن العاص، قال: تهلك مصر إذا رُميت بالقسيّ الأربع: قوس الترك، وقوس الروم، وقوس الحبشة، وقوس أهل الأندلس»: نعيم، الفتن، ح1875.

(٧٥) مدار الخبر على ابن لهيعة عن أبي الأسود، واختُلف على ابن لهيعة في موضعين:

(أ) في قائل الخبر: فرواه ابن وهب عنه عن مولًى مبهم قال: «سمعته يومًا... فقال»، فجعل القول لمولاه -شرحبيل بن حسنة أو عمرو بن العاص على الشكّ-، فهو موقوف؛

ورواه الوليد بن مسلم عنه -عند نعيم- فجعل القول للمولى نفسه: «عن أبي عتبة مولى عمرو بن العاص، قال»، فهو مقطوع.

(ب) في تعيين المولى: أبهمه ابن وهب وشكّ في مولاه، وسمّاه الوليد «أبا عتبة» وجزم بأنه مولى عمرو.

ورواية ابن وهب عن ابن لهيعة من أعدل الروايات عنه، كما تقدّم من قول أبي زرعة ‹ح١٣›، والوليدُ دونه في ابن لهيعة، وروايته من أفراد نعيم؛ فالمحفوظ رواية ابن وهب، على ما فيها من الإبهام والشكّ.

المولى مبهمٌ في رواية ابن وهب، ولم نقف على ترجمةٍ لأبي عتبة مولى عمرو بن العاص في الجرح والتعديل ولا في التاريخ الكبير؛ فهو لا يُعرف.

القسم الثالث: المقطوعات

‹ق١› أثر عبد الرحمن بن ثابت بن ثَوبان عن أبيه عن مكحول

قال ابن المنادي في «الملاحم» (ص31، ح90) -والضبط لابن العديم-:

نبّأنا محمد بن هارون أبو موسى الأنصاري الزُّرَقي، قال: نبّأنا أحمد بن عبد الرحمن بن الفضل الحراني، المعروف بالكُزْبُراني، قال: نبّأنا عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن أبيه، أنه سمع مكحولًا يقول:

«لا تنقضي الدنيا حتى يرِدَ **الترك** الفرات».(٧٦)

(٧٦) ابن المنادي، الملاحم، ص31، ح90؛

ومن طريقه: كمال الدين عمر بن أحمد ابن العديم، بغية الطلب في تاريخ حلب، تحقيق سهيل زكار (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ج1، ص515-516.

وروى نعيم عن مكحول مرفوعًا مرسلًا من وجوه: من طريق ابن جابر وغيره عنه: «للترك خرجتان: إحداهما يخربون أذربيجان، والثانية يشرعون منها على شطّ الفرات»: نعيم، الفتن، ح1925؛

ومن طريق إسماعيل بن عياش عمّن سمع مكحولًا: «للترك خرجتان: خرجةٌ منها خراب أذربيجان، وخرجةٌ يخرجون في الجزيرة، يحتقبون ذوات الحجال، فينصر الله المسلمين، فيهم ذبح الله الأعظم، لا ترك بعدها»: ح1905؛ ونحوه من طريق ابن عياش عمّن حدّثه عن مكحول: ح618، و616.

• **الحكم:** ليّن.(٧٧)

ملحق: الأخبار المحتملة

‹م١› أثر حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو

قال ابن أبي شيبة في «المصنّف» (ح37620):

حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن أبيه، قال:

---

(٧٧) عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي صدوقٌ في نفسه، وإنما عيبُه كثرة الرواية عن الضعفاء والمجاهيل: قال ابن معين: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق»، وأنكر على البخاري إدخاله في الضعفاء، وقال: «يروي عن الضعفاء، يُشبَّه ببقية في روايته عن الضعفاء»: الجرح والتعديل، ج6، رقم 868؛ وشدّد فيه ابن حبان: المجروحين، ج2، ص95-96؛ وقال أبو عروبة: «لا بأس به، متعبّد، ويحدّث عن قومٍ مجهولين بالمناكير»: الكامل، ج6، رقم 1331؛ وقال البخاري: «يروي عن قومٍ ضعاف»: العقيلي، الضعفاء الكبير، ج3، رقم 1210.

وشيخه هنا عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان معروف، مختلفٌ فيه: وثّقه أبو حاتم، وقال أبو زرعة والعجلي: «لا بأس به»، واختلف فيه قول ابن معين بين «صالح الحديث» و«ضعيف»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»: الجرح والتعديل، ج5، رقم 1031؛ الكامل، ج5، رقم 1109؛ العقيلي، الضعفاء الكبير، ج2، رقم 917؛ العجلي، الثقات، رقم 937.

«قال لي عبد الله بن عمرو: ممّن أنت؟
قلت: من أهل الكوفة.
قال: والذي نفسي بيده لتُساقُنّ منها إلى أرض العرب،
لا تملكون قَفيزًا ولا درهمًا، ثم لا يُنجيكم».(٧٨)

• **الحكم:** إسنادُه جيد، وليس فيه تعيينُ القوم.(٧٩)

---

(٧٨) ابن أبي شيبة، المصنّف (ط. الحوت)، ج7، ص508، ح37620.

ورواه في موضعٍ آخر بالإسناد نفسه، ووقع فيه: «ليسافر منها إلى أرض العرب، لا يملكون قفيزًا ولا درهمًا»، وهو تحريف: المصنّف، ح32455.

وفي معنى منع القفيز والدرهم عن أهل العراق قولُ جابر بن عبد الله: «يوشك أهل العراق أن لا يُجبى إليهم قفيزٌ ولا درهم»، قيل: من أين ذاك؟ قال: «من قِبَل العجم، يمنعون ذاك»: مسلم، الصحيح، ح2913؛ ولم يسمِّ القوم.

ورواه نعيمٌ عن عبد الوهاب الثقفي عن الجريري عن أبي نضرة عن جابر، فجعله من قول حذيفة: «يوشك أهل العراق ألّا يُجبى إليهم درهمٌ ولا قفيز، يمنعهم من ذلك العجم، ويوشك أهل الشام ألّا يُجبى إليهم دينارٌ ولا مُدّ، يمنعهم من ذلك الروم»: الفتن، ح1931.

(٧٩) عطاء بن السائب اختلط، واختلفوا أسمع منه حماد بن سلمة قبل الاختلاط أم بعده؟ فعدّه يحيى بن معين فيمن سمع منه قديمًا، فقال: «حديث سفيان وشعبة وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم»: الكامل، ج7، رقم 1522؛ وسأل علي بن المديني يحيى بن سعيد القطان: أكان أبو عوانة حمل عن عطاء قبل أن يختلط؟ فقال: «كان لا يفصل هذا من هذا، وكذلك حماد بن سلمة»، يعني ما سمعاه قبل الاختلاط وبعده: العقيلي، الضعفاء الكبير، ج3، رقم 1438؛ وقد جمع ابن رجب أقوالهم في المسألة في: شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد (الزرقاء: مكتبة المنار، ط1، 1407هـ/1987م)، ج2، ص734-735.

وانظر في عطاء: التاريخ الكبير، ج6، رقم 3000؛ الجرح والتعديل، ج6، رقم 1848.

‹م٢› أثر عقبة بن وهب عن أبيه عن يزيد بن معاوية العامري عن عبد الله بن مسعود

قال ابن سعد في «الطبقات الكبير» (ح10096):

أخبرنا الفضل بن دكين، قال: حدثنا عقبة بن وهب، قال: سمعت أبي يحدّث عن يزيد بن معاوية العامري، أنه سمع ابن مسعود يقول:

«كيف أنتم إذا رأيتم قومًا -أو: أتاكم قومٌ- فُطْحَ الوجوه؟».(٨٠)

- **الحكم:** ضعيف، ونعتُه لا يكفي لتعيين القوم.(٨١)

---

(٨٠) ابن سعد، الطبقات الكبير، ج8، ص324، ح10096 (في ترجمة يزيد بن معاوية العامري، رقم 2993).

وعزاه الهيثمي إلى الطبراني وقال: «رجاله ثقات»: مجمع الزوائد، كتاب الفتن، باب ما جاء في الترك؛ ولم نقف عليه في المطبوع من «المعجم الكبير».

والفَطَح: العِرَض، قال الجوهري: «ورجلٌ أفطحُ بيّن الفطح، أي عريض الرأس»: إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار (بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ/1987م)، ج1، ص391-392، مادة (فطح).

(٨١) ليس فيه إلا قوله: «فُطْح الوجوه»، أي عِراضها، ولم يُسمَّ فيه القوم، ولا ذُكر قتالهم ولا مسيرهم؛ وعرض الوجه وصفٌ يشترك فيه أقوامٌ كثيرون، وإنما النعت المختصّ ما اجتمعت فيه الأوصاف: صغر الأعين، وذلف الأنوف أو فطسها، وأنّ وجوههم كالمجانّ المطرقة؛ فلا يكفي هذا الوصف المفرد للتعيين. فأخرجناه من الموقوفات، ومن سجلّ المدارات.

يزيد بن معاوية العامري لم يذكر البخاري وأبو حاتم له راويًا غير وهب بن عقبة، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات: التاريخ الكبير، ج8، رقم 3313؛ الجرح والتعديل، ج9، رقم 1215؛ ابن حبان، الثقات، ج5، رقم 6151؛ فهو مجهول العين على حدّ الخطيب.

وعقبة بن وهب قال فيه ابن معين: «صالح»، وقال سفيان بن عيينة: «ما كان ذاك يدري ما هذا

‹م٣› الجُرَيري عن أبي نَضْرة عن جابر بن عبد الله

قال مسلم في «صحيحه»، كتاب الفتن وأشراط الساعة (ح2913/67):

حدثنا زهير بن حرب وعلي بن حُجْر -واللفظ لزهير-، قالا: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، عن الجريري، عن أبي نضرة، قال: كنّا عند جابر بن عبد الله، فقال:

«يُوشِكُ أَهْلُ الْعِرَاقِ أَنْ لَا يُجْبَى إِلَيْهِمْ قَفِيزٌ وَلَا دِرْهَمٌ.
قلنا: من أين ذاك؟ قال: مِنْ قِبَلِ الْعَجَمِ، يَمْنَعُونَ ذَاكَ»(٨٢).

الأمر، ولا كان من شأنه»، يعني الحديث: الجرح والتعديل، ج6، رقم 1770؛ الكامل، ج6، رقم 1417.

وأبوه وهب بن عقبة قال فيه أحمد: «صالح الحديث»، وقال ابن معين: «ثقة»: الجرح والتعديل، ج9، رقم 118.

ليس فيه إلا إنذارٌ بقومٍ عراض الوجوه، ولم يسمّهم، وإنما أدخلناه على شرطنا في النعت المختصّ.

(٨٢) مسلم، الصحيح، ح2913 (67)؛ وتمامُه فيه: «قال: قلت لأبي نضرة وأبي العلاء: أتريان أنه عمر بن عبد العزيز؟ فقالا: لا».

ثم قال مسلم: «وحدثنا ابن المثنى، حدثنا عبد الوهاب، حدثنا سعيد -يعني الجريري- بهذا الإسناد، نحوه».

ورواه عن إسماعيل ابن عليّة غيرُ زهير وعلي بن حجر:

فرواه أحمد عنه، وفيه: «من قبل الروم، يمنعون ذاك»، ثم: «ثم سكت هنيهة»، ولفظ المرفوع: «يحثو المال حثوًا، لا يعدّه عدًّا»، وفيه سؤال الجريري لأبي نضرة وأبي العلاء: أحمد، المسند، ح14406.

ورواه أبو يعلى عن أبي خيثمة زهير بن حرب عنه، وفيه: «من أيّ شيءٍ ذلك؟»، ولم يذكر سؤال الجريري: ابن حبان، الصحيح (الإحسان)، ج15، ص75، ح6682.

ورواه علي بن معبد عنه مقتصرًا على أوّله: «يوشك أهل العراق ألّا يُجبى إليهم قفيزٌ ولا درهم، من

• **الحكم:** صحيح[٨٣].

قِبَل العجم يمنعون ذلك»: الداني، السنن الواردة، ج6، ص1119–1120، ح603؛ وساقه في الذي بعده من طريق مسلم: ح604.

ورواه عبد الوهاب الثقفي عن الجريري، واختُلف عليه:

فرواه محمد بن بشار وأبو موسى محمد بن المثنى عنه عن الجريري عن أبي نضرة عن جابر، من قوله، بلفظ: «يوشك أهل العراق لا يُجبى إليهم درهمٌ ولا قفيز»، قالوا: ممّا ذاك يا أبا عبد الله؟ قال: «من قِبَل العجم، يمنعون ذاك»، ثم سكت هنيّة. وفي المرفوع: «يكون في أمّتي خليفة»، ليس فيه «آخر».

وزاد عبد الوهاب في روايتهما بعد المرفوع: «والذي نفسي بيده، ليعودنّ الأمر كما بدأ، ليعودنّ كلّ إيمانٍ إلى المدينة كما بدأ منها، حتى يكون كلّ إيمانٍ بالمدينة»، ثم: «لا يخرج رجلٌ من المدينة رغبةً عنها إلا أبدلها الله خيرًا منه، وليسمعنّ ناسٌ برخصٍ من أسعارٍ ورزقٍ فيتبعونه، والمدينة خيرٌ لهم لو كانوا يعلمون»؛ وقال البيهقي: «رواه مسلم بن الحجاج في الصحيح عن أبي موسى»: أحمد بن الحسين البيهقي، دلائل النبوة، ج6، ص329–330.

(٨٣) ليس فيه تسمية الترك، ولا بني قنطوراء، ولا نعتُهم المختصّ، وإنما فيه «العجم» مقرونين بالروم، و«العجم» عند العرب: كلّ من ليس بعربي فلا يتعيّن أن يكون المراد بهم الترك. وإنما أوردناه لاتصاله في المعنى بأخبار الإجلاء عن العراق ومنع خراجه، وهو أصحّ ما في هذا الباب إسنادًا.

وقول جابر في منع الخراج إخبارٌ عن غيبٍ لا مجال للرأي فيه، وجابرٌ لم يُعرف بالأخذ عن أهل الكتاب؛ فله حكم الرفع.

صلته بأخبار الباب: جاء منع القفيز والدرهم عن أهل العراق في أثر شداد عن ابن مسعود ‹ث٧›، وفي أثر عطاء بن السائب عن عبد الله بن عمرو ‹م١›.

المقامُ الثاني

مقدّماتٌ ممهِّدات

قد فرغنا في المقام الأوّل من استقصاء ما أُثِر في التُّرك وقتالهم، ونتبُّع طرقه، واستقراء وجوهه، وسَبْر أسانيده ومخارجِه، وإنزال كلِّ مدارٍ منها منزلتَه التي تُنزلُه إيّاها صناعةُ الحديث.

وهذا المقام معقودٌ لتمهيد أصولٍ لا يستقيم البرهان إلا بإحكامها، ولا يُؤمَن عليه الخللُ إلا باستيفاء القول فيها؛ فأوّلها بيان المنهج الذي عليه مَبْنى الاستدلال، وإليه مرجعُ النظر والاحتجاج؛ ثم تحرير حكم الموقوف فيما لا مَجال للرأي فيه، إذ كان كثيرٌ من عُمَد هذا البحث موقوفًا في لفظه؛ ثم بيان الوجه الموجب لضمّ القيود المتفرّقة في الأخبار بعضها إلى بعض، وجمع ما تشتّت منها في مواضعه.

ثم تعيين الأخبار التي عليها مدار الحجّة، وتمييز ما يثبت بها من الدعاوى ممّا لا يثبت؛ ثم إقامة الدليل على تقدُّم هذه الأخبار على الحادثة التي يُدّعى انطباقُها عليها؛ ثم تحرير تلك الحادثة من مظانّها، واستنطاق أخبارها من مصادرها؛ ثم ذكر من حمل هذه الأخبار عليها ونزّلها منزلتها من أهل العصر الذي وقعت فيه.

فأمّا مقابلةُ كلِّ قيدٍ من قيود الأخبار بما يوازيه من أحوال الواقعة، واستقصاءُ ما يعرض لهذه المقابلة من اعتراضٍ وجواب، فذلك مقامٌ آخرُ يأتي بعد استيفاء هذه المقدّمات.

القولُ في المنهج

اعلم أنّا قدّمنا النظرَ في ثبوت الأخبار على النظر في موافقتها للحوادث، وأقمنا ميزانَ القبول والردّ قبل أن نعرض شيئًا من المرويات على ما جرى به التاريخ؛ فميّزنا صحيحَ المنقول من سقيمه، ومقبولَه من مردوده، بمقتضى صناعة الحديث وحدها، ثم عمدنا إلى ما صحّ وثبت فعرضناه على الوقائع، وجعلنا التاريخَ موضعًا لامتحان الدلالة، لا سبيلًا إلى تصحيح الرواية وإثباتها.

وإنّما توخّينا بذلك السلامةَ من «مغالطة قنّاص تكساس» (Texas Sharpshooter Fallacy)؛ ومَثَلُها مَثَلُ من رام نثر رصاصَه في جدارٍ لا غرضَ فيه، ثم عمد إلى موضعٍ تقاربت فيه آثارُ رميه، فأدار عليها دائرةً، وزعم أنّه أصاب الغرض وأحكم التسديد؛ وما أصاب غرضًا كان قد نصبه، ولكنّه نصب الغرضَ حيث أصاب. وكذلك من استحضر الحادثةَ أوّلًا، ثم قلّب في الأخبار ينتخب ما وافقها، ويتأوّل ما احتملها، ويُعرض عمّا خالفها، حتى إذا استخرج منها صورةً على مثال ما وقع، عاد فجعل تلك الصورةَ برهانًا على سبق الإخبار به.

ومن ثَمّ لم نبنِ حجّتنا إلا على ما استقرّ في حَيِّز المقبول من الأخبار: إمّا خبرٌ صحّ إسناده أو حَسُن من ذات طريقه، وإمّا خبرٌ قصُر بعضُ طرقه عن

رتبة الاحتجاج استقلالًا، ثم وجد من طريقٍ آخر ما يعضده، مع تباعد المخارج تباعدًا تزول معه شبهةُ رجوع الطريقين إلى أصلٍ واحد.

ولم نجعل الانتقاءَ حكمًا مستورَ المأخذ، ولا نتيجةً نُتلقّى بالتسليم؛ بل بسطنا مادّتَه، وكشفنا ميزانَ القبول والردّ، وبيّنّا وجهَ إعماله في كلّ خبرٍ بعينه، حتى لا يبقى بين الناظر وبين إعادة السَّبْر حجابٌ من خفيِّ صنيعنا. فللقارئ الحصيف أن يستأنف النظر من مبدئه، ويُجري المعيار على مادّته، ويستخرج النتيجةَ بنفسه، موافقًا لنا أو مخالفًا عن بيّنة.

وما لم يبلغ هذا المبلغ أسقطناه من عُمَد الاحتجاج، وصرفناه عن صلب الدعوى، وإن بلغت موافقتُه للواقعة غايةَ الموافقة، فلم نحتجّ بخبر سَوْق بني قنطوراء أهلَ خراسان وسجستان(٨٤)، ولا بما قُرن به من ذكر إمارة الصبيان

(٨٤) وقد اجتاح القوم خراسان سنة 617–618هـ، فكان شأنهم في مدائنها أن يُخرجوا أهلها ثم يُعملوا فيهم السيف. فأمّا مرو، فأُخرج أهلها بأهليهم حتى لم يبقَ فيها أحد، ثم قُسموا على الجند رجالًا ونساءً وأطفالًا. وأمّا نيسابور، فأُخرج أهلها إلى الصحراء فقُتلوا. وأمّا أسارى بخارى، فساقوهم إلى سمرقند «مشاةً على أقبح صورة، فكلّ من أعيا وعجز عن المشي قتلوه». وهذا عين السَّوق العنيف: إخراجٌ من الدار، ثم حثٌّ من الخلف، ثم قتلٌ لمن قصر عن المسير. ثم نزلوا سجستان في أعقاب ذلك، فقُتل نصرة الدين بن بهرامشاه، من بيت ملوك نيروز، وتداعى ملكهم.

ابن الأثير، الكامل، ج10، ص340، 358–360.

منهاج سراج الجوزجاني، طبقات ناصري، ج1، ص282–285؛ وانظر: C. E. Bosworth, The History of the Saffarids of Sistan and the Maliks of Nimruz (247/861 to 949/1542–3) (Costa Mesa: Mazda, 1994).

‹ث٣›[٨٥]، ولا بخبر ربطهم خيولَهم إلى سواري المساجد ‹ح١١›[٨٦]، ولا بما رُوي من أنّ الموالي هم الذين يتولّون هزيمتهم ‹ث١٢›[٨٧]، على ما

(٨٥) اتّفق في العقود التي سبقت بلوغ القوم العراق والشام أن قام على الممالك المجاورة صبيانٌ، يدبّر أمرهم المماليك والأمّهات:

حلب: ملكها بعد العزيز سنة 634هـ ابنه الناصر يوسف، «وعمره نحو سبع سنين»، وكان «المرجع في الأمور إلى والدة الملك العزيز».

حماة: ملكها سنة 642هـ المنصور محمد بن المظفر، «وعمره حينئذٍ عشر سنين وشهرٌ واحد وثلاثة عشر يومًا».

مصر: أُقيم سلطانًا سنة 655هـ المنصور عليّ بن المعزّ أيبك، «وعمره خمس عشرة سنة تقريبًا». فلمّا أطلّ الغزو خلعه قطز، وقال: «لا بدّ من سلطانٍ ماهرٍ قاهرٍ يقاتل هذا العدوّ، والملك المنصور صبيٌّ صغيرٌ لا يعرف تدبير المملكة».

فكانت إمارة الصبيان علامةً قائمةً في البلاد عشيّة ورود القوم، على ما في الخبر.

أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر (القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية، ط1، د.ت)، ج3، ص158-ص173.

المقريزي، السلوك، ج1، ص495، 507.

(٨٦) وقد دخلوا بخارى سنة 616هـ، فألقوا «المنابر وربعات القرآن» في الخندق، ثم أحرقوا المدارس والمساجد. وذكر الجوينيّ، وهو كاتب دولتهم، أنهم دخلوا جامعها بخيولهم، وجعلوا صناديق المصاحف معالفَ لدوابّهم. ثم عادوا بعد قرابة قرن إلى دمشق سنة 699هـ، فنصبوا المنجنيق في جامعها الأمويّ، و«اتّخذوا الجامع حانة». فبلغ امتهانهم المساجد من أوّل غزوهم إلى آخره ما وصفه الخبر وزيادة.

ابن الأثير، الكامل، ج10، ص339–340.

Juvaini, The History of the World-Conqueror, trans. J. A. Boyle, vol. I, pp. 103–106.

(٨٧) ومن ذلك ما رُوي من أنّ الموالي هم الذين يتولّون هزيمتهم ‹ث١٢›. فإنّ جيوش القوم لم تُكسر الكسرةَ التي وقف عندها انتشارهم إلا على أيدي المماليك، وهم موالٍ معتَقون من غير العرب. وكان أكثرهم تركًا من القفجاق، أي من جنس القوم الذين قاتلوهم؛ وفي ذلك شبهٌ بما في الخبر: «ادفعوا إلينا إخواننا من العجم». ففي عين جالوت قاد الجيش قطز، مملوك المعزّ أيبك، ومعه بيبرس البندقداريّ،

بين هذه الأوصاف وبين وقائع الغزو المغولي من شَبَهٍ يلوح للناظر، وموافقةٍ تستوقف المتأمّل؛ إذ كانت هذه الأخبار جميعًا ممّا لم تثبت به رواية، ولم تقم بإسناده حجّة.

ثم لم نقف في الاحتياط عند هذا الحدّ، بل جاوزناه إلى وجوهٍ من المطابقة لها حظٌّ من النظر، ومساغٌ في التأويل، فلم نُدخلها في أصول الدعوى. وذلك أنّ غرضنا ليس أن نستقصي كلَّ وجهٍ يمكن أن يُلتمس فيه شبهٌ بين الأخبار والحادثة، ولا أن نستكثر من ألوان الموافقة كيفما اتفقت؛ وإنّما غرضنا أن نستخلص من مجموع الأخبار الثابتة قدرًا من المطابقة تضيق معه مسالكُ المصادفة، وتقلّ فيه وجوهُ الاحتمال، ويعسر حملُه على مجرّد المشابهة العارضة.

فلذلك آثرنا تقليلَ الدعاوى على تكثيرها، وتحقيقَ الدلالة على توسيعها، واقتصرنا على ما كان من الأخبار أوثقَ ثبوتًا، ومن الأوصاف ما كان أخصَّ دلالةً، ومن وجوه المطابقة ما كان أبعدَ عن التكلّف؛ إذ ليس شرفُ البرهان بكثرة ما يُساق له من الوجوه، وإنّما شرفُه بقوّة ما يثبت منها، وسلامته من المطاعن.

«يوم الجمعة خامس عشري شهر رمضان» سنة 658هـ، فـ«قُتل كتبغا مقدّم التتر... وانهزم باقيهم».

المقريزي، السلوك، ج1، ص516–517؛ وانظر: Reuven Amitai-Preiss, Mongols and Mamluks: The Mamluk-Ilkhanid War, 1260–1281 (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 26–48.

القولُ في حكم الموقوفات

اعلم أن كثيرا ممّا نبني عليه موقوفٌ في لفظه على الصحابيّ، لا يُصرَّح فيه بالرفع إلى النبيّ ﷺ؛ فرأينا قبل الاحتجاج به تحرير الأصل الذي تُنقل به الأخبار من الوقف إلى الرفع عند أهل الصنعة.

والأصل في ذلك أنّ قول الصحابيّ إن كان تفسيرًا يحتمله اللسان، أو حكمًا يُدرك بالقياس، أو خبرًا عن عادةٍ شاهدها، أو تاريخًا تناقله، أمكن أن يكون له مأخذٌ غير النبيّ ﷺ؛ فلا يُحمل على الرفع.

وأمّا ما لا مجال للرأي فيه، كالإخبار عن مبدأ الخلق، وعن الغيب الآتي من الملاحم والفتن وأحوال القيامة، فإنّ الخبر به لا بدّ له من مُخبِر، وليس للصحابة فيه مُخبِرٌ إلا النبيُّ ﷺ، أو من يحدّث عن أهل الكتاب، فإذا انتفى الثاني تعيّن الأوّل.

قال ابن حجر: «وإنما كان له حكم المرفوع؛ لأنّ إخباره بذلك يقتضي مخبِرًا له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقِّفًا للقائل به، ولا موقِّف للصحابة إلا النبيُّ صلى الله عليه وسلم، أو بعضُ من يخبر عن الكتب القديمة؛ فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني».(٨٨)

(٨٨) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق نور الدين عتر (دمشق:

وهذا الأصل معمولٌ به عند المتقدّمين قبل أن يُحرَّر في كتب المصطلح. ومن أقدم من وقفنا على تصريحه به الإمام أبو جعفر الطحاويّ (ت 321هـ)؛ فإنه يقول في كلام لصحابيّ: «نعلم أنه لم يقله رأيًا، ولا استخراجًا، ولا استنباطًا؛ إذ كان مثله لا يُقال بالرأي، ولا بالاستخراج، ولا بالاستنباط، ونحيط علمًا أنه قال ذلك لأخذه إيّاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم».

وهذا موضع نفيس، إذ قاله في خبرٍ عن غيبٍ آتٍ: قول عليٍّ رضي الله عنه في ابن مُلجَم: «ما يحبس أشقاها؟ ليخضبنّ -أو ليضعنّ- هذه من هذه».(٨٩)

وفي معناه قول أبي عمرو الدانيّ (ت 444هـ): «قد يحكي الصحابيّ قولًا يُوقفه، فيخرّجه أهل الحديث في المسند، لامتناع أن يكون الصحابيّ قاله

مطبعة الصباح، ط3، 1421هـ/2000م)، ص106-107.

(٨٩) أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي، شرح مشكل الآثار، تحقيق شعيب الأرنؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1415هـ/1994م)، ج2، ص281-284، ح811، وما بعده.

وقال في موضعٍ آخر في كلامٍ لابن مسعود وافق مرفوعًا في زيادةٍ فيه: «وقد رُوي من طريقٍ آخر من كلام ابن مسعود، ممّا نعلم أنه لم يقله من رأيه، إذ كان مثله لا يُقال بالرأي، ولكنه قاله لأخذه إيّاه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم»: المصدر نفسه، ج5، ص43.

وفي الموضعين اجتمع الأمران اللذان نعتمدهما في أخبار ابن مسعود: تعذّرُ الرأي في المضمون، وموافقةُ مرفوعٍ مستقلٍّ في لفظٍ خاصّ؛ فالموقوف يدلّ على أنّ للمعنى عند الصحابيّ مأخذًا، والمرفوع يدلّ على عين ذلك المأخذ.

إلا بتوقيف»، ومثّل له بقول أبي هريرة: «نساءٌ كاسياتٌ عاريات...».[٩٠]

وعلى هذا بنى الإمام ابن عبد البر (ت 463هـ) كتابه «التمهيد»؛ فإنه أدخل فيه من الموطّأ ما كان موقوفًا في لفظه إذا كان مثله لا يُدرك بالرأي، فقال في حديث أبي هريرة في النساء الكاسيات العاريات: «ومعلومٌ أنّ هذا لا يمكن أن يكون من رأي أبي هريرة؛ لأنّ مثل هذا لا يُدرك بالرأي».[٩١]

فإذا نزّلنا هذا الأصل على ما ثبت عن ابن مسعود في المقام الأول وجدنا لأخباره حكم الرفع جزما، لأمور:

الأول: أن مضمون خبرٌ جازمٌ عن حادثةٍ آتية، بعيدةِ المدى، معيّنةِ القوم والنعت والجهة والفعل والمآل، وليس هذا من جنس ما ينشئه المجتهد، ولا يفضي إليه قياسٌ ولا نظر.

ولا يُدفع ذلك بدعوى الفراسة وتوقّع أهل السياسة؛ فإنّ الفراسة تُدرك مخايلَ الأمور القريبة، ولا تتعدّاها إلى تعيين أمّةٍ لم يكن بينها وبين العراق

---

(٩٠) أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ)، كتاب في علم الحديث، تحقيق علي بن أحمد الكندي المرر (أبوظبي: مؤسسة بينونة للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م)، ص ١١-١٢، باب ذكر بيان المسانيد من الآثار وتقسيمها، في الكلام على الموقوف الذي له حكم الرفع.

ونقله عنه ابن حجر العسقلاني، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق ربيع بن هادي عمير المدخلي (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ط ١، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ج ٢، ص ٥٣١-٥٣٢، النوع الثامن، عند الكلام على ما يُعَدُّ مسندًا من تفسير الصحابي.

(٩١) أبو عمر ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق محمد الفلّاح (المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م)، ج ١٣، ص ٢٠٢-٢٠٣.

يومئذٍ سبيل، ونعتِها بخِلقتها، وتسميةِ منازل خيلها، ووصفِ مآل أهل البلد معها؛ وسيأتي بيان امتناع ذلك على الحدس في موضعه من فصل بيان الإعجاز.

وأمّا القائل فلم يُعرف بالأخذ عن أهل الكتاب، بل عُرف بالنهي عنه؛ فقد ثبت عنه من غير وجه قوله: «**لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء؛ فإنهم لن يهدوكم وقد ضلّوا، فتكذّبوا بحقّ، أو تصدّقوا بباطل**».(٩٢) ويُستظهر على غيبةِ المأخذ الكتابيّ حال القائل في نفسه، فمن نهى عن سؤالهم كان أبعد الناس من الأخذ عنهم.

على أنّ ابن مسعود رضي الله عنه كان شديد التوقّي في التصريح بالرفع، حتى قال عمرو بن ميمون: «اختلفتُ إلى عبد الله بن مسعود سنةً، ما سمعته يحدّث فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا يقول فيها: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، إلا أنه حدّث ذات يومٍ بحديث، فجرى على لسانه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، فعلاه الكربُ حتى رأيت العرق يتحدّر عن جبهته».(٩٣)

---

(٩٢) عبد الرزاق، المصنّف، ح10162 و19212، من طريق الأعمش وعمارة عن حريث بن ظهير عنه؛ وابن أبي شيبة، المصنّف (ط. الحوت)، ح26424، من طريق عمارة عن عبد الرحمن بن يزيد عنه؛ وسليمان بن أحمد الطبراني، المعجم الكبير، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، ط2، د.ت)، ح9759، من طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء عنه.

فهذه ثلاثة مخارج كوفيّة عنه، يُستيقن معها أنّ النهي من قوله.

(٩٣) محمد بن سعد، الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد عمر (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1،

والثاني: أنّ أخباره ههنا توافق المرفوع المستقلّ في لفظٍ نادرٍ ووصفٍ خاصّ. أعني قوله: «كأنّ وجوههم المِجانُّ المُطرَقة». وهذا تشبيهٌ مخصوصٌ ذو صورةٍ معيّنة، لا تتوارد عليه الخواطر كما تتوارد على «قومٍ من المشرق» و«عدوٍّ شديد»؛ وقد ثبت مرفوعًا في الصحيحين من حديث أبي هريرة وعمرو بن تغلب ‹ح١›، ‹ح٢›، ومن حديث أبي سعيد ‹ح٨›. فإذا رواه ابن مسعود بعينه، من مخرجٍ كوفيٍّ مستقلّ، في قومٍ يبلغون السواد ويُجلون أهله ‹ث٧›، ‹ث٨›، دلّ على أنّ مادّة ما يحكيه نبويّة.

تنزيلُها على أخبار عبد الله بن عمرو رضي الله عنه

وأمّا عبد الله بن عمرو، فإنه وإن كان قد أصاب من كتب أهل الكتاب -وذكر أهل العلم أنه أصاب يوم اليرموك زاملتين من كتبهم، فكان يحدّث منهما- فهو كذلك صاحبُ «الصحيفة الصادقة» التي كتبها من فِي رسول الله ﷺ بإذنه، وقال فيها: «هذه الصادقة، فيها ما سمعتُ من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه فيها أحد»؛(٩٤) حتى قال أبو هريرة: «ما من أصحاب النبيّ

1421هـ/2001م)، ج3، رقم 3309؛ ونحوه من طريق آخر عن عمرو بن ميمون: محمد بن يزيد ابن ماجه، السنن، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د.ت)، المقدّمة، باب التوقّي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ح23؛ وأحمد، المسند، ح4321؛ والدارمي، المسند، ح278.

(٩٤) محمد بن سعد، الطبقات الكبير، ج2، ص322، رقم 2696 من طريق صفوان بن سليم عنه، وفيه: «استأذنتُ النبيّ صلى الله عليه وسلم في كتاب ما سمعتُ منه، قال: فأذن لي فكتبته، فكان عبد الله

ﷺ أحدٌ أكثرَ حديثًا عنه منّي، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب».(٩٥)

فإذا نظرنا في مضمون خبره في بني قنطوراء تبيّن أنّ له حكم الرفع، لوجوه:

الوجه الأوّل: أنّ مادّة خبره لا مأخذ لها في كتب القوم. فإنّ مظنّة ما عندهم أخبارُ أنبيائهم وأممهم، وبدءُ الخلق، وقصصُ الماضين، وملاحمُ تتّصل بتاريخهم هم؛ فأمّا خبرٌ عن أمّة محمد ﷺ بعد نبيّها، وعن ديارٍ صارت حواضرَ سلطانها، وعن قومٍ يُخرجون أهلها من أرض العراق ثم يعود المسلمون إليها، فقد انقطعت صلتُه بأهل الكتاب من أصلها؛ إذ ليست مادّته خبرًا عنهم ولا عن تاريخهم.

فكتبهم لم تتكلّم قط عن عراق للمسلمين، ولا عن قومٍ يُخرجونهم منه ثم يعودون إليه. فأين هذا الكتاب الإسرائيليّ الذي من شأنه أن يُخبر عن أمّة محمد ﷺ بما سيصيبها في أرض العراق؟ وكتبُ أهل الكتاب بين أيدينا، مطبوعةٌ مترجمة، فليفتّشها من شاء: هل يجد فيها نظيرًا لهذه الرواية؟

الوجه الثاني: أنّ أصل خبره قد وافقه فيه من لا يأخذ عن أهل الكتاب، فإنّ إخراج القوم أهلَ العراق من أرضهم قد رواه ابن مسعود

يسمّي صحيفته تلك الصادقة»، ورقم 2697 من طريق مجاهد؛ وأعادهما في ترجمته: المصدر نفسه، ج5، ص83، رقم 5919–5920.

(٩٥) البخاري، الصحيح، كتاب العلم، باب كتابة العلم، ح113.

‹ث٧›، ‹ث١٠›، وهو الذي ثبت عنه النهيُ عن سؤال أهل الكتاب، كما تقدّم. فجاء الخبر عن صحابيّين من مخرجين متباعدين، لم يأخذ أحدهما عن الآخر: ابن مسعود، بمخرج كوفيّ، ومات سنة 32هـ؛ وعبد الله بن عمرو بالحجاز والشام، ومات بعد الستّين.

وقد اتّفقا على قيدٍ غيبيّ واحد: قومٌ من المشرق يُخرجون أهلَ العراق من أرضهم. واتّفاقُ صحابيّين مستقلّين على خبرٍ غيبيّ مخصوص لا يكون إلا عن مصدرٍ مشترك، ولا مصدرَ مشترك بينهما يُخبر بالغيب إلا النبيّ ﷺ؛ إذ كان ابن مسعود لا يأخذ عن أهل الكتاب، فلم يبقَ إلا أن يكونا تلقّياه جميعًا عنه.

وأمّا ما انفرد به من العودة والسلوة، فقد جاء جوابًا متّصلًا بالسؤال عن ذلك الأصل نفسه، في مجلسٍ واحد وسياقٍ واحد: «قال: قلت: ثم نعود؟ قال: وذلك أحبُّ إليك؟ ثم تعودون، ويكون لكم بها سلوةٌ من عيش» ‹ث١›، فحكمه حكمُ ما سبقه.

الوجه الثالث: أنه أخبر به جازمًا، وقد نُهوا عن تصديق أهل الكتاب. فقد قال النبيّ ﷺ: «لا تصدّقوا أهل الكتاب ولا تكذّبوهم، وقولوا: ﴿آمنّا بالله وما أُنزل إلينا﴾»؛(٩٦) فما يُحكى عنهم موقوفٌ بين التصديق والتكذيب،

(٩٦) البخاري، الصحيح، كتاب تفسير القرآن، ح4485، من حديث أبي هريرة، وفيه: «كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانيّة، ويفسّرونها بالعربيّة لأهل الإسلام»، وأعاده في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنّة، ح7362، وفي كتاب التوحيد، ح7542، وعلّقه في كتاب الشهادات، باب لا يُسأل أهل الشرك

لا يُجزم به ولا يُبنى عليه.

وعبد الله بن عمرو نفسه هو راوي الإذن في التحديث عنهم، مقرونًا بالوعيد على الكذب على النبيّ ﷺ في سياقٍ واحد: «بلّغوا عنّي ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب عليّ متعمّدًا فليتبوّأ مقعده من النار»؛(٩٧) فهو أعلمُ الناس بالفرق بين ما يُحدَّث به عنهم على سبيل الحكاية، وما يُلقى إلى المسلمين على أنه كائنٌ لا محالة.

ثم إنه أخبر هنا جزمًا، بلا حكايةٍ ولا عزو فقال: «أوشك بنو قنطوراء أن يُخرجوكم من أرض العراق»، وأجاب السائلَ عن العودة جوابَ القاطع: «ثم تعودون»، لا جوابَ الحاكي عن كتابٍ لا يُصدَّق ولا يُكذَّب. والجزمُ بالغيب لا يحلّ إلا عن خبرٍ صادق، ولا يُظنّ بالصحابيّ أن يجزم للمسلمين بما أُمروا أن يتوقّفوا فيه.

وقد أورد القاضي أبو يعلى الحنبلي (ت 458هـ) هذا الاعتراضَ بعينه على أثرٍ لعبد الله بن عمرو في الصفات، من رواية هشام بن عروة عن أبيه عنه، وأجاب عنه، فقال:

> «فإن قيل: عبد الله بن عمرو لم يرفعه إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وإنما هو موقوف عليه فلا يلزم الأخذ به، قيل: إثبات

عن الشهادة وغيرها، قبل ح2685.

(٩٧) البخاري، الصحيح، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذُكر عن بني إسرائيل، ح3461.

الصفات لا يؤخذ إلا توقيفا لأن لا مجال للعقل والقياس فيها، فإذا روي عن بعض الصحابة فيه قول علم أنهم قالوه توقيفا.

فإن قيل: فقد قيل إن عبد الله بن عمرو أصاب وسقين يوم اليرموك، وكان فيها من كتب الأوائل مثل دانيال وغيره، فكانوا يقولون له إذا حدثهم: حدثنا ما سمعت من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا تحدثنا من وسقيك يوم اليرموك، فيحتمل أن يكون هذا القول من جملة تلك الكتب فلا يجب قبوله...

قيل: هذا غلط لوجوه: أحدها أنه لا يجوز أن يظن به ذلك لأن فيه إلباس في شرعنا، وهو أنه يروي لهم ما يظنوه شرعا لنا، ويكون شرعا لغيرنا، ويجب أن ننزه الصحابة عن ذلك».(٩٨)

فهذا نصٌّ متقدّمٌ في المسألة بعينها: موقوفٌ لعبد الله بن عمرو فيما لا مجال للرأي فيه، يُعترض عليه بالوسقين، فيُجاب بأنّ الأصل فيه التوقيف، وأنّ الصحابيّ يُنزَّه عن أن يروي للمسلمين من كتب الأوائل ما يوهمهم أنه من شرعهم.

(٩٨) محمد بن الحسين أبو يعلى ابن الفرّاء، إبطال التأويلات لأخبار الصفات، تحقيق محمد بن حمد الحمود النجدي (الكويت: دار إيلاف الدولية، د.ت)، ج1، ص221-222، رقم 214، في أثر هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو: «خلق الله الملائكة من نور الذراعين والصدر».

وما بين المعقوفين ساقطٌ من المطبوع فيما وقفنا عليه، والسياق يقتضيه.

وأمّا الوجه الثاني من جوابه، وهو أنّ «شرعنا وشرع غيرنا سواءٌ في الصفات»، فخاصٌّ بباب الصفات، فلم نحتجّ به.

والوجه الذي نزّهه به جارٍ في أخبار الغيب الآتي جريانَه في الصفات؛ فإنّ الإلباس فيهما واحد، بل هو في خبرٍ عن مصير المسلمين في ديارهم أظهر، لأنّ السامع لا يتلقّاه إلا على أنه من خبر نبيّه.

ومن صنيع المتقدّمين أيضًا ما فعله ابن خزيمة (ت 311هـ) في «صحيحه»؛ فقد أخرج من طريق حمّاد بن زيد وإسماعيل ابن عليّة، عن أيّوب، عن ابن أبي مليكة: أنّ رجلًا من قريش سأل عبد الله بن عمرو عن الإفاضة من جمعٍ بليل، فوصف له مناسك إبراهيم عليه السلام، ثم قال: «فتلك ملّة أبيكم إبراهيم، وقد أُمر نبيّكم ﷺ أن يتّبعه». وترجم عليه: «باب ذكر البيان أنّ محمّدًا النبيّ ﷺ إنما اتّبع خليلَ الله في غدوّه من منى حين طلعت الشمس، إذ قد أُمر باتّباعه»، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده﴾ [الأنعام: 90]، وقال: «وابن أبي مليكة قد سمع من عبد الله بن عمرو».(٩٩)

فبنى ابن خزيمة تبويبًا في فعل النبيّ ﷺ وسنّةً من سنن الحجّ على موقوفٍ لعبد الله بن عمرو في خبرٍ عن نبيٍّ من الأنبياء الماضين، وهو الباب الذي تُظنّ فيه الإسرائيليّات أكثر ممّا تُظنّ في غيره؛ فلم يجعل مجرّد كون الخبر عن إبراهيم داعيًا إلى حمله على الكتب الأولى، لأنّ مضمونه -مناسك الحجّ بين منى وعرفة وجمع- لا مأخذ له فيها.

(٩٩) محمد بن إسحاق ابن خزيمة، الصحيح، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي (بيروت: المكتب الإسلامي، د.ت)، ج4، ص248، ح2803، في الباب (230) من كتاب المناسك.

ونصّ عليه من المتأخّرين جلال الدين السيوطيّ (ت 911هـ)، فقد أورد من طريق فضيل بن عياض، عن منصور، عن خيثمة، أنه قيل لعبد الله بن عمرو: إنّ ابن مسعود يقول: إنّ الرجل ليسبح في عرقه حتى يبلغ أنفه، فقال عبد الله بن عمرو: «إنّ للمؤمنين كراسيَّ من لؤلؤ يجلسون عليها، ويُظلَّل عليهم بالغمام...»، ثم قال: «هذا حديثٌ صحيح، ومثله لا يُقال من قِبَل الرأي، فله حكم الرفع».(١٠٠)

فتحصّل من ذلك أنّ استثناء عبد الله بن عمرو من القاعدة قرينةٌ تُعمل حيث يحتمل المضمونُ المأخذَ الكتابيّ، وتسقط حيث ينتفي ذلك الاحتمال؛ وأنّ خبره في بني قنطوراء ممّا انتفى فيه الاحتمال من أربع جهات: مادّته، وموافقة غيره له، وجزمه به، وتعذّر الحدس فيه؛ وأنّ الأئمّة قد أعملوا موقوفاته على الرفع في نظائره. فله حكم الرفع.

فإن قيل: فقد قال في خبر ربيعة بن جوشن لمّا سُئل: وما بنو قنطوراء؟: «أمّا في الكتاب فهكذا نجده، وأمّا في النعت فنعتُ الترك» ‹ث٢›؛ فصرّح بأنّ مأخذه الكتاب.

قيل: المراد بما في الكتاب اسمُ بني قنطوراء، لا تفاصيلُ الخبر. فإنّ السؤال إنما وقع عن الاسم: «وما بنو قنطوراء؟»، ففرّق في الجواب بين أمرين: مأخذِ الاسم، فقال: «أمّا في الكتاب فهكذا نجده»، أي: نجد هذا

(١٠٠) جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش، ضبط وتعليق وتخريج مشهور حسن محمود سلمان (الزرقاء: مكتبة المنار، ط1، 1407هـ)، ص15.

الاسم فيه، ومأخذِ التعيين، فقال: «وأمّا في النعت فنعتُ الترك». فغاية ما فيه أنّ تسمية القوم بهذا النسب ممّا يوجد في الكتاب، لا أنّ الإنذار بإخراج أهل العراق مأخوذٌ منه.

والاسم في كتب القوم موجودٌ فعلًا: ففي سفر التكوين أنّ إبراهيم تزوّج بعد سارة امرأةً اسمها «قطورة»، وأنه صرف بني السراري «شرقًا إلى أرض المشرق»، وفي أخبار الأيام الأوّل أنها «سُرّيّة إبراهيم»، وعُدّ فيه بنوها، ثم قال: «جميع هؤلاء بنو قطورة»؛ وبه فسّره الخطّابيّ، فقال: «هم بنو قنطوراء، أمةٌ كانت لإبراهيم»، ونقله ابن إسحاق في أخبار إبراهيم، فقال: إنه تزوّج بعد سارة «قطورا بنت يقطن، امرأةً من الكنعانيّين، فولدت له ستّة نفر».(١٠١)

فصدق عبد الله بن عمرو في عزوه: الاسم في الكتاب كما قال. ثم ليس في شيءٍ من تلك الكتب أنّ بني قطورة يُخرجون أمّةَ محمد ﷺ من العراق ثم يعودون إليه؛ فدلّ قصرُه العزوَ إلى الكتاب على الاسم وحده، وإفرادُه التعيينَ بالنعت، على أنّ ما وراء ذلك من الخبر له مأخذٌ آخر.

على أنّ هذه العبارة لم تثبت بإسنادٍ تقوم به حجّة؛ فهي من رواية ربيعة بن جوشن وحده، وهو مجهول العين، لم يروِ عنه إلا أخوه ‹ث٢›، ولم تأتِ

(١٠١) التكوين ٢٥: ١: «وعاد إبراهيم فأخذ زوجةً اسمها قطورة»، و٢٥: ٦: «وأمّا بنو السراري اللواتي كانت لإبراهيم فأعطاهم إبراهيم عطايا، وصرفهم عن إسحاق ابنه شرقًا إلى أرض المشرق، وهو بعدُ حيّ»؛ وأخبار الأيام الأول ١: ٣٢-٣٣ (ترجمة فانديك).

في الطريق الصحيح عن عبد الله بن عمرو ‹ث١›؛ وإنما أجبنا عنها على تقدير ثبوتها.

والرواية في الصدر الأول لم تكن صناعةً كتابيّةً جامدة يُلزم فيها الصحابيُّ نفسه بإعادة الرفع في كلّ مجلس؛ بل كان يحدّث مرّةً مصرّحًا به، ويذكر المعنى في مقامٍ آخر تعليمًا أو فتيا، اتّكالًا على علم السامع بمأخذه. ولهذا اختلفت الروايات رفعًا ووقفًا في أبوابٍ كثيرة، ولم يكن الوقف بمجرّده برهانًا على أنّ الصحابيّ أحدث المعنى.(١٠٢)

(١٠٢) قال ابن حجر: «ولا يلزم من كون ابن عمر ذكر الإذن مرّةً غير مرفوع أن لا يكون مستنده فيه الرفع... والمفتي قد لا ينشط في فتواه إلى بيان المستند»: فتح الباري، ج9، ص571؛ وقال: «ورواية الوقف لا تعارض رواية الرفع؛ لأنّ الراوي قد ينشط فيُسند، وقد لا ينشط فيقف»: المصدر نفسه، ج13، ص125.

وهو قديمٌ في كلام النقّاد؛ فقد قال أحمد في أحاديث هشام بن عروة التي أسندها الكوفيّون عنه: «وما أرى ذاك إلا على النشاط»، قال ابن رجب: «يعني أنّ هشامًا ينشط تارةً فيُسند، ثم يرسل مرّةً أخرى».

عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي، تحقيق همام عبد الرحيم سعيد (الزرقاء: مكتبة المنار، ط1، 1407هـ/1987م)، ج2، ص679.

القولُ في موجب الجمع بين القيود

ثم إنّا لم نجمع قيود الأخبار إلا بعد أن قامت القرائن على وحدة الموصوف. وليس هذا من تلفيق المتون؛ فلسنا نزعم أنّ مجموع الألفاظ حديثٌ قيل في مجلسٍ واحد. وإنما نقول: الأخبار المستقلّة إذا ثبت أنها عن موصوفٍ واحد، جاز في مقام الاستدلال أن يُستفاد من مجموعها وصفٌ مركّبٌ له، مع بقاء كلّ قيدٍ منسوبًا إلى طريقه، وعلى درجته من الثبوت.

وههنا استدلالان لا ينبغي أن يُخلط أحدهما بالآخر: استدلالٌ على ثبوت الوصف، واستدلالٌ على وحدة الموصوف. فالأوّل موضعه صناعة الإسناد، ولا يُغني فيه اجتماع الأوصاف شيئًا؛ فالقيد الضعيف لا يقوى بأن يجاور قيدًا صحيحًا في وصف قومٍ واحد.

والثاني هو الذي نعنيه بالجمع: أن تُعرف من مجموع القيود الثابتة هويّةُ من تصفه، كما تُعرف هويّة الرجل من شهاداتٍ مستقلّة: هذا يعرف اسمه، وذاك يصف خِلقته، وثالثٌ يذكر موضعه، ورابعٌ يخبر بفعله. فالجمعُ يوحّد الموصوف، ولا يرفع درجة الوصف.

وبيان ذلك أنّ أمام الناظر في هذه الأخبار تفسيرين: أن تكون أوصافًا لموصوفٍ واحد، وأن تكون أوصافًا لأقوامٍ شتّى، اتُّفق أن وصفهم الرواة

بأوصافٍ متشابهة. فإن كان الأوّل كان اجتماعُ العلامات النادرة في الأخبار المستقلّة متوقّعًا لا يُتعجّب منه، وإن كان الثاني لم يكن اجتماعها إلا مصادفة، والمصادفة تضعف بقدر ندرة كلّ علامة، وتتضاعف ضعفًا بقدر تعدّد العلامات واستقلال مخارجها.

فإذا كانت العلامة الواحدة لا يشترك فيها إلا القليل من الأمم، ثم انضمّت إليها علامةٌ ثانيةٌ كذلك، وثالثةٌ ورابعة، ضاق الاحتمال عن كلّ تفسيرٍ إلا وحدة الموصوف، لأنّ احتمال اجتماع العلامات المستقلّة في غير الموصوف الواحد هو حاصلُ ضرب احتمالاتها بعضها في بعض، فيتناقص أسيا.

ومثل ذلك في الشريعة نفسها حكمُ اللقطة: فقد قال النبيّ ﷺ في ملتقطها: «فإن جاء صاحبها فعرف عِفاصها وعددها ووكاءها فأعطها إيّاه»، وفي لفظ: «فإن جاء أحدٌ يخبرك بعددها ووعائها ووكائها فأعطها إيّاه».(١٠٣) فجعل الشارع معرفةَ أوصافٍ ثلاثةٍ بيّنةً يُدفع بها المال إلى مدّعيه.

وكلُّ وصفٍ منها لو انفرد لم يعيّن شيئًا؛ فما أكثر الأوعية من الجلد، وما أكثر الأوكية من الخيط، وما أكثر الصرر التي تحوي العدد نفسه؛

(١٠٣) مسلم، الصحيح، كتاب اللقطة، ح1722 من حديث زيد بن خالد الجهني، وح1723 من حديث أبيّ بن كعب؛ والعِفاص: الوعاء الذي تكون فيه النفقة، والوكاء: الخيط الذي يُشدّ به.

فإذا اجتمعت تعيّنت الصرّة، ولم يُطلب من المدّعي أن يسمّيها باسم، لأنّ الأوصاف المجتمعة تقوم مقام الاسم.

بل ما نحن فيه أبلغ من ذلك؛ فلو أخبر رجلٌ بالوعاء، وآخرُ بالوكاء، وثالثٌ بالعدد، وكانوا لا يعرف بعضهم بعضًا، ولم يجتمعوا على مجلس، ثم وُجدت الصرّة على ما وصفوا جميعًا، لكان اتّفاقهم أبعدَ عن التواطؤ من إخبار الواحد، وأدلَّ على أنهم إنما يصفون صرّةً واحدةً رأوها. وهذا حال الأخبار المستقلّة في هذا الباب: صحابةٌ متعدّدون، ومخارجُ متباينةٌ في الأمصار، يصف كلٌّ منهم طرفًا، ويلتقي ما وصفوه على موصوفٍ واحد.

فإذا تقرّر ذلك، فلنا في وحدة الموصوف وجوه:

أوّلها: الاشتراك في علامةٍ نادرةٍ مركّبة، فاجتماع صغر الأعين، وذَلَف الأنوف أو خَنَسها أو فَطَسها، وعِرَض الوجوه، وتشبيهها بالمجانّ المطرقة، في سياق قتال المسلمين، وَسْمٌ فارقٌ يبعد أن تتوارد عليه رواياتٌ مستقلّة وهي تريد أممًا شتّى.

وأخصّ هذه العلامات التشبيهُ بالمجانّ المطرقة، وقد ثبت عن ثلاثةٍ من الصحابة مرفوعًا ‹ح١›، ‹ح٢›، ‹ح٨›، وعن ابن مسعود موقوفًا من مخرجين كوفيّين مستقلّين ‹ث٧›، ‹ث٨›. وكلّما كثرت الصفات المستقلّة، وكان كلٌّ منها أخصَّ ممّا قبله، ازداد التعريف تعيّنًا، حتى يصير المجموع علامةً يُعرف بها المسمّى وإن اختلفت أسماؤه.

والثاني: الجسور التي تصل الأخبار بنفسها. وهي أربعة:

(١) جسرٌ بين الاسم الأوّل والنعت: «وحتى تقاتلوا الترك: صغارَ الأعين، حمرَ الوجوه، ذُلفَ الأنوف، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة» ‹ح٢›، و«حتى يقاتل المسلمون الترك، قومًا وجوههم كالمجانّ المطرقة» ‹ح٥›؛ وكلاهما صحيح.

(٢) وجسرٌ بين الاسم الثاني والمكان والفعل: «فإذا كان في آخر الزمان جاء بنو قنطوراء... حتى ينزلوا على شطّ النهر، فيتفرّق أهلها ثلاث فرق» ‹ح٩›؛ و«أوشك بنو قنطوراء أن يخرجوكم من أرض العراق» ‹ث١›، وهو صحيحٌ له حكم الرفع.

(٣) وجسرٌ بين النعت والمكان والفعل، من طريق صحابيٍّ آخر: «يجيء قومٌ كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، حتى يربطوا خيولهم على السواد، فيُجلوكم إلى منابت الشيح» ‹ث٧›، و«يأتيكم قومٌ من قِبَل المشرق... كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، حتى يوثقوا خيولهم بشطّ الفرات» ‹ث٨›؛ ويشهد له في المرفوع حديث أبي سعيد: «كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة... حتى يربطوا خيولهم بالنخل» ‹ح٨›.

(٤) وجسرٌ بين الاسم الثاني والنعت: ففي بعض طرق حديث أبي بكرة: «جاء بنو قنطوراء، عراضُ الوجوه، صغارُ الأعين» ‹ح٩›، وفي أخبار عبد الله بن عمرو الضعيفة: «بنو قنطوراء... قومٌ خُنس الأنوف، صغار

الأعين، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة» ‹ث٣›، و«عراض الوجوه، صغار الأعين، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة» ‹ث٥›، و«أمّا في النعت فنعتُ الترك» ‹ث٢›.

فهي دائرةٌ من القرائن: الاسم الأوّل متّصلٌ بالنعت، والنعت متّصلٌ بالمكان والفعل، والمكان والفعل متّصلان بالاسم الثاني.

والثالث: وحدة أطراف العلاقة. فالمفعول به واحد، وهم المسلمون: «تقاتلوا الترك»، «يخرجوكم من أرض العراق»، «فيُجلوكم»، «فيتفرّق أهلها». والفعل واحد، فالإخراج والإجلاء والتفريق اختلافُ عبارةٍ لا اختلافُ حقيقة.

والعلاقة السببيّة واحدة: قومٌ بهذه الصفة يردون العراق، فيزول المسلمون عن مواضعهم بسببهم. والمسرح واحدٌ يتدرّج من «أرض العراق» إلى «السواد» إلى «دجلة» و«شطّ الفرات»، تدرّجَ العامّ إلى الخاصّ؛ فهو كتعدّد زوايا الوصف للمكان الواحد، لا كتعدّد الأمكنة. ولو قالت روايةٌ: الشام، وأخرى: اليمن، أو نسبت الفعل إلى أمّةٍ مباينةٍ في الصفة، لكان ذلك أمارةَ التعدّد.

فشروط الجمع عندنا أربعة: ثبوتُ الرواية استقلالًا، وقدرٌ مشتركٌ كثير نادرٌ متوقع على فرض وحدة أكثر من فرض النقيض، وجسورٌ من الروايات نفسها، وانتفاءُ المناقضة بين الزياداتّ. فإذا اجتمعت تساندت الأخبار: ما أجمله هذا بيّنه ذاك، وما سمّاه ذاك وصفه هذا، وما وصفه المرفوع عيّن

الموقوفُ بعضَ أفعاله ومنازل سيره.

فإن قيل: ظاهر أحاديث أبي هريرة الفصلُ بين القيود التي جمعتموها؛ ففي حديث الأعرج: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر، وحتى تقاتلوا الترك...» ‹ح٢›، وفي حديث ابن المسيّب: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر، ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة» ‹ح٣›، وفي حديث عمرو بن تغلب: «أن تقاتلوا قومًا ينتعلون نعال الشعر، وإنّ من أشراط الساعة أن تقاتلوا قومًا عراض الوجوه» ‹ح١›؛ فهؤلاء قومان لا قومٌ واحد، والعطف يقتضي المغايرة، وقد جمعتم أوصافهما في موصوفٍ واحد.

قيل: لا نسلّم أنّ هؤلاء قومان، بل الصواب أنهم قومٌ واحد، وأنّ انتعال الشعر ولبسه من نعت الترك أنفسهم. وبيان ذلك من وجوه:

الأوّل: أنّ العطف لا يقتضي مغايرة الموصوف وجوبًا. فإنّ العطف يقتضي مغايرةً ما بين المتعاطفين، والمغايرة قد تكون في الذوات، وقد تكون في الصفات والذاتُ واحدة؛ كقوله تعالى: ﴿غافرِ الذنب وقابلِ التوب شديدِ العقاب﴾ [غافر: 3]، والموصوف واحد. فقوله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قومًا نعالهم الشعر، وحتى تقاتلوا الترك...» يحتمل أن يكون إخبارًا بقتالين لقومين، ويحتمل أن يكون تعديدًا لعلامتين في قومٍ واحد، أُفردت كلٌّ منهما بجملة لاستقلالها بالدلالة عليهم، كما يُفرد كلّ شرطٍ من أشراط

الساعة بجملة؛ وتكرارُ لفظ القتال في بعض الطرق لا يزيد على العطف دلالةً على التعدّد، لأنه تكرارٌ للعلامة لا للمعلَّم.

فأمّا الروايات الجامعة: «تقاتلكم أمّةٌ ينتعلون الشعر، وجوههم مثل المجانّ المطرقة»، و«قومًا وجوههم كالمجانّ المطرقة، يلبسون الشعر، ويمشون في الشعر»، فلا تحتمل إلا قومًا واحدًا. فالعطف يُحمل على الجمع، ولا يُحمل الجمعُ على التفريق؛ وإذا أمكن إعمال الروايتين جميعًا على وجهٍ لا يناقض واحدةً منهما، لم يُصَر إلى ترجيح إحداهما وإسقاط الأخرى، لأنّ الجمع مقدّمٌ على الترجيح.

الثاني: أنّ الجمع لم ينفرد به راوٍ خالف من هو أحفظ منه. فقد رواه عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، اثنان من كبار أصحابه: يونس بن يزيد: «لا تقوم الساعة حتى تقاتلكم أمّةٌ ينتعلون الشعر، وجوههم مثل المجانّ المطرقة»، ومعمر بن راشد: «لا تقوم الساعة حتى يقاتلكم قومٌ ينتعلون الشعر، وجوههم كالمجانّ المطرقة»؛ فجعل كلاهما انتعال الشعر وتشبيه الوجوه بالمجانّ المطرقة نعتين لقومٍ واحد، وخالفهما سفيان بن عيينة فرواه مفصّلًا بين الوصفين ‹ح٣›.(١٠٤)

وكذلك في حديث قيس بن أبي حازم: جمع وكيعٌ وأبو أسامة، عن

(١٠٤) مسلم، الصحيح، ح2912 (63)؛ وعبد الرزاق، المصنّف (جامع معمر)، ح20781؛ وأحمد، المسند، ح7676؛ ورواية ابن عيينة: البخاري، الصحيح، ح2929، ومسلم، ح2912 (62).

إسماعيل بن أبي خالد، النعتين في قومٍ واحد: «تقاتلون بين يدي الساعة قومًا نعالهم الشعر، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، حُمرَ الوجوه، صغارَ الأعين»، ووافقهما ابن عيينة نفسه في رواية أحمد عنه: «تقاتلون قومًا نعالهم الشعر، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة»، وانفرد يحيى القطّان بالتفريق ‹ح٦›.(١٠٥)

وروى سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة: «لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون الترك، قومًا وجوههم كالمجانّ المطرقة، يلبسون الشعر، ويمشون في الشعر» ‹ح٥›، أخرجه مسلم في «صحيحه»؛ فسمّى القوم تركًا، ووصف وجوههم بالمجانّ، ثم وصفهم بلبس الشعر والمشي فيه، في جملةٍ واحدة لا تحتمل التفريق.(١٠٦)

فثبت أنّ معنى الاجتماع لم ينحصر في الاختلاف على الزهري، بل جاء من ثلاثة مخارج عن أبي هريرة: الزهري عن ابن المسيّب، وإسماعيل عن قيس، وسهيل عن أبيه؛ ولم يأتِ التفريق عنه إلا من مخرج الأعرج، ومن بعض الرواة في المخرجين الآخرين.

الثالث: أنّ القول باجتماع النعتين معروفٌ قبل الغزو المغولي، فقد

---

(١٠٥) مسلم، الصحيح، ح2912 (66)؛ وأحمد، المسند، ح7986-7987 (ابن عيينة)، وح10150 (القطان).

(١٠٦) مسلم، الصحيح، ح2912 (65).

وزيادة لبس الشعر والمشي فيه من رواية قتيبة بن سعيد عن يعقوب بن عبد الرحمن، وهو ثقةٌ ثبت، واحتجّ بها مسلم؛ وأمّا متابعة عبد الرحمن بن صالح ويحيى بن بكير عند ابن المنادي فمختصرةٌ على أصل النعت، والمتابعة المختصرة لا تنفي ما زاده الثقة ‹ح٥›.

بوّب البخاريّ (ت 256هـ) «باب قتال الترك»، وأورد فيه حديث عمرو بن تغلب، وليس في متنه ذكرٌ للترك، وإنما فيه قومٌ ينتعلون نعال الشعر، وقومٌ عراض الوجوه كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة؛ فلم يكن له وجهٌ في الترجمة إلا أن يكون هؤلاء هم الترك.(١٠٧)

ثم رتّب ابن حبان (ت 354هـ) أحاديث الباب في «صحيحه» على ترتيبٍ ناطقٍ بالجمع: فترجم أوّلًا: «ذكر الإخبار عن قتال المسلمين أعداءَ الله الترك»، وأورد حديث الزهري؛ ثم ترجم: «ذكر الإخبار عن وصف لباس القوم الذين وصفنا نعتهم»، وأورد حديث سهيل: «...الترك، قومًا وجوههم كالمجانّ المطرقة، يلبسون الشعر، ويمشون في الشعر»؛ ثم ترجم: «ذكر البيان بأنّ قوله ﷺ: يمشون في الشعر، يريد به أنهم ينتعلونه»، وأورد حديث يونس عن الزهري: «تقاتلكم أمّةٌ ينتعلون الشعر، وجوههم مثل المجانّ المطرقة». فجعل لبس الشعر لباسَ الترك الذين تقدّم نعتهم، وجعل حديث الانتعال بيانًا لحديثهم؛ فكان فهم الاجتماع عنده سابقًا للحادثة المغوليّة بنحو ثلاثة قرون.(١٠٨)

---

(١٠٧) البخاري، الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب قتال الترك، ح2927، ثم ح2928 من حديث الأعرج، ثم باب قتال الذين ينتعلون الشعر، ح2929.

وأمّا إفراده هذا الباب الأخير فقد قال فيه العيني: «وهم أيضًا من الترك، كما ذكرناه، ولكن لمّا رُوي الحديث المذكور في الباب السابق عن أبي هريرة من وجهٍ آخر عقد له هذه الترجمة»: محمود بن أحمد بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج14، ص202.

(١٠٨) ابن حبان، الصحيح (الإحسان)، ج15، ص145-147، ح6744-6746.

وقال القاضي عياض (ت 544هـ) في «إكمال المعلم»، عقب أحاديث الباب في «صحيح مسلم»: «وقد فُسّر في الحديث أنهم الترك، وهي صفتهم كما قال عليه السلام، وذكر أنهم يلبسون الشعر ويمشون في الشعر. ويكون معنى قوله: يمشون، إمّا بظاهر قوله: ينتعلون، أي نعالهم من حبالٍ ضُفرت من الشعر، كما أنّ ثيابهم نُسجت من الشعر، وهذه صفة بعض الأتراك».(١٠٩) فوصل بين تسميتهم تركًا وبين لبس الشعر والمشي فيه، وجعل ذلك «صفة بعض الأتراك»؛ وقد توفّي قبل خروج المغول بنحو سبعين سنة.

فهؤلاء شرّاحٌ نظروا في ألفاظ الحديث وجمعوا بين دلالاتها، ولم يكن منشأ ذلك عند المتقدّمين منهم تنزيلَ الأخبار على المغول؛ فقد توفّي ابن حبان سنة 354هـ، والقاضي عياض سنة 544هـ، قبل الحادثة بزمنٍ طويل.

فثبت أنّ الصواب في حديث أبي هريرة الاتحاد: قومٌ واحد، هم الترك، صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، عراض الوجوه، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، يلبسون الشعر ويمشون فيه، أي ينتعلونه. وقد نزّل لبس الشعر على القوم بعضُ من شهد الحادثة، كما سيأتي.(١١٠)

---

(١٠٩) عياض بن موسى اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق يحيى إسماعيل (المنصورة: دار الوفاء، ط1، 1419هـ/1998م)، ج8، ص456.

وذكر بعده وجهًا آخر، وهو أن يكون المشي في الشعر إشارةً إلى طول شعورهم وكثافتها حتى تبلغ أقدامهم؛ وهو على الوجهين وصفٌ للترك.

(١١٠) قال ابن حجر: «وزعم ابن دحية أنّ المراد به القندس الذي يلبسونه في الشرابيش، قال: وهو جلد كلب الماء»: فتح الباري، ج6، ص608؛ ونزّله نجم الدين داية على «الجوارق... التي يلبسها هؤلاء

الأخبارُ التي عليها المعوَّل

فإذا وعيتَ ما تقدّم، فالأخبار التي عليها المعوَّل أربعة:

الخبرُ الأوّل: حديثُ قتال الترك ونعتهم

رواه عن أبي هريرة خمسةٌ من أصحابه: الأعرج، وسعيد بن المسيّب، وأبو صالح ذكوان السمّان، وقيس بن أبي حازم، ومحمد بن سيرين؛ ورواه الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدريّ؛ ورواه الحسن البصريّ عن عمرو بن تغلب؛ عن النبيّ ﷺ، وحاصل نعته:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا **الترك**،
قومًا صغارَ الأعين، حُمرَ الوجوه، ذُلفَ الأنوف،
عِراضَ الوجوه، كأنّ أعينهم حَدَقُ الجراد،
كأنّ وجوههم المِجانُّ المُطرَقة،
يلبسون الشعر، ويمشون في الشعر،
حتى يربطوا خيولهم بالنخل».(١١١)

التتار»، كما سيأتي في فصل من نزّل الأخبار على الحادثة.

(١١١) الأعرج: البخاري، الصحيح، ح2928، وح3587 ‹ح٢›؛ وسعيد بن المسيّب: ح2929 ‹ح٣›؛ وأبو صالح: مسلم، الصحيح، ح2912 (65) ‹ح٥›؛ وقيس بن أبي حازم: مسلم، ح2912

والسياق مجموعٌ من طرقه على الشروط المتقدّمة، وكلّ قيدٍ فيه منسوبٌ إلى طريقه في الحاشية. وأدخلنا فيه لبسَ الشعر والمشيَ فيه، لما تقدّم من ثبوت اتّصاله بنعت الترك؛ وتركنا قوله: «ويتّخذون الدَّرَق»، لأنه ممّا انفرد به عمار بن محمد عن الأعمش، فتوقّفنا فيه. وهذا الخبر أصل الباب: مرفوعٌ في الصحيحين، مستفيضٌ عن ثلاثةٍ من الصحابة، تتباين مخارجه في المدينة والكوفة والبصرة.

(66)، والبخاري، ح3591 ‹ح٦›؛ وابن سيرين: أحمد، المسند، ح10397، محالًا بلفظه على مرسل الحسن ‹ح٧›؛ وأبو سعيد: أحمد، المسند، ح11261 ‹ح٨›؛ وعمرو بن تغلب: البخاري، ح2927، وح3592 ‹ح١›.

نسبة كلّ قيدٍ إلى طريقه: التسمية بالترك: الأعرج وأبو صالح.

صغر الأعين: الأعرج، وقيس، وأبو سعيد.

حمرة الوجوه: الأعرج، وقيس، ويشهد لها همّام وموسى بن وردان ‹ح٤›، ‹ح١٠›.

الذَّلَف: الأعرج، ويشهد له الفطس عند همّام، والخنس في مرسل الحسن الذي أُحيل عليه حديث ابن سيرين.

عرض الوجوه: الحسن عن عمرو بن تغلب في رواية جرير عنه، وأبو سعيد. حدق الجراد: أبو سعيد وحده. المجانّ المطرقة: جميعهم.

لبس الشعر والمشي فيه: سهيل عن أبيه ‹ح٥›؛ وانتعاله: الأعرج، وابن المسيّب، وقيس، وهمّام، وعمرو بن تغلب، على ما تقدّم في الجواب عن اعتراض الفصل.

ربط الخيول بالنخل: أبو سعيد، وهو ممّا اتّفق عليه عمار بن محمد وأبو عبيدة بن معن عن الأعمش، فهو محفوظ عنه.

الخبرُ الثاني: خبرُ بني قنطوراء في إخراج أهل العراق

رواه أيّوب السختيانيّ، وهشام بن حسّان، وقتادة، عن محمد بن سيرين، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن عبد الله بن عمرو:

«أوشك بنو قنطوراء أن يُخرجوكم من أرض العراق».

قال: قلت: ثم نعود؟

قال: «وذلك أحبُّ إليك؟ ثم تعودون، ويكون لكم بها سَلوةٌ من عيش».

الخبرُ الثالث: أثرُ ابن مسعود في إجلاء أهل الكوفة

رواه جرير بن عبد الحميد، عن عبد العزيز بن رُفيع، عن شدّاد بن معقل، قال:

«قال عبد الله: يوشك أن لا تأخذوا من الكوفة نقدًا ولا درهمًا».

قلت: وكيف يا عبد الله بن مسعود؟

قال: «يجيء قومٌ كأنّ وجوههم المِجانُّ المُطرَقة،

حتى يربطوا خيولهم على السَّواد،

فيُجلوكم إلى منابت الشِّيح،

حتى يكون البعيرُ والزادُ أحبَّ إلى أحدكم من القصر من قصوركم هذه».

وله شاهد من أثر أرقم بن يعقوب عن ابن مسعود: «كيف أنتم إذا أُخرجتم إلى منابت الشيح والقيصوم؟» ‹ث١٠›.

وله شاهدٌ بالمعنى من قول عبد الله بن عمرو لأبي عطاء بن السائب، وهو كوفيّ: «والذي نفسي بيده لتُساقُنّ منها إلى أرض العرب، لا تملكون قفيزًا ولا درهمًا، ثم لا يُنجيكم».

الخبرُ الرابع: أثرُ ابن مسعود في ربط خيولهم بشطّ الفرات

رواه شعبة، عن الحكم بن عُتيبة، عن أبي صادق، عن ربيعة بن ناجذ، عن ابن مسعود، قال:

«يأتيكم قومٌ من قِبَل المشرق، عِراضُ الوجوه، صغارُ العيون، كأنّما ثُقبت أعينهم في الصخر، كأنّ وجوههم المِجانُّ المُطرَقة، حتى يوثقوا خيولهم بشطّ الفرات».(١١٢)

وإسناده حسن؛ وله شاهد من مرسل محمد بن سيرين عن ابن مسعود: «كأنّي بالترك قد أتتكم على براذين مُجذَّمة الآذان، حتى تربطها بشطّ الفرات»

(١١٢) ابن أبي شيبة، المصنّف (ط. الحوت)، ح37626، وهو في ط. عوامة برقم 38781 ‹ث٨›.

‹ث٩›؛ ويشهد له مقطوعًا قولُ مكحول: «لا تنقضي الدنيا حتى يرِد الترك الفرات» ‹ق١›.

حاصلُ الدعاوى

وإذا ردّدنا الأخبار الأربعة وشواهدها إلى درجاتها، تحصّل منها ستُّ دعاوى يقوم عليها البرهان:

(١) أنّ المسلمين يقاتلون قومًا يُسمَّون «الترك» ‹ح٢›، ‹ح٥›، ويُسمَّون «بني قنطوراء» ‹ح٩›، ‹ث١›.

(٢) أنهم يُعرَفون بنعتٍ خَلقيّ مخصوص: صغر الأعين، وحمرة الوجوه، وذَلَف الأنوف، وعِرَض الوجوه، وأنّ أعينهم كحدق الجراد، وأنّ وجوههم كالمجانّ المطرقة ‹ح١›–‹ح٨›؛ وأنهم يلبسون الشعر وينتعلونه ‹ح١›–‹ح٦›؛ وأنهم أهل خيلٍ يبلغون بها بلاد المسلمين ‹ح٨›، ‹ث٧›، ‹ث٨›.

(٣) أنّهم يظهرون على المسلمين ظهورًا يزول به المسلمون عن مواضعهم، فيتفرّقون أو يُخرجون أو يُجلون ‹ح٩›، ‹ث١›، ‹ث٧›.

(٤) أنهم يبلغون العراق، بل مواضع مخصوصة منه: مثل السواد، وشط الفرات.

(٥) أنَّهم يخرجون أهل العراق من أرضهم، حتى يكون من أثر بلوغهم سواد العراق، خروجُ أهل الكوفة من أرضهم وتفرُّقُهم عنها إلى منابت الشيح، وانقطاعُ النقد والدرهم منها.

(٦) أنّ إخراج أهل العراق لا يكون نهاية مقامهم فيها، بل يعودون إليها، وتكون لهم بها سلوةٌ من عيش ‹ث١›؛ وهو ممّا له حكم الرفع، على ما تقدّم في تنزيل القاعدة على أخبار عبد الله بن عمرو.

فصلٌ في تقدّم الأخبار على المخبَر به

وهذا أجلى المقامات أمرًا وأيسرها مؤونة، غير أنّا نقرّره تقريرَ من يقطع عذر المتعنّت. فإن قيل: لعلّها صيغت بعد الحادثة على وفقها، أو زيد فيها ما يطابقها؛ قيل: هذا نمنعه وننقضه. فإنه يستلزم واضعًا مجهولًا، في زمنٍ مجهول، يُدخل مادّةً واحدةً في دواوين متفرّقة الأمصار، محفوظةٍ بالسماع، مقيّدةٍ في نسخٍ مؤرّخة، مشروحةٍ قبله، ثم لا يفطن له راوٍ ولا ناسخٌ ولا شارح. وهذا ممتنعٌ في العادة، ويُبطله خمسة وجوه، يكفي كلٌّ منها وحده، ويزيد اجتماعُها الأمرَ يقينًا.

الوجه الأوّل: تواريخ المصنّفين

أنّ الأخبار التي عليها المعوَّل كلّها في مصنّفات القرنين الثاني والثالث: في «جامع معمر بن راشد» (ت 153هـ)، و«مصنّف» ابن أبي شيبة (ت 235هـ)، و«مسند» أحمد (ت 241هـ)، و«صحيح» البخاري (ت 256هـ)، و«صحيح» مسلم (ت 261هـ)، و«سنن» أبي داود (ت 275هـ)؛ ثم تتابع إخراجها في مصنّفات القرون بعدها، عند ابن سعد وأبي يعلى وابن المنادي والطبراني والحاكم والبيهقي وغيرهم؛ وكلّ هؤلاء سابقون للغزو المغولي بزمنٍ طويل، وآخرهم في هذه السلسلة البيهقيّ (ت 458هـ)، توفّي قبل سقوط بغداد بنحو قرنين.

الوجه الثاني: تحليلُ المدار

والمدار (common link) هو الراوي الذي تلتقي عنده طرق الخبر. فما اتّفق عليه راويان لم يأخذ أحدهما عن الآخر رجع إلى شيخهما، وكذلك ما اتّفق عليه أصحاب صحابيٍّ من طرقٍ متباينة رجع إلى الصحابيّ.

والراوي لا يروي إلا ما كان عنده في حياته، فإذا ثبت أنّ راويًا حدّث بلفظٍ، ثبت أنّ اللفظ كان موجودًا قبل وفاته. فإن روى اللفظَ نفسَه راويان لم يأخذ أحدهما عن الآخر، ولم يجتمعا على مخرجٍ دون شيخهما، لم يكن لاتّفاقهما تفسيرٌ معقولٌ إلا أن يكونا تلقّياه عن ذلك الشيخ؛ إذ

يبعد أن يُنشئ اثنان على انفرادٍ لفظًا نادرًا واحدًا، ثم ينسبه كلٌّ منهما إلى الشيخ نفسه. فيرتقي تاريخ اللفظ بذلك من وفاة الراوي إلى وفاة شيخه. وكلّما ارتقى المدار طبقةً ارتقى التاريخ معه.

ومثل ذلك ما استقرّ عند محقّقي المخطوطات: إذا اتّفقت نسختان لم تُنقل إحداهما عن الأخرى على قراءةٍ نادرةٍ أو خطأٍ بعينه، دلّ ذلك على أنهما تنحدران من أصلٍ واحدٍ كانت فيه تلك القراءة، وأنّ ذلك الأصل أقدم منهما جميعًا؛ ولا يجوز أن يُدّعى أنّ القراءة حادثةٌ بعد أقدم النسختين. فالرواة المستقلّون عن الشيخ كالنسخ المستقلّة عن الأصل، واللفظ المتّفق عليه كالقراءة المشتركة.(١١٣)

ومن هنا كان لكلّ قيدٍ تاريخان: تاريخٌ متيقَّن، وهو وفاة أقدم من ثبتت روايته له من الحاملين المستقلّين، ولا يحتاج إلا إلى صحّة الطريق إليه؛ وتاريخٌ راجح، وهو وفاة الصحابيّ الذي التقت عنده الطرق، ويحتاج مع ذلك إلى ثبوت استقلال الطرق إليه. ونحن نذكرهما معًا، ونبني على المتيقَّن؛

(١١٣) وهو ما يُعرف في تحقيق النصوص بمنهج شجرة النسخ (stemmatics)، وفي نقد الحديث الحديث بمنهج تحليل الإسناد والمتن معًا (isnad-cum-matn analysis): Harald Motzki, "Dating Muslim Traditions: A Survey," Arabica 52, no. 2 (2005), pp. 204–253.

وأهل الحديث أسبق إلى هذا المعنى؛ فإنّ قولهم: «الكثرة الراجعة إلى مخرجٍ واحد»، وقولهم في الاختلاف: «نشأ الخلاف في الطبقة الأولى عن فلان»، هو بعينه تعيين المدار، وإنما الجديد عند المعاصرين توظيفه في تأريخ النصوص.

فإنّ المتيقَّن وحده، في كلّ قيدٍ، أسبقُ من الحادثة بخمسة قرونٍ فأكثر، فلا نحتاج في هذا الفصل إلى الراجح، وإن كان هو الصواب عندنا.

الحزمة الأولى: حديث أبي هريرة (ت 57-59هـ).

رواه عنه خمسةٌ من أصحابه في ثلاثة أمصار: بالمدينة الأعرجُ (ت 117هـ)، وسعيدُ بن المسيّب (ت 94هـ)، وأبو صالحٍ السمّان (ت 101هـ)؛ وبالكوفة قيسُ بن أبي حازم (ت بعد 90هـ، وقيل قبلها)؛ وبالبصرة ابنُ سيرين (ت 110هـ).(١١٤) فاتّفقوا جميعًا على أنّ وجوه القوم كالمجانّ المطرقة، أي كالتروس المغشّاة بالجلد.

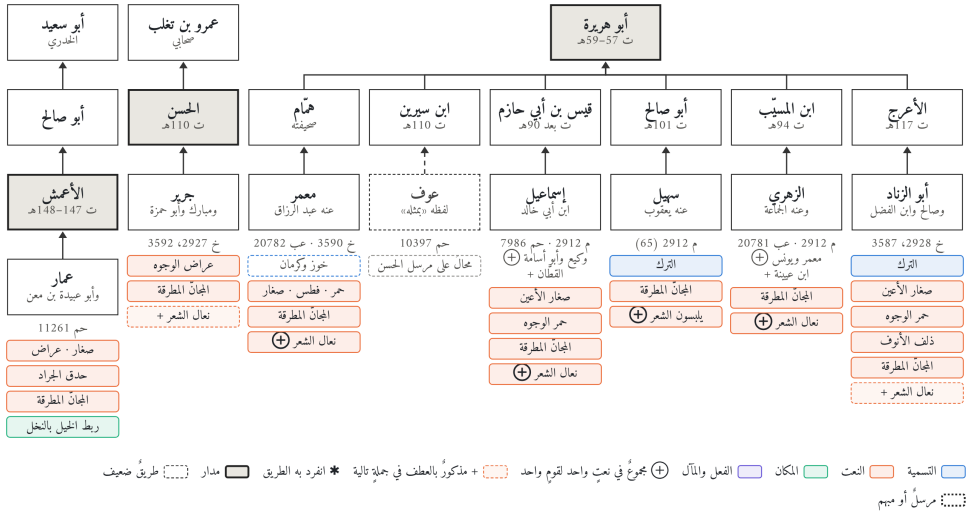
واتّفق الأعرج وقيسٌ على صغر الأعين وحمرة الوجوه. وسمّاهم الأعرج وأبو صالحٍ «الترك»، من طريقين مدنيّين لا يلتقيان إلا عند أبي هريرة. وانفرد الأعرج من بينهم بالذَّلَف، ويشهد له الفطس في صحيفة همّام. وأمّا ابن سيرين فإنما أُحيل لفظه على مرسل الحسن، فلا يُنسب إليه من النعت إلا ما وافق فيه غيره.

ويشهد لهذه الحزمة صحابيّان آخران: عمرو بن تغلب، رواه عنه الحسن البصريّ (ت 110هـ)، وعنه جرير بن حازم ومبارك بن فضالة وأبو حمزة العطّار، فاتّفقوا على المجانّ؛ وأبو سعيد الخدريّ، رواه الأعمش عن أبي

(١١٤) الوفيات من: أحمد بن علي ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة (حلب: دار الرشيد، ط1، 1406هـ/1986م)، رقم 4033 (الأعرج)، و1841 (أبو صالح)، و5566 (قيس)، و5947 (ابن سيرين)؛ وطرقهم في ‹ح٢›، ‹ح٣›، ‹ح٥›، ‹ح٦›، ‹ح٧›.

صالح عنه، وعن الأعمش عمار بن محمد وأبو عبيدة بن معن، فاتّفقا على صغر الأعين وعرض الوجوه وحدق الجراد والمجانّ، وعلى ربط الخيول بالنخل.

فالمجانّ المطرقة ثابتةٌ متيقَّنًا قبل سنة 94هـ، والتسمية بالترك قبل سنة 101هـ، وصغر الأعين وحمرة الوجوه قبل انقضاء المئة الأولى؛ والراجح في ذلك كلّه أنه قائمٌ قبل سنة 59هـ، لأنّ كلّ قيدٍ اجتمع عليه اثنان فصاعدًا من أصحاب أبي هريرة لا يلتقيان إلا عنده.



شكل (١٥): شبكة أسانيد الحزمة الأولى (حديث أبي هريرة وشاهداه)، مقترنةً بما في كلّ طريقٍ من ألفاظ النعت والتسمية؛ وعلامة ⊕ لما جُمع فيه انتعال الشعر إلى النعت في قومٍ واحد، وعلامة + لما ذُكر فيه بالعطف

الحزمة الثانية: أثر ابن مسعود (ت 32هـ).

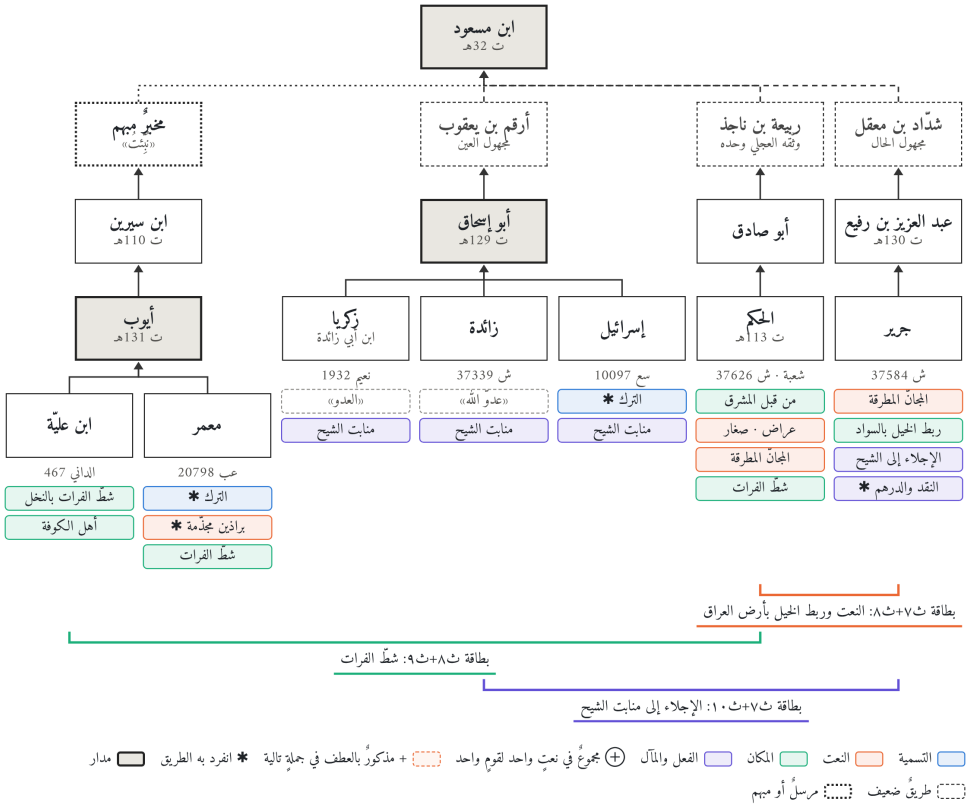
رواه عنه ثلاثةٌ من أصحابه الكوفيّين، لكلٍّ طريقٌ مستقلّ: شدّادُ بن معقل، وعنه عبد العزيز بن رُفيع (ت 130هـ أو بعدها)؛ وربيعةُ بن ناجذ، وعنه أبو صادق ثم الحكم بن عُتيبة (ت 113هـ أو بعدها)؛ وأرقمُ بن يعقوب، وعنه أبو إسحاق السبيعيّ (ت 129هـ)؛ ورواه ابن سيرين (ت 110هـ) عن مخبرٍ لم يسمّه.(١١٥)

فاتّفق شدّادٌ وربيعةُ على أنّ وجوه القوم المجانّ المطرقة، وأنهم يربطون خيولهم بأرض العراق: على السواد في رواية شدّاد، وبشطّ الفرات في رواية ربيعة. واتّفق ربيعةُ والمرسل على شطّ الفرات. واتّفق شدّادٌ وأرقمُ على إجلائهم إلى منابت الشيح، أي إلى البادية. وانفرد شدّادٌ بانقطاع النقد والدرهم من الكوفة؛ وانفرد ربيعةُ بأنهم «من قِبَل المشرق»، وهو لازمٌ لتسميتهم تركًا. وأمّا التسمية بالترك فلم تثبت في هذه الحزمة: فهي في المرسل وحده، وفي رواية إسرائيل عن أبي إسحاق دون زائدة وزكريا؛ وإنما يُعرف المراد بالقوم فيها من النعت النادر الذي وافق المرفوع.

فالنعت وربطُ الخيول بأرض العراق ثابتان متيقَّنًا قبل سنة 113هـ، وشطُّ الفرات قبل سنة 110هـ، والإجلاءُ إلى البادية قبل سنة 129هـ؛ والراجح أنّ ذلك كلّه قائمٌ عند ابن مسعود قبل سنة 32هـ، لأنّ الطرق لا

(١١٥) تقريب التهذيب، رقم 4095 (عبد العزيز بن رفيع)، و1453 (الحكم)، و5065 (أبو إسحاق)؛ وطرقهم في ‹ث٧›، ‹ث٨›، ‹ث١٠›، ‹ث٩›.

تلتقي إلا عنده. ونحن نأخذ بالأحوط، فنبني على المتيقَّن، وهو في كلّ قيدٍ من هذه القيود سابقٌ للحادثة بنحو خمسة قرون.(١١٦)



شكل (١٦): شبكة أسانيد الحزمة الثانية (أثر ابن مسعود)، مقترنةً بما في كلّ طريقٍ من القيود

(١١٦) ومجرّد إرجاع «تاريخ الثبوت» إلى ابن مسعود هنا تقديرٌ استدلاليٌّ قابلٌ للمراجعة، لأنّ الطرق إليه ضعيفةٌ ضعفًا محتملًا، فلا يساوي وجود وثيقةٍ مؤرّخةٍ من ذلك القرن، وأمّا التاريخ المتيقَّن فلا يتوقّف على ذلك، وإنما على ثبوت رواية الحاملين، وهي ثابتة: Motzki, "Dating Muslim Traditions," pp. 204–253.

الحزمة الثالثة: أثر عبد الله بن عمرو (ت 63-65هـ)

يرويه ابن سيرين (ت 110هـ) عن عبد الرحمن بن أبي بكرة (ت 96هـ) عنه: «أوشك بنو قنطوراء أن يُخرجوكم من أرض العراق»، قال: قلت: ثم نعود؟ قال: «وذلك أحبّ إليك؟ ثم تعودون، ويكون لكم بها سلوةٌ من عيش». ورواه عن ابن سيرين ثلاثةٌ من أهل البصرة: أيّوب السختيانيّ (ت 131هـ)، وهشام بن حسّان (ت 147-148هـ)، وقتادة (ت بضع عشرة ومئة)؛ فاتّفقوا على الاسم والإخراج والعودة والسلوة. فابن سيرين مداره، والخبر بألفاظه هذه قائمٌ متيقَّنًا قبل وفاته سنة 110هـ؛ والراجح أنه قائمٌ عند عبد الله بن عمرو، لصحّة الإسناد إليه.(١١٧)

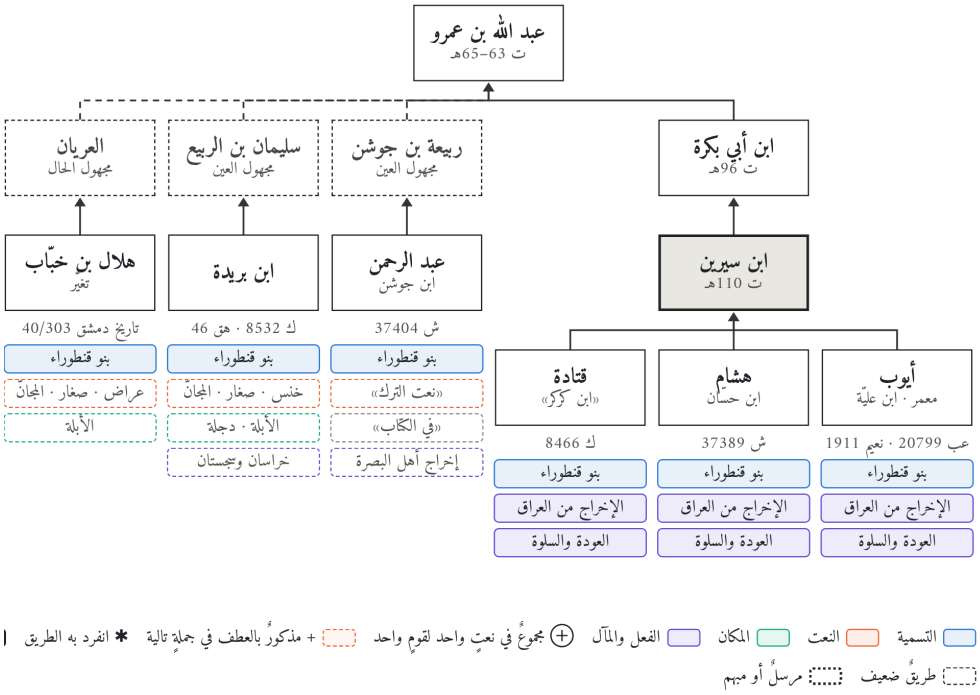
فلا يتأخّر شيءٌ ممّا نبني عليه عن القرن الأول.

الوجه الثالث: الشاهدُ المخطوط المؤرَّخ

ولا يقتصر إثبات تقدّم هذه المادّة على تواريخ المصنّفين ونقل الكتب عنهم، بل بقيت شواهد مخطوطةٌ مؤرّخةٌ سابقةٌ للغزو المغولي نفسه.

فمن «جامع معمر بن راشد» نسخةٌ قديمةٌ محفوظةٌ في مجموعة إسماعيل صائب سنجر بمكتبة كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا بجامعة أنقرة، رقم 2164،

(١١٧) معمر، الجامع، ح20799؛ وابن أبي شيبة، المصنّف، ح37389؛ والحاكم، المستدرك، ح8466-8467 ‹ث١›؛ وتقريب التهذيب، رقم 3816 (عبد الرحمن بن أبي بكرة)، و605 (أيوب)، و7289 (هشام)، و5518 (قتادة).



شكل (١٧): شبكة أسانيد الحزمة الثالثة (أثر عبد الله بن عمرو)، مقترنةً بما في كلّ طريقٍ من القيود

كُتبت سنة 364هـ/974–975م على الرّق بخطٍّ مغربيّ، وبقي منها تسعٌ وسبعون ورقة، وعليها في أواخر أجزائها قيودُ سماعٍ وقراءة. ويبدأ فيها «باب أشراط الساعة» في الورقة 60ظ، وهو الباب الذي يقع فيه أثر عبد الله بن عمرو: «أوشك بنو قنطوراء أن يخرجوكم من أرض العراق... ثم تعودون، ويكون لكم بها سلوةٌ من عيش».(١١٨)

(١١٨) معمر بن راشد، الجامع، مخطوط جامعة أنقرة، مجموعة İsmail Saib Sencer، رقم 2164؛ M. Fuad Sezgin, "Hadis Musannefâtının Mebdei ve Ma'mer b. Râşid'in Câmi'i,"

ومن «صحيح البخاري» نسخة مراد ملا، المحفوظة اليوم في مكتبة السليمانية بإستانبول، رقم 577، وقد تمّ نسخها في 3 شعبان 550هـ/2 أكتوبر 1155م، وهي نسخةٌ كاملةٌ من الصحيح في 260 ورقة، كُتبت بخطٍّ مغربيٍّ أندلسيّ، وقوبلت بأصولٍ معتبرة، وبقي عليها عددٌ من القيود والسماعات القديمة. وقد نشرتها رئاسة مؤسسة المخطوطات التركية ومركز البحوث الإسلامية (İSAM) طباعةً طبق الأصل؛ فهي شاهدٌ مادّيٌّ سابقٌ للغزو المغولي بنحو قرنٍ على وجود نصوص الصحيح، ومنها أحاديث قتال الترك في كتاب الجهاد والمناقب.(١١٩)

ومن «صحيح مسلم» نسخة مكتبة دير الإسكوريال الملكيّة، MS Árabe 1007، وهي نسخةٌ كاملةٌ من الصحيح نسخها عبد الله بن عيسى بن عبيد الله بن عيسى المراديّ الأندلسيّ الإشبيليّ بدمشق، وفرغ منها في

Türkiyat Mecmuası 12 (1955), pp. 128–133 (تاريخ النسخ سنة 364هـ، وبدء باب أشراط الساعة في ق60ظ)؛ وانظر المتن المطبوع: جامع معمر، ج11، ص381، ح20799.

وفي الباب نفسه من المطبوع أثر ابن مسعود في براذين الترك ‹ث٩› (ح20798)، وحديث الزهري عن ابن المسيّب ‹ح٣› (ح20781)، وصحيفة همّام ‹ح٤› (ح20782)؛ فإن ثبت أنها في النسخة نفسها، كما يقتضيه ترتيب الباب، كانت أقدم شاهدٍ مادّيٍّ على ثلاثٍ من حزمنا.

(١١٩) البخاري، الجامع الصحيح، مخطوط مكتبة السليمانية بإستانبول، مجموعة مراد ملا، رقم 577، مؤرّخ في 3 شعبان 550هـ؛ el-Câmi'u's-Sahîh: Sahîh-i Buhârî (Tıpkıbasım ve İnceleme), ed. Muhammed Mücîr el-Hatîb and Arafat Aydın, 2 vols. (İstanbul: İSAM and Türkiye Yazma Eserler Kurumu Başkanlığı, 2018)، قسم وصف النسخة، ص36؛ وأحاديث الترك ح2927–2929، 3587، 3590–3592.

28 رمضان 559هـ/19 أغسطس 1164م. وتدلّ قيود القراءة في آخرها على أنه قرأ المجلّد كلّه على أبي عليٍّ الأنصاريّ البطليوسيّ في الجامع الأمويّ بدمشق، ثم قابله مرّةً أخرى في قراءةٍ عامّةٍ لابن عساكر؛ وفي هذا الصحيح تقع طرق أبي هريرة في قتال الترك، ومنها حديث سهيل عن أبيه، وحديث قيس بن أبي حازم، المرقّمة في الطبعات الحديثة تحت ح2912.(١٢٠)

فثبتت المادّة في أصولٍ مكتوبةٍ باقيةٍ سابقةٍ لخروج المغول، لا في مجرّد نسبة كتبٍ إلى المتقدّمين. والسماعُ والمقابلةُ عليها شاهدان على أنها كانت متداولةً مقروءة، لا مخبوءةً في زاوية.

الوجه الرابع: التفسيرُ والجمع

ثم جاوز الأمر الروايةَ والنسخ إلى التفسير والجمع. قال الأزهريّ (ت 370هـ): «بنو قنطور هم الترك»،(١٢١) وقال الخطّابيّ (ت 388هـ): «بنو

(١٢٠) مسلم، الصحيح، مخطوط مكتبة دير الإسكوريال، MS árabe 1007، نسخة عبد الله المرادي الإشبيلي المؤرّخة 28 رمضان 559هـ، وقيود القراءة في ق294و؛ Umberto Bongianino, "Vehicles of Cultural Identity: Some Thoughts on Maghribi Scripts and Manuscripts in the Mashriq," in The Maghrib in the Mashriq (De Gruyter, 2021), pp. 455–476, fig. 4, DOI: 10.1515/9783110713305-017؛ Georges Vajda, "Notes sur le fonds de manuscrits arabes de la Bibliothèque de l'Escorial," Al-Andalus 28 (1963), pp. 76–79.

(١٢١) محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م)، مادة «قنطر».

قنطوراء هم الترك»،[١٢٢] وشهد البيهقيّ (ت 458هـ) أنه قرأ ذلك في كتاب الخطّابيّ،[١٢٣] وقبلهما قال الحاكم (ت 405هـ) عقب أثر ابن أبي بكرة: «وبنو قنطوراء هم الترك».[١٢٤]

ودخلت متونها الجوامعَ المصنّفة قبل الحادثة، كـ«الجمع بين الصحيحين» للحميديّ (ت 488هـ)، و«جامع الأصول» لابن الأثير الجزريّ (ت 606هـ).[١٢٥]

فتعيين بني قنطوراء بالترك سابقٌ للحادثة بنحو قرنين ونصف، ولم يصنعه من نزّل الأخبار بعدها؛ والغريب لا يُفسَّر حتى يُروى ويشتهر، ولا يُجمع في الجوامع حتى يستقرّ.

---

(١٢٢) حمد بن محمد الخطابي، معالم السنن (حلب: المطبعة العلمية، ط1، 1351هـ/1932م)، ج4، ص346، شرح خبر بني قنطوراء.

(١٢٣) البيهقي، البعث والنشور، تحقيق أبي عاصم الشوامي الأثري (الرياض: مكتبة دار الحجاز، ط1، 1436هـ/2015م)، ج1، ص80: «قرأت في كتاب أبي سليمان الخطابي في تفسير هذا الحديث: بنو قنطوراء هم الترك».

(١٢٤) المستدرك، ح8467 ‹ث١›.

(١٢٥) محمد بن فتوح الحميدي، الجمع بين الصحيحين، تحقيق علي حسين البواب (بيروت: دار ابن حزم، ط2، 1423هـ/2002م)، ج3، ص13-15، ح2179 (مسند أبي هريرة)، وج3، ص486، ح3039 (مسند عمرو بن تغلب)؛ ومجد الدين المبارك بن محمد ابن الأثير، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط (دمشق: مكتبة الحلواني ومطبعة الملاح ومكتبة دار البيان، 1389-1392هـ/1969-1972م)، ج10، ص375-377، ح7870 (أبو هريرة)، و7871 (عمرو بن تغلب)، و7872 (بريدة)، في الفصل الرابع: في الفتن والاختلاف أمام القيامة.

الوجه الخامس: تقدّمُ التعيين على تمام الوقوع

أنّ هذه الأخبار كانت معروفةً متداولةً باسمها، «الأحاديث التي رُويت في خروج الترك»، في أوائل الاجتياح؛ حتى حدّث بها القاضي وحيد الدين الفوشنجيّ جنكيزخان نفسه وهو في بلاطه،(١٢٦) وقال نجم الدين داية فيما وقع سنة 617هـ: إنّ المصطفى ﷺ «أبصرها بنور النبوّة قبل ستّ مئة سنة ونيّف»،(١٢٧) ومات ابن دحية سنة 633هـ جازمًا بأنهم «المنذَر بهم في الحديث».(١٢٨)

(١٢٦) منهاج سراج الجوزجاني، طبقات ناصري، تصحيح عبد الحي حبيبي (كابل: انجمن تاريخ افغانستان، ط2، 1342-1343ش/1963-1964م)، ج2، ص124.

(١٢٧) نجم الدين أبو بكر الرازي (داية)، مرصاد العباد من المبدأ إلى المعاد، باعتناء محمد أمين رياحي (طهران: شركت انتشارات علمى وفرهنگى، ط10، 1383ش/2004م)، الباب الأول، الفصل الثاني، ص17-18.

(١٢٨) أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، تحقيق الصادق بن محمد بن إبراهيم (الرياض: مكتبة دار المنهاج، ط1، 1425هـ/2004م)، ج3، ص1172-1174، ناقلًا عن ابن دحية.

وتأتي مناقشة دلالات هذه النصوص في فصل من نزّل الأخبار على الحادثة.

فصلٌ في الحادثة المدّعى مطابقتها للأخبار

وإنّما عقدنا هذا الفصلَ ليكون القارئُ على جملةٍ من العلم بسياق النازلة التي يُدّعى انطباقُ الأخبار عليها، وبما تقدّم من أسبابها، وما تعاقب من أطوارها، وما آلت إليه عواقبُها؛ حتى إذا انتهينا إلى مقابلة قيود الأخبار بالوقائع، لم يكن نظرُه في حوادثَ مجهولةِ السياق، بل في تاريخٍ قد استبان مجراه، واتّصل أوّلُه بآخره. وليس قصدُنا استقصاءَ حروب القوم، ولا استيعابَ ما جرى لهم وعليهم من عظيم الوقائع وصغيرها؛ فإنّ لذلك مظانَّه من أسفار التاريخ، وإنّما نأخذ من أخبارهم ما تنتظم به صورةُ الحادثة، ويُحيط الناظرُ معه بأصولها ومجاريها، قبل الشروع في امتحان دعوى المطابقة.(١٢٩)

(١٢٩) عوّلنا في هذا الفصل على المصادر المعاصرة للحادثة أو القريبة منها، وأحلنا على الدراسات الحديثة حيث يحتاج الأمر إلى ضبط تاريخ أو جمع رواياتٍ متفرّقة.

ومن أجمع ما كُتب في سياق النازلة:

W. Barthold, Turkestan down to the Mongol Invasion, 3rd ed. (London: Luzac, 1968); J. A. Boyle, "Dynastic and Political History of the Īl-Khāns," in The Cambridge History of Iran, vol. 5: The Saljuq and Mongol Periods, ed. J. A. Boyle (Cambridge: Cambridge University Press, 1968), pp. 303–421; David Morgan, The Mongols, 2nd ed. (Oxford: Blackwell, 2007); Peter Jackson, The Mongols and the Islamic World: From Conquest to Conversion (New Haven–London: Yale University Press, 2017).

وهذه الحادثةُ هي النازلةُ المغوليّة الكبرى، التي دهمت بلادَ الإسلام من قِبَل المشرق في القرن السابع الهجري، فهتكت من حُجُب الممالك ما كان منيعًا، ونقضت من عُرى السلطان ما كان وثيقًا، وأزالت دولًا طال أمدُها، وخربت مدائنَ طال عمرانها؛ حتى انتهى سيلُها إلى بَغْدَاد، دار السلام ومستقرّ الخلافة، فأذهبت دولةَ بني العباس من عاصمتها، وأطفأت مصباحَ مُلكٍ توارثه الخلفاءُ نحو خمسة قرون. وكانت من عظائم الحوادث التي قلّ أن يُقاس بها غيرُها، في مبلغ ما غيّرت من البلاد، وصرفت من أحوال العباد؛ حتى كأنّ المشرقَ بعد وقوعها غيرُ المشرق قبلها، وإن بقيت الأرضُ أرضَه، والمدائنُ مدائنَه.(١٣٠)

ولم يكن خبرُ هذه النازلة ممّا تفرّدت بحمله طائفةٌ من الناس، بل طار ذكرُها في الآفاق، وتناقلته ألسنةُ الأمم، وأثبتته تواريخُ المسلمين والمَغُول والأَرْمَن والسُّرْيَان والصِّين والإِفْرَنْج، بالعربيّة والفارسيّة وغيرهما من الألسنة. وفي أصحاب تلك التواريخ من شاهد الوقائعَ وعاين آثارها، ومن أدرك أربابَها وأخذ أخبارَها من أفواههم، ومن خالط أمراءَ المَغُول ووقف

(١٣٠) قال ابن الأثير، وقد كتب والبلاء جارٍ: «لقد بقيت عدّة سنين معرضًا عن ذكر هذه الحادثة استعظامًا لها، كارهًا لذكرها... فلو قال قائل: إنّ العالم مذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم إلى الآن لم يُبتلوا بمثلها لكان صادقًا، فإنّ التواريخ لم تتضمّن ما يقاربها ولا ما يدانيها»: عز الدين علي بن محمد ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1417هـ/1997م)، ج10، ص333.

وأمّا «نحو خمسة قرون» فمن قيام الدولة العباسية سنة 132هـ إلى سقوط بغداد سنة 656هـ.

على دواوينهم، ومن كتب من خارج سلطانهم، فلم يكن في جملة رجال دولتهم ولا من أهل طاعتهم. فاجتمع من اختلاف الجهات وتباعد المآخذ ما يُعين على تحقيق أصول النازلة، وتمييز ما صحّ من أخبارها ممّا داخله الغلط أو التهويل، إذا أُعطي كلُّ خبرٍ حقَّه من النظر.

وقد قسمنا خبرها إلى أربعة أطوار، يفضي بعضُها إلى بعض، ويتميّز كلٌّ منها بما غلب عليه من أحوال الحرب والملك: طورُ الهدم والكسر (616–628هـ)، وطورُ الملك بعد الغزو (628–654هـ)، وطورُ هُولَاكُو وسقوط بَغْدَاد (654–658هـ)، وطورُ الدولة الإِيلْخَانِيَّة ومنازعتها المَمَالِيك (658–723هـ).

المقدّمات: قيامُ جنكيزخان واتّصالُ ملكه ببلاد الإسلام

كان المَغُول قبائلَ متفرّقةً في أقاصي المشرق، قد شتّتت كلمتَهم الرياسات، وفرّقت جماعتَهم العصبيّات، لا يضمّهم سلطانٌ واحد، ولا يجمع متفرّقَهم أمرٌ نافذ، حتى نشأ فيهم تِيمُوجِين، فجمع شملَهم بعد افتراق، وألّف بين قبائلهم بعد تنازع، وقهر من خالفه، واستمال من أطاعه، ولم يزل يستوثق لنفسه من أسباب الملك حتى دان له القوم، وانعقد عليه أمرُهم، وتسمّى جِنْكِيزْخَان.(١٣١)

(١٣١) غريغوريوس أبو الفرج ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، تحقيق أنطون صالحاني اليسوعي (بيروت: دار المشرق، ط3، 1992م)، ص226–227، وفيه خبر خدمة تموجين لأونك خان ثم ظفره

ثم لم يقف طمعُه عند ما اجتمع له من قبائل المَغُول، ولا قنعت نفسُه بما أحرز من بلادهم؛ بل أخذ في قهر أمم السهوب، وضمّ المملكة إلى المملكة، ومدّ يده إلى ما وراء حدوده، حتى دانت له نواحٍ عظيمةٌ من شمال الصّين، وانقضت بين يديه دولةُ القَرَاخِطَائِيّين. وإذا ذلك السلطانُ الذي كان بالأمس وراء الجبال والقفار قد اتّسعت أطرافُه، واستفحل أمرُه، حتى انتهى إلى تخوم بلاد الإسلام، وسقطت من دونه الدولُ التي كانت تحول بينه وبينها؛ فصار قريبًا بعد بُعد، ومجاورًا بعد احتجاب، ولم يبقَ بين المملكتين من الحواجز ما كان يحول دون اصطدام إحداهما بالأخرى.(١٣٢)

وكان يلي تلك البلاد يومئذٍ مُحَمَّد خُوَارِزْمْشَاه، أحدُ أعاظم ملوك المشرق، قد اتّسع ملكُه واستطال سلطانُه، فملك خُوَارِزْم وما وراء النهر وخُرَاسَان وكثيرًا من بلاد فَارِس، وأزال دولًا، وأخضع ملوكًا، واجتمعت له من العساكر والأموال والحصون والمدائن ما قلّ أن يجتمع لمَلِكٍ في عصره. وكان في أعين الناس عظيمَ المنعة، كثيرَ الجند، بعيدَ الصيت، تُخشى سطوتُه،

به، وقول القائم بأمر الكهانة فيهم: «...الأرض بأسرها قد أعطيتُها لتموجين وولده، وسمّيته جنكزخان»؛ وde Rachewiltz, The Secret History, §202، في إعلان تموجين جنكيزخان سنة 1206م.

(١٣٢) قال ابن الأثير: «وكان جنكزخان قد سار إلى تركستان، فملك كاشغار، وبلاساغون، وجميع تلك البلاد، وأزال عنها التتر الأولى، فلم يظهر لهم خبر، ولا بقي لهم، بل بادوا كما أصاب الخطا»: ابن الأثير، الكامل، ج10، ص337.

وفي سقوط سلطان القراخطائيين: Michal Biran, The Empire of the Qara Khitai in Eurasian History: Between China and the Islamic World (Cambridge: Cambridge University Press, 2005).

وتُرهب ناحيتُه، ولم تكن دلائلُ الحال تُنذر بقرب زواله، بل كان أقربَ إلى أن يُخاف امتدادُ ملكه من أن يُرتقب انقراضُ دولته.(١٣٣)

فانتهى أمرُ المملكتين إلى أن تقابلتا على طرفي المشرق، وقد استجمعت كلُّ واحدةٍ منهما ما استجمعت من القوّة والسلطان؛ جِنْكِيزْخَان من ناحية الشرق، وخُوَارِزْمْشَاه من ناحية الغرب. ثم كانت واقعةُ أُتْرَار، وهي الشرارةُ التي اضطرم منها ذلك الحريقُ العظيم، وذلك أنّ جِنْكِيزْخَان، لمّا اتّصلت حدودُ مملكته ببلاد خُوَارِزْمْشَاه، أنفذ من جهته قافلةً عظيمةً من التجّار، فيهم من المسلمين جماعة، يحملون من نفائس الأمتعة وضروب البضائع ما تُحمل به القوافلُ بين الممالك، ويريدون بلادَ خُوَارِزْم للتجارة.

حتى إذا انتهوا إلى أُتْرَار، وهي من ثغور المملكة الخُوَارِزْمِيَّة على نهر سَيْحُون، كان عليها من قِبَل السلطان عاملٌ يُقال له إِينَالْجُق، ويُلقَّب غَايِرْخَان، وهو من ذوي قرابته، عظيمُ المنزلة بين رجال دولته. فارتاب بالقوم، واتّهمهم بأنّ فيهم عيونًا لجِنْكِيز يستطلعون أخبار البلاد، ويكشفون ما استتر من أحوالها؛ وذكر بعضُ أهل التاريخ أنّ الذي حمله على ذلك الطمعُ

(١٣٣) قال ابن الأثير في صفته: «واتّسع ملكه، وعظم محلّه، وأطاعه العالم بأسره، ولم يملك بعد السلجوقية أحدٌ مثل ملكه، فإنه ملك من حدّ العراق إلى تركستان، وملك بلاد غزنة، وبعض الهند، وملك سجستان، وكرمان، وطبرستان، وجرجان، وبلاد الجبال، وخراسان، وبعض فارس، وفعل بالخطا الأفاعيل العظيمة»: الكامل، ج10، ص343؛ وانظر: شهاب الدين محمد بن أحمد النسوي، سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي، تحقيق حافظ أحمد حمدي (القاهرة: دار الفكر العربي، 1953م)، ص31.

فيما معهم من الأموال. فأمر بالقبض عليهم، وحبسهم، واستباح بضائعهم، ثم أوقع بهم القتل، فلم تُرعَ لهم حرمةُ التجارة، ولا ما بين الممالك من عهدٍ وأمان.(١٣٤)

واختلفت الرواياتُ في مبلغ علم خُوَارِزْمْشَاه بما جرى، وما كان له من إقرارٍ أو إذن، غير أنّ الخبر لمّا بلغ جِنْكِيزْخَان اشتدّ عليه، وعظُم عنده أن يُقتل مَن قدم من جهته في أرض سلطانٍ لم تنعقد بينهما بعدُ حربٌ ظاهرة. ومع ذلك لم يبادر إلى تجريد السيوف، بل أنفذ إلى خُوَارِزْمْشَاه رسلًا يُنكرون ما صُنع بالتجّار، ويطلبون القصاص من عامل أُتْرَار، وتسليمه ليُجازى بما اجترح؛ فكان في ذلك بقيةُ سبيلٍ إلى تدارك الأمر قبل أن تُستلّ السيوف، وتُعقد ألويةُ الحرب.(١٣٥)

---

(١٣٤) رواية ابن الأثير أنّ نائب أترار كتب إلى خوارزمشاه بخبر التجّار وما معهم من الأموال، «فبعث إليه خوارزم شاه يأمره بقتلهم وأخذ ما معهم من الأموال وإنفاذه إليه، فقتلهم»: الكامل، ج10، ص335–336؛ وعند ابن العبري أنه «طمع أميرها غاير خان فيما معهم من الأموال، فطالع السلطان محمدًا في أمرهم، وحسّن له إبادتهم واغتنام ما لهم، فأذن له في ذلك، فقتلهم طرًّا إلا واحدًا منهم فإنه هرب من السجن»: ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص230؛ وانظر: ʿAlāʾ al-Dīn ʿAṭā Malik Juvainī, The History of the World-Conqueror, trans. J. A. Boyle, 2 vols. (Manchester: Manchester University Press, 1958), vol. I, pp. 77–81.

وكانت الواقعة سنة 615هـ/1218م.

(١٣٥) فعند ابن الأثير أنّ السلطان هو الآمر بالقتل، وعند ابن العبري أنّ العامل طمع في أموالهم فحسّن ذلك للسلطان فأذن له؛ ولا يتوقّف على تحرير ذلك شيءٌ ممّا نحن فيه.

وفي رسالة جنكيزخان على رواية ابن الأثير: «تقتلون أصحابي وتجّاري، وتأخذون مالي منهم! استعدّوا للحرب»: الكامل، ج10، ص337.

غير أنّ خُوَارِزْمْشَاه لم يُجب إلى ما طُلب منه، بل زاد الأمرَ اشتعالًا أن قُتل أحدُ الرسل، وأُهين صاحباه، فرجع الخبرُ إلى جِنْكِيز وقد اجتمع عليه قتلُ التجّار، واستباحةُ الأموال، وانتهاكُ حرمة السفارة؛ وهي أمورٌ كان الملوكُ يعدّونها من أفحش أسباب القطيعة، وأبلغ دواعي الحرب. فعندئذٍ انقطع ما بقي من أسباب الموادعة، واستحكمت أسباب العداوة، وعزم جِنْكِيز على غزو بلاد خُوَارِزْم، وحشد لذلك عساكرَه، وأعدّ من أسباب الحرب ما أعدّ، ثم خرج سنة 616هـ بجيوشه يريد المملكةَ التي كانت إلى عهدٍ قريبٍ من أعظم ممالك المشرق سلطانًا، وأمنعها حصونًا، وأكثرها رجالًا.(١٣٦)

الطور الأوّل: طورُ الهدم والكسر (616-628هـ)

فلمّا أقبل جِنْكِيز بجيوشه، أقبلت على المشرق فتنةٌ لم يعهد أهلُه لها نظيرًا في سعة الانتشار وسرعة الانقضاض؛ فإنّ المَغُول لم يكونوا يسيرون سيرةَ جيشٍ واحدٍ يُعرف طريقُه، فيجتمع العدوُّ للقائه، ويتهيّأ لدفعه؛ بل كانوا يشعّبون العساكر، ويفرّقون الكتائب، ويسلكون المسالكَ التي لا تُرتقب،

(١٣٦) قال ابن الأثير: «فلمّا سمعها خوارزم شاه أمر بقتل رسوله، فقُتل، وأمر بحلق لحى الجماعة الذين كانوا معه، وأعادهم إلى صاحبهم جنكزخان يخبرونه بما فعل بالرسول»: الكامل، ج10، ص337.

وفتحت بخارى أبوابها للمغول «يوم الثلاثاء رابع ذي الحجّة من سنة ستّ عشرة وستمائة»: المصدر نفسه، ج10، ص339؛ فالمسير كان في هذه السنة، وإن ساق ابن الأثير جملة الخبر في حوادث سنة 617هـ.

ويطوون المفاوزَ التي يُظنّ أنّها مانعة. وكانت لهم خفّةٌ في الحركة، وجَلَدٌ على المشاقّ، وسرعةٌ في الغارة، وحذقٌ في الحصار، حتى يُصبح خبرُهم في ناحية، وتُصبح خيلُهم في أخرى، فلا يستقرّ لمن يتصدّى لهم رأيٌ حتى يكونوا قد سبقوه إلى ما احترز منه.(١٣٧)

وأمّا خُوَارِزْمْشَاه، فإنّه فرّق كثيرًا من عساكره في المدن والحصون، وعوّل على منعة الأسوار وكثرة الرجال؛ فصارت قوّةُ مملكته أجزاءً لا يجمعها ميدان، وجموعًا لا ينتظمها تدبير. وأخذ المَغُول يلقونها بلدةً بعد بلدة، ويكسرونها طائفةً بعد طائفة؛ فكان تفرّقُ قوّته عونًا لعدوّه عليه، بعد أن كان اجتماعُها من أسباب هيبته.(١٣٨)

فسقطت أُتْرَار بعد حصارها، ثم أقبل جِنْكِيز على بُخَارَى من حيث لم يُحتسب، فملكها، وسار إلى سَمَرْقَنْد، وهي من أعظم قواعد خُوَارِزْمْشَاه، وأكثرها جندًا، وأشدّها منعةً، فلم تدفع عنها حصونُها، ولا أغنت عنها رجالُها. ثم تتابع سقوطُ مدائن ما وراء النهر، وانقطع ما بينها من أسباب

(١٣٧) وصف ابن الأثير عبورهم جيحون بأحواضٍ من الخشب ألبسوها جلود البقر، وقد «ألقوا الخيل في الماء، وأمسكوا أذنابها... فعبروا كلّهم دفعةً واحدة، فلم يشعر خوارزم شاه إلا وقد صاروا معه على أرضٍ واحدة»: الكامل، ج10، ص342؛ وحكى عن أسيرٍ منهم: «إن قيل إنّ التتر يقتلون فصدّقوا، وإن قيل إنهم انهزموا فلا تصدّقوا»: المصدر نفسه، ج10، ص358.

(١٣٨) قال ابن الأثير: «وجعل في بخارى عشرين ألف فارس من العسكر يحمونها، وفي سمرقند خمسين ألفًا، وقال لهم: احفظوا البلد حتى أعود إلى خوارزم وخراسان وأجمع العساكر»: الكامل، ج10، ص338؛ وانظر: Juvaini, World-Conqueror, trans. Boyle, vol. I, pp. 82–102.

الاجتماع، حتى غدت المملكةُ التي كانت بالأمس متّصلةَ الأطراف كالعقد انتثر سلكُه، فتناثرت جواهرُه، لا يجمع شريدَها جامع، ولا يردّ متفرّقَها رادّ.(١٣٩)

وفرّ خُوَارِزْمْشَاه من وجه العدوّ، وقد تفرّق عنه كثيرٌ من رجاله، ووهت أسبابُ دولته. وبعث جِنْكِيز في طلبه قائديه المشهورين جَبَه وسُوبُتَاي، فجازا خُرَاسَان وشماليّ فَارِس، وبلغا الرَّيّ وهَمَذَان وأَذَرْبَيْجَان، ثم تعدّيا إلى بلاد القَوْقَاز. وأمّا السلطان فلم يزل ينتقل من بلدٍ إلى بلد، وقد ضاقت عليه ممالكُه بعد سعتها، وتنكّرت له الأيامُ بعد إقبالها، حتى انتهى إلى جزيرةٍ في بحر الخزَر، فمات بها سنة 617هـ.(١٤٠)

ثم عبر المَغُول جَيْحُون، وانصبّ البلاءُ على خُوَارِزْم وخُرَاسَان، فسقطت

---

(١٣٩) في حصار أترار خمسة أشهر على يد جغتاي وأوكتاي: ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص231؛ وفي بخارى: ابن الأثير، الكامل، ج10، ص339، و Juvaini, World-Conqueror, trans. Boyle, vol. I, pp. 103–106؛ وفي سمرقند: الكامل، ج10، ص340–341، و Juvaini, vol. I, p. 122 وما بعدها.

(١٤٠) قال ابن الأثير: إنّ جنكيزخان سيّر في طلبه «عشرين ألف فارس، وقال لهم: اطلبوا خوارزم شاه أين كان، ولو تعلّق بالسماء»، وإنهم يُسمَّون «التتر المغرِّبة» لأنهم ساروا نحو غرب خراسان، ثم ذكر وصوله إلى «مرسى من بحر طبرستان يُعرف بباب سكون، وله هناك قلعةٌ في البحر»، وأنه «لمّا وصل خوارزم شاه إلى هذه القلعة المذكورة توفّي فيها»: الكامل، ج10، ص341–343؛ وانظر: النسوي، سيرة السلطان جلال الدين، ص107–108.

وأمّا مسير هذه الطائفة إلى الريّ وهمذان وأذربيجان وبلاد الكرج ودربند شروان واللان وقفجاق والروس فقد ساقه ابن الأثير متّصلًا: الكامل، ج10، ص344–357.

وتسمية قائديها جبه وسوبتاي من رواية الجويني ورشيد الدين.

جُرْجَانِيَّة، وبعث جِنْكِيز ابنَه تُولُوي إلى خُرَاسَان، فكانت مَرْو ونَيْسَابُور وهَرَاة وغيرها من أمّهات مدائنها عرضةً لقتلٍ عظيم، وخرابٍ جسيم، ومصائبَ أطبق المؤرّخون على وصف هولها، وإن اختلفت رواياتُهم في أعداد القتلى وتفاصيل ما وقع.(١٤١)

وليس بنا إلى تقصّي تلك الأعداد حاجة، وحسبُنا من حقيقة النازلة ما قامت به الشواهدُ من أنّ مدائنَ كانت من أعظم حواضر المشرق، وأوفرها عمرانًا، وأغناها تجارةً، وأكثرها أهلًا، قد نزل بها من الخراب والقتل ما أذهب بهجتها، وقطع ما كان متّصلًا من أسباب ازدهارها، وأورث تلك البلاد آثارًا بقيت بعد انقضاء الحرب. وما كلُّ مصيبةٍ تفتقر في إثبات عظمها إلى إحصاء قتلاها؛ فإنّ خرابَ المدينة العامرة، وانقطاعَ ما كان فيها من وجوه الحياة، شاهدان لا يحتاجان إلى استكثار الأرقام.

وفي تضاعيف تلك الفتنة نهض جَلَالُ الدِّين مِنْكُبَرْتِي، ابنُ خُوَارِزْمْشَاه، فجمع ما تفرّق من بقايا العسكر، واستنقذ من اليأس بقيّةً من أسباب المدافعة، ولم يزل يضمّ إليه الرجال حتى لقي المَغُول في وقعة پَرْوَان، فظفر بهم، وكانت من أوائل الوقائع التي ذاقوا فيها مرارةَ الانكسار على أيدي

(١٤١) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص357–361، وفيه أنّ جنكيزخان سيّر الجيش إلى مرو «مع بعض أولاده» ولم يسمّه، وأنّ أهل خوارزم لمّا غُلبوا «فتحوا السِّكر الذي يمنع ماء جيحون عن البلد، فدخله الماء، فغرق البلد جميعه»، وأنّ «جميع ما فعلوه بخراسان سنة سبع عشرة وستمائة»؛ وفي حملة تولوي على خراسان: Juvaini, World-Conqueror, trans. Boyle, vol. I, pp. 150–177.

جيوش المسلمين في تلك النازلة.(١٤٢)

غير أنّ النصرَ إذا لم تعصمه وحدةُ الكلمة ضاع ما يُرجى من ثمرته؛ فقد اختلف أصحابُ جَلَال الدِّين في الغنائم، وتنازعوا ما ظفروا به، وتفرّق جمعُهم بعد أن جمعهم الظفر، فوهنت قوّتُهم، وتبدّد ما كان يرجوه السلطانُ من استئناف القتال. ثم أدركه جِنْكِيز عند نهر السِّنْد، فكسره، واضطرّه إلى أن يُلقي بنفسه في الماء ويعبر إلى الهِنْد؛ فنجا بنفسه، وفاته أن يستنقذ من مُلك أبيه ما طمع في استنقاذه.(١٤٣)

وهنا انكسرت دولةُ خُوَارِزْم في مشرقها، وسقطت أعظمُ قواعدها، وذهبت شوكتُها؛ غير أنّ المَغُول لم يكن قد استقرّ لهم بعدُ في بلاد فَارِس والعِرَاق سلطانٌ على مثال ما يستقرّ للملوك في ممالكهم.

---

(١٤٢) عند ابن الأثير أنّ الوقعة الأولى كانت «إلى موضعٍ يقال له بلق» من أعمال غزنة، دامت ثلاثة أيام وانهزم فيها المغول، ثم كانت الثانية قرب كابل: الكامل، ج10، ص362؛ وهي المعروفة عند الجويني والنسوي بوقعة پروان: Juvaini, World-Conqueror, trans. Boyle, vol. II, pp. 404–411؛ والنسوي، سيرة السلطان جلال الدين، ص154–162.

(١٤٣) سمّى ابن الأثير الأميرين المختلفين في الغنيمة: سيف الدين بغراق، وملك خان صاحب هراة، وذكر أنّ بغراق فارق العسكر «وسار إلى الهند، فتبعه من العسكر ثلاثون ألفًا»، ثم أنّ المسلمين عبروا نهر السند في سفنٍ أرسلوا في طلبها: الكامل، ج10، ص362–363؛ وأمّا اقتحام جلال الدين النهر بفرسه فعند ابن العبري: «رمى عنه الجوشن، وركب جنيبه... وأقحم فرسه النهر فانقحم وعام وخلص إلى الساحل، وجنكزخان وأصحابه ينظرون إليه»: تاريخ مختصر الدول، ص235–236.

وساق ابن الأثير ذلك في سياق حوادث سنة 617هـ، والوقعة على السند في شوّال سنة 618هـ/نوفمبر 1221م.

وهذا فرقٌ لا يسع المؤرّخَ إغفالُه، ولا يستقيم فهمُ النازلة إلا به؛ فإنّ الغزوَ غيرُ الملك، والقهرَ غيرُ الاستقرار، ووطءَ البلاد بالخيل غيرُ إقامة السلطان فيها. فقد يُفتح المصرُ ولا يُتّخذ دارَ ولاية، وتُستباح الأرضُ ولا تنتظم في ديوان، وتُقهر الدولةُ ولا يقوم مكانَها في الحال مُلكٌ آخر. وإنّما يُعرف استقرارُ السلطان بثبوت الولاة، وجباية الخراج، ونفاذ الأحكام، ودوام الطاعة؛ وما لم يتحقّق ذلك بقي الفتحُ فتحًا، وإن عظم أثرُه، ولم يصر مُلكًا لمجرّد وقوعه.

ثم مات جِنْكِيزْخَان، وعاد جَلَالُ الدِّين من الهِنْد، وأخذ في جمع ما أمكنه من شتات مُلك أبيه، فاستولى على نواحٍ من فَارِس وأَذَرْبَيْجَان، وقاتل مَن حوله من ملوك المسلمين والكُرْج وغيرهم. غير أنّه لم يتهيّأ له جمعُ قوى المشرق على كلمةٍ واحدةٍ في وجه المَغُول؛ بل شغلته الخصوماتُ والحروب، واستنفدت من قوّته ما استنفدت، حتى أنفذ أُوكْتَاي، خليفةُ جِنْكِيز، القائدَ جُورْمَاغُون في جيشٍ عظيم، فتداعى أمرُ جَلَال الدِّين، وتفرّق عنه رجالُه، وقُتل سنة 628هـ.(١٤٤)

(١٤٤) في وفاة جنكيزخان سنة 624هـ ببلاد تنكوت: ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص243–244؛ وفي وصول جلال الدين من الهند إلى خوزستان والعراق أوّل سنة 622هـ، ثم ملكه أذربيجان: ابن الأثير، الكامل، ج10، ص388، 393؛ وفي تجهيز أوكتاي جورماغون في ثلاثين ألف فارس: ابن العبري، ص245–246؛ وفي مقتل جلال الدين: «فأوقع به قومٌ من الأكراد ببعض جبال آمد ولم يعرفوه»: المصدر نفسه، ص247؛ والكامل، ج10، ص447–448، حوادث سنة 628هـ؛ وانظر: النسوي، سيرة السلطان جلال الدين، ص381–383.

وبموته خبا آخرُ مصباحٍ عظيمٍ من مصابيح الدولة الخُوَارِزْمِيَّة، وانقطع ما بقي من رجاء عودتها إلى سالف سلطانها. فتمّ للمَغُول من كسر ذلك الملك العظيم ما ابتدؤوه منذ اثنتي عشرة سنةً، بعد أن كان من أعرض ممالك الإسلام رقعةً، وأعظمها في المشرق مهابةً.

الطور الثاني: طورُ الملك بعد الغزو (628–654هـ)

ثم انقضى عهدٌ كانت فيه الجيوشُ تُغير ثم تنصرف، وأقبل عهدٌ صارت فيه تُقيم حيث كانت تُغير، وتَملك ما كانت تفتح، وتجبي ما كانت تنهب؛ فانتقل أمرُ المَغُول من جولة السيف إلى استقرار السلطان، ومن اقتحام المدائن إلى تدبير الممالك.

فلم تعد عساكرُهم تمرّ ببلاد فَارِس وأَذَرْبَيْجَان مرورَ السرايا العارضة، بل اتّخذت فيها المقامات، وأقامت الولاة، واستقرّت لها الطاعة في أَرَّان والكُرْج وأَرْمِينِيَة، وأخذت الأموالَ من البلاد، واستمدّت من بعض ملوك تلك النواحي رجالًا لحروبها. وانتظمت بخُرَاسَان وفَارِس أعمالُ الجباية والإدارة، وقامت دواوينُ السلطان، وصار للقوم في قلب المشرق مُلكٌ تُجبى له الأموال، وتُنفَّذ باسمه الأحكام، ويُرجع إليه في أمر البلاد.(١٤٥)

(١٤٥) في طاعة أهل أذربيجان للمغول وحملهم الأموال إليهم أواخر سنة 628هـ: ابن الأثير، الكامل، ج10، ص450؛ وفي ولاة خراسان من قِبَلهم: Juvaini, World-Conqueror, trans. Boyle, vol. II, pp. 482–505؛ وفي بسط السلطة المغولية على البلاد الغربية: Jackson, The Mongols and the Islamic World, pp. 95–124.

وهنا تغيّر وجهُ النازلة؛ فإنّ الذين كانوا بالأمس جيوشًا وافدةً من وراء جَيْحُون صاروا ملوكًا مقيمين فيما فتحوه، وأصبح ما كان يُخاف من غاراتهم في أطراف البلاد سلطانًا نافذًا في صميمها. وليس من رأى المَغُول في أوائل خروجهم، وهم يطوون المفاوزَ ويجتاحون المدن، كمَن رآهم بعد ذلك وقد اتّخذوا البلادَ دارًا، وجعلوا من أهلها رعيّةً، وأجروا عليها رسومَ المُلك وأحكامَه.

ثم خلف بَايْجُو جُورْمَاغُون على قيادة الجيوش، فسار إلى بلاد الرُّوم، ولقي سَلَاجِقَة الأَنَاضُول في وقعة كُوسَه دَاغ سنة 641هـ، فهزمهم، وأذهب من استقلال سلطانهم ما أذهب، وإن بقيت لهم رسومُ الملك وألقابُه. وكثيرًا ما تبقى للدولة صورتُها بعد ذهاب قوّتها، ويُترك للملك اسمُه وقد انتقل أمرُه إلى غيره؛ فلا يكون بقاءُ الاسم دليلًا على بقاء الحقيقة، ولا استمرارُ الرسم شاهدًا على استقلال السلطان.(١٤٦)

وفي أثناء ذلك أخذت سرايا المَغُول تدنو من العِرَاق، وتطرق أطرافَه، وتتعرّض لعساكر بَغْدَاد. فلقي عسكرُها طلائعَهم عند الدَّرْبَنْد من نواحي شَهْرَزُور سنة 629هـ، وحاصروا إِرْبِل وأخذوها عنوةً سنة 634هـ، وكسروا

(١٤٦) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص251–252، وفيه حصار أرزن الروم سنة 639هـ، ثم التقاء العسكرين «بنواحي أرزنكان بموضعٍ يُسمّى كوساذاغ»، وساقه في حوادث سنة 640هـ، والوقعة في المحرّم سنة 641هـ/يونيو 1243م؛ وانظر: ناصر الدين حسين بن محمد ابن بيبي، الأوامر العلائية في الأمور العلائية، نشره مصوّرًا عدنان صادق أرزي (أنقرة: Türk Tarih Kurumu، 1956م)، ص518–527.

عسكر بَغْدَاد قرب جبل خَانَقِين سنة 635هـ، وخرجوا من هَمَذَان يريدون بَغْدَاد سنة 643هـ، وكبسوا خَانَقِين ودَقُوقَا سنة 644هـ.(١٤٧)

واشتدّ خوفُ أهل العِرَاق من القوم حتى انقطع الحجُّ منه سنين، وعبّر بعضُ مؤرّخي العصر عن سبب ذلك بقوله: «بمجرّد الاهتمام بأمر المغول».(١٤٨) فبلغت رهبتُهم مبلغًا صار معه توقّعُ الغارة بمنزلة الغارة في تعطيل الأسفار واضطراب الأحوال، وأضحى اسمُهم يكفي لإغلاق طريقٍ قبل أن تُرى فيه خيلُهم.

ولم تعد بَغْدَاد يومئذٍ بمعزلٍ عن الخطر، ولا بقيت بين سلطانها وسلطان المَغُول مسافةُ الممالك التي لا تتماسّ، فقد امتدّ ملكُهم إلى جهاتها الشرقيّة والشماليّة، وتقدّمت طلائعُهم نحوها مرّةً بعد مرّة، حتى صار أمرُهم شاغلًا للدولة، وأصبح ما كان يُسمع من أخبارهم في مدائن المشرق يُرى أثرُه في ثغور العِرَاق.

---

(١٤٧) الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة، المنسوب إلى ابن الفوطي، تحقيق مهدي النجم (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ/2003م)، حوادث السنوات 629 (ص39–40)، و634 (ص89)، و635 (ص96–99)، و643 (ص162)، و644 (ص188)؛ وفي حصار إربل في شوّال سنة 634هـ أربعين يومًا: ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص250.

(١٤٨) قال في حوادث سنة 637هـ: «وبطل الحجّ من العراق في هذه السنة أيضًا بمجرّد الاهتمام بأمر المغول والاستعداد خوفًا من مفاجأتهم»: الحوادث الجامعة، ص117؛ وقال في حوادث سنة 636هـ: «ولم يخرج الحجّاج من بغداد في هذه السنة أيضًا، بمجرّد الاهتمام في أمر المغول ومراسلاتهم والاستعداد لذلك»: المصدر نفسه، ص104.

وكانت بَغْدَاد لا تزال دارَ الخلافة العباسيّة، وموئلَ العلم والأدب، ومجمعَ العلماء والكتّاب، ومستقرَّ بيتٍ طال عهدُه بالسلطان، حتى اتّصلت به ذكرياتُ قرونٍ من تاريخ الإسلام. غير أنّ الأيام كانت قد تقلّبت على بني العباس، وتداولت دولتَهم الملوكُ والسلاطين، وضاقت يدُ الخليفة عمّا كانت تبلغ في عهد المَنْصُور والرَّشِيد والمَأْمُون. فبقي له بالعِرَاق سلطانٌ، وللخلافة في قلوب المسلمين حرمةٌ وهيبة، ولكنّ الاسمَ كان أوسعَ من المُلك، والمجدُ الموروثُ أعظمُ من القوّة الحاضرة.(١٤٩)

وكانت بلاد الشَّام متفرّقةً بين بيوتٍ من الأَيُّوبِيِّين، وقد قامت بمِصْر دولةُ المَمَالِيك؛ فلم يكن للمشرق الإسلاميّ في ذلك الحين سلطانٌ واحدٌ يجمع شتاتَ قواه، ويصرف عساكرَه عن رأيٍ واحد، بل تعدّدت فيه الدول، واختلفت وجوهُ التدبير، وتنازعت الملوكُ ما بينهم من البلاد والحدود. فاجتمعت لهم رابطةُ الدين، وبقي بينهم اسمُ الخلافة، ولم تجتمع لهم مع ذلك وحدةُ الأمر والسلطان.(١٥٠)

---

(١٤٩) وقال ابن العبري في المستعصم، وقد بويع سنة 640هـ: «كان صاحب لهوٍ وقصف... ضعيف الرأي، قليل العزم، كثير الغفلة عمّا يجب لتدبير الدول»: تاريخ مختصر الدول، ص254؛ وانظر أخبار بغداد في هذه المدّة: الحوادث الجامعة، حوادث السنوات 640–655هـ.

(١٥٠) R. Stephen Humphreys, From Saladin to the Mongols: The Ayyubids of Damascus, 1193–1260 (Albany: State University of New York Press, 1977)؛ وفي قيام دولة المماليك بمصر سنة 648هـ: إسماعيل بن عمر ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي (الجيزة: دار هجر، 1417–1419هـ/1997–1998م)، ج17، ص307–308.

فهذه كانت حالَ بَغْدَاد وما يليها من بلاد الإسلام قبيل مسير هُولَاكُو: دولةُ المَغُول قد ثبتت أقدامُها في فَارِس وأَذَرْبَيْجَان، وخيلُها تُطرق ثغور العِرَاق، وسلطانُ بني العباس قد ضاق بعد اتّساع، وممالكُ المسلمين قد تفرّقت كلمتُها؛ والأيامُ تسوق إلى دار السلام من عظيم الحوادث ما لم يكن مضى عليها مثله منذ بُنيت.

الطور الثالث: طورُ هولاكو وسقوط بغداد (654–658هـ)

ثم قام في بيت جِنْكِيز الخاقانُ مَنْكُو، فرأى أن يستتمّ فتحَ الأقاليم الغربيّة، ويبلغ بسلطان المَغُول ما لم يبلغه مَن تقدّمه؛ فندب أخاه هُولَاكُو لذلك، وحشد له من عساكر المملكة وأسباب القوّة ما لم يكن تجهيزَ سريّةٍ تُغير على الأطراف، بل بعثةَ سلطانٍ يُزيل دولًا، ويفتح ممالك، ويُقيم فيما يفتحه مُلكًا.(١٥١)

وكان أوّلُ ما صرف إليه هُولَاكُو همّتَه قلاعَ النِّزَارِيَّة الإِسْمَاعِيلِيَّة في جبال فَارِس، وكانت لهم بها معاقلُ مشهورةٌ بالمنعة، طال اعتصامُهم

(١٥١) قال ابن العبري: إنّ منكو لمّا جلس على سرير الملك «أقطع بلاد الخطا... لقبلاي أغول أخيه، والبلاد الغربية لهولاكو أخيه الآخر»، ثم قال: «وفي سنة إحدى وخمسين وستمائة توجّه هولاكو إيلخان من نواحي قراقورم إلى البلاد الغربية، وسيّر معه مونككا قاان الجيوش من كلّ عشرةٍ اثنين»: تاريخ مختصر الدول، ص261–263؛ وانظر: Thomas T. Allsen, Mongol Imperialism: The Policies of the Grand Qan Möngke in China, Russia, and the Islamic Lands, 1251–1259 (Berkeley: University of California Press, 1987).

فيها، وعزّ على ملوكٍ قبلَه اقتحامُها. فلم يزل يفتح حصونَهم، ويُسقط قواعدَ سلطانهم، حتى استسلم صاحبُهم، وانقضى أمرُ دولتهم السياسيّة سنة 654هـ.(١٥٢)

ثم عطف عنانَه إلى بَغْدَاد. وكانت الرسلُ قد تردّدت بينه وبين الخليفة المُسْتَعْصِم، وتتابعت الرسائلُ والأجوبة، وجرت بين الجانبين مطالباتٌ ومراجعات، فلم ينتهِ الأمرُ إلى وفاق، ولا استقرّ على صلحٍ يحقن الدماء ويدفع الحرب. فعزم هُولَاكُو على الزحف، وفرّق عساكرَه في المسالك، وأمرها أن تُطبق على العِرَاق من جهاتٍ شتّى؛ فسار جيشٌ من جهة المغرب بعد عبور دِجْلَة، وأقبل آخرُ من نواحي لُورِسْتَان وخُوزِسْتَان، وكان قلبُ العسكر مع هُولَاكُو من ناحية هَمَذَان وحُلْوَان وخَانَقِين.(١٥٣)

فأحدقت الجيوشُ ببَغْدَاد إحاطةَ السوار بالمعصم، وتقدّمت إليها من جهاتٍ مختلفة، حتى لم يعد الأمرُ أمرَ غارةٍ تُدفع من ثغرٍ بعينه، بل حصارَ

---

(١٥٢) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص264–265، وفيه نزول هولاكو على ميمون دز في شوّال سنة 654هـ، واستسلام ركن الدين خورشاه، ثم تسليم ألموت؛ و Juvaini, World-Conqueror, trans. Boyle, vol. II, pp. 618–636، والجويني شاهد عيانٍ لهذه الحملة.

(١٥٣) في المراسلات وطلب هولاكو الوزير أو الدويدار أو سليمان شاه، ثم مسير بايجو وسونجاق على طريق إربل وعبورهما دجلة إلى الجانب الغربي، ومسير هولاكو على طريق حلوان: الحوادث الجامعة، ص228–229، 231–232؛ وابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص269–270.

وأمّا الجناح الآتي من جهة لرستان فمن رواية رشيد الدين فضل الله الهمذاني، جامع التواريخ، المجلد الثاني، الجزء الأول: تاريخ هولاكو، ترجمة محمد صادق نشأت ومحمد موسى هنداوي وفؤاد عبد المعطي الصياد، مراجعة يحيى الخشاب (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1960م)، ص267–303.

مدينةٍ عظيمةٍ أحاطت بها قوى مملكةٍ واسعة.

وخرج عسكرُ الخليفة لملاقاة القوم قبل تمام الحصار، فكانت بينهم وقعةٌ بنواحي دُجَيْل في المحرّم، فانكسر عسكرُ بَغْدَاد بعد أن فاض عليه نهر بَشِير، وذهب ما كان يُرجى من مدافعة العدوّ خارج الأسوار. ثم نُصبت المجانيق، وضُرب الحصار، وضُيّق على أهل المدينة، واشتدّ عليهم الخطب، حتى خرج الخليفةُ وكبراءُ دولته إلى هُولَاكُو في صفر سنة 656هـ، ودخل المَغُول بَغْدَاد.(١٥٤)

فهنا وقعت الواقعةُ التي بقي لها في أسفار التاريخ ذكرٌ لا يبلى، ونزل ببَغْدَاد من القتل والنهب والخراب ما عظُم هولُه، وقُتل الخليفة المُسْتَعْصِم، وانقضى سلطانُ بني العباس في دار ملكهم، بعد أن لبثت الخلافةُ فيها نحو خمسة قرون.(١٥٥)

وكان سقوطُ بَغْدَاد من عظائم عبر الدهر؛ فإنّ المدينة التي أُنشئت دارًا

(١٥٤) في الحوادث الجامعة أنّ عسكر الدويدار التقى المغول «يوم الأربعاء تاسع المحرّم»، ثم «تجاوز نهر بشير ببز دجيل»، فلمّا أصبحوا حمل عليهم المغول، فكرّوا راجعين «فوجدوا نهر بشير قد فاض من الليل وملأ الصحراء، فعجزت الخيول عن سلوكه»، وأنّ هولاكو وصل إلى ظاهر بغداد «في ثاني عشر المحرّم»: الحوادث الجامعة، ص232؛ وعند ابن العبري أنه نزل على باب بغداد «في منتصف شهر المحرّم»، وأنّ الخليفة «خرج رابع صفر ومعه أولاده وأهله»: تاريخ مختصر الدول، ص270–271.

(١٥٥) قال ابن العبري: «وفي رابع عشر صفر رحل هولاكو من بغداد، وفي أوّل مرحلةٍ قُتل الخليفة المستعصم وابنه الأوسط»: تاريخ مختصر الدول، ص272؛ وانظر: الحوادث الجامعة، ص232–236؛ وابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص356 وما بعدها؛ و Kirakos, History of the Armenians, ch. 60.

لخلافةٍ امتدّ سلطانُها في الآفاق، وتعاقب على سريرها خلفاءُ عُرفت بأسمائهم العصور، وانتهت إليها من محاسن العلم والأدب والصناعة ذخائرُ الأمم، قد صارت إلى أن تُفتح عنوةً، ويُقتل خليفتُها، ويذهب مُلكُ البيت الذي شادها. فكم بين يومٍ أقبلت فيه الدولةُ العباسيّة حتى دانت لها الممالك، ويومٍ أدبر عنها السلطانُ حتى لم تستطع أن تدفع عن دارها العدوّ! وكم في تقلّب الدول من شاهدٍ على أنّ الملكَ وإن طال أمدُه، واستحكم بنيانُه، فليس له من صروف الأيام عهدٌ بالأمان!

غير أنّ شهرةَ هذه المصيبة قد حجبت عمّا تقدّمها من الوقائع، حتى كاد بعضُ الناس يجعل سقوطَ بَغْدَاد مبدأً الغزو المغوليّ ومنتهاه، كأنّ القوم لم يكن لهم قبلها فتحٌ ولا دولة، ولا وراءها ملكٌ ولا سلطان. وليس الأمرُ كذلك؛ فإنّ بَغْدَاد إنّما سقطت بعد نحو أربعين سنةً من أوائل غزو المَغُول لبلاد الإسلام، وبعد أن كانت دولةُ خُوَارِزْم قد انقضت، ومدائنُ خُرَاسَان قد أُصيبت، وفَارِسُ وأَذَرْبَيْجَان قد دخلتا في سلطان القوم، وجيوشُهم قد جاورت العِرَاق وطرقت أطرافه سنين.

فلم تكن بَغْدَاد مبدأَ السيل، وإنّما كانت من أعظم ما انتهى إليه؛ ولم يكن هُولَاكُو أوّلَ مَن فتح للمَغُول أبوابَ المشرق، وإنّما جاء إلى مُلكٍ قد مُهّدت له السبل، وأُزيلت من دونه الدول، فاستتمّ من أمره ما لم يستتمّه مَن تقدّمه.

ثم لم يقف عند فتح العِرَاق، بل امتدّت طاعتُه إلى نواحٍ من الجَزِيرَة، وسار إلى الشَّام، فسقطت حَلَب، ودخلت دِمَشْق في سلطانه، وبلغت سراياه فِلَسْطِين وشرقيَّ الأُرْدُنّ. فاتّصل له من الأقاليم، على اختلاف أحوالها في الطاعة والخضوع، ما امتدّ من خُرَاسَان وفَارِس إلى العِرَاق والجَزِيرَة ودِمَشْق؛ حتى كأنّ ذلك السيلَ الذي انفجر من وراء جَيْحُون لم يزل يجري ويستطيل، ويهدم أمامه حاجزًا بعد حاجز، حتى أشرف على أبواب مِصْر.(١٥٦)

وهنا بلغ السلطانُ المغوليّ الغربيّ غايةً عظيمةً من الامتداد، ولكنّ بلوغ الغاية ليس ضمانًا لدوامها، وللأيام في إقبال الممالك وإدبارها أحكامٌ لا تقف عند ما يظنّه الناس.

الطور الرابع: طورُ الدولة الإيلخانيّة ونزاعها مع المماليك (658-723هـ)

ثم دارت الأيامُ دورتَها، وأحدثت من الأسباب ما صرف وجهَ الحادثة إلى غير ما كان يُرتقب.

(١٥٦) في حصار حلب ونصب المجانيق عليها، وتسليم أعيان دمشق مدينتهم بالأمان: ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص277-279؛ وابن كثير، البداية والنهاية، ج17، ص399-402، حوادث سنة 658هـ.

فقد مات الخاقان مَنْكُو، فرجع هُولَاكُو بجمهور عساكره إلى المشرق، وخلّف في الشَّام جيشًا عليه كِتْبُغَا. وكانت مِصْر يومئذٍ قد استقرّت للمَمَاليك، فنهض السلطانُ قُطُز، وجمع إليه أمراءَه وعساكرَه، وسار لملاقاة المَغُول؛ فالتقى الجمعان بعَيْن جَالُوت في رمضان سنة 658هـ، وكانت الدائرةُ على المَغُول، وقُتل قائدُهم كِتْبُغَا، وانسحبت عساكرُهم من دِمَشْق.(١٥٧)

فكانت عَيْن جَالُوت حدًّا وقف عنده انتشارُ سلطانهم المستقرّ نحو المغرب، واندفع بها عن مِصْر والشَّام ما كان يتهدّدهما من امتداد ملكهم. غير أنّ من الخطأ أن تُجعل تلك الوقعةُ آخرَ أمر المَغُول، أو يُظنّ أنّ هزيمتَهم فيها قد أذهبت سلطانهم من بلاد الإسلام؛ فإنّ انكسارَ الجيش لا يستلزم انقراضَ الدولة، وزوالَ الملك عن إقليمٍ لا يوجب زوالَه عن سائر الأقاليم.(١٥٨)

---

(١٥٧) مات منكو سنة 657هـ/1259م، فرجع هولاكو، و«رتّب في الشام أميرًا كبيرًا يُسمّى كتبوغا، ومعه عشرة آلاف فارس»: ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص279–280.

وكانت الوقعة «يوم الجمعة خامس عشري شهر رمضان»، وفيها «قُتل كتبغا مقدّم التتر»: تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1997م)، ج1، ص516–517؛ وجعلها ابن العبري في السابع والعشرين من رمضان: ص280؛ وانظر: الحوادث الجامعة، ص247؛ وReuven Amitai-Preiss, Mongols and Mamluks: The Mamluk-Īlkhānid War, 1260–1281 (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), pp. 26–48.

(١٥٨) John Masson Smith, Jr., "ʿAyn Jālūt: Mamlūk Success or Mongol Failure?," Harvard Journal of Asiatic Studies 44, no. 2 (1984): 307–345؛ وAmitai-Preiss, Mongols and Mamluks, pp. 49–77.

فقد خرج المَغُول من الشَّام، وبقيت لهم فَارِس والعِرَاق وأَذَرْبَيْجَان والقَوْقَاز وأجزاءٌ من الأَنَاضُول، واستقرّ ملكُ هُولَاكُو وذرّيّته في دولةٍ عُرفت بدولة الإِيلْخَانِيّين، وكانت قواعدُ سلطانها في بلاد العجم، والعِرَاق من جملة ممالكها.

وهنا استحال أمرُ القوم مرّةً أخرى؛ فلم يعودوا في تلك الأقاليم جيشًا وافدًا من وراء المفاوز، ولا قوّةً تُغير ثم تنصرف، بل صاروا دولةً لها أرضٌ معلومة، وسلطانٌ قائم، وملوكٌ يتعاقبون، وولاةٌ يتصرّفون في البلاد، وأموالٌ تُجبى، وجيوشٌ تُحشد لحراسة الملك ومدافعة من يُنازعه. وأصبحوا من جملة الدول التي تتقاسم سلطان المشرق، بعد أن كانوا القوّةَ التي اندفعت عليه من خارجه فغيّرت وجهَه.

ومن ثمّ نشأت بين الإِيلْخَانِيّين أصحاب العِرَاق وفَارِس، والمَمَالِيك أصحاب مِصْر والشَّام، منازعةٌ طويلةٌ امتدّت بها السنون، وكان مدارُها على الشَّام وحدود الفُرَات. ولم تزل عساكرُ المَغُول تُعاود تلك النواحي، وتُنازع المَمَالِيك أمرَها، فوقعت بينهم حروبٌ عند حِمْص وغيرها، وتداول الفريقان من الظفر والانكسار ما تداولاه.(١٥٩)

ثم أسلم غَازَان، وسار بجيوشه إلى الشَّام، فهزم المَمَالِيك في وقعة وَادِي

(١٥٩) في وقعة حمص الثانية سنة 680هـ، وموت منكوتمر بن هولاكو «مكمودًا عقب كسرته على حمص»: المقريزي، السلوك، ج2، ص156؛ و.Amitai-Preiss, Mongols and Mamluks, pp 179–201.

الخزَنْدَار سنة 699هـ، ودخلت دِمَشْق في طاعته حينًا، ثم انحسر عنها سلطانُه. وعادت الجيوشُ بعد ذلك، حتى كانت وقعة شَقْحَب سنة 702هـ، ثم أخذت أسبابُ الحرب تضعف، وحدّةُ المنازعة تفتر، حتى انتهى الأمرُ إلى الصلح بين الدولتين.(١٦٠)

فلم تكن عَيْن جَالُوت خاتمةَ النازلة المغوليّة، ولا كان خروجُ القوم من الشَّام خروجًا لهم من جميع بلاد الإسلام؛ بل بقي لهم في العِرَاق وفَارِس مُلكٌ مستقرّ، واتّصل لهم فيه سلطانٌ بعد سلطان، ودخلوا في جملة ملوك المشرق، يُحاربون ويُصالحون، ويَملكون ويُنازَعون، وتجري عليهم من أحكام الدول ما يجري على غيرهم.

فهذا حاصلُ أمر النازلة على تعاقب أطوارها: قبائلُ متفرّقةٌ جمعها جِنْكِيز فصارت مملكةً عظيمة؛ ومملكةٌ زحفت على دولة خُوَارِزْم، وهي يومئذٍ من أعظم دول المشرق، فقوّضت أركانها، وبدّدت عساكرها، وأزالت سلطانها؛ ثم تحوّلت الغارةُ إلى فتح، والفتحُ إلى ملك، والملكُ إلى دولةٍ قائمةٍ في قلب

(١٦٠) في إسلام غازان سنة 694هـ: «ويقال إنه أسلم على يد الشيخ صدر الدين بن حمّويه الجويني»: المقريزي، السلوك، ج2، ص259؛ وفي وقعة سنة 699هـ «بمجمع المروج، ويُعرف اليوم بوادي الخزندار»: المصدر نفسه، ج2، ص319؛ وفي وقعة شقحب في رمضان سنة 702هـ: المصدر نفسه، ج2، ص356؛ وفي الصلح: توجّه الأمير أيتمش المحمدي إلى أبي سعيد بن خربندا «لعقد الصلح» سنة 722هـ، ثم قدومه سنة 723هـ «وقد عقد الصلح بينه وبين السلطان، وخطب بذلك في يوم الجمعة بمدينة تورين»: المصدر نفسه، ج3، ص55، 60–63؛ و"Amitai, "The Resolution of the Mongol-Mamluk War, pp. 359–390.

بلاد الإسلام؛ ثم جاء هُولَاكُو، فاستتمّ ما تقدّمه من الفتوح، وأسقط بَغْدَاد، وأدخل العِرَاق في سلطانه، وبلغ الشَّام؛ ثم صُدّ عن الاستقرار فيه، فبقي له العِرَاق وفَارِس، وقامت بين دولته ودولة المَمَالِيك منازعةٌ طويلةٌ آلت آخرَ الأمر إلى الصلح.

فهي نازلةٌ لم يكن أوّلُها كآخرها، ولا غزوُها كملكها، ولا انكسارُ جيوشها كزوال سلطانها؛ بل أطوارٌ تعاقبت، ودولٌ انقضت، وأخرى نشأت، وحدودٌ تبدّلت، حتى استقرّ من أمر المشرق ما لم يكن قبل خروج المَغُول على صورته.

وهذا التمييزُ بين الأطوار من أوجب ما يُحتاج إليه في موضعنا؛ إذ قد يصدق الوصفُ على أوائل الغزو دون أواخر الملك، ويوافق ما جرى بخُرَاسَان ولا يوافق ما وقع بالعِرَاق، ويقع في سنةٍ ما لم يكن قد وقع قبلها بعقود. فليس من التحقيق أن يُنظر إلى جميع هذه الحوادث نظرًا واحدًا، ولا أن تُجمع متفرّقاتُها حتى يصير ما تباعد في الزمان واجتمع في اسم النازلة بمنزلة واقعةٍ واحدةٍ اجتمعت أوصافُها في حينٍ واحد.

مصادرُ الحادثة ومنازلُها

وأمّا مصادرُ هذه النازلة، فكثيرةٌ متباينةُ الأعصار والمآخذ؛ منها ما صُنّف والفتنة قائمة، ومنها ما دوّنه شهودُها ومخالطو أهلها، ومنها ما استُمدّ من دواوين الملوك، أو ورد من بلادٍ نائيةٍ عن سلطان المغول. وليس تكاثرُ

المصنّفات بتكاثر الشهادات؛ إذ قد تتشعّب الروايات عن أصلٍ واحد، فيكثر الناقلون ولا يتعدّد الخبر. وإنما العبرةُ باستقلال المأخذ، ومعرفةِ منزلة المؤرّخ من الحادثة، وتمييزِ ما عاينه ممّا تلقّاه؛ فالقربُ مظنّةُ العلم والميل، والبُعدُ مظنّةُ التجرّد والجهل.

فمن أصولها «**سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي**» لشهاب الدين النسوي، وكان من خاصّة السلطان وكُتّابه ورسله، وشهد من حروبه وانكسار دولته ما لم يشهده كثيرٌ من المؤرّخين. وقد شرع في تصنيف سيرته نحو سنة 639هـ؛ فكانت شهادته من أوثق ما يُرجع إليه فيما عاينه، مع التحرّز ممّا قد يحمله عليه اختصاصُه بالسلطان من ميل.(١٦١)

ومنها «**الكامل**» لابن الأثير (ت 630هـ)، وقد دوّن أخبار الغزو الأوّل والفتنةُ لمّا تنقضِ، قبل سقوط بغداد بستٍّ وعشرين سنة؛ فامتاز بقِدَم عهده، وبراءته من أن يكون قد صاغ أوائل الحوادث على علمٍ بعواقبها.(١٦٢)

و«**طبقات ناصري**» للجوزجاني، المصنَّف سنة 657–658هـ، وفيه أخبار المشرق من جهةٍ إسلاميةٍ نأت عن بيئة التأليف الإيلخاني، فكان عونًا على موازنة الروايات.(١٦٣)

---

(١٦١) النسوي، سيرة السلطان جلال الدين منكبرتي، تحقيق حافظ أحمد حمدي (القاهرة: دار الفكر العربي، 1953م)؛ إبراهيم الزيبق، «النسوي (محمد بن أحمد)»، الموسوعة العربية، مج20، ص655.

(١٦٢) ابن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار صادر)، ج3، ص348–349.

(١٦٣) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج2، الطبقة الثالثة والعشرون؛ Minhāj-i Sirāj Jūzjānī,

ومن أجلّها «**تاريخ جهانگشاي**» لعطاء ملك الجويني، وقد خدم أمراء المغول، وبلغ قراقورم، واتّصل بهولاكو، وتولّى أعمالًا بالعراق؛ فاجتمع له الاطّلاع على أحوال الفاتحين والمفتوحين. غير أنّ أخباره تتفاوت بتفاوت مواردها، بين مشاهدةٍ وسماعٍ ونقلٍ عن دواوين الدولة.(١٦٤)

ثم «**جامع التواريخ**» لرشيد الدين الهمذاني، وهو من أوسع ما جُمع في أخبار البيت الجنكيزي، بما تهيّأ لمصنّفه من موادّ الدولة وسجلاتها. بيد أنّه متأخّرٌ عن كثيرٍ من الوقائع، وقد انتفع بالجويني وغيره؛ فلا يُحسب ما أخذه عن سابقيه شهادةً مستأنفة، حتى يُعرف مأخذه.(١٦٥)(١٦٦)

ويُضمّ إليها **تاريخ ابن العبري السرياني**، وهو من أهل العصر، عاش في الجزيرة وشماليّ العراق والشام؛ فحفظ أخبارًا من جهةٍ أخرى، وإن كان قد اعتمد على الجويني في طائفةٍ منها.(١٦٧) ووراء هؤلاء مؤرّخون من الأرمن والسريان والفرس والصين والإفرنج، تفاوتت منازلهم بين المعاينة والمخالطة

---

(١٦٤) George E. Lane, "Jovayni, ʿAlāʾ-al-Din," *Encyclopaedia Iranica*, XV/1 (2009), pp. 63–68؛ ومقدّمة محمد قزويني لتحقيق تاريخ جهانگشاي، ج1، صXV–CXLI.

(١٦٥) Rashiduddin Fazlullah, *Jamiʿuʾt-tawarikh: Compendium of Chronicles*, trans. W. M. Thackston (Cambridge, MA: Harvard University, 1998–1999). وفرغ من تصنيفه نحو سنة 710هـ.

(١٦٦) Peter Jackson, *The Mongols and the Islamic World: From Conquest to Conversion* (New Haven: Yale University Press, 2017), pp. 14–45.

(١٦٧) ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص226–280؛ Bar Hebraeus, *Chronography*, trans. Budge, vol. I, pp. 352–432.

والسماع. وليس اختلافُ الملل والألسنة دليلًا على استقلال الروايات، كما ليس اتّحادُهما دليلًا على اتّحادها؛ وإنما يُعرف ذلك بتتبّع الأصول ووجوه النقل.(١٦٨)

فصلٌ فيمن نزّل الأخبار على الحادثة

ولم يكن تنزيل هذه الأخبار على المغول استنباطَ متأخّرٍ يلتمس لواقعةٍ مضت نصًّا، بل شهادةَ معاصرين رأوا الموصوف فعرفوه بصفته. وهذا شاهدٌ على أنّ المطابقة ظهرت لأهل الحادثة ظهورًا بيّنًا قبل أن يتكلّفها متكلّف، وعلى أنها لم تكن صنعةَ من جاء بعدهم. فمن ذلك:

القاضي وحيد الدين الفوشنجيّ (كان حيًّا سنة 622هـ). حكى منهاج سراج الجوزجانيّ (ت نحو 668هـ) أنه لقيه، فحدّثه القاضي بما جرى له بعد وقوعه في أيدي المغول ووصوله إلى بلاط جنكيزخان، فقال، فيما ترجمته عن الفارسيّة:

(١٦٨) في تمييز موارد المؤرّخين وعلاقات الاعتماد بينهم، انظر: Jackson, *The Mongols and the Islamic World*, pp. 14–45. ومن ذلك انتفاع رشيد الدين بمادّة الجويني، واعتماد ابن العبري عليه في كثيرٍ من أخبار المغول.

«فحظيتُ عند جنكيزخان بحظوةٍ تامّة، ولزمت بابه على الدوام، وكان لا يزال يسألني عن أخبار الأنبياء، وسلاطين العجم، والملوك السالفين.

وكان يقول لي: هل كان محمدٌ الرسول -عليه السلام- قد أنبأ بشيءٍ من ظهوري واستيلائي على العالم؟

فذكرتُ له الأحاديث التي رُويت في خروج الترك.

فجرى على لسانه أن قال: إنّ قلبي ليشهد أنك تقول الحقّ».(١٦٩)

نجم الدين الرازيّ المعروف بداية (ت 654هـ). قال في «مرصاد العباد» فيما وقع سنة 617هـ:

«ظهر من أولئك الملاعين من الفتنة والفساد والقتل والأسر والهدم والحرق ما لم يُعهد مثله في عصرٍ من الأعصار... ولم يرد في شيءٍ من التواريخ إلا ما أخبر به المصطفى ﷺ من فتن آخر الزمان؛ إذ قال: لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك، صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة؛ فوصف بهذه الصفة هؤلاء الكفار الملاعين...

(١٦٩) الجوزجاني، طبقات ناصري، ج2، ص124؛ والترجمة العربية للمؤلّف.
وقد أتمّ الجوزجاني كتابه سنة 658هـ.

وحقّ هذه الواقعة أنّ المصطفى ﷺ قد أبصرها بنور النبوّة قبل ستّ مئة سنةٍ ونيّف».(١٧٠)

ثم نزّل في «مرموزات أسدي» قوله ﷺ: «ينتعلون الشعر» على «الجوارق... التي يلبسها هؤلاء التتار».(١٧١)

الحافظ ابن دحية الكلبيّ (ت 633هـ). ذكر خروجهم في جمادى الأولى سنة سبع عشرة وستمائة، وتخريبهم البلاد، وربطهم خيولهم بالمساجد، «كما جاء في الحديث المنذر بخروجهم»، ثم قال: «ولا شكّ أنهم هم المنذَر بهم في الحديث».(١٧٢)

عبد الحميد ابن أبي الحديد (أتمّ شرحه سنة 649هـ). قال عند الكلام المنسوب إلى عليٍّ رضي الله عنه في «نهج البلاغة» في وصف الأتراك:

«واعلم أنّ هذا الغيب الذي أخبر عليه السلام عنه قد رأيناه نحن عيانًا، ووقع في زماننا، وكان الناس ينتظرونه من أوّل

(١٧٠) الرازي (داية)، مرصاد العباد، الباب الأول، الفصل الثاني، ص17-18؛ والترجمة العربية للمؤلّف.

(١٧١) نجم الدين الرازي (داية)، مرموزات أسدي در مزمورات داودي، به اهتمام محمد رضا شفيعي كدكني، مع مقدّمة إنجليزية لهرمان لاندولت (طهران: مؤسسة الدراسات الإسلامية بجامعة ماكغيل، فرع طهران، 1352ش/1973م)، المرموز العاشر، الفقرة 195، ص134.

(١٧٢) القرطبي، التذكرة، ج3، ص1172-1174، باب ما جاء في سياقة الترك للمسلمين وسياقة المسلمين لهم، نقلًا عن ابن دحية.

وقوله: «وربطهم خيولهم بالمساجد» إشارةٌ إلى حديث بريدة: «ليربطنّ خيولهم إلى سواري مساجد المسلمين» <ح١١>، وهو ممّا لم نبنِ عليه لضعفه.

الإسلام، حتى ساقه القضاء والقدر إلى عصرنا، وهم التتار الذين خرجوا من أقاصي المشرق، حتى وردت خيلهم العراق والشام».(١٧٣)

قاله قبل سقوط بغداد بسبع سنين، وقد وردت خيلهم تخوم العراق في الغارات التي تقدّم ذكرها، ولم تكن قد دخلت بغداد بعد.

سديد الدين يوسف بن المطهّر الحلّيّ (كان حيًّا سنة 656هـ). كاتب هولاكو في نفرٍ من أهل الحلّة قبل أن يفتح بغداد، فلمّا سأله هولاكو كيف أقدموا على ذلك قبل أن يعلموا ما ينتهي إليه الأمر، احتجّ بنعت الترك الوارد في خبرٍ يروونه عن عليٍّ في الزوراء، وأنهم وجدوا تلك الصفات فيه، حكى ذلك ابنه الحلّيّ في «كشف اليقين». فهذا تنزيلٌ وقع قبل تمام الحادثة، وبُني عليه عملٌ فيه خطرٌ على النفوس.(١٧٤)

محيي الدين النوويّ (ت 676هـ). قال، والحرب قائمةٌ في زمانه:

---

(١٧٣) عبد الحميد بن هبة الله ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، 1378-1383هـ/1959-1964م)، ج8، ص218-219.

(١٧٤) الحسن بن يوسف ابن المطهّر الحلي، كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين، تحقيق حسين الدرگاهي (طهران: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط1، 1411هـ/1991م)، ص80-81 (المبحث الثالث: الإخبار بالغيب).

وانظر نقل النصّ في: فارس الحسون، مقدّمة تحقيق: الحلي، إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان (قم: مؤسسة النشر الإسلامي، 1410هـ/1990م)، ص32-33.

والخبر المروي عن عليّ في الزوراء لم يدخل في جمعنا، لأنه ليس في شيءٍ ممّا استقريناه بإسناد، وإنما الشاهد هنا عملُ أهل الحلّة بالتنزيل.

«وهذه كلّها معجزاتٌ لرسول الله ﷺ، فقد وُجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها ﷺ... فوُجدوا بهذه الصفات كلّها في زماننا، وقاتلهم المسلمون مرّات، وقتالهم الآن».(١٧٥)

زكريّا القزوينيّ (ت 682هـ). قال في «آثار البلاد» في التتار: «هم جيلٌ عظيمٌ من الترك... وخروجهم من معجزات رسول الله ﷺ».(١٧٦)

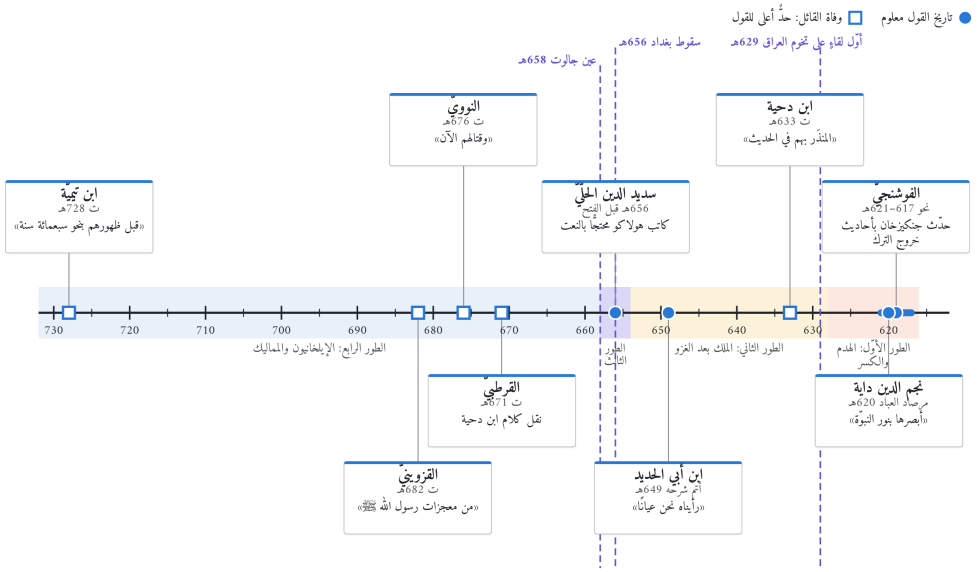
تقيّ الدين ابن تيميّة (ت 728هـ). قال:

«وكذلك أخبر عمّا كان وعمّا سيكون بعده من الحوادث المعيّنة، حتى أخبر عن التتر بما ثبت في الصحيحين عنه من غير وجه... فهل يُتصوّر أنّ قياسهم وبرهانهم يدلّ على آدميٍّ معيّنٍ أو أمّةٍ معيّنة، فضلًا عن أن يوصف بهذه الصفات قبل ظهورهم بنحو سبعمائة سنة؟».(١٧٧)

(١٧٥) يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ/1972م)، ج18، ص36-38، شرح ح2912.

(١٧٦) زكريا بن محمد القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص357 (الإقليم السادس: «بلاد تاتار»).

(١٧٧) أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، الرد على المنطقيين (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ص445.



شكل (١٨): مسطرة زمنية لأقوال من نزّل أخبار الترك على المغول، موزّعةً على أطوار النازلة الأربعة، مع موضع كلّ قولٍ من وصول المغول إلى تخوم العراق ومن سقوط بغداد

وفي تنزيلهم فوائد:

الأولى: أنه تنزيلُ المعاين لا المتكلّف. فقد نطق به قاضٍ في بلاط الغالب، وصوفيٌّ فارٌّ من بين يديه، ومحدّثٌ كتب والنازلة جارية، وفقيهٌ قال: «وقتالهم الآن». ومن رأى الموصوف فعرفه بصفته لم يحتج إلى تأويل، كما لا يحتاج من يعرف صاحبه بصفته إلى قياس.

الثانية: اختلافُ الأمصار والمذاهب والألسنة مع اتّحاد التنزيل. ففيهم قاضٍ من فوشنج من أعمال هراة، وصوفيٌّ من الريّ، ومحدّثٌ أندلسيٌّ نزيلُ مصر نقل كلامَه مفسّرٌ أندلسيٌّ آخر، ومعتزليٌّ من المدائن، وفقيهٌ إماميٌّ من

الحلّة، وشافعيٌّ شاميّ، وجغرافيٌّ من قزوين، وحنبليٌّ دمشقيّ؛ وقد كتبوا بالعربيّة والفارسيّة. وتكرارُ هذا التنزيل في بيئاتٍ متباعدةٍ زمانًا ومكانًا يبيّن أنّ حمل أخبار الترك على المغول لم يكن تفسيرًا انفرد به مؤلّفٌ واحد. غير أنّ هذا التعدّد لا يساوي بذاته استقلال جميع الشهادات؛ فقد ثبت النقل المباشر بين بعض أصحابها، كنقل الجوزجانيّ عن الفوشنجيّ، والقرطبيّ عن ابن دحية، واشترك بعضهم في مصادر سابقة. فوجه الدلالة هنا شيوعُ هذا الفهم وتقدّمه وتكرّره في أكثر من بيئة؛ وأمّا إثبات تعدّد الشهادات المستقلّة فيحتاج إلى فحص سلسلة النقل في كلّ حالة، على ميزان المدار الذي وزنّا به الروايات.

الثالثة: توزّعُ التنزيل على أطوار الحادثة. فالفوشنجيّ وداية وابن دحية نزّلوا على الطور الأوّل، طورِ الهدم والكسر، والمغول لم يبلغوا تخوم العراق بعد؛ وابن أبي الحديد على الطور الثاني، قبل بغداد بسبع سنين؛ والحلّيّ عند الطور الثالث قبل تمامه؛ والنوويّ والقزوينيّ وابن تيميّة في الطور الرابع. فكلٌّ نزّل بقدر ما شاهد، ولم ينتظر أحدهم سقوط بغداد؛ ولو كان التنزيل تكلّفًا لجاء جملةً واحدةً بعد تمام الحادثة، ولكان أوّل ما يُستشهد به عليه سقوطُ بغداد، لا خروجُ القوم من وراء جيحون.

ابن الأثير (ت 630هـ)

«لقد بقيت عدة سنين معرضًا عن ذكر هذه الحادثة استعظامًا لها، كارهًا لذكرها، فأنا أقدم إليه رجلًا وأؤخر أخرى، فمن الذي يسهل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين؟ ومن الذي يهون عليه ذكر ذلك؟ فيا ليت أمي لم تلدني، ويا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيًا منسيًا، إلا أنني حثني جماعة من الأصدقاء على تسطيرها وأنا متوقف، ثم رأيت أن ترك ذلك لا يجدي نفعًا.

فنقول: هذا فصل يتضمن ذكر الحادثة العظمى والمصيبة الكبرى التي عقمت الأيام والليالي عن مثلها، عمت الخلائق وخصت المسلمين، فلو قال قائل إن العالم مذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم إلى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقًا، فإن التواريخ لم تتضمن ما يقاربها ولا ما يدانيها...».

«ولعل الخلائق لا يرون مثل هذه الحادثة إلى أن ينقرض العالم وتفنى الدنيا إلا يأجوج ومأجوج. وأما الدجال فإنه يبقي على من اتبعه ويهلك من خالفه، وهؤلاء لم يبقوا على أحد... فإنا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، لهذه الحادثة التي استطار شررها وعم ضررها، وسارت في البلاد كالسحاب استدبرته الريح».(١٧٨)

(١٧٨) عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، الكامل في التاريخ (بيروت: دار صادر، د.ت.)، ج ١٢، ص ٣٥٨-٣٥٩.

المقامُ الثالث

بيانُ مطابقة الأخبار للأحداث

الدعوى الأولى: في تسميتهم «الترك» و«بني قنطوراء»

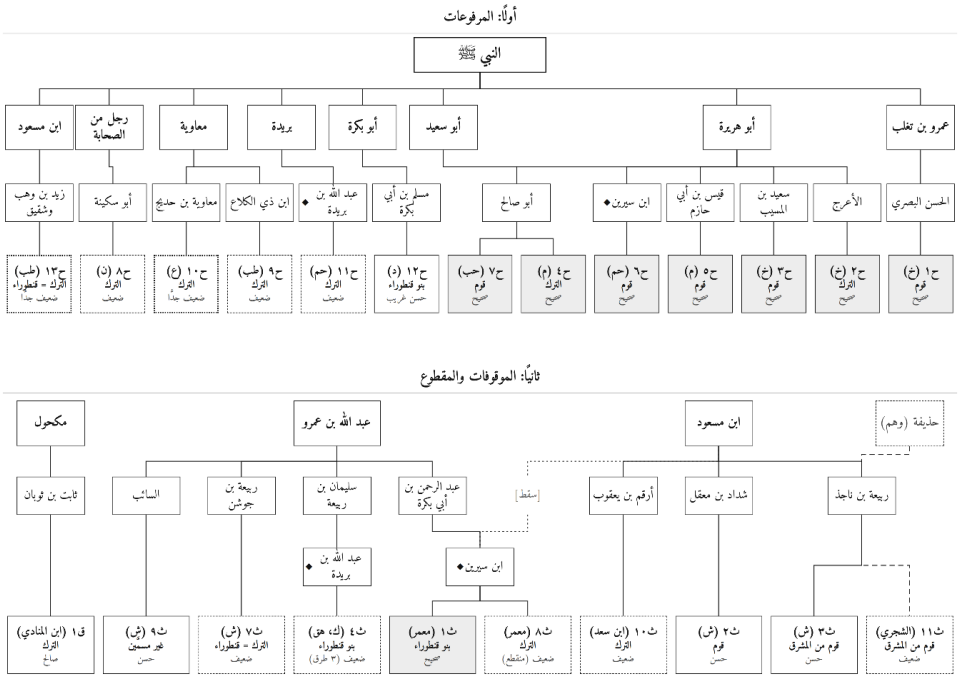
أنَّ المسلمين سيقاتلون قومًا من قِبَل المشرق يُطلَق عليهم اسمُ «الترك»، وبني قنطوراء. (ح٢، ح٤، ح١٠، ح١١، ح١٢، ث١، ث٣، ث٤، ث٥، ث٦، ث٧، ث٨، ث١٠، ث١١، ق١)

أمّا الدعوى الأولى فهي أنّ المسلمين يقاتلون قومًا يُسمَّون «الترك»، ويُنسَبون إلى قنطوراء، يأتون من قِبَل المشرق. وقد جاء الاسم في الأخبار المقبولة على وجهين: اسمِ جنسٍ، كما في حديث أبي هريرة من طريق الأعرج ومن طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه:

«لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا **الترك**، صغارَ الأعين، حُمرَ الوجوه، ذُلفَ الأنوف، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة».

«لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون **الترك**، قومًا وجوههم كالمجانّ المطرقة، يلبسون الشعر، ويمشون في الشعر».

واسمِ نسبٍ، كما في الخبرين اللذين مدارهما على أهل البصرة: «فإذا كان في آخر الزمان جاء **بنو قنطوراء**، عِراضُ الوجوه، صغارُ الأعين» ‹ح٩›، و«أوشك **بنو قنطوراء** أن يُخرجوكم من أرض العراق» ‹ث١›. وجاءت



شكل (١٩): شجرة مدارات الروايات الشاهدة لدعوى قتال الترك «بني قنطوراء»

تُقرأ الشجرة من الأعلى إلى الأسفل: المخرج، ثم الراوي عنه، ثم رمز الرواية ومصدرها وتسمية القوم فيها وحكمها.

الجهة في أثر ابن مسعود من طريق ربيعة بن ناجذ: «يأتيكم قومٌ من قِبَل المشرق» ‹ث٨›.

فأمّا «الترك» فإنما خاطب به الخبرُ القومَ بما يعرفون، ولم يضع لمن يقاتلونهم اسمًا لم يسمعوه؛ فمناط الصدق فيه أن يكون المغول داخلين في مسمّى «الترك» في استعمالٍ معتبرٍ عند أهل عصرهم، لا أن يكونوا تركًا في حدٍّ اصطلح عليه المتأخّرون.

وليس المراد بقولنا: إنّ المغول داخلون في اسم «الترك»، أنهم تركٌ في اصطلاح أهل اللسانيات؛ فإنّ «الترك» في التاريخ (Türk) غير «الترك» في علم اللغات (Turkic)؛ الأوّل اسم أمّةٍ ودولةٍ تداولته الألسنة قرونًا، والثاني حدٌّ وُضع في العصر الحديث لأسرةٍ من اللغات.

وأوّل من نبدأ به من الشهود عزّ الدين ابن الأثير (ت 630هـ)، صاحب «الكامل في التاريخ»، وهو مؤرّخُ عاصر الموجة الأولى من الغزو، وكتب عن التتر الذين خرجوا إلى بلاد الإسلام بأعيانهم؛ قال في حوادث سنة 617هـ تحت ترجمة «ذكر خروج التتر إلى تركستان وما وراء النهر»: «في هذه السنة ظهر التتر إلى بلاد الإسلام، **وهم نوعٌ كثيرٌ من الترك**، ومساكنُهم جبالُ طَمْغاج من نحو الصين».(١٧٩) فجعلهم نوعًا من الجنس،

(١٧٩) عز الدين ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري (بيروت: دار الكتاب العربي، 1417هـ/1997م)، ج10، ص335.

ثم ميّزهم بمساكنهم، وهذا عين ما في الخبر من جنسٍ يتعيّن نوعه بما يخصّه.

ويشهد له شاهدٌ آخر من غير لسانه وملّته، وهو صاحب «الوقائع السريانية إلى سنة 1234م»، وهو تاريخٌ عامٌّ كتبه بالسريانية رجلٌ من نصارى الرُّها لم يُعرف اسمه، وانتهى به إلى أوائل الغزو؛ وقد سمّى التتر «الترك الذين يُسمَّون في لغة الترك تتارًا، وفي السريانية هونًا»، ثم عاد إليهم فسمّاهم «هؤلاء الترك».(١٨٠)

ثم نزيدك شهادةً من داخل دولة المغول: فإنّ رشيد الدين فضل الله الْهَمَذَانِي (ت 718هـ) وزيرُ الإيلخان غازان ثم وأُولْجَايْتُو، صنّف بأمرهما كتاب «جامع التواريخ»، واعتمد في أخبار المغول وأنساب قبائلهم على ما عندهم من رواياتهم؛ وقد عقد في أوّله قسمًا «في ذكر أقوامٍ من الترك يُسمَّون في هذا الزمان مغولًا»، ثم قال في نسبة بعضهم إلى بعض: «چه در آن زمان شعبهٔ مغول قومی از اقوام اتراک بودند»، أي: لأنّ شعبة المغول كانت في ذلك الزمان قومًا من أقوام الترك.(١٨١)

---

(١٨٠) Chronicon ad annum Christi 1234 pertinens, ed. J.-B. Chabot, CSCO 81–82, Scriptores Syri 36–37 (Paris, 1916–1920)؛ وترجمته الفرنسية: A. Abouna, trad., introduction et notes par J.-M. Fiey, CSCO 354, Scriptores Syri 154 (Louvain, 1974)، في أخبار خروج التتر.

(١٨١) رشيد الدين فضل الله الهمذاني، جامع التواريخ، تصحيح محمد روشن ومصطفى موسوي (طهران: نشر البرز، 1373ش/1994م)، ج1، قسم أقوام الترك والمغول؛ وترجمته الإنجليزية: Rashiduddin Fazlullah, Jamiᶜuᵓt-tawarikh: Compendium of Chronicles, trans.

ثم بيّن أنّ غلبة اسم «المغول» على غيرهم من تلك الأقوام إنما كانت لما آل إليهم من الدولة والشوكة. فإدخال المغول في الترك تصريحٌ من مؤرّخ دولتهم، يجعلهم شعبةً من الجنس، ويجعل اسمهم الخاصّ طارئًا عليه.

ثم شهادة زكريا بن محمد القزويني (ت 682هـ)، صاحب «آثار البلاد»، وكان قاضيًا بواسط والحلّة في أيّام الخليفة، ثم أدرك دولة المغول بالعراق؛ قال: «بلاد تاتار: هم جيلٌ عظيمٌ من الترك، سكّان شرقيّ الإقليم السادس... ولهم لغةٌ مخالفةٌ لسائر الأتراك، وقلمٌ يكتبون به مخالفٌ لسائر الأقلام».(١٨٢) فسمّاهم تركًا مع علمه أنّ لسانهم يخالف ألسنة سائر الترك، وخطّهم يخالف خطوطهم؛ فلم يكن الاسم عنده تابعًا للّسان، وهذا فصلٌ في موضع النزاع.

فإذا ثبت وقوع الإطلاق، بقي النظر في وجه صحّته، وهو ما عُني به المحقّقون من أهل الدراسات التركية والمغولية. فقرّر جو-يوب لي (Joo-Yup Lee)، في دراسته في المعنى التاريخيّ لاسم الترك، أنّ كتّاب المسلمين في العصر المغوليّ وما بعده ساووا بين المغول والترك، وأنّ «الترك» عندهم كان قسيمَ «التاجيك»، أي أهل الحضر من الناطقين بالفارسية، ولم يكن قسيمَ «المغول».(١٨٣)

W. M. Thackston, 3 vols. (Cambridge, MA: Harvard University, Department of Near Eastern Languages and Civilizations, 1998–1999), vol. 1, part 1.

(١٨٢) زكريا بن محمد القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد (بيروت: دار صادر، د.ت)، ص581، مادة «بلاد تاتار».

(١٨٣) Joo-Yup Lee, “The Historical Meaning of the Term Turk and the Nature

ثم رجع بهذا الاتّساع إلى أصله السياسيّ القديم المؤرخ المجري لأمم السهوب إشتفان زيموني (István Zimonyi)، فبيّن أنّ الاسم كان في عهد الخاقانية يقع على رعيّة الخاقان، حتى إنّ الرجل قد يكون من غير الترك نسبًا ولسانًا، ثم يكون تركيًّا لكونه من رعيّته(١٨٤).

وفي معناه قال المؤرخ الأمريكي جوناثان كارام سكاف (Jonathan Karam Skaff): «**ومثال ذلك أنّ "ترك" صار اسمًا يُطلق على جميع رعايا الإمبراطوريّتين التركيّتين، ومع ذلك احتفظت القبائل والأحلاف التابعة بأسمائها الأصلية وهويّاتها**».(١٨٥)

ويوافق ذلك ما دخل لسان العرب من صلة الاسم بالمُلك، فنقل أبو منصور الأزهري (ت 370هـ) في كتابه تهذيب اللغة، في مادة «خقن» عن الليث بن المظفّر الخراساني (ت نحو 190هـ) قوله: «خاقانُ: اسمٌ يُسمَّى

---

of the Turkic Identity of the Chinggisid and Timurid Elites in Post-Mongol Central Asia," Central Asiatic Journal 59, nos. 1–2 (2016): 101–132، وبخاصة ص 132، حيث يبيّن أن تسمية Turk في السياق الإيلخاني وما بعده تقابل Tajik، ولا يلزم منها نفي الاسم Mongol.

(١٨٤) István Zimonyi, "Changing Perceptions of Türk Identity Among the Medieval Nomads of Central Eurasia," Studia Orientalia Electronica 6 (2018): 79–89, esp. 86–87. DOI: 10.23993/store.69834.

(١٨٥) Jonathan Karam Skaff, Sui-Tang China and Its Turko-Mongol Neighbors: Culture, Power, and Connections, 580–800 (New York: Oxford University Press, 2012), p. 35، في شرح إطلاق اسم Türk على رعايا الإمبراطوريتين التركيتين مع احتفاظ الجماعات التابعة بأسمائها وهوياتها الخاصة.

به مَنْ تُخَقِّنُهُ التُّرْكُ على أنفسهم»(١٨٦).

وإن أقدم ما يثبت من اسم «الترك» في التاريخ المدوَّن إنما كان في القرن السادس للميلاد، حين ثار القوم على سادتهم من الرَّوران (Rouran) سنة 552م، وأقاموا خاقانيّتهم في الهضبة المنغولية، وجعلوا قاعدة ملكهم في أوتوكان (Ötüken) من جبال خانغاي.

ومنها انبسط ملكهم من حدود الصين إلى بحر قزوين في أقلّ من ثلاثين سنة، ومنها شاع ذكرهم في أمم المشرق والمغرب؛ ثم توالت الشواهد عليهم في نقش بوغوت (Bugut) السغديّ في وسط منغوليا، وفي أخبار الروم، ثم في نقوش أورخون بلفظهم الذاتيّ: Türk.(١٨٧)

ثم اتّسع الاسم باتّساع الدولة، فجاوز الدلالة على القبيل الحاكم إلى الدلالة على جماعة السلطان ورعيّته؛ ومن أصرح ذلك من كلامهم أنفسهم

---

(١٨٦) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، تهذيب اللغة، (تحقيق محمد عوض مرعب بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 2001م)، ج7، ص20، مادة «خقن»، وفيها نقلُه عن الليث تفسيرَ «خاقان» بأنه اسم من تخقّنه الترك على أنفسهم.

(١٨٧) Denis Sinor, "The Establishment and Dissolution of the Türk Empire," in The Cambridge History of Early Inner Asia, ed. Denis Sinor (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 285–316؛ وPeter B. Golden, An Introduction to the History of the Turkic Peoples (Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1992)، في مبحث الخاقانية التركية الأولى؛ وفي نقش بوغوت: S. G. Kljaštornyj and V. A. Livšic, "The Sogdian Inscription of Bugut Revised," Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae 26 (1972): 69–102.

قولُ نقش كول تكين في التُّرغش، وهم قبيلٌ آخر غير القبيل الحاكم: «كان خاقان التُّرغش من تُركنا ومن قومنا» (Türgiš qaγan türkümüz bodunumuz erti).[١٨٨]

ومغول جنكيزخان، وإن اختلف الباحثون في تعيين سلفهم، لا تخرج أصولهم على شيءٍ من الأقوال عن أمم الهضبة التي دانت للخاقانية الأولى. وأرجح الأقوال في الأدبيات الأكاديمية يردّ أصلهم المبكّر إلى جماعات الشِّيوي (Shiwei) في شمال شرق الهضبة، ومنها الفرع الذي سمّته أخبار أسرة تانغ «منغوو شِيوي» (蒙兀室韋)، وهو أقدم ما يظهر فيه اسم المغول[١٨٩].

وقد كان الشيوي في طاعة الترك، يولّون عليهم من عمّالهم من يسوسهم.[١٩٠] فسواءٌ عُيّن سلف المغول في الشيوي أو في غيرهم من أمم ذلك المجال، فقد نشؤوا في فضاءٍ سياسيٍّ كانت السيادة فيه للخاقانية التركية، فكانوا من رعيّتها التي يقع عليها الاسم.

---

(١٨٨) نقش كول تكين، الوجه الشرقي، السطر 19، وفي معناه نقش بيلگه خاقان، الوجه الشرقي، السطر 16: Talat Tekin, A Grammar of Orkhon Turkic (Bloomington: Indiana University, 1968).

(١٨٩) ليو شو وآخرون، جيو تانغ شو (التاريخ القديم لأسرة تانغ)، الباب 199 (ب)، خبر الشيوي؛ وفي ردّ أصل المغول إلى الشيوي:

Christopher P. Atwood, Encyclopedia of Mongolia and the Mongol Empire (New York: Facts On File, 2004), s.v. "Shiwei".

(١٩٠) وي تشنغ وآخرون، سوي شو (تاريخ أسرة سوي)، الباب 84، خبر الشيوي.

ثم لم يطرؤوا على بلاد الترك من عالمٍ منفصلٍ عنها، بل خرجوا من الهضبة نفسها، ثم ورثوا موضع الملك الذي تعاقبت عليه خاقانيات الترك والأويغور، حتى بنوا قراقورم في وادي أورخون، على مقربةٍ من نقوش خواقين الترك ومن أُردو بالق عاصمة الأويغور.

فإذا وعيت ما تقدّم، ظهر لك أنّ اسم «الترك» من أدقّ ما يكون في وصف المغول قبل ظهورهم! وذلك أنّ القوم لم يكن لهم يوم ورد الخبر اسمٌ يجمعهم؛ فإنّ «المغول» كان اسم قبيلٍ من قبائل الهضبة؛ فلو سُمّوا يومئذٍ مغولًا لما عرفهم السامع.

وإنما كان الاسم الجامع لأهل تلك الهضبة في لسان العرب وغيرهم يومئذٍ هو «الترك»؛ فهذا الاسم ظهر أوّل ما ظهر في منغوليا، اسمًا لدولةٍ قامت في الموضع الذي خرج منه مغول جنكيزخان بعد ستّة قرون، وجمعت أسلافهم في رعيّتها. فقد خاطب الخبر أهل القرن الأوّل بالاسم الوحيد الذي يصدق على أهل تلك البلاد؛ فصدق على المغول من كلّ وجهٍ يُعتبر به صدقُ الأسماء التاريخية.

وأما بنو قنطوراء، فالمشهور المستفيض أنّهم الترك، ولم يُحفظ عن أحدٍ من المتقدمين صرفه إلى غيرهم. وأقدم من وقفنا عليه منهم العوّام بن حوشب (ت 148هـ)، وهو من رواة حديث أبي بكرة، قال عقب روايته: «بنو

قنطوراء هم الترك»[١٩١]، نخرج التفسير من داخل الرواية، ولم يُلحق بها من خارجها.

ثم تتابع عليه أهل اللغة: فقال الخليل (ت 170هـ): «وبنو قنطور: الترك، ويقال: إنّ قنطوراء كانت جاريةً لإبراهيم، ولدت لإبراهيم أولادًا من نسلهم الترك والصين»[١٩٢]. وقال أبو عبيد (ت 224هـ) في تفسير أثر عبد الله بن عمرو بعينه: «بنو قنطوراء: الترك»[١٩٣].

وقال الأزهريّ (ت 370هـ): «وبنو قنطور هم الترك»، ثم قال: «ويقال: إنّ قنطوراء كانت جاريةً لإبراهيم فولدت له أولادًا، والترك من نسلها»[١٩٤]. وقال الصاحب بن عبّاد (ت 385هـ): «وبنو قنطورا: هم الترك، وقنطورا: جاريةٌ لإبراهيم»[١٩٥].

وجرى على ذلك شرّاح الحديث: فقال الخطّابيّ (ت 388هـ) في شرح

---

(١٩١) أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1421هـ/2001م)، ج34، ص57، ح20414.

(١٩٢) الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت)، ج5، مادة قنطر

(١٩٣) القاسم بن سلّام، غريب الحديث، تحقيق محمد عبد المعيد خان (حيدر آباد الدكن: دائرة المعارف العثمانية، 1384هـ/1964م)، ج4، ص284.

(١٩٤) أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط ١، ٢٠٠١م)، ج ٩، ص ٣٠٢

(١٩٥) الصاحب بن عبّاد، المحيط في اللغة، تحقيق محمد حسن آل ياسين (بيروت: عالم الكتب، 1414هـ/1994م)، مادة قنطر

حديث أبي بكرة: «بنو قنطوراء هم الترك، يقال: إنّ قنطوراء اسم جاريةٍ كانت لإبراهيم صلوات الله عليه، ولدت أولادًا جاء من نسلهم الترك»(١٩٦).

وقال الحاكم (ت 405هـ) عقب أثر عبد الله بن عمرو: «هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وبنو قنطوراء هم الترك»(١٩٧).

ويشهد لهذا التفسير ما في الأخبار نفسها: فقد سُئل عبد الله بن عمرو عن بني قنطوراء فقال: «أمّا في الكتاب فهكذا نجده، وأمّا في النعت فنعت الترك»، ولم تصف الأخبار بني قنطوراء حيث ذكرتهم إلا بنعت الترك بعينه: «عِراض الوجوه، صغار الأعين»، و«كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة».

ونسبت الفعلَ الواحد إلى الاسمين جميعًا: فإخراجُ بني قنطوراء أهلَ العراق في خبر عبد الله بن عمرو، هو إخراجُ الترك إيّاهم في أثر ابن مسعود: «ومن يُخرجنا؟ قال: الترك».

ونختم بشاهدٍ لطيفٍ من قول سعدي الشيرازي (ت ٦٩١هـ)، إذ رثى بغدادَ سنة 656هـ، ووصف في مرثيّته العربيّة ما نزل بسبايا دار الخلافة على أيدي المغول، فقال:

---

(١٩٦) الخطابي، معالم السنن (حلب: المطبعة العلمية، 1351هـ/1932م)، ج4، ص346.

(١٩٧) الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م)، ح8467.

وعترةُ قنطوراءَ في كلّ منزلٍ تصيحُ بأولادِ البرامكِ: مَن يَشري؟(١٩٨)

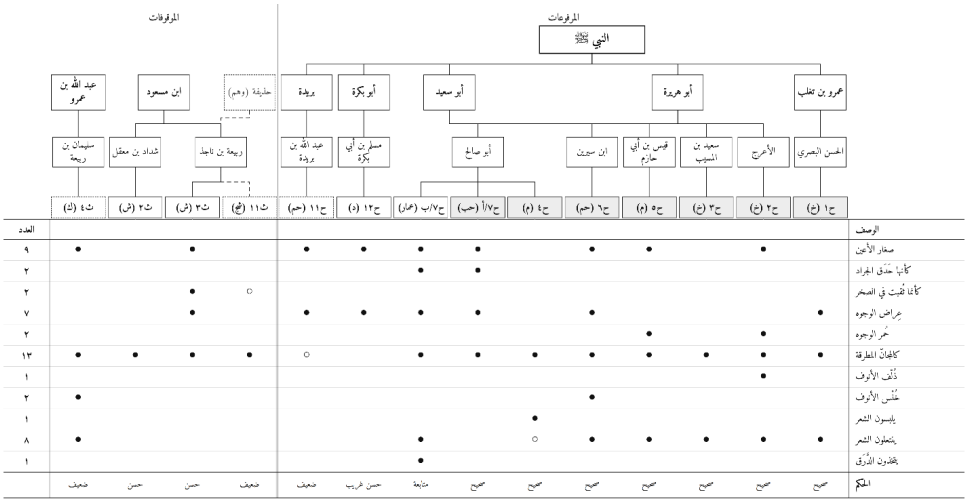
الدعوى الثانية: في نعتهم ولباسهم وخيلهم

أنَّهم يُعرَفون بنعتٍ خَلقيٍّ جامع: صِغارُ الأعين حتى كأنَّها حَدَقُ الجراد وكأنَّما ثُقِبت في الصخر، عِراضُ الوجوه حُمرُها كأنَّها المِجانُّ المُطرَقة، ذُلْفُ الأنوف؛ وينتعلون الشَّعَر ويلبسونه، وهم أهل خيل وفروسية. (ح١، ح٢، ح٣، ح٤، ح٥، ح٦، ح٧، ح١١، ح١٢، ث٢، ث٣، ث٤، ث١١)

وأمّا الدعوى الثانية فهي أنّهم يُعرفون بنعتٍ خَلقيٍّ مخصوص، ولباسٍ معروف، وخيلٍ يبلغون بها بلاد المسلمين. وقد اجتمع من ألفاظ الأخبار المقبولة في ذلك قوله ﷺ:

«قومًا صغارَ الأعين، حُمرَ الوجوه، ذُلفَ الأنوف،

(١٩٨) سعدي الشيرازي، كليات سعدي، تصحيح محمد علي فروغي (طهران: مكتبة ومطبعة بروخيم، 1320هـ ش/1941–1942م)، قسم «مواعظ سعدي»، «القصائد والقطع العربية»، القصيدة الأولى: «في مرثية أمير المؤمنين المستعصم بالله وذكر واقعة بغداد»، البيت 47.



● ورد الوصف بلفظه ○ ورد بلفظ مقارب أو بمعناه

(٥) ج٤: «يعثون في الثَّمر»، ج١١: «كأنّ وجوههم المجانّ»، ث١١: «كأنما ثُقِبَت أعينهم في الصخر»، وث٤ من طريقَي حسين المعلِّم وهشام عن قتادة، والفرد الأول بإسقاط الشعر، أما طريق همام فلم أقف على اللعت.

أكثر الأوصاف دورانًا تشبيهُ الوجوه بالمِجانّ المطرقة، ثم صغر الأعين، ثم انعدال الشعر، وتجرّد حديث أبي سعيد (ج٧) بـ«حَدَق الجراد» وج٤ بـ«ذُلف الأنوف»، ووجه٣ بـ«لبس الشعر»، و«اتخاذ الدَّرَق» زيادةً في طريق عمار بن محمد عن الأعمش (ج٧ب؛ الحسن بن عرفة عنه، ٤٠٩٩)، لا توجد في طريق أبي عبيدة بن معن عن الأعمش (ج٧أ).

الرموز: ع البخاري، م مسلم، د أبو داود، حم أحمد، حب ابن حبان، ش ابن أبي شيبة، ك المستدرك، في أمالي الشجري، بحسب ترقيم «جامع المرويات».

شكل (٢٠): توزيع النعت الخَلَقي واللباسي على طرق الروايات

الدعوى الثانية: صغار الأعين كحَدَق الجراد وكأنما ثُقبت في الصخر، عِراض الوجوه حمرها كالمجانّ المطرقة، ذُلف الأنوف، يلبسون الشعر وينتعلونه، ويتّخذون الدَّرَق.

عِراضَ الوجوه، كأنّ أعينهم حَدَقُ الجراد،
كأنّ وجوههم المِجانُّ المُطرَقة،
يلبسون الشعر، ويمشون في الشعر،
حتى يربطوا خيولهم بالنخل».(١٩٩)

(١٩٩) على ما تقدّم في المقام الثاني من جمع هذا السياق من طرق حديث أبي هريرة وشاهديه ‹ح١›–‹ح٨›، ونسبة كلّ قيدٍ منه إلى طريقه.

هيئة الوجه

والخبر لم يصف عضوًا مفردًا، بل هيئةً مركّبة: عينٌ صغيرة، في وجهٍ عريضٍ كالترس، يتوسّطه أنفٌ قصيرٌ منخفض. وأتمّ ما وقفنا عليه من ذلك وصفُ يوحنّا البلانوكربيني (Iohannes de Plano Carpini)، وهو راهبٌ فرنسيسكانيّ بعثه البابا إنوسنت الرابع رسولًا إلى المغول، فبلغ معسكر خانهم الأعظم قرب قراقورم سنة 1246م، وشهد جلوس كيوك على سرير الملك، ثم دوّن ما عاينه في كتابٍ سمّاه «تاريخ المغول» (Ystoria Mongalorum)؛ قال:

«وهيئة أشخاصهم مباينةٌ لهيئة سائر الناس: فهم أعرض من سائر الناس فيما بين العينين وفيما بين الوجنتين، ووجناتهم ناتئةٌ عن الفكّين نتوءًا بيّنًا، ولهم أنفٌ منبسطٌ صغير، وأعينٌ صغار، وأجفانٌ مرتفعةٌ إلى الحواجب، وهم في الجملة نحاف الأوساط إلا قليلًا منهم، وأكثرهم معتدلو القامة، ولا تكاد اللحية تنبت لأكثرهم... وأقدامهم صغيرة».(٢٠٠)

(٢٠٠) "Forma personarum ab omnibus aliis hominibus est remota. Inter oculos enim et inter genas plus quam alii homines sunt lati. Gene etiam satis prominent a maxillis; nasum habent planum et modicum, oculos habent parvos et palpebras usque ad supercilia elevatas. Graciles sunt generaliter in cingulo, exceptis quibusdam paucis; pene omnes mediocris sunt stature. Barba fere omnibus minime crescit... Pedes etiam modicos habent."

Giovanni di Pian di Carpine, Storia dei Mongoli, ed. Enrico Menestò et al.

فجمع في جملةٍ واحدة ما فرّقته الروايات: عرض الوجه، ونتوء الوجنات، وانبساط الأنف وصغره، وصغر العين، وهيئةً للجفن لا تظهر معها ثنيته العليا، فتبدو العين كأنها ثقبٌ في سطحٍ مستوٍ.

غير أنّ شاهدًا واحدًا، وإن عاين، يبقى شاهدًا واحدًا؛ والذي يقوّيه أن يجيء له نظيرٌ من عالمٍ لا صلة بينه وبينه. وذلك ما وقع في كتاب «منغ دا بي لو» (蒙韃備錄)، أي «المذكّرة الجامعة في أخبار التتر المغول»، وهو تقريرٌ كتبه تشاو قونغ (趙珙)، رسول دولة سونغ الجنوبية، بعد سفارته إلى مُقَلي قائد جنكيزخان على شمال الصين سنة 1221م؛ قال في باب «تأسيس الدولة» (立國):

إنّ أجسامهم ليست بالطويلة، وإنّ أطولهم لا يجاوز خمسة أقدامٍ صينيّةٍ واثنين أو ثلاثةً من أعشارها، أي نحوًا من مئةٍ وخمسةٍ وستّين سنتيمترًا، وإنّ القِصَر عامٌّ فيهم صغيرِهم وكبيرِهم، إلا ما استثناه في خانهم الأكبر؛ ثم قال: «ووجوههم عريضةٌ عرضًا، تظهر عظام الوجنات فيها، وليس لأعينهم ثنيةٌ

(Spoleto: Centro italiano di studi sull'alto medioevo, 1989), II, 2، والنصّ بحسب النشرة الرقمية لنصوص اللاتينية الوسيطة (ALIM)، ص232–233.

وقابلناه بنشرة بيزلي: C. Raymond Beazley, ed., The Texts and Versions of John de Plano Carpini and William de Rubruquis (London: Hakluyt Society, 1903)، وقد نبّه في مقدّمته على أنّ قوله: «oculos habent parvos, et palpebras usque ad supercilia elevatas» من زيادات المؤلّف في هذا الموضع، وأنّها ثابتةٌ في المخطوطتين اللتين اعتمدهما، محيلًا على نشرة دافزاك (ص611–612)؛ ولم نقابل بنشرة فان دن فينغرت في «Sinica Franciscana» (1929).

عليا، وشعر رؤوسهم ولحاهم قليلٌ جدًّا»(٢٠١).

فإذا قابلت كلامه بكلام كاربيني وجدتهما قد تواردا على عرض الوجه، وبروز الوجنات، وقلّة اللحية، وقِصَر القامة، ونحافة البدن، ثم قال الصينيّ: «ليس لأعينهم ثنيةٌ عليا»، وقال اللاتينيّ: «أجفانهم مرتفعةٌ إلى الحواجب»، وهما عبارتان عن هيئةٍ متقاربة.

والاستقلال بينهما ثابتٌ من كلّ وجه: فهذا صينيٌّ كتب بالصينية في معسكرٍ بشمال الصين، وذاك لاتينيٌّ كتب بعد ربع قرنٍ عمّا شاهده في منغوليا، لا يعرف أحدهما لسان صاحبه، ولا وقف أحدهما على كتاب الآخر، ولم يُنقل كتاب تشاو قونغ إلى لسانٍ أوروبيٍّ إلا في العصر الحديث.

(٢٠١) 趙珙، 蒙韃備錄، باب 物人، في: 維王國، 1926) 證箋錄備蒙韃)؛ وترجمته الألمانية:
Peter Olbricht and Elisabeth Pinks, trans., Meng-Ta pei-lu und Hei-Ta shih-lüeh: Chinesische Gesandtenberichte über die frühen Mongolen 1221 und 1237 (Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1980).

ويُنقل في بعض الكتب أنّ في عبارته «促下上而»، أي أنّ وجوههم قصيرةٌ فيما بين أعلاها وأسفلها، ولم نجد هذا الحرف في النصّ الذي وقفنا عليه، وفيه: «骨顴有下上而»؛ فلم نبنِ على قِصَر الوجه طولًا شيئًا.



شكل (٢١): بورتريه إمبراطوري مغولي من ألبوم صور أباطرة أسرة يوان، أواخر القرن الثالث عشر، حبر وألوان على الحرير.[٢٠٢]

المصدر: متحف القصر الوطني، تايبيه.

(٢٠٢) National Palace Museum, Taipei, *Album of Yuan Emperors' Portraits* (元代帝半身像冊), accession no. 中-畫-000324-00003.

«كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة»

فأمّا «المجانّ» فجمع مِجَنّ، وهو الترس، سُمّي بذلك لأنه يُجَنّ به، أي يُستتر، والميم زائدة؛ وقيل: بل هو من «مَجَنَ» إذا صلب وغلظ، فتكون الميم أصليّة، وكلا الوجهين يؤول إلى ترسٍ عريضٍ صُلبٍ يُتّقى به(٢٠٣).

وأمّا «المطرقة» فليست من الطَّرْق بالمطرقة، بل من «الطِّراق»، وهو الجلد يُطبَّق على الترس طاقًا فوق طاق؛ قال ابن منظور: «والمجانّ المطرقة: التي يُطرَق بعضها على بعض كالنعل المطرقة المخصوفة»، ونقل: «ما يكون بين جلدين أحدهما فوق الآخر»،(٢٠٤) وقال ابن الأثير: «أي التراس التي أُلبست العَقَب شيئًا فوق شيء».(٢٠٥)

ثم اختلفت عباراتهم في وجه الشبه على قولين: فذهب الخطّابيّ (ت 388هـ) إلى أنه العرض ونتوء الوجنات، فقال: «شبّه عرض

(٢٠٣) ابن منظور، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ)، ج13، ص400، مادة «مجن»؛ وج13، ص94، مادة «جنن»، وفيه: «وفي حديث أشراط الساعة: وجوههم كالمجانّ المطرقة، يعني الترك».

(٢٠٤) ابن منظور، لسان العرب، ج10، ص220، مادة «طرق».

(٢٠٥) مجد الدين ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي (بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ/1979م)، ج3، ص122؛ وانظر: القاضي عياض، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (تونس: المكتبة العتيقة؛ القاهرة: دار التراث، د.ت)، ج1، ص319؛ وإكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق يحيى إسماعيل (المنصورة: دار الوفاء، 1419هـ/1998م)، ج8، ص455.

وجوههم ونتوء وجناتهم بظهور الترسة»،[٢٠٦] وتبعه النوويّ،[٢٠٧] وذهب البيضاويّ إلى أنه البسط والتدوير والغلظ، فقال: «شبّه وجوههم بالترس لبسطها وتدويرها، وبالمطرقة لغلظها وكثرة لحمها»،[٢٠٨] وفي «اللسان»: «أراد أنهم عراض الوجوه غلاظها».

فإذا فصلنا بين اللفظين ظهر أنّ «المجانّ» تؤدّي العرض والاستدارة والانبساط، ويؤدّي ظهرها المحدودب نتوءَ الوجنات على قول الخطّابي؛ وأنّ «المطرقة» تؤدّي الغلظ وثخانة الظاهر، على قول البيضاوي وصاحب اللسان. ثم إذا عرضنا ذلك على الشاهدين وجدنا العرض ونتوء الوجنات ثابتين عندهما معًا، والانبساط ثابتًا عند كاربيني من جهة الأنف المنبسط في الوجه.

(٢٠٦) حمد بن محمد الخطابي، أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري، تحقيق محمد بن سعد آل سعود (مكة: جامعة أم القرى، 1409هـ/1988م)، ج2، ص1405.

(٢٠٧) يحيى بن شرف النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ)، ج18، ص36، ووقع في المطبوع: «وتنوّر وجناتها»، والصواب: «ونتوء»، كما في عبارة الخطّابي التي أخذ منها.

(٢٠٨) بدر الدين العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج14، ص200، نقلًا عن البيضاوي.

صفة الأنف

وهذه ألفاظٌ ثلاثة جاءت بها الطرق في صفة الأنف، وليست مترادفة وإن تقاربت: فالذَّلَف «قِصَر الأنف وصغره، وقيل: قِصَر القصبة وصغر الأرنبة»، وفي «الصحاح»: «صغر الأنف واستواء الأرنبة»، وقال الخطّابي: «قصر الأنف وانبطاحه»؛[٢٠٩] والفَطَس «عرض قصبة الأنف وطمأنينتها، وقيل: انخفاض قصبة الأنف وتطامنها وانتشارها»؛[٢١٠] والخَنَس «تأخّره إلى الرأس وارتفاعه عن الشفة، وليس بطويلٍ ولا مُشرف، وقيل: لصوق القصبة بالوجنة وضخم الأرنبة، وقيل: انقباض قصبة الأنف وعرض الأرنبة».[٢١١] فالجامع بينها أنفٌ غير مُشرف، منخفض القصبة؛ ثم يختصّ الذلف بالقِصَر والصغر، والفطس بانبساط القصبة وانتشارها، والخنس بلصوقها بالوجه وعِرَض الأرنبة.

فلا يُطالَب كلُّ شاهدٍ بهذه المعاني كلّها، بل يُنظر ما أثبته كلٌّ منهم. فكاربيني قال: «أنفٌ منبسطٌ صغير»، فأثبت الانبساط، وهو من حدّ الفطس وقول الخطّابي في الذلف، وأثبت الصغر، وهو من حدّ الذلف.

---

(٢٠٩) ابن منظور، لسان العرب، ج9، ص111، مادة «ذلف»؛ والخطابي، أعلام الحديث، ج2، ص1405؛ وابن الأثير، النهاية، ج2، ص165.

(٢١٠) ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص164، مادة «فطس»؛ وابن الأثير، النهاية، ج3، ص458.

(٢١١) ابن منظور، لسان العرب، ج6، ص72، مادة «خنس»؛ وابن الأثير، النهاية، ج2، ص84، وفيه: «والمراد بهم الترك... وهو شبيهٌ بالفطس».

وقال أمير خسرو الدهلويّ (ت 725هـ)، شاعر الهند بالفارسية، وقد عاين المغول في غاراتهم على تخوم الهند ووقع في أسرهم ثم نجا، في صفتهم: «از رخ تا رخ شده بينى پهن»، أي: قد عرض الأنف حتى امتدّ من خدٍّ إلى خدّ،(٢١٢) فأثبت الانتشار، وهو من حدّ الفطس، ولصوق القصبة بالوجنة وعِرَض الأرنبة، وهو من حدّ الخنس.

وغريغور الأكنريّ (Grigor of Akner)، وهو راهبٌ أرمنيّ كتب تاريخ المغول في الثلث الأخير من القرن الثالث عشر، قال في صفة الأوّلين منهم: «وأنوفهم قصيرةٌ كأنوف القطط»،(٢١٣) فأثبت القِصَر، وهو من حدّ الذلف والخنس جميعًا.

(٢١٢) أمير خسرو الدهلوي (ت ٧٢٥هـ)، قِران السعدين (لكهنؤ: مطبعة منشي نَوَل كِشور، ١٨٨٥م)، ص ٧٥، في وصف المغول الذين أُسروا وأُحضروا إلى مجلس السلطان معز الدين كيقباد؛ وانظر الترجمة الإنجليزية لهذا الموضع في: Henry M. Elliot and John Dowson, *The History of India, as Told by Its Own Historians: The Muhammadan Period* (London: Trübner & Co., 1871), vol. 3, pp. 528–529.

(٢١٣) Robert P. Blake and Richard N. Frye, "History of the Nation of the Archers (the Mongols) by Grigor of Akanc‘," Harvard Journal of Asiatic Studies 12, no. 3/4 (1949): 269–399، في صفة التتر عند أوّل خروجهم.

حمرة الوجوه

وأمّا الحمرة، فالعرب كانت تقول «أحمر» حيث نقول «أبيض» في صفة البشرة، قال ثعلب: «لأنّ العرب لا تقول: رجلٌ أبيض من بياض اللون، إنما الأبيض عندهم الطاهر النقيّ من العيوب، فإذا أرادوا الأبيض من اللون قالوا: أحمر»، وقالوا: «الحمراء: العجم، لبياضهم، ولأنّ الشقرة أغلب الألوان عليهم».(٢١٤) فمعنى «حمر الوجوه» بِيضٌ مُشرَبون حمرة، في مقابلة الأُدمة والسمرة.

وأقرب الشواهد إلى هذا المعنى قولُ ماركو بولو، وهو التاجر البندقيّ الذي أقام في بلاط قوبيلاي قاآن نحوًا من سبع عشرة سنة، في صفة قوبيلاي المغولي: إنّ لونه «أبيض وأحمر» (white and red)؛(٢١٥) وهو عين ما فسّر به ثعلب «الأحمر» في كلام العرب.

ويليه ما نقله رشيد الدين عند ذكر مولد قوبيلاي، أنّ جنكيزخان قال ما معناه: إنّ أولادنا جميعًا مُشرَبون حمرة، وهذا الصبيّ أسمر كأخواله؛(٢١٦)

---

(٢١٤) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص209–210، مادة «حمر».

(٢١٥) Henry Yule, trans., The Book of Ser Marco Polo the Venetian, 3rd ed., rev. Henri Cordier (London: John Murray, 1903), bk. II, ch. 8, "Concerning the Person of the Great Kaan".

(٢١٦) رشيد الدين، جامع التواريخ، قسم أخبار قوبيلاي قاآن؛ وانظر: John Andrew Boyle, trans., The Successors of Genghis Khan (New York: Columbia University Press, 1971)، في أوّل أخبار قوبيلاي.

فجعل الحمرة اللونَ المعهود في البيت الجنكيزيّ، والسمرة في قوبيلاي خلافَ المعهود فيهم.



شكل (٢٢): صورة الإمبراطورة تشابي (چابوي، ت 1281م)، زوج قوبيلاي خان، من ألبوم صور إمبراطورات أسرة يوان، أواخر القرن الثالث عشر الميلادي، حبر وألوان على الحرير(٢١٧)

المصدر: متحف القصر الوطني، تايبيه.

(٢١٧) National Palace Museum, Taipei, *Album of Yuan Empresses' Portraits* (元代后半身像冊), inv. no. 中畫000325 (صورة الإمبراطورة چابوي، زوج قوبيلاي).

انتعال الشعر ولبسه

وقد جاء في الصحيحين على ثلاثة ألفاظ: «ينتعلون نعال الشعر»، و«نعالهم الشعر»، و«يلبسون الشعر، ويمشون في الشعر».(٢١٨)

فأمّا اللفظان الأوّلان، فقد جعلا الشعر مادّةَ النعل، فقوله: «نعال الشعر» إضافةٌ بمعنى «مِن»، لأنّ المضاف إليه جنسٌ للمضاف، كما يقال: ثوبُ خزٍّ، وخاتمُ حديد، أي: ثوبٌ من خزّ، وخاتمٌ من حديد.

وقوله: «نعالهم الشعر» إخبارٌ عن النعال بمادّتها، على عادة العرب في تسمية المصنوع باسم ما صُنع منه، قال ابن منظور: «وفي تسمية النعل المتّخذة من السِّبت سِبتًا اتّساع، مثل قولهم: فلانٌ يلبس الصوف والقطن والإبريسم، أي الثياب المتّخذة منها».(٢١٩)

فالمعنى في اللفظين واحد: نعالٌ مادّتها الشعر. وأمّا قوله: «ويمشون في الشعر»، فحرف «في» وإن كان للظرفية، فإنّ العرب تقوله في النعل المكشوفة كما تقوله في الخفّ، فيقال: مشى في نعليه، ومنه الحديث في الرجل الذي رآه النبيّ ﷺ «يمشي بين القبور في نعليه»؛ فلا يتعيّن به شكلٌ دون شكل، بل يحتمل النعلَ المتّخذة من الشعر، والخفَّ المبطَّن به، ولا يختصّ بأحدهما.

---

(٢١٨) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجهاد والسير، باب قتال الترك، ح2927 (من حديث عمرو بن تغلب)، وح2928؛ وباب قتال الذين ينتعلون الشعر، ح2929؛ ومسلم، الصحيح، كتاب الفتن، ح2912 (من طريق سهيل عن أبيه عن أبي هريرة).

(٢١٩) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص37، مادة «سبت».

ثم إنّ للعرب في جلود النعال تفريقًا يكشف عن مراد الخبر: وهو أنهم يميّزون الجلد الذي نُزع عنه شعره، من الجلد الذي تُرك عليه. قال الأصمعيّ: «السِّبت: الجلد المدبوغ، فإن كان عليه شعرٌ أو صوفٌ أو وبرٌ فهو مُصحَب»؛ وفي «اللسان»: «وأديمٌ مُصحَب: عليه صوفه أو شعره أو وبره، وقد أصحبتُه: تركتُ ذلك عليه... والجَمِيت: ما ليس عليه شعر»(٢٢٠).

وقال الأزهريّ في النعال السبتيّة: «كأنها سُمّيت سِبتيّة لأنّ شعرها قد سُبِت عنها، أي حُلق وأُزيل بعلاجٍ من الدباغ معلومٍ عند دبّاغيها». وهذه هي النعال التي كان النبيّ ﷺ يلبسها، وقد وصفها ابن عمر رضي الله عنهما فقال: «رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر، ويتوضّأ فيها».(٢٢١)

فهذا لسان العرب في باب النعال بعينه: يسمّون ما يبقى على جلد النعل «شعرًا»، ويجعلون النعل الحسنة المعالَجة هي «التي ليس فيها شعر». فإذا قال ﷺ في قومٍ: «نعالهم الشعر»، فقد وصفهم بضدّ ذلك: نعالٍ لم يُنزع

(٢٢٠) ابن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ)، ج ٧، ص ١٠١، مادة «سبت»، وفيه عن الأصمعي (ت ٢١٦هـ): «السِّبْتُ الجلدُ المدبوغُ، قال: فإن كان عليه شعرٌ أو صوفٌ أو وَبَرٌ فهو مُصْحَبٌ»؛ وانظر أيضًا: المصدر نفسه، ج ٨، ص ٢٠٠، مادة «صحب»، وفيه: «وأديمٌ مُصْحَبٌ عليه صوفُه أو شعرُه أو وَبَرُه، وقد أصحبته: تركتَ ذلك عليه»، وعقَّبه بقوله: «والجَمِيتُ: ما ليس عليه شعر».

(٢٢١) البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الوضوء، باب غسل الرجلين في النعلين، ح166؛ وكتاب اللباس، باب النعال السبتية وغيرها، ح5851.

شعرها، أو صُنعت من الشعر نفسه، وهذان المعنيان هما اللذان يحتملهما اللفظ احتمالًا قريبًا، ولكلٍّ منهما أصلٌ في اللغة.

غير أنّ الشعر في كلام العرب أخصّ من الصوف والوبر، فهو «نبتة الجسم ممّا ليس بصوفٍ ولا وبر»، و«الصوف للغنم، كالشعر للمعز، والوبر للإبل»،(٢٢٢) وبذلك جاء التنزيل: ﴿وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ﴾ [النحل: 80]. فالشعر بالمعنى الأخصّ هو كسوة ذوات الشعر من الحيوان: المعز والبقر والخيل، والذئاب والكلاب ونحوها. وأمّا الصوف واللِّبد، فإنهما يشتركان مع الشعر في الأصل الحيوانيّ وفي الوظيفة، وهي الوقاية من البرد، وقد جمع الأصمعيّ الثلاثة في اسمٍ واحد حين كان الكلام في مقابلة الجلد الأجرد بالجلد المكسوّ، فقال: «فإن كان عليه شعرٌ أو صوفٌ أو وبرٌ فهو مُصحَب»؛ ولكنّا لا نفترض مع ذلك دخولهما في لفظ الحديث ابتداءً، فإنّ اللِّبد إنما هو «كلّ شعرٍ أو صوفٍ ملتبدٍ بعضه على بعض»(٢٢٣).

فما لُبّد من الشعر فهو شعر، وما لُبّد من الصوف فهو صوفٌ في أصله.

---

(٢٢٢) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص410، مادة «شعر»؛ وج9، ص199، مادة «صوف».

(٢٢٣) ابن منظور (ت ٧١١هـ)، لسان العرب (بيروت: دار صادر، ط ٣، ١٤١٤هـ)، ج ٧، ص ١٠٢، مادة «سبت»؛ وانظر: المصدر نفسه، ج ١٣، ص ١٦٠، مادة «لبد»، وفيه: «وتَلَبَّدَ الشَّعَرُ والصوفُ والوَبَرُ والتَبَدَ: تداخلَ ولَزِقَ. وكلُّ شعرٍ أو صوفٍ مُلْتَبِدٍ بعضُه على بعضٍ، فهو لِبْدٌ ولِبْدَةٌ ولُبْدَةٌ»، ثم مثَّل لِلِّبْدَة بما يكون من الوَبَر.

فالذي يصدق عليه لفظ الخبر يقيناً: جلدٌ من ذوات الشعر بقي عليه شعره، أو شيءٌ صُنع من الشعر نفسه؛ وما كان من الصوف واللبد فإنما نسوقه شاهداً على جنس الصنعة وغرضها، لا عمدةً في المطابقة.

وعلى هذين المعنيين دارت أقوال الشراح، فقال الحافظ أبو الخطّاب ابن دحية (ت 633هـ)، وهو ممّن أدرك خروج التتر الأوّل، فقال فيما نقله عنه أبو عبد الله القرطبيّ في «التذكرة»: «إنما كان نعالهم من ضفائر الشعر، أو من جلودٍ مُشعِرة، لما في بلادهم من الثلج العظيم الذي لا يكون في بلدٍ كبلادهم، ويكون من جلد الذئب وغيره»؛[٢٢٤] فجمع المعنيين جميعاً: الشعر المضفور، والجلد الذي بقي عليه شعره، وسمّى من الجلود جلد الذئب. وهو نفسه الذي وصف خروج «جيشٍ من الترك يقال له الططر» سنة 617هـ، ثم قال: «ولا شكّ أنهم هم المنذَر بهم في الحديث».[٢٢٥]

ثم قال أبو العبّاس القرطبيّ (ت 656هـ) في «المفهم»: «أي: يصنعون من الشعر حبالاً، ويصنعون منه نعالاً، كما يصنعون منه ثياباً، ويشهد لهذا قوله في روايةٍ أخرى: يلبسون الشعر ويمشون في الشعر. هذا ظاهره»؛[٢٢٦] وحكى ابن حجر أنّ المراد «أنّ نعالهم من الشعر، بأن يجعلوا نعالهم من شعرٍ

(٢٢٤) أبو عبد الله القرطبي، التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة، تحقيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي (بيروت: المكتبة العصرية، 1423هـ)، ج2، ص306، نقلاً عن ابن دحية.

(٢٢٥) المصدر نفسه، ج2، ص308-309.

(٢٢٦) أبو العباس القرطبي، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق محيي الدين ديب مستو وآخرين (دمشق: دار ابن كثير، 1417هـ/1996م)، ج7، ص247.

مضفور»،(٢٢٧) ونقل العينيّ كلام ابن دحية في الجلود المُشعِرة وجلد الذئب بلفظه، موافقًا له.(٢٢٨) وأمّا تعليل ابن دحية بالثلج والبرد، فهو تعليلٌ تلائمه أحوال بلادهم، ولا يلزم منه أن يكون كلّ ما انتعلوه شعرًا، كما لا يلزم من الخبر ذلك؛ وإنما أثبت الخبر فيهم هذا الانتعال، ولم ينفِ عنهم غيره.

فيتحرّر من مجموع ذلك أنّ «نعال الشعر» تصدق على مراتب، يكون الاسم فيها أصدق كلّما قلّت المعالجة وبقي الشعر ظاهرًا: **أعلاها** نعلٌ أو خفٌّ من جلدٍ من ذوات الشعر لم يُنزع شعره، وهو «المُصحَب» في لسان العرب، وضدّ «النعال التي ليس فيها شعر»؛ **ثم** نعلٌ صُنعت من الشعر نفسه، مضفورًا أو ملبّدًا؛ **ثم** خفٌّ ظاهره أديمٌ وباطنه فروٌ مُشعِر، فتكون القدم فيه ماشيةً «في الشعر» وإن لم يظهر شعره. وأمّا ما كان من الصوف واللبد، فيلحق بهذه المراتب شاهدًا على الجنس لا عمدةً، كما قدّمنا.

فأمّا المرتبة الأولى، فشاهدها الأوّل شهادة نجم الدين أبي بكر عبد الله بن محمد الرازيّ المعروف بداية (ت 654هـ)، وهو صوفيّ من أصحاب نجم الدين كبرى، فرّ من بلاده بين يدي الغزو الأوّل فمرّ بهمذان ونزل بلاد الروم وكتب بها كتبه — ومنها «مرصاد العباد» نحو سنة ٦٢٠هـ — وقد وصف فيه ما فعله القوم في بلاده، ثم قال إنّ ذلك لم يرد في شيءٍ من التواريخ

(٢٢٧) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري (بيروت: دار المعرفة، 1379هـ)، ج6، ص608.

(٢٢٨) العيني، عمدة القاري، ج14، ص200.

«إلا ما أخبر به المصطفى ﷺ من فتن آخر الزمان، إذ قال: لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك... فوصف بهذه الصفة هؤلاء الكفّار الملاعين».(٢٢٩)

ثم لمّا جمع في «مرموزات أسدي» ألفاظ الأخبار في نعتهم، قال بالفارسية ما ترجمته:

> «وأمّا حاصل مجموع هذه الأخبار، على اختلاف رواياتها، فهو أنّ النبيّ ﷺ أخبر وقال: (...) وفي أقدامهم نعالٌ ذواتُ شعر، وتلك هي الجوارق المصنوعة من جلد البقر غير المهيّأ، التي يلبسها هؤلاء التتار».(٢٣٠)

وفي هذا النصّ وجوهٌ من الدلالة: أنه شهادة رجلٍ عاين القوم في بلاده، وفرّ منهم، وعاش في البلاد التي اجتاحوها وجاوروها، ثم أخبر عن نعالهم بصيغة الحال: «التي يلبسها هؤلاء التتار»، فهو وصفٌ لعادةٍ قائمةٍ يراها، لا نقلٌ عن غيره. وأنه عيّنها باسمها عندهم، فقال: «الجوارق»، والجارق هو «چارق» في الفارسية، وأصله تركيّ، وقد ذكره محمود الكاشغريّ (ت بعد

---

(٢٢٩) نجم الدين أبو بكر الرازي (داية)، مرصاد العباد من المبدأ إلى المعاد، باعتناء محمد أمين رياحي (طهران: شركت انتشارات علمى وفرهنگى، ط10، 1383ش/2004م)، الباب الأول، الفصل الثاني، ص17-18، والترجمة لنا.

(٢٣٠) نجم الدين الرازي (داية)، مرموزات أسدي در مزمورات داودي، به اهتمام محمد رضا شفيعي كدكني (طهران: مؤسسة الدراسات الإسلامية بجامعة ماكغيل، فرع طهران، 1352ش/1973م)، المرموز العاشر، الفقرة 195، ص134، والترجمة لنا.

466هـ) في لغة الترك فقال: «جرق: الحذاء»، وأورد فيه مثلًا لهم معناه: أنّ «فرس الراجل الحذاء»؛[٢٣١] فالنعل التي سمّاها داية نعلُ الترك المعروفة باسمها في لسانهم قبل المغول بنحو قرن وصف.

ثم إنه قد عيّن مادّتها، فقال: «من جلد البقر»، والبقر من ذوات الشعر لا من ذوات الصوف ولا الوبر، فما بقي على جلده شعرٌ بالمعنى الأخصّ الذي لا يُنازَع فيه. ووصف الجلد بأنه «غير المهيّأ»، أي الذي لم تتمّ معالجته بالدباغ، والمعالجة التي تُهيّئ جلد النعل هي التي ذكرها الأزهريّ في السِّبت: أن يُحلق الشعر ويُزال «بعلاجٍ من الدباغ»؛ فالجلد غير المهيّأ هو الذي لم يُسبَت شعره، أي هو «المُصحَب» بعينه، وضدّ النعال «التي ليس فيها شعر». فاجتمع في كلام داية الاسمُ والمادّةُ والصفةُ والمعاينة، وانطبق على أعلى المراتب التي حرّرناها من اللغة، من غير أن يكون قد قصد إلى شيءٍ من هذا التحرير.

وأمّا قوله ﷺ: «يلبسون الشعر»، فهو في الكسوة لا في القدم، وقد فسّره ابن دحية بما يراه في زمانه من أجناد الترك، فقال: «فهو إشارةٌ إلى الشرابيش التي يُدار عليها بالقُندس، والقُندس: كلب الماء، وهو من ذوات الشعر كالمعز، وذوات الصوف كالضأن، وذوات الوبر كالإبل»؛[٢٣٢]

---

(٢٣١) محمود الكاشغري، ديوان لغات الترك (إستانبول: مطبعة عامرة، 1333–1335هـ)، ج1، ص318.

(٢٣٢) القرطبي، التذكرة، ج2، ص306–307، نقلًا عن ابن دحية؛ وانظر: ابن حجر، فتح الباري،

والشرابيش قلانس كان يلبسها أمراء الترك، فهذا تفسيرٌ للبس الشعر في الرأس، لا تعيينٌ لمادّة النعال.

الخيل

وأمّا الخيل، فقد جعلها الخبر آلةَ بلوغهم البلاد، فقال: «حتى يربطوا خيولهم»، ومنزلة الخيل عند المغول ممّا لا يُحتاج فيه إلى كثير استشهاد، وحسبنا فيه شهادة رسولي سونغ، فقد قال تشاو قونغ في باب «سياسة الخيل» (馬政) ما حاصله أنهم يروّضون الفلوّ في سنته أو سنتيه، فلا يرفس ولا يعضّ، وتجتمع منها القطعان العظيمة لا يُسمع لها صهيل، ولا يحتاجون إلى ربطها إذا نزلوا عنها، ثم قال: «凡出師，人有數馬，日輪一騎乘之，故馬不困弊»، أي: «وإذا خرجوا في غزو كان لكلّ رجلٍ عدّة خيل، يركب كلّ يومٍ واحدًا منها بالتناوب، فلا تُجهَد الخيل ولا تُنهَك».(٢٣٣)

وقال بنغ دايا (彭大雅)، رسول سونغ إليهم بعد ذلك باثنتي عشرة سنة، في كتابه «هي دا شي لويه» (黑韃事略) في نشأتهم على الخيل: إنّ

---

(٢٣٣) 趙珙Zhao Gong (趙珙), *Mengda beilu* (蒙韃備錄, *Record of the Mongol-Tatars*), "Mazheng" (馬政, "Horse Administration"), in *Shuofu* (說郛), juan 54 (Shanghai: Commercial Press [Shangwu Yinshuguan], 1927). The original Chinese reads: "凡出師，人有數馬，日輪一騎乘之，故馬不困弊"

ج6، ص608.

الطفل منهم يُشدّ إلى لوحٍ ويُربط على ظهر الفرس فيخرج مع أمّه ويدخل، فإذا بلغ ثلاث سنين رُبط بحبلٍ إلى السرج ليمسك بيده ويعدو مع الناس، فإذا بلغ أربعًا أو خمسًا حمل قوسًا صغيرةً وسهامًا قصيرة.(٢٣٤)

فالخيل عندهم ليست سلاحًا من أسلحة الجيش، بل هي بنية الجيش كلّه، ونشؤهم عليها من المهد، وكثرة أفراس البدل لكلّ مقاتل، هما سرّ ما استعصى على خصومهم من سرعة حركتهم، وبلوغهم المواضع المتباعدة قبل أن تبلغها أخبارهم.

فإذا جمعت ما تقدّم في الدعويين، وجدت الخبر قد عرّف القوم بطريقين: باسمٍ جنسيٍّ يصدق عليهم في استعمال عصرهم، ويرجع في أصله إلى أرضهم؛ ثم بنعتٍ يُميّزهم من سائر من وقع عليه ذلك الاسم.

ولو أنّ معاينًا عاصر المغول وعرفهم، ثم عاد بالزمن إلى ما قبل ظهورهم بستّة قرون، وأراد أن يُعرّف بهم قومًا لم يروهم، لم يسعه أن يأتي بمزيدٍ على ما في الخبر: فإنه يسمّيهم «الترك»، على ما يوافق اصطلاح العصر في سكّان

(٢٣٤) Peng Daya (彭大雅), *Heida shilüe* (黑韃事略, *A Brief Account of the Black Tatars*), with commentary by Xu Ting (徐霆), passage beginning "其騎射" ("Their Horsemanship and Archery"): "其騎射，則孩時繩束以板，絡之馬上，隨母出入。三歲，以索維之鞍，俾手有所執，從衆馳騁。四五歲，挾小弓短矢。" For the German translation and commentary, see Peter Olbricht and Elisabeth Pinks, trans. and annot., *Meng-Ta pei-lu und Hei-Ta shih-lüeh: Chinesische Gesandtenberichte über die frühen Mongolen 1221 und 1237*, with an introduction by Werner Banck, Asiatische Forschungen, vol. 56 (Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1980), p. 165.

السهوب جملةً، وأصلها في منغوليا تحديدًا؛ ثم يصف من خلقتهم ما يميّزهم من غيرهم، وليس وراء ما تقدّم في النعت وصفٌ باقٍ يزيد في التعيين. فقام ذلك مقام ذكر اسمهم حيث لم يكن لهم اسمٌ مجتمعٌ بعدُ؛ فتأمّل!

الدعوى الثالثة: في ظهورهم على المسلمين

أنَّهم سيظهرون على المسلمين، وتكون لهم عليهم جولةٌ وغلبةٌ عسكرية، حتى يبلغ من شدّة بأسهم أن ينالوا من بلاد المسلمين وأهلها نيلًا عظيمًا.

وأمّا الدعوى الثالثة فهي أنّهم يظهرون على المسلمين ظهورًا يزول به المسلمون عن مواضعهم. وقوله: «حتى تقاتلوا الترك» لا يدلّ بلفظه على الغالب من الفريقين، فإنّ المقاتلة تكون من الجانبين، والدائرة فيها لأحدهما أو عليه؛ وإنما تُستفاد الغلبة ممّا رتّبته الأخبار على القتال من آثاره.

فقد جعلت القومَ فاعلين في الإخراج والإجلاء، والمسلمين مفعولين: «أوشك بنو قنطوراء أن يُخرجوكم من أرض العراق» ‹ث١›، «حتى يربطوا خيولهم على السواد، فيُجلوكم إلى منابت الشيح» ‹ث٧›؛ ولا يُخرج قومٌ قومًا من أرضهم إلا وقد غلبوا عليها. ثم جعلت منتهى مجيئهم أن يربطوا خيولهم

المخرج	الراوي عنه	الرواية	الظهور والغلبة: التصريح بظهورهم	الظهور والغلبة: السَّوق والإجلاء	الظهور والغلبة: بلوغ الأمصار	شدّة النكاية: القتل والاستئصال	شدّة النكاية: سلب المُلك والمال	شدّة النكاية: الأمر بمباركتهم	الحكم
أولًا: المرفوعات									
أبو سعيد	أبو صالح	ح٧ (حب)			○				صحيح
أبو بكرة	مسلم بن أبي بكرة	ح١٢ (د)		○	●	●			حسن غريب
بريدة	عبد الله بن بريدة	ح١١ (حم)		●	●	●			ضعيف
معاوية	ابن ذي الكلاع	ح٩ (طب)						●	ضعيف
	معاوية بن حديج	ح١٠ (ع)	●	●				○	ضعيف جدًّا
رجل من الصحابة	أبو سكينة	ح٨ (ن)						●	ضعيف
ابن مسعود	زيد بن وهب وشقيق	ح١٣ (طب)	●				●	●	ضعيف جدًّا
ثانيًا: الموقوفات									
عبد الله بن عمرو	عبد الرحمن بن أبي بكرة	ث١ (معمر)		●					صحيح
	سليمان بن ربيعة	ث٤ (ك، هق)		●	●	●			ضعيف
	ربيعة بن جوشن	ث٧ (ش)		●					ضعيف
	السائب	ث٩ (ش)		●			●		حسن
ابن مسعود	شداد بن معقل	ث٢ (ش)		●	●		●		حسن
	ربيعة بن ناجذ	ث٣ (ش)			●				حسن
	ابن سيرين [منقطع]	ث٨ (معمر)			●				ضعيف
	أرقم بن يعقوب	ث١٠ (ابن سعد)		●					ضعيف
حذيفة (وهم)	ربيعة بن ناجذ	ث١١ (فخ)		●	●				ضعيف
ثالثًا: المقطوع									
مكحول	ثابت بن ثوبان	ق١ (ابن المنادي)			●				صالح
عدد الطرق			٢	١٠	٩	٣	٣	٤	

● ورد بلفظه ○ يُفهم من السياق ▭ صحيح ▭ حسن أو صالح ▭ ضعيف ▭ ضعيف جدًّا

(٥) ت٧: «يجيئون حتى يربطوا خيولهم بالنخل»؛ ح١٢: «فيتفرّق أهلها ثلاث فِرَق»؛ ح١٠: قول معاوية «فأكرِه قتائم لذلك». وت٩ لا يسمّي القوم.

التصريح بظهورهم وسليم الملك لا يرد إلا في مرفوعين ضعيفين جدًّا (ح١٠، ح١٣). وأقوى ما في الباب موقوفات: ث١ (صحيح) في إخراجهم من العراق؛ وت٢ وت٩ (حسنان) في الإجلاء وذهاب المال؛ ويشهد لها مرفوعًا ح١٢ (حسن غريب) بتزوهم البصرة وتفرّق أهلها واستشهاد من ثبت منهم.

وفي الاحتجاج بموقوفات عبد الله بن عمرو على أن لها حكم الرفع نظر، لتصريحه بأخذ خبر بني قنطوراء من الكتاب (ت٤: «في كتاب الله المنزل»؛ ت٧: «أما في الكتاب فهكذا نجده»). الرموز: د أبو داود، ن النسائي، حم أحمد، حب ابن حبان، ع أبو يعلى، طب المعجم الكبير، ش ابن أبي شيبة، ك المستدرك، هق البعث، فخ أمالي الشجري.

شكل (٢٣): دلائل ظهور القوم على المسلمين وشدّة نكايتهم

الدعوى الثالثة: أنهم سيظهرون على المسلمين، وتكون لهم عليهم جولةٌ وغلبةٌ عسكرية، حتى ينالوا من بلاد المسلمين وأهلها نيلًا عظيمًا.

بالأرض التي يبلغونها، و«حتى» لانتهاء الغاية، فمسيرهم ينتهي إلى المقام فيها، لا إلى الردّ عنها.

وأمّا حديث أبي بكرة، فإنه قسم أهل المصر عند مجيء بني قنطوراء ثلاث فرق: «فرقةٌ يأخذون أذناب البقر والبرّيّة وهلكوا، وفرقةٌ يأخذون لأنفسهم وكفروا، وفرقةٌ يجعلون ذراريّهم خلف ظهورهم ويقاتلونهم، وهم الشهداء» ‹ح٩›. ولم يذكر لأهل المصر دفعًا ولا ظفرًا، وإنما قسمهم بين هاربٍ إلى البرّيّة هالك، وآخذٍ لنفسه بالأمان، ومقاتلٍ يُستشهد دون ذرّيّته، ولم يجعل لواحدةٍ من الفرق الثلاث عاقبةً تُرَدّ بها الغائلة(٢٣٥).

فإذا ضُمّ إلى ذلك ما في الخبرين الآخرين من الإخراج والإجلاء، استقرّ أنّ القتال الموصوف ظهورٌ في الدار، يزول به أهلها عن مواضعهم، لا غلبةٌ في ثغرٍ تُدفع فيه جيوشهم ثم يبقون في ديارهم.

وهذا أظهر ما في الباب، حتى إنّ إثباته أشبه بتقرير المعلوم، فقد تقدّم في المقام الثاني من تحرير الحادثة أنّ القوم أسقطوا الدولة الخوارزمية، وهي يومئذٍ أعظم دول المشرق الإسلامي، فيما بين دخول بخارى سنة 616هـ وكسر جلال الدين على نهر السند سنة 618هـ؛ ثم كسروا سلاجقة الروم بكوسه داغ سنة 641هـ فصاروا لهم تبعًا؛ ثم أخذوا قلاع النزارية وقاعدتهم ألموت سنة 654هـ؛ ثم أزالوا الخلافة العباسية من بغداد في صفر

(٢٣٥) وأما ما جاء في رواية العوام بن حوشب: "يفتح الله على بقيتهم"، فعلول انفرد به عن سائر الرواة عن سعيد بن جمهان، ونحن إنما عولنا على القدر المشترك بين روايات أصحاب سعيد جميعا.

سنة 656هـ، ثم أخذوا حلب في صفر سنة 658هـ، ودخلت دمشق في طاعتهم حينًا.

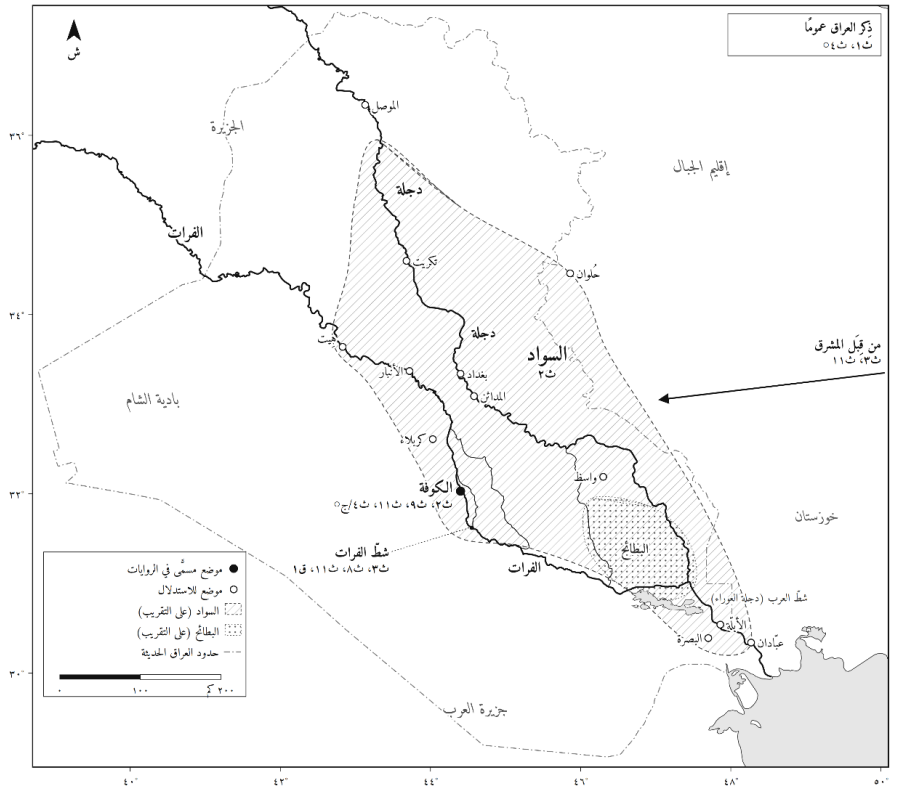
وقد شهد بشدّة بأسهم أعلم المعاصرين بأخبار عصره، فقال ابن الأثير: «فلو قال قائل: إنّ العالم مذ خلق الله سبحانه وتعالى آدم إلى الآن لم يُبتلوا بمثلها، لكان صادقًا»، وقال: «فمن الذي يسهل عليه أن يكتب نعي الإسلام والمسلمين؟»؛[٢٣٦] ثم ذكر من الرعب الذي أُلقي في قلوب الناس منهم أنّ الرجل الواحد منهم كان يدخل القرية أو الدرب وفيه جمعٌ كثير، فلا يزال يقتلهم واحدًا بعد واحد، لا يتجاسر أحدٌ أن يمدّ يده إليه.[٢٣٧] فهذه غلبةٌ كسرت النفوس قبل الأبدان.

الدعوى الرابعة: في بلوغهم العراق ومواضعَ مخصوصةً منه

أنهم يبلغون العراق، بل مواضع مخصوصة منه: مثل السواد، وشط الفرات.

(٢٣٦) ابن الأثير، الكامل، ج10، ص333.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ج10، ص449.



(ب) توزيع المواضع على طرق الروايات

المخرج	الراوي عنه	الرواية	العراق (عامة)	ناحية الكوفة			الحكم
				الكوفة	السواد	الفرات وشطّه	
أولًا: الموقوفات							
عبد الله بن عمرو	عبد الرحمن بن أبي بكرة	ث١ (معمر)	●				صحيح
	سليمان بن ربيعة	ث٤ (ك، هق)	○	○			ضعيف
	السائب	ث٩ (ش)		●			حسن
ابن مسعود	شداد بن معقل	ث٢ (ش)		●	●		حسن
	ربيعة بن ناجذ	ث٣ (ش)				●	حسن
	ابن سيرين [منقطع]	ث٨ (معمر)				●	ضعيف
حذيفة (وهم)	ربيعة بن ناجذ	ث١١ (لج)		●		●	ضعيف
ثانيًا: المقطوع							
مكحول	ثابت بن ثوبان	ق١ (ابن المنادي)				●	صالح
عدد الطرق			٢	٤	١	٤	

شكل (٢٤): مواضع العراق المذكورة في الروايات: (أ) على الخريطة، (ب) موزّعةً على طرق الروايات

وأمّا الدعوى الرابعة فهي أنهم يبلغون العراق، بل مواضع مخصوصة منه، فيربطون بها خيولهم. وقد جاءت بذلك ألفاظٌ متعدّدة المخارج:

«**حتى يربطوا خيولهم بالنخل**» ‹ح٨›.

«**حتى يربطوا خيولهم على السواد**» ‹ث٧›.

«**حتى يوثقوا خيولهم بشطّ الفرات**» ‹ث٨›، ‹ث٩›.

فأمّا ربط الخيل، فليس المراد به عقد العنان في جذعٍ بعينه، بل هو في لسان العرب كنايةٌ عن نزول الأرض والإقامة بها غزوًا؛ قال الأزهريّ: «وأصل الرباط من مرابط الخيل، وهو ارتباطها بإزاء العدوّ في بعض الثغور»، وقالوا: «قد خلّف فلانٌ بالثغر خيلًا رابطة، وببلد كذا رابطةً من الخيل».(٢٣٨)

فمعنى الخبر أن تنزل خيلهم تلك المواضع نزول المقيم، لا أن تمرّ بها مرور العابر. وأمّا «يوثقوا» فالإيثاق إحكام الشدّ، فهو يدلّ على إحكام الربط، ولا يدلّ بذاته على طول مدّته؛ وإنما يُعرف قدر المقام من الواقعة نفسها، كما سيأتي.

وأمّا السواد، فقد قال ياقوت: إنه «رستاق العراق وضياعها التي افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطّاب، سُمّي بذلك لسواده بالزروع والنخيل والأشجار؛ لأنه حيث تاخم جزيرة العرب التي لا زرع فيها ولا شجر، كانوا إذا خرجوا من أرضهم ظهرت لهم خضرة الزروع والأشجار فيسمّونه سوادًا...

(٢٣٨) ابن منظور، لسان العرب، ج7، ص302-303، مادة «ربط».

وحدّ السواد من حديثة الموصل طولًا إلى عبّادان، ومن العُذَيب بالقادسيّة إلى حُلوان عرضًا».(٢٣٩) فالسواد هو العراق المزروع خاصّة، في مقابلة البادية التي تليه من الغرب.

وليتصوّر القارئ الذي لم يعرف تلك البلاد هيئتها، فإنّ العراق العربيّ يجري فيه نهران من الشمال إلى الجنوب: دجلة في شرقيّه، والفرات في غربيّه، يتقاربان في وسطه حتى لا يكون بينهما إلا مسيرة يوم، ثم يتباعدان، ثم يلتقيان في جنوبه فيصبّان في البحر. وعلى دجلة تقوم بغداد في الوسط، وواسط في الجنوب، والبصرة قريبًا من مصبّه؛ وعلى الفرات وفروعه تقوم الأنبار وهيت في الشمال، والحلّة والكوفة في الجنوب. وما بين النهرين وما حولهما من الأرض المسقيّة بأنهارهما وجداولهما هو السواد، أرض الزرع والنخل؛ فإذا جاوز المرء الفرات غربًا، أو جاوز حدّ السواد عند العذيب، أفضى إلى البادية الممتدّة إلى جزيرة العرب. فالكوفة على حافّة السواد من جهة البادية، وبغداد في قلبه، والبصرة في أسفله؛ وهذه هي المواضع التي سمّتها الأخبار بأعيانها.

وأمّا النخل، فليس بمجرّده علمًا على السواد؛ فهو في الحجاز والبحرين ومصر وخوزستان كما هو في العراق. وإنما يتعيّن في هذا الخبر بقرينتين: أنّ القوم الموصوفين فيه هم الذين نُصّ في أثر ابن مسعود على بلوغهم السواد،

(٢٣٩) ياقوت الحموي، معجم البلدان (بيروت: دار صادر، ط2، 1995م)، ج3، ص272، مادة «السواد».

وفي خبر عبد الله بن عمرو على إخراجهم أهل العراق، فإذا طُلبت أرض النخل التي يبلغها هؤلاء بأعيانهم كان أولاها بها السواد الذي سُمّي بخضرة نخيله؛ وأنّ القوم لم يطؤوا في الواقع نخل الحجاز ولا مصر، وكان أعظم ما وطئوه من أرض النخل وأشهره به العراق. فكان قوله: «بالنخل» وصفًا للأرض بشجرها، وقوله: «على السواد» تسميةً لها باسمها، والقرينة تجمع بينهما.

بلوغهم السواد والفرات

فإذا تقرّر ذلك، فهذه أخبار بلوغهم تلك المواضع على ترتيب الزمان. وقد بلغوها على طورين: طور الغارات على أطراف السواد، ثم طور النزول والمقام. فأمّا الأوّل فأوّله سنة 635هـ، إذ عدلوا عن إربل إلى دَقوقا، قال صاحب «الحوادث»: «فقصدوا دقوق، وانبثّوا في أعمال بغداد، وعاثوا بها أشدّ العيث»؛[٢٤٠] ثم كانت سنة 643هـ، فقصدت طائفةٌ منهم خانقين، و«قربوا من يعقوبا، ونهبوا وقتلوا»، ثم «عبرت طائفةٌ منهم إلى دُجَيل، فقتلوا ونهبوا»، ودجيل في غربيّ دجلة؛[٢٤١] ثم كانت سنة 647هـ، فكبسوا «إيوان خانقين وما يجاورها... وساروا إلى رانكاو وفعلوا مثل ذلك، وانتقلوا إلى البتّ والراذان»، و«قتلوا في دقوقا خلقًا كثيرًا».[٢٤٢] فهذه غاراتٌ

(٢٤٠) الحوادث الجامعة، ص96.
(٢٤١) المصدر نفسه، ص162-163.
(٢٤٢) المصدر نفسه، ص188.

بلغت فيها خيلهم السواد من شرقيّ دجلة وغربيّها، ثم انصرفت؛ فهي بلوغٌ بلا مقام.

وأمّا الطور الثاني، فإنّ هولاكو رحل من همذان نحو العراق سنة 655هـ، وأمر سوغونجاق «أن يسير بقطعةٍ من الجيوش على إربل، ويعبر دجلة، ويجتمع بالأمير بايجو، ويقصدان بغداد من غربيّ دجلة».(٢٤٣) فلمّا كان التاسع من المحرّم سنة 656هـ كسر بايجو عسكر الدويدار بعد أن «تجاوز نهر بشير ببزّ دُجيل»، ثم «نزلوا بالجانب الغربيّ... فشرعوا بالرمي بالنشّاب إلى الجانب الشرقيّ، فكانت السهام تصل إلى الدور الشاطئية»؛(٢٤٤) ونزل هولاكو الجانب الشرقيّ، وعقد على دجلة جسرًا تحت بغداد عند قرية العُقاب؛(٢٤٥) فملكوا شطّي دجلة ومجراه.

ثم لمّا أُخذت بغداد في صفر انحدر بُغاتمر على واسط «وانتهى فيها إلى قريب البصرة، فقتل ونهب وسبى»، وحضر أكابر الحلّة والكوفة إلى هولاكو فعيّن لهم شحنة؛(٢٤٦) والحلّة على الفرات بين بغداد والكوفة، والكوفة على شطّه من جهة البادية، فدخلت مدن الفرات في سلطانهم، وصار لهم فيها نائبٌ يحكم باسمهم. ثم ولي علاء الدين عطا ملك الجوينيّ

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص228-229.
(٢٤٤) المصدر نفسه، ص232.
(٢٤٥) المصدر نفسه، ص233.
(٢٤٦) المصدر نفسه، ص237.

العراق سنة 657هـ، ورتّب في واسط واليًا عقد بها جسرًا «ولم يكن لها من حيث عُمّرت جسر»؛[٢٤٧] وهذا تصرّف المالك المقيم، لا الغازي العابر.

وصار لهم في بغداد شحنةٌ مقيمٌ يحكم باسمهم، وتجري أحكامه في السواد كلّه، حتى إنّ ابن الدويدار لمّا فرّ إلى الشام سنة 662هـ في جماعةٍ من الجند، أخذ قرابوغا شحنة بغداد من تخلّف عنه فقتلهم، «وقبض على كلّ من كان ببغداد وواسط وغيرها من الجند فقتلهم»؛[٢٤٨] ثم سار قرابغا مقدّم التتر من بغداد سنة 660هـ للقاء الخليفة المستنصر بالله، «فنهب الأنبار، وقتل جميع من فيها»، ثم لقيه قريبًا من هيت فكسره؛[٢٤٩] والأنبار وهيت على شطّ الفرات.

فقد نزلت خيلهم السواد كلّه، من الدجيل في شماله إلى واسط في جنوبه، وانتهت إلى قريب البصرة على دجلة، وإلى الحلّة والكوفة على الفرات، في نحو شهرين من سنة 656هـ؛ ثم أقامت فيه إقامة مُلكٍ إلى انحلال الدولة الإيلخانية بعد موت أبي سعيد سنة 736هـ، نحوًا من ثمانين سنة. فهذا ربطٌ بالنخل على أتمّ معانيه: نزولٌ، ثم مقام، ثم مُلك. وقد سبقته غاراتٌ متطاولةٌ لم تبلغ هذه الغاية، فبلغت الخيل السواد ولم تُربط فيه؛ فكان

(٢٤٧) المصدر نفسه، ص243.

(٢٤٨) الحوادث الجامعة، ص252.

(٢٤٩) تقي الدين المقريزي، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1997م)، ج1، ص541.

بين البلوغ العابر والبلوغ الذي تُربط فيه الخيل من الفرق ما بين الخبرين.

الدعوى الخامسة: في إخراج أهل العراق وإجلاء أهل الكوفة

نصُّ الدعوى الخامسة: أنَّهم يخرجون أهل العراق من أرضهم، حتى يكون من أثر بلوغهم سواد العراق، خروجُ أهل الكوفة من أرضهم وتفرُّقُهم عنها إلى منابت الشيح، وانقطاعُ النقد والدرهم منها.

وأمّا الدعوى الخامسة فهي أنّ بلوغهم العراق يُخرج أهله منه، فيتفرّق أهل المصر، ويُجلى أهل الكوفة إلى منابت الشيح، ويُخرج أهل العراق من أرضهم؛ وقد جاءت بذلك ألفاظٌ من مخارج شتّى:

«أوشك بنو قنطوراء أن **يُخرجوكم من أرض العراق**» (أيّوب عن ابن سيرين)،

«أن **يُخرجوا أهل العراق من أرضهم**» (قتادة عن ابن سيرين) ‹ث١›.

المخرج	الراوي عنه	الرواية	الإخراج وموضعه			المآل			الحكم
			إخراج أهل العراق	تسمية الكوفة	بلوغ السواد	الخروج إلى البوادي	انقطاع النقد والدرهم	العودة بعدُ	
أولًا: المرفوعات									
أبو بكرة	مسلم بن أبي بكرة	ح١٢ (د)	○			●			حسن غريب
بريدة	عبد الله بن بريدة	ح١١ (حم)	●			○			ضعيف
معاوية	معاوية بن حديج	ح١٠ (ع)	●			●			ضعيف جدًّا
ثانيًا: الموقوفات									
عبد الله بن عمرو	عبد الرحمن بن أبي بكرة	ث١ (معمر)	●					●	صحيح
	سليمان بن ربيعة	ث٤ (ك، هق)	●	●		●			ضعيف
	ربيعة بن جوشن	ث٧ (ش)	●			○			ضعيف
	الساسب	ث٩ (ش)	●	●		●	●		حسن
ابن مسعود	شداد بن معقل	ث٢ (ش)	●	●	●	●	●		حسن
	أرقم بن يعقوب	ث١٠ (ابن سعد)	●			●			ضعيف
حذيفة (وهم)	ربيعة بن ناجذ	ث١١ (فج)	●	●					ضعيف
عدد الطرق			١٠	٤	١	٨	٢	١	

● ورد بلفظه ○ يُفهم من السياق ▭ صحيح ▭ حسن أو صالح ▭ ضعيف ▭ ضعيف جدًّا

(○) ح١٢: «فيتفرّق أهلها ثلاث فِرَق: فرقة يأخذون أذناب البقر والبَرِيّة»، والموضع فيه البصرة؛ ح١١: «حتى يُلحقوهم بجزيرة العرب»، ث٧: الأمر بإعداد «الزاد والقِرَب» والإبل للرحيل، والموضع فيه البصرة.

الدعوى بتمام أجزائها (الكوفة، والسواد، والإجلاء إلى منابت الشيح، وانقطاع النقد والدرهم) لفظُ أثر ابن مسعود ث٢ (حسن) وحده، ويشهد لمعناه أثر عبد الله بن عمرو ث٩ (حسن) لرجل من أهل الكوفة: «لَتُساقُنّ منها إلى أرض العرب، لا تملكون قفيزًا ولا درهمًا»، ولا يسمّي القوم. وفي ث١ (صحيح): «ثم تعودون، ويكون لكم بها سَلوة من عيش»، فالإخراج لا يدوم.

لفظ «التفرّق» في حق أهل الكوفة لا يرد إلا في ث٤/ج (ضعيف)، والذي في ث٢: «فيُجلوكم إلى منابت الشيح». الرموز: د أبو داود، حم أحمد، ع أبو يعلى، ش ابن أبي شيبة، ك المستدرك، هق البعث، فج أمالي الشجري.

شكل (٢٥): إخراج أهل العراق وأثر بلوغ القوم السوادَ على أهل الكوفة

الدعوى الخامسة: أنهم يُخرجون أهل العراق من أرضهم، حتى يكون من أثر بلوغهم سواد العراق خروجُ أهل الكوفة وتفرّقهم عنها إلى البوادي، وانقطاعُ النقد والدرهم منها.

«يوشك أن لا تأخذوا من الكوفة نقدًا ولا درهمًا... يجيء قومٌ كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، حتى يربطوا خيولهم على السواد، فيُجلوكم إلى منابت الشيح، حتى يكون البعير والزاد أحبّ إلى أحدكم من القصر من قصوركم هذه» ‹ث٧›.

«كيف أنتم إذا أُخرجتم إلى منابت الشيح والقيصوم؟» (إسرائيل عن أبي إسحاق)،

«كيف أنتم إذا خرجتم من أرضكم هذه إلى جزيرة العرب ومنابت الشيح؟» (زائدة عن أبي إسحاق) ‹ث١٠›.

«والذي نفسي بيده لتُساقُنّ منها إلى أرض العرب، لا تملكون قفيزًا ولا درهمًا» (عبد الله بن عمرو لرجلٍ من أهل الكوفة) ‹م١›.(٢٥٠)

فتنبه إلى أن الإخراج من أرض العراق ممّا اتّفق عليه مداران مستقلّان لا يلتقيان إلا عند صاحبين مختلفين: مدارٌ بصريّ، هو محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن عبد الله بن عمرو، رواه عن ابن سيرين أيّوب وهشام بن حسّان وقتادة ‹ث١›.

ومداراتٌ كوفيّةٌ عن أصحاب ابن مسعود، منها عبد العزيز بن رُفيع عن شدّاد بن معقل ‹ث٧›، وأبو إسحاق السبيعيّ عن أرقم بن يعقوب ‹ث١٠›، وفيهما الإجلاء والإخراج نصًّا، والحكم بن عُتيبة عن أبي صادق عن ربيعة بن ناجذ ‹ث٨›، وليس فيه الإخراج نفسه، ولكن فيه مقدّمته، وهي إيثاق الخيل بشطّ الفرات.

ويُعتبر معها بخبر عطاء بن السائب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو ‹م١›،

---

(٢٥٠) ‹ث١›: صحيحٌ له حكم الرفع؛ ‹ث٧›: إسناده ضعيفٌ ضعفًا خفيفًا، وأصله حسنٌ لغيره؛ ‹ث١٠›: ضعيف، وأصله حسنٌ لغيره دون تسمية الترك؛ ‹م١›: إسناده صالحٌ للاعتبار، وليس فيه تعيين القوم.

ولفظ قتادة في: الحاكم، المستدرك، ح8466؛ ولفظ زائدة في: ابن أبي شيبة، المصنّف، ح37339.

وهو كوفيّ المخرج. فهذان صاحبان في مصرين، يحدّث أحدهما رجلًا من أهل البصرة ورجلًا من أهل الكوفة، ويحدّث الآخر أهل الكوفة، ثم ينقل عنهما رواةٌ لا يجمعهم شيخ؛ وقد اتّفقوا مع ذلك على أنّ قومًا يبلغون العراق فيُخرجون أهله منه.

والإخراج جعل الشيء خارجًا بعد أن كان داخلًا، فهو يقتضي أن يكون المخاطَبون مستقرِّين في أرضهم، ثم تعرض لهم قوّةٌ تحملهم على مفارقتها. وأمّا الإجلاء فقد قال فيه ابن منظور: «أجلاهم السلطانُ فأجلَوا، أي أخرجهم فخرجوا»، ونقل تفريقَ أبي زيد بين الفعلين: «جلَوا من الخوف، وأجلَوا من الجدب»[٢٥١]؛ فليس الجلاءُ مقصورًا على أن يسوق الغالبُ الناسَ بالسيف، بل يقع بالخوف كما يقع بالقهر.

فيدخل في اللفظ ثلاثُ صور: إخراجٌ يأمر به الغالبُ فيخرج الناسُ تحت سلطان جنده، وأسرٌ يُحمَل فيه المرءُ إلى إقليمٍ غير إقليمه، وفرارٌ من الديار اتّقاءَ القتل، وهو «الجلاءُ من الخوف» في كلام العرب.

وليس في شيءٍ من ذلك ما يوجب أن تخلو أرضُ العراق من أهلها؛ إذ يكفي في صدق الخبر خروجُ طوائفَ عظيمةٍ تصحُّ نسبةُ الواقعة إليها، وذلك أنَّ من سنن العرب في كلامها إسنادَ الفعل إلى الجماعة وإن تولّاه بعضُها،

(٢٥١) ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ، ١٤/١٤٩ (جلا)؛ وقول أبي زيد عند ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، ٧/٥٤٨.

متى صحَّت إضافتُه إليها، ومنه قولُه تعالى في ثمود: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا﴾، وإنما عقرها أشقاها الذي انبعث لها، فأُضيف فعلُه إليهم جميعًا لرضاهم به ومالأتهم عليه.

وكما تجري هذه السَّعةُ في إسناد الفعل إلى فاعله، تجري في إيقاعه على مفعوله، فيقال: أُخرج أهلُ البلد، إذا أُخرجت منه طوائفُ ظاهرةٌ يُنسَب خروجُها إليه في عُرف الخطاب. فليس في عموم قول عبد الله بن عمرو: «أوشك بنو قنطوراء أن يُخرجوكم من أرض العراق» ‹ث١› ما يوجب استغراقَ أهل العراق فردًا فردًا.

ويزيده بيانًا أنَّ الآثار المرويّةَ في هذا الباب تصف التفرُّقَ لا الاستئصال، ففي أثر ابن بريدة ‹ث٣›: «فيتفرَّقون على ثلاث فرق: فأمّا فرقةٌ فيلحقون بالبادية، وأمّا فرقةٌ فيلحقون بالكوفة، وأمّا فرقةٌ فيلحقون بهم»، وفي حديث أبي بكرة ‹ح٩›، وأصلُه موقوفٌ عليه كما تقدَّم: «فيتفرَّق أهلُها ثلاثَ فرق»، وهذه الأخبار، وإن لم تسلم من ضعف، فالشاهدُ منها ما تدلُّ عليه من فهم المتقدِّمين من أهل الأمصار، وهم أهلُ اللسان، إذ حملوا الإخراج على تفرُّقٍ يرحل فيه فريقٌ ويبقى آخر.

ثم إنَّ لفظ «العراق» محتملٌ لمعنيين: أن يُراد به المصران، الكوفةُ والبصرة، وما يتبعهما من النواحي؛ أو أن يُراد به الإقليمُ بأسره.

فأمّا الأوّل فيؤيِّده أنَّ العراق لم يكن في صدر الإسلام ذا حدٍّ واحدٍ

متَّفقٍ عليه، قال ياقوت: «وأمّا حدُّه فاختُلف فيه»[٢٥٢]، فكان اسمُه معلَّقًا بالمصرين وما يتبعهما من الفتوح، لا بتخومٍ ثابتةٍ لا تتبدَّل.

ويشهد له جريانُ «أهل العراق» في الحديث الصحيح على أهل المصرين؛ ففي «صحيح البخاري» عن ابن عمر: «لمّا فُتح هذان المصران أتَوا عمر»، فوقَّت لهم ذاتَ عِرق[٢٥٣]، فاستقرَّت ميقاتًا لأهل العراق.

فإن حُمل الخبرُ على أرض المصر وناحيته، فقد ثبت خروجُ أهلها عند غزو المغول، كما ذكر صاحب «الحوادث» أنَّ أهل الحلّة والكوفة «انتزحوا إلى البطائح بأولادهم وما قدروا عليه من أموالهم»[٢٥٤]. وقال علامة الشيعة الحلّيّ في «كشف اليقين»، إنَّه لمّا وصل هولاكو إلى بغداد، وقبل أن يفتحها، «هرب أكثرُ أهل الحلّة إلى البطائح»[٢٥٥].

فاجتمعت في هذا الخبر وجوهٌ من المطابقة: أنَّ الخارجين أكثرُ أهل

---

(٢٥٢) ياقوت الحمويّ، معجم البلدان، بيروت: دار صادر، ط٢، ١٩٩٥م، ٤/٩٤ (العراق).

(٢٥٣) البخاريّ، الجامع الصحيح، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر، بيروت: دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، كتاب الحجّ، باب ذات عرق لأهل العراق، ٢/١٣٥ (١٥٣١).

(٢٥٤) كتاب الحوادث، لمؤلِّفٍ من القرن الثامن الهجريّ (وهو المنسوب وهمًا إلى ابن الفوطي باسم «الحوادث الجامعة والتجارب النافعة»)، تحقيق بشّار عوّاد معروف وعماد عبد السلام رؤوف، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ط١، ١٩٩٧م، حوادث سنة ٦٥٦هـ.

(٢٥٥) الحسن بن يوسف بن المطهّر الحِلّي (ت ٧٢٦هـ)، كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين، تحقيق حسين الدرگاهي (طهران: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط1، 1411هـ/1991م)، ص80–81، المبحث الثالث «الإخبار بالغيب»، في خبر وفادة سديد الدين الحِلّي على هولاكو ومخاطبته بما رُوي في شأن بغداد.

البلد بنصّ المؤرِّخ، وأنَّ الحلّة كانت يومئذٍ قاعدةَ ناحية الكوفة ووارثةَ ثقلها، وأنَّ القوم خرجوا بذراريهم وأموالهم ففارقوا ديارهم إلى أرضٍ سواها، وأنَّ خروجهم كان عند قدوم هولاكو، ومن جرّاء ما نزل بهم من أمره.

فإن أبى المعترضُ إلا حملَ العراق على الإقليم بأسره، من عبّادان إلى حديثة الموصل طولًا، ومن القادسيّة إلى حلوان عرضًا، صدقُ الخبر على هذا التقدير أيضًا؛ فقد خرجت من الإقليم طوائفُ شتّى من سائر طبقات أهله، إلى الشام ومصر والحجاز وأذربيجان، وتتابع نزوحُها سنين بعد الواقعة.

فأمّا الجند، فإنَّ عسكر الخليفة لمّا كُسر على نهر بشير في المحرَّم سنة ٦٥٦هـ تفرَّق أهلُه؛ قال اليونينيّ: «ووقعت الكسرةُ على عسكر بغداد... وبعضُهم رجع إلى بغداد هزيمًا، وقصد بعضُهم جهةَ الشام، قيل: كانوا نحو ألف فارس»[٢٥٦]؛ وقال الذهبيّ في حوادث السنة نفسها، وهو يؤرِّخ ما وصل إلى دمشق: «ووصل نحو خمسمائة فارسٍ من عسكر العراق، ذكروا أنَّ التتار حالوا بينهم وبين بغداد، ثم جاء بعدهم نحو الثلاثمائة إلى دمشق»[٢٥٧]. والخبران قد يكونان عن جماعةٍ واحدة، غير أنَّهما متَّفقان على أنَّ عسكرًا عراقيًّا يُعَدُّ بالمئين بلغ الشام، وقد قطع القومُ عليه طريقَ الرجوع إلى بلده.

---

(٢٥٦) اليونينيّ، ذيل مرآة الزمان، القاهرة: دار الكتاب الإسلاميّ، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م (مصوَّرة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن)، ١/٨٨.

(٢٥٧) الذهبيّ، تاريخ الإسلام ووَفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، بيروت: دار الكتاب العربيّ، ط٢، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، ٤٨/٤٢ (حوادث سنة ٦٥٦هـ).

وكان فيمن خرج من الأمراء قطبُ الدين سنجر المعروف بالياغز، من مماليك الخلفاء، قال ابن الفوطي: «فلمّا نزل السلطان هولاكو على بغداد هرب مع جماعته إلى الشام سنة ستٍّ وخمسين وستّمائة»(٢٥٨)، ثم صار من أمراء الدولة الظاهريّة بالشام ومصر، وتوفّي سنة ٦٦٩هـ(٢٥٩).

ثم اتَّصل الخروجُ بعد الواقعة سنين؛ فإنَّ جلال الدين ابن الدويدار الصغير، وكان أبوه مقدَّمَ عسكر الخليفة، باع ما يملك سنة ٦٦٢هـ، «وأظهر أنَّه يريد الخروجَ إلى الصيد وزيارة المشاهد، وأخذ والدتَه، وقصد مشهدَ الحسين عليه السلام، ثم توجَّه إلى الشام»، فأخذ شحنةُ بغداد مَن تخلَّف عنه من الجند فقتلهم(٢٦٠)؛ ومشهدُ الحسين بكربلاء على حافّة البادية غربيَّ الفرات، فكان طريقُه إلى الشام طريقَ البرّيّة.

وبلغ من كثرة القاصدين بلادَ المماليك من تلك الجهات أنَّ البريد قدم على الظاهر بيبرس «بأنَّ عدّةً من التتار ومن الأتراك والبغاددة قد قصدوا البلاد مستأمنين»، فجمع الأمراءَ وقال: «أخشى أن يكون في مجيئهم من

(٢٥٨) ابن الفوطي، مجمع الآداب في معجم الألقاب، تحقيق محمد الكاظم، طهران: مؤسسة الطباعة والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلاميّ، ط١، ١٤١٦هـ، ٣/٣٨٥ (٢٨١٠).

(٢٥٩) الذهبيّ، تاريخ الإسلام، ٤٩/٢٨١ (وفيات سنة ٦٦٩هـ)؛ والبرزاليّ، المقتفي على كتاب الروضتين، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، صيدا/بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م، ١/٢٢٠.

(٢٦٠) كتاب الحوادث، حوادث سنة ٦٦٢هـ.

كلِّ جهةٍ ما يُستراب منه»، وخرج إليهم بنفسه(٢٦١).

ولم يكن الخروجُ مقصورًا على الجند وأهل الدولة؛ فقد ذكر ابن تغري بردي أنَّ جدَّ بني البارزيّ، كتّابِ السرِّ بمصر في زمانه، «كان... يسكن في بغداد بباب أبرز... ثم خرج من بغداد في جفلة التتار إلى حلب»(٢٦٢)، فسمّى ذلك الخروجَ «جفلة»، والجفلةُ الانزعاجُ والفرارُ الجماعيّ، فكأنَّها كانت عندهم حادثةً معروفةً بهذا الاسم.

وأمّا بيتُ الخلافة، فقد كان أبو القاسم أحمد بن الظاهر، الذي بويع بعدُ بمصر ولُقِّب المستنصر بالله، «معتقلًا ببغداد مع غيره من أولاد الخلفاء، فلمّا استولى هولاكو على بغداد نجا، وانضمَّ إلى عرب العراق»(٢٦٣)، ثم خرج من البادية سنة ٦٥٩هـ إلى الشام «في قريب الخمسين فارسًا» من عرب خفاجة، فبويع بالقاهرة(٢٦٤).

وأمّا أبو العبّاس أحمد، الذي بويع بعده ولُقِّب الحاكم بأمر الله، فقد اختفى وقتَ أخذ بغداد ونجا، ثم خرج منها في نفرٍ من وجوه أهلها، منهم

---

(٢٦١) المقريزيّ، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ٢/١٠.

(٢٦٢) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القوميّ، دار الكتب المصرية، ٥/١٢٥.

(٢٦٣) الذهبيّ، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحقّقين بإشراف شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٢٣/١٦٨.

(٢٦٤) المقريزيّ، السلوك، ١/٥٢٩؛ وانظر: النويريّ، نهاية الأرب في فنون الأدب، القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ط١، ١٤٢٣هـ، ٣٠/٢٩.

زينُ الدين صالح بن البنّاء، «وقصد حسينَ بن فلاح أميرَ بني خفاجة، فأقام عنده مدّة، ثم توصَّل مع العرب إلى دمشق»(٢٦٥)؛ فاستقرَّت الخلافةُ العبّاسيّة بعدُ في القاهرة نحوًا من قرنين ونصف، ولم تعد إلى العراق. فهذان رجلان من البيت الذي كان يحكم العراق، ومعهما حاشيتُهما، أخرجهما الغزوُ من بغداد إلى البادية، ثم من البادية إلى الشام ومصر.

وأمّا الأسرى المحمولون إلى بلاد القوم، فقد قال صاحب «الحوادث» فيمن بقي من ولد الخليفة: «وأمّا ولدُ الخليفة الأصغر مبارك وأخواتُه فاطمة وخديجة ومريم، فإنَّهم لم يُقتلوا بل أُسروا»(٢٦٦)؛ فأمّا مباركٌ فبقي في أيديهم بمراغة من أذربيجان، وبها سمع منه ابنُ الفوطي سنة ٦٦٦هـ، وبها مات سنة ٦٧٧هـ(٢٦٧).

وقال ابن كثير: «وأُسر من دار الخلافة من الأبكار ما يقارب ألفَ بكرٍ فيما قيل»(٢٦٨)؛ وذكر النويريّ أنَّه «كان بمقام هولاكو جماعةٌ من أولاد

---

(٢٦٥) الذهبيّ، تاريخ الإسلام، ٤٨/٨٠ (حوادث سنة ٦٦٠هـ)؛ والمقريزيّ، المقفّى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ، ط١، ١٤١١هـ/١٩٩١م، ١/٤٧٠.

(٢٦٦) كتاب الحوادث، حوادث سنة ٦٥٦هـ؛ وانظر: الذهبيّ، تاريخ الإسلام، ٤٨/٢٦٢؛ وابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، الجيزة: دار هجر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، ١٧/٣٦١.

(٢٦٧) الذهبيّ، تذكرة الحفّاظ، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٤/١٩٠؛ وابن رجب، ذيل طبقات الحنابلة، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الرياض: مكتبة العبيكان، ط١، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٥م، ٤/٤٤٩؛ وابن الفوطي، مجمع الآداب، ٦/٦٦٦ (من ترجمة المؤلِّف).

(٢٦٨) ابن كثير، البداية والنهاية، ١٧/٣٦١.

مماليك الخليفة، أخذهم لنفسه وجعلهم خواصًّا عنده»[٢٦٩].

وأتمُّ من ذلك كلِّه خبرُ ابن الفوطي نفسه، المؤرِّخ البغداديّ؛ قال الذهبيّ: «مولده في المحرَّم سنة اثنتين وأربعين وستّمائة ببغداد، وأُسر في الوقعة وهو حدَث»[٢٧٠]، وذكر هو أنَّه لقي الشيخ قطب الدين الأهريّ سنة ٦٥٧هـ، قال: «وكنتُ أسيرًا، فدعا لي، وأنفذني إلى كليبر إلى صاحبه شمس الدين حبش الفخّار، فأقمتُ تحت كنفهم مديدة»[٢٧١]، ثم قال في موضعٍ آخر إنَّه لقي رجلًا بأهر سنة ٦٥٩هـ «لمّا فررتُ من أيدي الكفّار»[٢٧٢].

فاجتمعت في حاله عناصرُ الإخراج القسريّ كلُّها: أسرُ عراقيٍّ من بلده، وحملُه تحت سلطان الغزاة، وإبعادُه إلى إقليمٍ آخر يتقلَّب فيه بين أيديهم ثلاثَ سنين.

فإذا جمعتَ هذه الأخبار، رأيتَ أنَّ الإخراج لم يكن حادثةً في طائفةٍ بعينها، بل ظاهرةً عمَّت طبقاتِ أهل العراق بأسرها، وامتدَّت سنين، وتفرَّقت بأهلها في الآفاق. ثم إنَّ هذه الأخبار إنما حُفظت لأنَّ أصحابها كانوا جندًا يُعَدّون، أو أمراءَ يُترجَمون، أو خلفاءَ يُبايَعون، وأمّا العامّةُ الذين خرجوا في «جفلة التتار» وغيرها فلم يكن من شأن المؤرِّخين أن يُحصوا

(٢٦٩) النويريّ، نهاية الأرب، ٣٠/٥٥.
(٢٧٠) الذهبيّ، تذكرة الحفّاظ، ٤/١٩٠.
(٢٧١) ابن الفوطي، مجمع الآداب، ٣/٤٠٠.
(٢٧٢) المصدر نفسه، ٣/١٣٩ (٢٣٥٤).

أسماءهم ولا أعدادهم.

فما بلغنا من الأسماء والأعداد أدنى ما وقع لا أقصاه، وإذا كان ما حُفظ من ذلك نحوَ ألفٍ من عسكر العراق، ونحوَ ألف أسيرةٍ من دار الخلافة وحدها، فما ظنُّك بما لم يُحفَظ؟

إجلاءُ أهل الكوفة

وأمّا أهلُ الكوفة فأصلُ القول فيهم أثرُ ابن مسعود ‹ث٧›، وقد رتَّب فيه الإجلاءَ على بلوغ الخيل السوادَ بالفاء الدالّة على التعقيب: «حتى يربطوا خيولهم على السواد، فيُجلوكم»، ولم يشترط نزولَ القوم بالكوفة نفسها.

وقد افتتحه بقوله: «يوشك ألّا تأخذوا من الكوفة نقدًا ولا درهمًا»، والمرادُ به انقطاعُ ما كان يُؤخذ من البلد بحقِّ السلطان من خراجٍ وجباية. ويشهد له ما في «صحيح مسلم» من حديث أبي هريرة مرفوعًا: «منعت العراقُ درهمَها وقفيزَها، ومنعت الشأمُ مُدْيَها ودينارَها، ومنعت مصرُ إردبَّها ودينارَها»(٢٧٣)، وقولُ جابر بن عبد الله: «يوشك أهلُ العراق ألّا يُجبى إليهم قفيزٌ ولا درهم»، قيل: من أين ذاك؟ قال: «من قِبَل العجم، يمنعون ذاك».

فتأمَّل قوله: «يُجبى إليهم»، ثم تعليلَ المنع بغلبة العجم؛ فإنَّ المال إنما يُحمَل إلى أهل البلد إذا كانت فيه دارُ السلطان ومستقرُّ الولاية، فإذا زال

(٢٧٣) مسلم، الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، كتاب الفتن وأشراط الساعة، رقم (٢٨٩٦).

سلطانهم انقطعت الجباية إليهم، ولهذا قال القاضي عياض (ت ٥٤٤هـ) -قبل الغزو المغولي - : «وقد فسَّره في الحديث أنَّ معناه: منعها الجزيةَ والخراج، لغلبة العجم والروم على البلاد»(٢٧٤).

وأعجبُ من ذلك أنَّ النوويَّ (ت ٦٧٦هـ)، وقد أدرك زمانَ استيلاء التتر على العراق، قال: «أنَّ معناه أنَّ العجم والروم يستولون على البلاد في آخر الزمان، فيمنعون حصول ذلك للمسلمين... وهذا قد وُجد في زماننا في العراق، وهو الآن موجود»(٢٧٥)، وزاد السيوطيّ في «الديباج» بيانَ سببه فقال: «لمّا غلبت عليه التتار»(٢٧٦).

وقد وقع ذلك على وجهه، فانتقلت جبايةُ العراق من دار الخلافة إلى الدولة الإيلخانيّة.

وإذا استبان معنى الأخذ، فإن ابن مسعود افتتح الخبر بقوله: «يوشك ألّا تأخذوا من الكوفة نقدًا ولا درهمًا»، فاستشكله شدّادٌ وسأله: «وكيف يا عبد الله بن مسعود؟»، فجاءه الجوابُ من قوله: «يجيء قومٌ» إلى قوله: «من قصوركم هذه»، بيانًا للسبب الذي ينقطع به الأخذ، ولما يعرض لأهله

(٢٧٤) القاضي عياض، إكمال المُعلِم بفوائد مسلم، تحقيق يحيى إسماعيل، المنصورة: دار الوفاء، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ٨/٤٥٧.

(٢٧٥) النوويّ، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ط٢، ١٣٩٢هـ، ١٨/٢٠.

(٢٧٦) السيوطيّ، الديباج على صحيح مسلم بن الحجّاج، تحقيق أبي إسحاق الحويني الأثري، الخُبَر: دار ابن عفّان، ط١، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، ٦/٢٢٣.

من الإجلاء.

فضمير الخطاب في قوله «تأخذوا» هو بعينه في قوله «فيُجلوكم»، فالمخاطَبون في الجمل جميعًا جماعةٌ واحدة، وهم بمقتضى صدر الكلام الذين يأخذون من الكوفة. والأخذُ بهذا المعنى شأنُ أصحاب السلطان وعمّاله وجنده ومن يتبعهم، لا شأنُ عامّة الرعيّة؛ فلا يلزم أن يدخل في الخطاب من لا يأخذ من أهل البلد، من عامّته وأهل ذمّته، ولا أن يكون ما ذُكر من وجهة الجلاء خبرًا عن جميع أهل الكوفة. وعلى هذا يُحمَل قولُه: «أحدكم»، فإنَّ عمومه راجعٌ إلى المخاطَبين لا إلى من عداهم.

وكذلك قولُه: «من القصر من قصوركم هذه»؛ فقد أضاف القصور إلى المخاطَبين، وأشار إليها بـ«هذه»، فدلَّ على قصورٍ معهودةٍ لهم، وإضافتُها إلى أهل الإمارة والجند أليقُ بالسياق، إذ لهم فيها الدورُ والقصورُ التي يتركونها إذا زال سلطانُهم، بخلاف عامّة أهلها. ثم صوَّر انقلابَ الحال على ذوي السَّعة، إذ يصير أمنُ الرحيل أحبَّ إليهم من نعيم المقام، فيُؤثرون ظهرَ البعير وزادَ السفر على القصر المَشيد.

وإذا تقرَّر هذا، فانظر إلى ما جرى لشمس الدين سلّار البغداديّ؛ فإنَّه وليَ الكوفةَ والحلّةَ وواسطَ في أواخر الدولة العبّاسيّة، واستمرَّت ولايتُه في أيّام الظاهر والمستنصر والمستعصم، فكان القائمَ بأمر الكوفة وجبايتها حين أقبل المغول.

قال شهاب الدين النويريّ (ت ٧٣٣هـ) في خبره: «وكان رجلًا تركيًّا...

وهو من مماليك الخليفة الظاهر بأمر الله... ولّاه واسطَ والكوفةَ والحلّة، فأقام بها في الأيّام الظاهريّة والمستنصريّة والمستعصميّة.

فلمّا استولى هولاكو على بغداد وقتل الخليفة، اجتمع سلّارٌ هذا وصاحبُ شستر ومن انضمَّ إليهما، وقاتلوا التتار، فلم يكن لهم بهم طاقةٌ لكثرة التتار، فتوجَّه إلى برّيّة الحجاز، فأقام بها نحوًا من ستّة أشهر، ثم راسله هولاكو، وكتب له فرمانًا بإقراره على ما كان عليه في الأيّام المستعصميّة، فحضر إليه فأقرَّه»(٢٧٧).

فانظر إلى ترتيب الأسباب والمآلات في خبره: استيلاءُ التتر على بغداد، ثم مغالبتُهم والعجزُ عن دفعهم، ثم مفارقةُ صاحب الكوفة أرضَ ولايته وانحيازُه إلى البرّيّة.

وهذا الترتيبُ هو ترتيبُ الأثر نفسه: «حتى يربطوا خيولهم على السواد، فيُجلوكم»؛ فقد نزل المغولُ بغدادَ وهي في قلب السواد، فكان الجلاءُ بعد بلوغهم إيّاه وغلبتهم عليه، على ما تقتضيه فاءُ التعقيب.

ثم توجه نحو برية الحجاز، وهي بعينها منابت الشيح في الخبر، فالشيح «نباتٌ سُهليّ... مرعًى للخيل والنَّعَم، ومنابتُه القيعانُ والرياض»؛ فذِكرُ منابته تصويرٌ للخروج من العمران إلى الفيافي، في مقابلة السواد الذي سُمّي بخضرة زروعه ونخيله. وقد فسَّرته رواية زائدة صريحًا: «إلى جزيرة العرب ومنابت

(٢٧٧) النويريّ، نهاية الأرب، ٣٠/٥٤.

الشيح» ‹ث١٠›، وقولُ عبد الله بن عمرو للكوفيّ: «لتُساقُنَّ منها إلى أرض العرب» ‹م١›؛ والبرّيّةُ التي لجأ إليها سلّارُ هي من جهة جزيرة العرب هذه بعينها.

فلم تُغنِ منزلة سلار عنه حين غلب التتر، وآثر النجاةَ إلى البادية على قصور الإمارة، وخرج معه جندُه ومن انضمَّ إليه؛ فكان البعيرُ والزادُ أحبَّ إليه من القصر.

ثم عاد بفرمان هولاكو، غيرَ أنَّ ما كان يُجبى من الكوفة لم يعد يُجبى لسلطانه الأوّل، بل صار لمن غلب عليها؛ فرجع إلى عملٍ في البلد، ولم يرجع إليه سلطانُ الأخذ الذي كان له.

ثم لم يلبث أن اطَّلع هولاكو على مكاتبته صاحبَ مصر، فخرج من العراق مرّةً ثانيةً سنة ٦٦٠هـ قبل أن يُدركه الطلب، ولحق بالديار المصريّة، وخلَّف وراءه أموالَه وأملاكَه وأهلَه؛ وذكر للظاهر بيبرس أنَّه كان قد «جمع خراج سنتين» لو أُمهل لحمله، فلم يحمل منه نقدًا ولا درهمًا(٢٧٨).

فانظر كيف انتظمت الوقائعُ في رجلٍ واحدٍ كان صاحبَ الكوفة يومئذٍ: أقبل القومُ على النعت المذكور، وبلغت خيلُهم السواد، فأُخرج صاحبُ الولاية من سلطانه، ولجأ إلى برّيّة الحجاز، وآثر ظهرَ البعير وزادَ السفر على قصور الإمارة؛ ثم عاد تابعًا لسلطانٍ غير سلطانه، وانتهى أمرُه إلى

(٢٧٨) المصدر نفسه، ٥٤/٣٠-٥٥.

مفارقة العراق، وقد انقطع عنه ما كان يأخذه من خراج الكوفة.

فإن أبيتَ ما سبق، وقلتَ: بل الخبرُ واردٌ في أهل الكوفة جميعًا، لا في أهل السلطان دون غيرهم، قيل لك: إنَّ الخوف إذا عمَّ ناحيةً تفرَّق أهلُها في المسالك المنفتحة لهم، ونأَوا عن الجهة التي أقبل منها العدوّ.

وإذا اعتُبرت أحوالُ الفرات الأوسط يومئذٍ لم تخرج وجوهُ الفرار عن أربع جهات: فأمّا الشمالُ والمشرق، نحو بغداد وما وراءها، فمنهما أقبلت جيوشُ هولاكو، فكانا موضعَ المخافة لا وجهةَ النجاة؛ وأمّا الانحدارُ مع النهر إلى واسط والبصرة فقد سدَّ المغولُ مسالكه؛ فلم يبقَ إلا البطائح، وهي أرضُ المياه والقصب جنوبًا وشرقًا، والباديةُ غربيَّ الفرات، وهي طريقُ جزيرة العرب، لا يسهل على جيشٍ ثقيلٍ من الفرسان أن يُدرك فيها فارًّا خبيرًا بمياهها ومنازلها.

فمن قرب من المياه وقلَّ ظهرُه فمفزعُه البطائح، ومن دنت منه البرّيّة، أو كثرت إبلُه، أو جمعته بالأعراب أحلافٌ وأصهار، فوجهتُه البادية؛ فكان انقسامُ الفارّين بين هاتين الجهتين ممّا تقتضيه أحوالُهم ومواقعُ ديارهم.

ويدلُّك عليه أنَّ الكوفة على طرف السواد الغربيّ، ومن حدوده في تلك الناحية العُذَيب، وهو ماءٌ «بين القادسيّة والمغيثة... من منازل حاجّ الكوفة، وقيل: هو حدُّ السواد»[٢٧٩]، فمن جاوزه غربًا خرج إلى البادية.

(٢٧٩) ياقوت، معجم البلدان، ٤/٩٢ (العذيب).

والكوفةُ مع ذلك بابُ العراق إلى الحجاز، منها يخرج ركبُ الحاجّ، وعلى طريقها إلى مكّة منازلُ ومياهٌ معروفة تطرقها القوافلُ عامًا بعد عام؛ فالطريقُ منها إلى البادية مسلوكٌ معهود، لا مجهولٌ مرهوب.

فإذا انضمَّت هذه القرائنُ إلى ما تقدَّم من انسداد طرق الشمال والمشرق والتضييق على طريق النهر، كان الفرار العامَّ من ناحية الكوفة لم يخلُ من طوائفَ سلكت البادية، كما سلك غيرُها البطائح؛ إذ ذاك أجرى على سنن الأحوال، وأوفقُ لمواقع البلاد.

ثم إنَّ في ذكر البادية لطيفةً أخرى: أنَّ الأثر جعل أرضَ العرب مفزعًا يُجلى إليه أهلُ العراق، فاقتضى أنَّ هذا الغالب، مع بلوغه قلبَ العراق، لا يبلغ جزيرةَ العرب، وإلا لم تكن مفزعًا. وكذلك وقع: فقد بلغ المغولُ العراقَ والجزيرةَ والشام، وقاربت سراياهم فلسطين، ولم يطؤوا الحرمين، ولم تدخل جزيرةُ العرب في سلطانهم في شيءٍ من أطوار دولتهم.

ولم يكن ذلك عن قصورٍ في الطمع؛ فإنَّ أولجايتو خربندا جهَّز سنة ٧١٦هـ حميضةَ بن أبي نُمَيّ مع نائبه الدرفنديّ، وأمدَّهما بعسكرٍ وخزانة، ليملِّك حميضةَ مكّةَ بدلَ أخيه رميثة؛ فسار الدرفنديُّ وحميضةُ ومن معهما من عسكر التتر والعرب حتى جاوزوا البصرة، «فبلغهم موتُ خربندا، فتفرَّقت تلك الجموع»، ثم أوقع بهم أعرابُ البادية فانهزموا(٢٨٠).

(٢٨٠) أبو الفداء، المختصر في أخبار البشر، القاهرة: المطبعة الحسينية المصرية، ط١، ٤/٨٠ (ذكر ما جرى لحميضة والدرفنديّ).

فوقف آخرُ ما همَّ به سلطانُهم من أمر الحجاز على عتبة البادية نفسها؛ ووقوفُ هذا الغالب دون أرض العرب، مع قدرته وطمعه وانبساط ملكه، قيدٌ آخر صدق فيه الخبر، وشاهدٌ على ما كان في تلك الفيافي من عُسر المسالك وضعف سلطان الجيوش الغازية.

فإن قيل: في ألفاظ الآثار «أوشك» و«يوشك»، فهي إنذارٌ بما كان يُرتقب عن قريب، ثم حُملت على المغول بعد ستّة قرون؛ أجيب: «يوشك» في لسان النبوّة لتقريب الآتي لا محالة، لا لتحديد أجله؛ كما في قوله ﷺ: «والذي نفسي بيده، ليوشكنَّ أن ينزل فيكم ابنُ مريم حكمًا مقسطًا»(٢٨١)، ومعلومٌ عند المخاطَبين حينئذٍ أنَّ ذلك ليس ممّا يقرب حصولُه في أعمارهم.

الدعوى السادسة: في العودة وسَلوة العيش

أن إخراج أهل العراق لا يكون نهاية مقامهم فيها، بل يعودون إليها، وتكون لهم بها سلوةٌ من عيش.

(٢٨١) البخاريّ، الجامع الصحيح، كتاب البيوع، باب قتل الخنزير، رقم (٢٢٢٢)؛ ومسلم، الصحيح، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى ابن مريم حاكمًا بشريعة نبيّنا محمد ﷺ، رقم (١٥٥).

وأصلها في أثر عبد الله بن عمرو، وقد اتّفقت عليه طرقه:

«أوشك بنو قنطوراء أن يُخرجوكم من أرض العراق». قال: قلت: **ثم نعود؟** قال: «وذلك أحبّ إليك؟ **ثم تعودون، ويكون لكم بها سَلوةٌ من عيش**» (معمر عن أيّوب).

«أنت تشتهي ذاك؟» قلت: أجل، قال: «نعم، **ويكون لهم سلوةٌ من عيش**» (ابن عليّة عن أيّوب).

قلت: **ثم يعودون؟** قال: «إنك لتشتهي ذلك؟» قال: «**ويكون لهم سلوةٌ من عيش**» (قتادة).[٢٨٢]

فالخبر يتضمّن ثلاثة أمور مترتّبة: الإخراج، ثم العودة، ثم سلوة العيش. والضمير في «تعودون» ضمير المخاطَبين أنفسهم الذين قيل فيهم: «يُخرجوكم»، وفي لفظ قتادة: «ثم يعودون؟»، والضمير فيه لأهل العراق الذين ذُكر إخراجهم؛ فالعائدون هم الخارجون.

وأمّا «السلوة» فقد فسّرها أبو عبيد في هذا الأثر بعينه، فقال: «وقوله: سلوةٌ من عيش، يعني النعمة»، واستشهد بقول أميّة بن أبي الصلت: «يا سلوة العيش لو دام النعيم لنا»،[٢٨٣] وقال ابن السكّيت: «السُّلوة والسَّلوة رخاء

(٢٨٢) معمر، الجامع، ح20799؛ ونعيم بن حماد، الفتن، ح1911؛ والحاكم، المستدرك، ح8466 <ث١>.

(٢٨٣) القاسم بن سلّام، غريب الحديث، ج4، ص284-285، وفي روايته للأثر: «من أرض البصرة».

العيش»، ويقال: «هو في سلوةٍ من العيش، أي في رخاءٍ وغفلة».(٢٨٤)

فالموعود بعد العودة نعمةٌ ورخاءٌ في العيش، يتعزّى بها القوم عمّا نزل بهم. فوعدهم بالرجوع إلى أرضهم، وبرخاءٍ يصيبونه فيها.

فأمّا أنَّ العائدين هم الخارجون بأعيانهم، فأوّلُهم أهلُ الحلّة والكوفة، وقد تقدَّم أنَّهم «انتزحوا إلى البطائح بأولادهم وما قدروا عليه من أموالهم»، ثم قال صاحبُ «الحوادث» في السياق نفسه: «فعادوا إلى بلادهم، وأرسلوا إلى من في البطائح من الناس يعرِّفونهم ذلك، فحضروا بأهلهم وأموالهم»(٢٨٥).

فالذين حضروا هم «من في البطائح»، أي الذين نزحوا إليها بأعيانهم، رجعوا بالأهل والأموال التي خرجوا بها. وقال الحلّيّ: إنَّ هولاكو «كتب لهم فرمانًا باسم والدي، يطيِّب فيه قلوبَ أهل الحلّة وأعمالها»(٢٨٦). وهذا يكاد يكون تفسيرًا حرفيًّا لقوله: «ثم تعودون»: خروجٌ تحت الخوف، ثم طلبٌ للأمان، ثم رجوعُ المتقدِّمين، ثم إرسالُ الخبر إلى النازحين، ثم عودةُ الأسر بأهليها وأموالها.

---

(٢٨٤) ابن منظور، لسان العرب، ج14، ص396، مادة «سلا».

(٢٨٥) كتاب الحوادث، تحقيق بشار عواد معروف وعماد عبد السلام رؤوف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٩٩٧م)، ص ٣٦٠، حوادث سنة ٦٥٦هـ

(٢٨٦) الحسن بن يوسف بن المطهّر الحِلّي، كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين، تحقيق حسين الدرگاهي (طهران: مؤسسة الطبع والنشر التابعة لوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ط1، 1411هـ/1991م)، ص80-81، ضمن المبحث الثالث، خبر وفادة سديد الدين الحِلّي على هولاكو.

وثانيهم صاحبُ الكوفة نفسُه، فإنَّ سلّارًا لمّا أقام ببرّيّة الحجاز نحوَ ستّة أشهر «راسله هولاكو، وكتب له فرمانًا بإقراره على ما كان عليه في الأيّام المستعصميّة، فحضر إليه فأقرَّه»(٢٨٧)، فعاد صاحبُ الكوفة بعينه إلى ولايته بعد إجلائه عنها إلى البادية. فالرجلُ الذي صدق فيه قولُه: «فيُجلوكم إلى منابت الشيح، حتى يكون البعيرُ والزادُ أحبَّ إلى أحدكم من القصر»، هو الذي صدق فيه قولُه: «ثم تعودون».

وثالثُهم ابنُ الفوطي، وقد تقدَّم أنَّه أُسر في الوقعة وهو حدَث وحُمل إلى أذربيجان، ثم فرَّ من أيدي القوم سنة ٦٥٩هـ، واتَّصل بنصير الدين الطوسيّ بمراغة، فخزن كتبَ الرصد بها بضعَ عشرة سنة، ثم قال في ترجمة علاء الدين الجوينيّ: «وهو الذي أعادني إلى مدينة السلام، وفوَّض إليَّ كتابةَ التاريخ والحوادث»(٢٨٨). وذكر الذهبيّ أنَّه سكن بغداد بعد مراغة، وولي خزنَ كتب المستنصريّة، فبقي عليها إلى أن مات بها في المحرَّم سنة ٧٢٣هـ(٢٨٩). فهذا عراقيٌّ أُخرج من أرضه بأشدِّ صور الإخراج، الأسرِ والحمل، ثم عاد إليها بنفسه، فولي فيها خزانةَ المدرسة التي كانت من مفاخر الخلافة، ومات بها.

(٢٨٧) النويريّ، نهاية الأرب، ٣٠/٥٤.

(٢٨٨) ابن الفوطي، مجمع الآداب، ٢/٣١٥ (١٥٣٧).

(٢٨٩) الذهبيّ، تذكرة الحفّاظ، ٤/١٩٠؛ وانظر في تاريخ وفاته: الصفديّ، أعيان العصر وأعوان النصر، تحقيق علي أبو زيد وآخرين، بيروت/دمشق: دار الفكر المعاصر/دار الفكر، ط١، ١٤١٨هـ/١٩٩٨م، ٣/٦٣.

هذا والرجوع إلى الأوطان عند زوال موجب الفرار من مقتضيات الطباع ومجاري العادات، فإنَّ حبَّ الوطن غريزةٌ في النفوس، وما يفارق المرءُ دارَه ونخلَه وزرعَه مختارًا إذا أمكنه المقامُ فيها آمنًا، فإذا حمله الخوفُ على النزوح ثم زال ما يخاف، عاد موجبُ الإقامة بعد أن كان موجبُ الرحيل.

وكان الذي أخرج عامّةَ الناس يومئذٍ مخافةَ القتل، فلمّا استقرَّ سلطانُ الغالب وعاد الأمانُ في المدن ونواحيها، زال عن كثيرٍ منهم ما حملهم على الفرار، فصارت العودةُ هي الموافقةَ لمجرى العادة، وإن لم يُنقَل رجوعُ كلِّ خارجٍ بعينه. ويشهد لذلك أنَّ البلاد لم تظلَّ خرابًا بعد الغزو، بل عادت إليها أسبابٌ من العمارة والمعاش لا يستقيم قيامُها بغير أهلٍ يسكنونها ويعملون فيها، على ما سيأتي بيانه.

سَلوةُ العيش

وأمّا سلوةُ العيش، فإنَّ العراق صار بعد الواقعة إلى ولاية علاء الدين عطا ملك الجوينيّ (ت ٦٨١هـ)، صاحب «تاريخ جهانگشاي»، فوليه سنة ٦٥٧هـ، وبقي عليه نحوًا من عشرين سنةً ونيّف؛ فكان أوّلُ ما صنع أن أسقط عن أهل بغداد ما قُرِّر عليهم من الجباية على الرؤوس(٢٩٠)، ثم أقبل على عمارة السواد.

(٢٩٠) كتاب الحوادث، في أخبار ولايته من حوادث سنة ٦٥٧هـ وما يليها.

قال الذهبيّ: «ولي علاء الدين نظرَ العراق... فأخذ في عمارة القرى، وأسقط عن الفلّاحين مغارمَ كثيرة، إلى أن تضاعف دخلُ العراق، وعظُم سوادُها، وجرَّ نهرًا من الفرات مبدؤه من الأنبار ومنتهاه إلى مشهد عليٍّ رضي الله عنه، وأنشأ عليه مائةً وخمسين قرية... **ووجد أهلُ بغداد به راحة**»(٢٩١).

وقال اليونينيّ في ترجمته: «والناس في أيّامه كأيّام الخلفاء... وعمل في جامع الكوفة بركةً عظيمةً ينزل إليها بدرج... وساق إليه المياه العظيمة من النهر الذي حفره من الفرات، مبدؤه من الأنبار، وأوصله إلى المشهد، وعمَّر عليه نحو مائةٍ وخمسين قرية... وحصل بذلك للناس رفقٌ عظيم، فإنَّهم كانوا يردون الماء قبل عمله من مسافةٍ بعيدة... وزرع على هذه المياه النخيلَ العظيمة والبساتينَ والكرومَ والبقول، وكانت أوّلًا كأرض الحجاز»(٢٩٢).

وقال ابن الفوطي، وهو من أهل البلد: «واستقامت به أمورُ الخلائق، وأعاد رونقَ الخلافة»(٢٩٣).

فتأمَّل هذه الشهادات: رخاءٌ في العيش يصفه المؤرِّخون بأنَّه كأيّام الخلفاء، وراحةٌ يجدها أهلُ بغداد، ودخلٌ يتضاعف، وسوادٌ يعظم، ونهرٌ

(٢٩١) الذهبيّ، تاريخ الإسلام، ٥١/٨١ (وفيات سنة ٦٨١هـ)؛ وانظر: الصفديّ، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث العربيّ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م، ٢٠/٨٤.

(٢٩٢) اليونينيّ، ذيل مرآة الزمان، ٤/٢٢٥.

(٢٩٣) ابن الفوطي، مجمع الآداب، ٢/٣١٥ (١٥٣٧).

يُجَرُّ من الفرات إلى نواحي الكوفة تُنشأ عليه القرى ويُغرس عليه النخل في أرضٍ كانت كأرض الحجاز، وبركةٌ تُعمل في جامع الكوفة نفسه.

فالأرضُ التي أُجلي عنها أهلُها إلى منابت الشيح، صار بعضُ ما يليها من البادية نخلًا وبساتين، وعاد إليها من خرج منها، فأصاب فيها «سلوةً من عيش» على المعنى الذي فسَّرها به أبو عبيد وابن السكّيت: نعمةً ورخاءً.

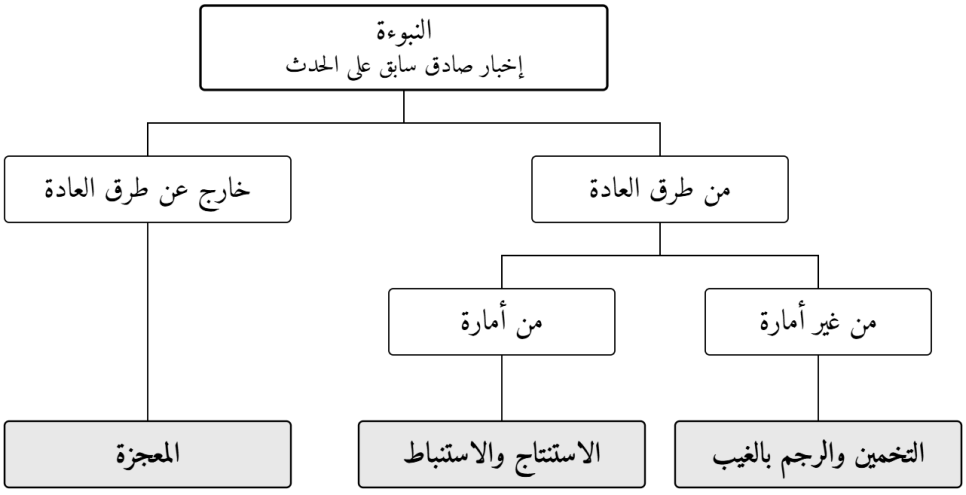
المقامُ الرابع

بيان إعجاز الخبر

اعلم أنّ النبوءة إخبارٌ صادقٌ عن أمرٍ مستقبلٍ قبل وقوعه، ومأخذُ هذا الإخبار لا يخلو من أحد وجهين: إمّا سببٌ جارٍ على مألوف العادة، داخلٌ فيما تبلغه مدارك البشر وتناله أسبابهم؛ وإمّا سببٌ خارجٌ عن مجاري العادات، لا تستقلّ القوى البشرية بإدراكه، وهو الخارق للعادة.

فأمّا ما كان من طريق العادة، فلا يخلو: إمّا أن يكون إخبارًا بغير أمارةٍ يُستدلّ بها، فذلك التخمينُ المجرّد والرجمُ بالغيب؛ وإمّا أن يكون نظرًا في أمارات الحاضر، يُستدلّ بها على ما يُستقبل من الحوادث، فذلك الاستنباطُ والاستدلال، وانتقالُ الذهن من المعلوم إلى المجهول.

فمتى ثبت في نبوءةٍ بعينها أنّ إصابتها لا تُحمل على اتفاق التخمين، وأنّ مضمونها لا يُستخرج بالنظر والاستنباط من مقدّمات العصر، فقد انسدّت دونها مسالكُ الأسباب المعتادة، وتعيّن كونُها من قبيل الخارق للعادة، الذي لا يستقلّ البشر بالإتيان بمثله.



شكل (٢٦): مآخذ الإخبار بالمستقبل: ما كان من طرق العادة، وما كان خارجًا عنها

الشقُّ الأوّل: في امتناع أن يكون تخمينًا

اعلم أن التخمين العشوائي إخبارٌ عن مجهول، من غير دليل يختصّ به المخبر بتعيين الواقع دون وجوه خلافه، ما لم يكن اختيارُ المخبِر فيه مستندًا إلى أمارةٍ تميّز الوجه الواقع من سائر الوجوه الممكنة. وليس حظُّ الإصابة في خبرٍ مفردٍ كحظِّها في خبرٍ اشتمل على تعييناتٍ كثيرة، لكلٍّ منها وجوهٌ مخالفة؛ فإن إصابة المجموع لا تحصل إلا بإصابة جميع أجزائه، وحظُّ اجتماع القيود حاصلُ ضرب احتمال كلِّ قيدٍ مشروطًا بما تقدّمه، إلى آخرها. وهذا هو قانون الضرب الشرطي Chain Rule of Probability، وهو يعمُّ القيود

المستقلة والمتعلّقة، ولا يشترط استقلالها الاحتمالي.

غير أن مجرّد تعدُّد القيود لا يوجب بُعد اجتماعها؛ فقد تتكاثر الأوصاف وهي آثارٌ لعلةٍ واحدة، أو يكون وقوع بعضها عند وقوع بعضٍ غالبًا، وإن لم يكن لازمًا. وإنما العبرة بما يبقى لكلِّ قيدٍ من احتمالٍ بعد تحقّق سوابقه؛ فليس كلُّ غير لازمٍ نادرًا، ولا كلُّ ممكنٍ متساويَ الحظِّ مع غيره. ومتى بقي للتعيين خلافٌ له حظٌّ معتبر، ثم جاء الخبر بتعيينه دون سواه، كان في مطابقته تخصيصٌ زائد، يقوى أثره بقدر ما كان خلافُه متوقَّعًا.

ولهذا يحسن حمل الإصابة على الاتفاق إذا كان الخبر قليل التعيين، واسع الأجل، كثير النظائر، كقول القائل: «ستمطر السماء في هذا الشهر»، فتمطر؛ فإن الخبر لم يضيّق مجال الإصابة، ولا التزم من أحوال المطر زمانًا مخصوصًا ولا موضعًا معينًا ولا مقدارًا مقدَّرًا. بخلاف خبرٍ عيّن فاعل الحادثة، وصفته، وجهة إقباله، ومنتهى غزوه، وصورة غلبته، وما يعرض لأهل البلاد من جرّائها، ثم مصيرهم من بعد؛ فإن اجتماع هذه التعيينات على نسقٍ مخصوصٍ أضيقُ مجالًا للإصابة من وقوع أصل الحادثة.

واعلم أن إصابة التخمين إنما تحصل بموافقة ما اختاره المخمِّن لما يقع في الخارج. ولاختيار المخمن أسبابٌ يتعيَّن بها، كما أن للواقع أسبابًا يتعيَّن بها وقوعه. فإذا كان التخمين عشوائيًّا، بمعنى أن تكون أسباب الاختيار

مستقلةً عن أسباب الوقوع، فلا يستمدُّ المخمِّن منها أمارةً ترجّح له ما سيقع، كان احتمال اجتماع الاختيار والوقوع في وجهٍ واحد بعينه حاصلَ ضرب احتمال اختيار ذلك الوجه في احتمال وقوعه.

ومثاله أن يكون في وعاء 1000 كرة: 1 حمراء، و499 زرقاء، و500 خضراء، ثم تُستخرج منه كرة عشوائيًّا، ويخمِّن رجلٌ لونها باختيار أحد الألوان الـ3 على السواء، استقلالًا عن الاستخراج. فاحتمال اختياره كلَّ لون 1/3، وإن كانت احتمالات خروج الألوان متفاوتة تفاوتًا عظيمًا. فيكون احتمال إصابته بالأحمر، مثلًا، حاصلَ ضرب احتمال اختياره له، وهو 1/3، في احتمال خروجه واقعًا، وهو 1/1000؛ أي: 1/3 × 1/1000 = 1/3000.

ونحن نُنصف الخصم في الخبر موضع البحث، فنجمع ما يتلازم من القيود، ولا نجعل الأوصاف الناشئة عن أصلٍ واحد بمنزلة اتفاقاتٍ مستقلة؛ فالسواد والنخل ومواضع الأنهار ونواحي الكوفة ننتظمها فيما يثبت منها من تعيين الجهة والموضع، وانقطاع النقد نلحقه بصورة الإجلاء ولوازمه، وهيأة الوجه واللباس نجمعهما في وصف الهيئة المخصوصة.

ثم ننظر فيما وراء ذلك من مفارق الاحتمال ومواطن النقض:

- ففي تعيين الفاعل أممٌ شتى يمكن تصوّر قتالها مع المسلمين، وليس وقوع الغزو مستلزمًا لصدوره عن قومٍ بأعيانهم.

- وفي نعت الفاعل ومواطنه أوصافٌ وجهاتٌ متغايرة؛ وليس تعيين الأمة مستلزمًا لإصابة جميع نعوتها ومواضع منشئها ومسالك إقبالها.
- وفي مبلغ الغزو الوقوفُ بخراسان، أو بلوغ فارس والجبال، أو الانحدار إلى العراق؛ وليس بلوغ الموضع الأول موجبًا لبلوغ الآخر.
- وفي منتهى المسير بالعراق الاقتصارُ على أطرافه وحواضره الشمالية، أو الامتداد إلى سواده ونواحي الكوفة؛ وليس دخول البلاد مستلزمًا لبلوغ كل موضعٍ منها.
- وفي صورة الغلبة غارةٌ تنقضي، أو سلطانٌ يستبقي الرعية، أو إجلاءٌ يحمل أهل البلاد على مفارقة ديارهم.
- وفي عاقبة أهل البلاد البقاءُ في منافيهم، أو الرجوعُ إلى ديارهم، ثم وجدانُ الخراب المحض أو حصولُ سلوةٍ من عيش؟ وليس الخروج موجبًا للعود، ولا العود موجبًا لحصول المعاش الموصوف.

فهذه مراتبُ متغايرة، لا يُغني وقوعُ إحداها عن إثبات ما بعدها، ولا يلزم من تحقّق سوابقها تعيُّنُ لواحقها. وفي كل واحدة من هذه المراتب وجوه كثيرة يتعين على المخمّن أن يختار منها، بل الاحتمالات الأخرى هي أولى بالاختيار من المختار، فقد كانت فارس والروم يومئذٍ صاحبتَي ملكٍ وجندٍ ومدائن وحصون، والعرب إلى جانبهما قبائل لا تقارب إحداهما في أسباب السلطان الظاهرة. فلو كانت الأخبار جاريةً على مقتضى المخاوف القريبة،

لكان توقّع غلبة إحدى الدولتين على العرب أسبق إلى الظن من توقّع فتح العرب لبلادهما.

وعلى أن الخبر جاء في شأنهما بعكس ذلك: «تغزون جزيرة العرب فيفتحها الله، ثم فارس فيفتحها الله، ثم تغزون الروم فيفتحها الله»، وجاء: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده»، وأما الترك، مع بُعد مواطنهم عن مركز الصراع العربي الفارسي الرومي، فجاء فيهم خبر قتالٍ وغلبةٍ تبلغ العراق وتفضي إلى إجلاء أهله.

فتأمّل هذا الاختلاف في جهات التعيين؛ فإن الدولتين اللتين كان يُخشى بأسهما بحسب ظاهر الحال ورد الخبر بفتح المسلمين لبلادهما، والقوم الأبعد عن موازين الصراع المباشر ورد الخبر ببلوغهم العراق وإجلاء أهله!

ولعلّ المقصود يتجلّى بمثال؛ فلو أخبر مخبرٌ في عصرنا أن البرازيل ستقوى شوكتها، ثم تحارب الولايات المتحدة فتظفر بها، ثم تبلغ جيوشها وادي المسيسيبي، ثم تُجلي طائفةً من أهل تلك النواحي إلى براري الغرب، حتى تختلّ معايشهم وتكسد نفائس دورهم، ويصير المركوب والزاد أحبَّ إليهم منها، ثم يعودون بعد أعوامٍ إلى ديارهم فيجدون بها سلوةً من عيش؛ ثم تعاقبت القرون فوقعت هذه الأمور بأعيانها وعلى ترتيبها، أكان للعاقل أن يُسوّي بين هذا وبين قول قائلٍ: «ستقع حربٌ عظيمةٌ في بعض البلاد»؟

فإن قوة البرازيل لا تستوجب محاربة الولايات المتحدة، ولا المحاربة تستوجب الظفر، ولا الظفر يستوجب بلوغ وادي المسيسيبي، ولا بلوغه

يستوجب الإجلاء، ولا الإجلاء يستوجب تلك الوجهة وما يلحق الخارجين من اضطراب المعاش، ولا الخروج يستوجب العود، ولا العود يستوجب وجدان السلوة الموصوفة. فهذه تعيينات يتسع في كلِّ مرتبةٍ منها مجالُ الخلاف، وإن تفاوتت وجوهه في القرب والبعد.

وإن قيل: إنّ إصابة المخمّن، وإن تناهت في الندرة، لا تستحيل لذاتها، ولا يلزم من فرض وقوعها اتفاقًا محالٌ عقليّ. فكيف يُدّعى القطع بانتفاء الاتفاق، وهو ممكنٌ في نفسه، ولا يستحيل فرضه في العقل؟

قلنا: إن أُريد امتناعه لذاته، فلم ندّعه؛ وإنما ادّعينا حصول العلم بانتفائه في هذا الموضع، وليس إمكانُ الشيء في نفسه بمانعٍ من العلم بعدم وقوعه؛ فإن الممكن قد يُعلم عدم وقوعه، كما يُعلم وقوعه، مع بقاء إمكان طرفيه بحسب ذاته.

فإن قيل: إن كل ما لم يُفضِ فرضُ نقيضه إلى التناقض، لم يكن مما يوجب القطعَ واليقين، بل قصاراه ظن لا يمتنع في حكم العقل أن ينهض بإزائه معارض نظري من جنسه.

أجيب: هذا باطل، لوجوه:

الوجه الأوّل: أنّ قول القائل: «كلُّ ما لا يستلزم خلافُه تناقضًا فهو ظنّيّ»، نقيضها: «قد يحصل اليقين بما لا يستلزم خلافُه تناقضًا»، ليس فيها تناقض، فلزمه أن تكون قاعدته ظنيّة.

الوجه الثاني: أنّا نسأل الخصم: بماذا حصل لك اليقين بامتناع اجتماع

النقيضين؟ فإن قال: باستلزام خلافه التناقض، دار، إذ جعل العلم بامتناع التناقض دليلًا على نفسه. وإن قال: حصل الجزم به بلا موجبٍ معرفيّ، كان اعتباطًا. وإن قال: بل أدرك العقلُ امتناعَه ضرورةً بمجرد تصوّر طرفيه، عاد الأمر إلى علمٍ ضروريٍّ تنقاد له النفس اضطرارًا، وتذعن له إذعانًا لا تملك معه دفعًا؛ وهذا مشترك بين ما لزم من التناقض وغيره.

والوجه الثالث: أنّ سائر ما نشاهده من أعيان الموجودات وحوادثها ليس واجبا، بل هو ممكنٌ يجوز وجودُه وعدمُه؛ فليس في فرض عدم وجود رجلٍ بعينه، أو عدم بناء مدينةٍ معلومة، تناقضٌ عقليّ. وعلى أصل الخصم: لا شيء ممّا لا يستلزم فرضُ عدمه تناقضًا بمعلومِ الوقوع يقينًا، فيلزمه أن لا شيء من الوقائع الخارجيّة الممكنة التي نعرفها بمعلومة يقينًا، وإن عايناها وشهدت بها الحواس وتواترت بها الأخبار!

وإلى هذا نبه الفيلسوف الأمريكي ألفين آيرَا غولدمان Alvin I. Goldman -أحد أعلام نظرية المعرفة المعاصرة- بقوله:

> «لو كان ثبوتُ العلمِ موقوفًا على إبطالِ جميعِ الوجوهِ المخالفةِ التي يجوزها حكم المنطق، لما ثبت علم البتة، على أقلِّ تقدير: العلمُ بالحقائقِ الممكنة التي ليس صدقُها ضروريًّا»(٢٩٤).

(٢٩٤) Alvin I. Goldman, “Discrimination and Perceptual Knowledge,” The Journal of Philosophy 73, no. 20 (18 November 1976): 771–791 DOI: 10.2307/2025679

والوجه الرابع: أنّ التصديق فرعُ تصوّر طرفَي القضية والنسبة بينهما، وإدراكُ ذلك موقوفٌ على سلامة الفهم والتمييز، وذلك فرعُ سلامة الملكات الإدراكية Cognitive Faculties، وسلامة الحواس، ومطابقة اللغة لما في الذهن.وليس فرضُ اختلال شيءٍ من هذه الوسائط بمستلزمٍ للتناقض؛ إذ يجوز أن يخطئ المرءُ في إحساسه، أو يغلط في فهمه، أو يلتبس عليه مدلولُ اللفظ، أو تختلّ بعضُ آليات المعالجة الإدراكية Cognitive Processing.

فسلامةُ هذه الوسائط وموثوقيّتُها المعرفية Epistemic Reliability ظنيّةٌ على أصل الخصم؛ إذ لا يستلزم فرضُ خلافها تناقضًا. وما توقّف العلمُ به على ظن أولى بأن يكون ظنيا، فالنتيجة تتبع أخسَّ مقدّماتها. فيلزم على أصله أن تكون سائر المعارف -بما يشمل الضرورات العقلية- ظنية.

فلا تذهبنّ بك الغفلةُ إلى الخلط بين اليقين المعرفي Epistemic Certainty والضرورة المنطقية Logical Necessity؛ فإنّ هذا خلطٌ بين جهتين متباينتين: جهة تتعلّق بالنسبة الحكمية للقضية Modal Status، من حيث إمكانُها أو وجوبُها أو امتناعُها؛ وضرورة بمعنى الجزم المعرفيّ الذي لا يبقى معه موجبٌ للتردّد والارتياب. فالأولى راجعةٌ إلى جهة المعلوم في نفسه، والثانية راجعةٌ إلى حال العالِم mental state في علمه بالمعلوم. ولا يلزم من ثبوت إحداهما ثبوتُ الأخرى.

ألا ترى أنّ القضية الرياضيّة قد تكون واجبةَ الصدق في نفس الأمر،

وهي مع ذلك مجهولة لمن لم يطّلع على برهانها؟ وربّما اعتقدها معتقدٌ لمحض تقليدٍ أو الاتفاق، فلا يكون اعتقادُه مسوغا فضلا عن أن يكون موقنا لمجرّد أنّ متعلَّق العلم ضروريّ.

كما أن القضية قد تكون ممكنةً Contingent Proposition ويعلم وقوعَها علمًا يقينيًّا، كعلم المرء بوجود نفسه وهو ممكن الوجود بالذات غير واجب. فضرورةُ المعلوم لا تستلزم يقينَ العالم به، كما أنّ يقينَ العالم لا يستلزم ضرورةَ المعلوم في ذاته.

فإذا تبيّن ذلك، عُلم أنّ الإمكان الذاتيّ لا يستلزم احتمالًا معرفيًّا Epistemic Possibility بالضرورة؛ فإنّ قولنا: «يمكن أن يكون الأمر على خلاف ما وقع»، حكمٌ على الشيء من حيث ذاته، وقولنا: «يحتمل أن يكون قد وقع على خلاف ما علمناه»، حكمٌ بحسب ما تسوّغه أدلّتنا ومعارفنا؛ فالأول نوع علم والثاني نوع جعل، فكيف يستويان! إذ قد نعلم وقوع أحد الممكنين، ولا يبقى عندنا موجبٌ معتبرٌ للتردّد فيه، مع أنّ نقيضه لم يكن مستحيلًا لذاته.

ولو كان مجرد الإمكان الذاتي للمصادفة كافيًا في دفع العلم المستفاد من القرائن، لانسدّ باب العلم بأسباب الحوادث؛ إذ ما يدريك لعلّ الماء لا يروي، ولا النار تحرق، وإنما اقتران الريّ بالماء والإحراق بالنار خبطُ العشواء، قد وافق اتفاقًا في المرات التي شاهدناها؟ ولعلّ ما تدركه بحواسك

إنما وافق الموجودات اتفاقًا، لا لسلامة الآلات وصحة الإدراكات؟ ولعلّ المتواترات إنما توافقت اتفاقًا؛ فهبِ المخبرين لم يتواطؤوا، ولم يأخذ بعضهم عن بعض، فلعلّ كلًّا منهم اختلق الخبر من تلقاء نفسه، فاتحدت أخبارهم بمحض المصادفة!

ولعلّ آدمَ أمُّنا والأبُ حوّاءُ في الحسابِ
ولعلّ ما أبصرتَ من بيضِ الطيورِ هو الغرابُ
وعساك حين قعدتَ قمتَ وحين جئتَ هو الذهابُ(٢٩٥)

الشقُّ الثاني: في امتناع أن يكون استنباطًا من مقدّمات العصر

تقدّم في الشقّ الأوّل أنّ الخبر ليس تخمينًا ولا صدفة. فبقي أن نسأل: هل يكون استنباطًا؟ أي: لو جمع رجلٌ حاذقٌ كلَّ ما كان يُعلم في عصره، ثمّ أعمل فيه نظره، أكان مُفضيًا به نظرُه إلى ما جاءت به الأخبار؟

(٢٩٥) ابن عبد ربّه الأندلسي (ت 328هـ)، العقد الفريد، تحقيق مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1404هـ، ج2، ص248، خبر «المأمون ورجل من الحسبانية». أورد الأبيات في حكاية مناظرة ثُمامة بن أشرس لرجلٍ من الحِسْبانيّة أنكر حقائق الأشياء، فنسب إنشادها إلى ثُمامة على سبيل التهكّم بمذهبه.

ودعنا نبلغ في هذا الفرض غايتَه، ولا نُبقِ لصاحب النظر فيه عذرًا من قلّة علمٍ أو قصور إحاطة؛ فنفرضه رجلًا قد جُمعت له معارفُ الأمم، وكُشفت له خزائنُ الأخبار، حتى كأنّه اطّلع على ما أُودع دواوين المدائن والقسطنطينيّة وتشانغ آن، ثم أمهلناه حتى ينظر في ذلك كلّه، فيجمع شتاتَه، ويصل منقطعَه، ويستخرج من ظاهره ما عسى أن يستتر في باطنه. أفكان يبلغ، بهذا كلّه، إلى ما جاء به الخبر؟

وقد كانت صورةُ الدنيا فيما استقرّ في أذهان العرب يومئذٍ، تدور على ثلاث جهاتٍ، إليها تمتدّ أبصارهم، وبها تتعلّق أخبارهم، ومنها تأتيهم أنباءُ الملوك وتقلباتُ الدول.

أولها الرومُ، فكانوا في ناحية الشمال الغربيّ، ولهم من البلاد ما اتّصل بأخبار غسّان، وبُصرى، ومؤتة، وتبوك؛ وهي مواطنُ عُرفت أسماؤها، وتردّدت أنباؤها، وجرت بينها وبين العرب أسبابُ المخالطة والمنازعة.

وأمّا فارسُ، فكانت في ناحية الشمال الشرقيّ، ولها الحيرةُ وما يتّصل بها من أمر العرب، ولها في البحرين وعُمان واليمن آثارُ سلطانٍ ونفوذ، وتبلغ أخبارُها أهل الجزيرة بما يقوم بينهم من جوارٍ وتجارةٍ وحرب.

وأمّا الحبشةُ، فكانت من وراء البحر في جهة الجنوب، وقد انعقد ذكرُها في ذاكرة العرب بأمر الهجرتين، وبخبر أصحاب الفيل، وما كان لها من شأنٍ في بلاد اليمن.

ثمّ وراء هذه الجهات بلادٌ لا تكاد تعرفها عامّةُ العرب إلّا بأسمائها، أو بما تحمله القوافلُ من متاعها، وترويه الألسنُ من غرائبها؛ فالهندُ تُذكر بأطيابها وسيوفها، والصينُ تُذكر في منتهى ما تبلغ إليه الأخبار من بُعد المدى ونأي الديار.

وأمّا تلك السهوبُ المترامية في أعماق آسيا، الممتدّةُ وراء تخوم الممالك المعروفة، فلم تكن في أفق العرب يومئذٍ دارًا يتّصل بها نظرُهم، ولا جهةً تنتهي إليها مسالكُهم، وإنّما كان ذكرُها يطرق الأسماعَ من أخبار من خالط الفرسَ وعرف شيئًا من أحوال ما وراء بلادهم؛ فلا سبيلَ إليها مألوف، ولا ثغرَ للعرب عليها قائم، ولا وجهَ من وجوه الاتصال بها يجعلها حاضرةً في حساب سلطانهم، أو قريبةً من تقدير ما يستقبلهم من حوادث الزمان.

ولا عجب في ذلك لبعد تلك الديار ونأيُ منازل أهلها؛ فإنّ بين أوتوكن (Ötüken)، وهي قُرّةُ بلاد الترك الشرقيّين وموضعُ سلطانهم في قلب السهوب، وبين المدينة زهاء ستّة آلاف كيلومتر، وبينها وبين الكوفة نحو خمسة آلاف ومئة وخمسين؛ وأمّا التركُ الغربيّون، فأدنى منازلهم طخارستان (Tokharistan)، ومن ورائها خراسانُ بأسرها، تحولُ بينهم وبين ديار العرب.

ولم يكن تعاقبُ القرون الستّة بكافٍ لأن يكشف عن تلك الأصقاع حجابَ الخفاء؛ فهذا عزُّ الدين ابنُ الأثير، أحدُ أعلام التاريخ وأوعية الأخبار،

وقد أدرك زمانَ التتر، وعاصر خروجَهم واكتساحَهم بلادَ الإسلام، لم يجاوز، وهو يسوق خبرهم في حوادث سنة سبع عشرة وستمئة، أن وصفهم بأنّهم «قومٌ خرجوا من أطراف الصين»، وأن قال في مساكنهم: «جبالُ طَمْغاج من نحو الصين، وبينها وبين بلاد الإسلام ما يزيد على ستّة أشهر».(٢٩٦)

هذا والقوم يومئذ قد خرجوا من مكامنهم، وانحدرت جموعُهم على الممالك، وبلغت أخبارُ بأسهم من البلاد مبلغًا لم يبقَ معه لذكرهم خفاء. فإذا كان هذا منتهى ما بلغه علمُ ابن الأثير، على جلالة قدره وسعة اطّلاعه، بمنازل قومٍ قد أظلّت جيوشُهم بلادَ الإسلام، وأصبح أمرُهم من أعظم حوادث زمانه، فما الظنُّ بمن تقدّمه بستّة قرون، يومَ كانت تلك النواحي وراء حُجُب البُعد، وأهلُها في غمار المجهول، ولم تكن لخبرهم في بلاد العرب سوقٌ، ولا لذكرهم في مجالسها شأن؟ وأيُّ نظرٍ كان يُفضي بصاحبه إلى استبانة ما لم تُظهره القرونُ المتطاولة، حتى إذا أقبل أهلُ تلك البلاد بجيوشهم، وطرقوا أبوابَ الممالك بسيوفهم، لم يكد أعلمُ الناس بأخبار الدول يهتدي إلى موطنهم إلّا بهذا القدرالقليل؟

(٢٩٦) عز الدين ابن الأثير، الكامل في التاريخ، تحقيق عمر عبد السلام تدمري (بيروت: دار الكتّاب العربي، ط1، 1417هـ/1997م)، ج10، ص334 («فإنّ قومًا خرجوا من أطراف الصين»)، وص335 («ومساكنهم جبال طمغاج من نحو الصين، وبينها وبين بلاد الإسلام ما يزيد على ستّة أشهر»)، حوادث سنة 617هـ. وموضعُ الشاهد أنّ علمه بمنازلهم وقف عند هذا القدر الإجماليّ من الجهة والمسافة.

وقد مضى البيانُ في «فصلٌ في تقدّم الأخبار على المخبَر به» أنّ لكلّ قيدٍ تاريخين: متيقَّنًا وراجحًا. فالاسمُ والنعتُ متيقَّنان قبل سنة 101هـ، والراجحُ قيامُهما قبل سنة 59هـ. والمجيءُ «من قِبَل المشرق» وربطُ الخيل بأرض العراق متيقَّنان قبل سنة 113هـ، وتعيينُ شطّ الفرات منها قبل سنة 110هـ، والإجلاءُ إلى البادية قبل سنة 129هـ؛ والراجحُ في ذلك كلّه قيامُه عند ابن مسعود قبل سنة 32هـ. وتسميةُ بني قنطوراء، والإخراجُ من أرض العراق، والعودةُ والسلوة: متيقَّنةٌ قبل سنة 110هـ.(٢٩٧)

ونحن نزن كلَّ قيدٍ بمعطيات أبعدِ تواريخه المتيقَّنة، إنصافًا للخصم؛ فإنّ المعطيات تتراكم ولا تنقص، فما لم ترجّحه معطياتُ ذلك التاريخ فأحرى ألّا ترجّحه معطياتُ ما قبله.

واعلم أنّ الاستنباط استخراجُ حكمٍ من علمٍ سابق، يقتضيه أو يرجّحه على خلافه؛ فلا بدّ له من أصلٍ يُردّ إليه، ودليلٍ يُعتمد عليه، ووجهٍ يُعلم به لِمَ اختير هذا دون سواه.

وعلى هذا نزن كلَّ قيدٍ من قيود الخبر بما كان معلومًا في عصره؛ فما شهدت له الأماراتُ ورجّحته على خلافه عددناه متوقَّعًا، وما شهدت بخلافه ورجّحت نقيضه عددناه مستبعَدًا.

فإن لم تقم لأحد الوجوه أمارةٌ تخصّه بالرجحان، كان اختياره تخمينًا

(٢٩٧) انظر: «فصلٌ في تقدّم الأخبار على المخبَر به»، الوجه الثاني.

لا استنباطًا؛ إذ لا استنباطَ بغير دليل، ولا ترجيحَ بغير مرجّح. وقد تقدّم إبطالُ حمل الخبر على التخمين، فلا يعود استنباطًا بتبديل اسمه.

فمن زعم أنّ الخبر ثمرةُ نظر، فليُرِنا الأصلَ الذي أُخذ منه، والدليلَ الذي دلّ عليه، والمرجّحَ الذي خصّه دون سواه؛ فليس موضعُ الحجّة أن يُبيّن كيف جاز وقوعُه، بل كيف ترجّح قبل وقوعه.

وللخبر، بما ثبت منه، خمسُ طبقات، تبدأ عامّةً ثمّ تضيق، وتشتدّ ثمّ تنفرج:

1- قتالُ قومٍ من قِبَل المشرق يُدعَون الترك وبني قنطوراء، صغارِ الأعين، عراضِ الوجوه حمرِها، قصارِ الأنوف منبسطتِها، كأنّ وجوههم المجانّ المطرقة، يلبسون الشعر وينتعلونه، وهم أهلُ خيل.

2- ثمّ ظهورُهم على المسلمين واشتدادُ بأسهم، وهو لازمٌ لما بعده.

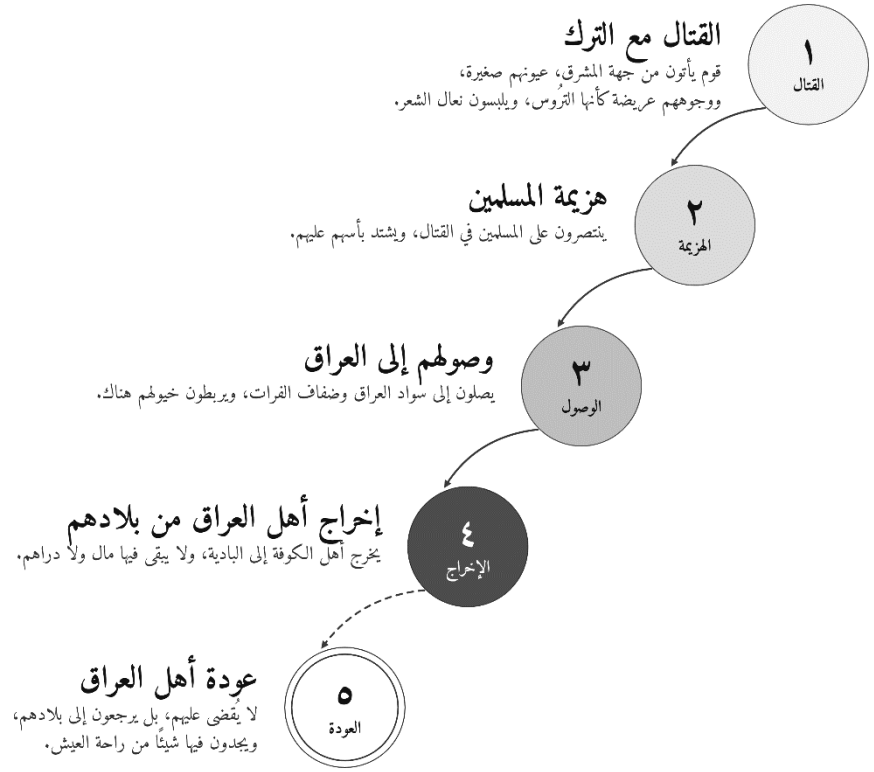
3- ثمّ بلوغُهم السوادَ من العراق حتى يربطوا خيولهم بشطّ الفرات.

4- ثمّ إخراجُهم أهلَ العراق إلى منابت الشيح وأرض العرب.

5- ثمّ عودةُ أهله إليه وسلوتُهم من عيش.

فصلٌ: في الطبقة الأولى

والذي تنتهي إليه الحُجّة في هذه الطبقة أنّ أمرها مستبعَدٌ في ميزان النظر ؛ إذ لم يكن فيما وعته أخبارُ ذلك الزمان، ولا فيما انتهى إليه علمُ أهله من



شكل (٢٧): طبقات الخبر الخمس: القتال، فالهزيمة، فالوصول إلى العراق، فالإخراج، فالعودة

أحوال الأمم ومنازلها، أُمّةٌ قائمةٌ على ثغور الإسلام قد اجتمع فيها النعتُ المخصوص، ولا ظهرت من أحوال الممالك أمارةٌ تهدي الناظر إلى أنّ أُمّةً بتلك الخِلقة ستقبل من تلك الناحية دون سائر النواحي.

فإنّ من عرفهم المسلمون من الترك، ولقوهم في مواطن الحرب، إنّما كانوا أهلَ الناحية الغربيّة، وهم أممٌ شتّى، وأخلاطٌ متباينةُ الأصول والهيئات، لا ينتظمهم ذلك النعتُ على وجهٍ يجمع شتاتهم. وأمّا من يُلتمس فيهم شبهُ النعت، ويقرب وصفُهم من ظاهره، فأهلُ الناحية الشرقيّة؛ وهؤلاء كانت ديارهم من المسلمين بمكانٍ سحيق، ومساكنُهم وراء الممالك المعهودة، ووجوهُ سلطانهم مصروفةً إلى الصين، لا إلى ثغور الإسلام.

وليس موضعُ النظر أن يُقال: هل عُرف اسمُ الترك؟ أو هل وُجد فيهم من يُشبه النعت؟ وإنّما يُطالَب مدّعي الاستنباط بأن يُرينا أمّةً معروفةً في ذلك الزمان اجتمع لها الاسمُ والخِلقةُ والجهةُ ومظنّةُ الغزو.

وقد مضى في تقرير الدعوى الأولى أنّ اسمَ الترك إنّما اتّصل بعلم العرب من قِبَل الخاقانيّة التركيّة (Türk Khaganate)، فدخل في هذا الاسم من ذكره أوائلُ العرب في جملة الترك، ومن دخل في سلطان الخاقانيّة، أو دان لملوكها، أو انتظم في جملة الأمم التي انعقد عليها أمرُها. وإذا استُقرئت أسماؤهم، وتُتبّعت منازلهم، ورُدّت شعوبُهم إلى ملوكها وأصولها، انتظمت في ثلاث مراتب:

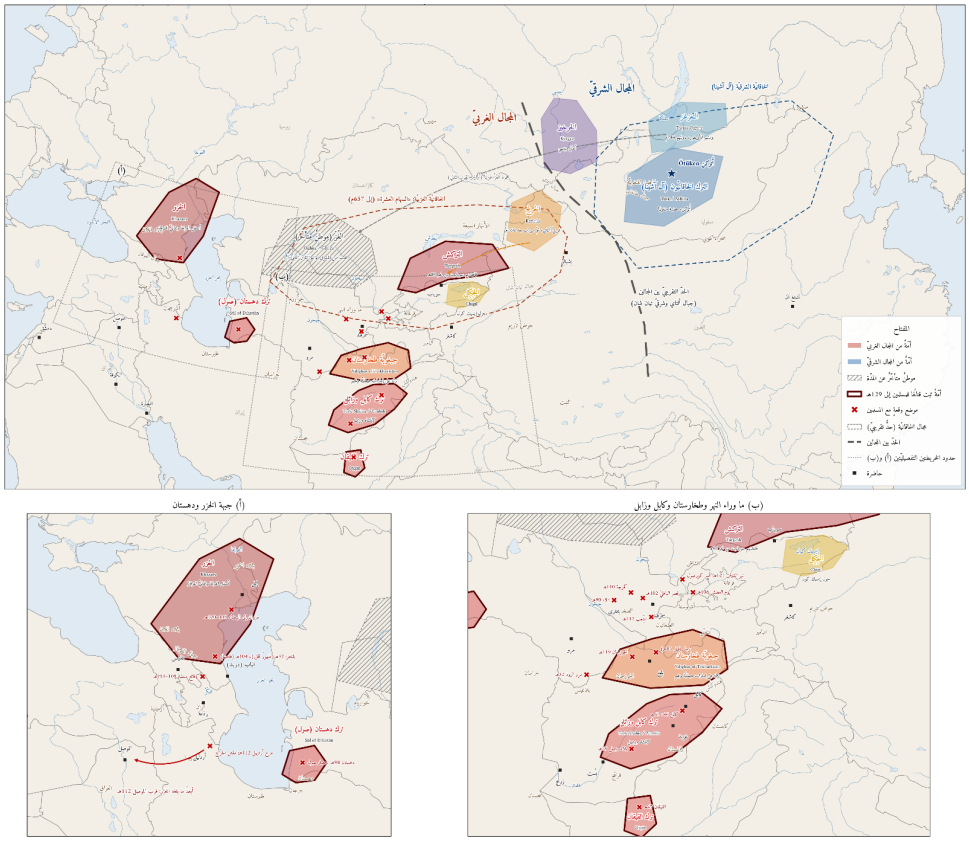
فأولى المراتب: التركُ الخاقانيّون، ومن تشعّب من سلطانهم، أو قام على بقيّةٍ من ملكهم. فمنهم الخاقانيّةُ الشرقيّة، وهم آلُ آشينا، ومقرّ مُلكهم بأُتوكن (Ötüken) من هضبة منغوليا؛ والخاقانيّةُ الغربيّة، وهم أصحابُ السهام العشرة (On Oq) في بلاد الأنهار السبعة؛ ثم جبغويّةُ طخارستان (Yabghus of Tokharistan) على جيحون؛ وتركُ كابل وزابل (Turk Shahis, Zunbils)، وهم أصحابُ كابلشاه ورُتبيل، ومعهم تركُ القيقان.

وثانيةُ المراتب: أممٌ دانت للخاقانيّة، أو شهدت نقوشُ الترك أنفسهم بأنّها من جملتهم؛ كالخرخيز (Kyrgyz) في أعالي ينيسي، والتغزغز (Toquz Oghuz)، وفيهم الأويغور، على ضفاف سلنكا وأورخون، والتركش (Türgesh) الذين كانت سوياب قاعدةَ أمرهم، والخرلخ (Karluks) في غربيّ ألتاي.

وثالثةُ المراتب: أممٌ أجراها العربُ في عداد أجناس الترك، وإن تفاوتت أنسابُها وتباعدت منازلُها؛ فمنهم الغزّ (Oghuz)، والخزر (Khazars) في أسافل الفولغا، والجِكِل (Chigil) فيما يلي إيسيك كول، وتركُ دهستان أصحابُ صول على تخوم جرجان.

وهذه الأمم، على كثرتها وتشعّب قبائلها، ترجع من جهة الديار إلى ناحيتين عظيمتين، يفصل بينهما جبالُ ألتاي وما يلي شرقيَّ تيان شان؛ وهي القسمةُ التي جرى عليها مؤرّخو الصين حين ميّزوا بين «الترك الشرقيّين»

و«الترك الغربيّين».(٢٩٨)



شكل (٢٨): مواطن الأمم التركيّة في القرنين الأوّل والثاني للهجرة، وقسمتها إلى مجالٍ غربيٍّ ومجالٍ شرقيٍّ، ومن قاتل المسلمين منها إلى سنة 129هـ

المصدر: مواضع الوقائع من استقراء خليفة والبلاذريّ واليعقوبيّ والطبريّ.

(٢٩٨) Liu Xu et al., Jiu Tang Shu (Old Book of Tang), juan 194a, “Eastern Turks,” and juan 194b, “Western Turks”; Ouyang Xiu and Song Qi et al., Xin Tang Shu (New Book of Tang), juan 215a–b, “The Turks.”

وقد استقرئت في ذلك أخبارُ مغازي العرب ووقائعهم مع الترك، ممّا حفظه خليفةُ بن خيّاط واليعقوبيّ والطبريّ، فبلغت الوقائعُ المحفوظة إلى سنة 129هـ ثمانيًا وأربعين وقعة. فإذا نُظر فيها، رُدّت جملة الأمم إلى خمس طوائف: ترك طخارستان، وترك كابل وزابل والقيقان، والتركش، والخزر، وترك دهستان. وليس في هذه الخمس أُمّةٌ تخرج عن الناحية الغربيّة(٢٩٩).

وأمّا الشرقيّون فقد انكسرت خاقانيّتُهم سنة 630م، ولم تقم لهم دولةٌ حتى نهض قوتلوغ نحو سنة 682م؛ فلم يكن لهم في نصف المدّة الأوّل جيشٌ يُسيَّر إلى ثغور الإسلام.(٣٠٠) ثمّ قامت دولةُ الأويغور سنة 744م، فلم يكن بينها وبين المسلمين قتالٌ إلى آخر المدّة.

فهؤلاء، وإن قاربوا النعتَ من جهة الخِلقة، لم تقم من جهتهم أمارةُ غزو، ولا شهدت أحوالُ عصرهم بما يُرجّح أن يكونوا مظنة قتال المسلمين.

---

(٢٩٩) خليفة بن خيّاط، التاريخ، تحقيق أكرم ضياء العمري (دمشق وبيروت: دار القلم ومؤسسة الرسالة، ط2، 1397هـ/1977م)؛ البلاذري، فتوح البلدان، تحقيق عبد الله أنيس الطبّاع وعمر أنيس الطبّاع (بيروت: مؤسسة المعارف، 1987م)؛ اليعقوبي، التاريخ (بيروت: دار صادر، 1960م)، ج2؛ الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، ط2)، حوادث 22–129هـ.

(٣٠٠) Denis Sinor, "The Establishment and Dissolution of the Türk Empire," in The Cambridge History of Early Inner Asia, ed. Denis Sinor (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), pp. 285–316; Colin Mackerras, "The Uighurs," in the same volume, pp. 317–342.

وقد نبه هاملتون جِبّ (H. A. R. Gibb): أنّ العرب أطلقوا اسمَ الترك على كلّ من ليس بفارسيٍّ من أهل المشرق، وأنّ العرب إلى سنة 720م «لم يدفعهم إلا الأمراءُ المحلّيون، بجيوشٍ تكاد تكون كلُّها من الإيرانيّين».(٣٠١)

وتفصيلُ ذلك:

١- جبغويّةُ طخارستان. قال ليتفينسكي وداني: إنّ ما جنوبَ جيحون كان «فيه إماراتٌ هيطليّةٌ كثيرة، هي بقايا الدولة الهيطليّة الكبرى»، دخلت في طاعة الخاقان.(٣٠٢) وقال بيڤار (A. D. H. Bivar): إنّ ممالك الهياطلة «بقيت في أفغانستان، وبقيت منها بقايا زمنًا بعد الفتح العربيّ»، وإنّ الهياطلة على قول بروكوبيوس «وحدَهم من الهون بيضُ الألوان».(٣٠٣)

فتبيّن من ذلك أنّ الجبغويّة لم تكن أُمّةً تركيّةً، وإنّما كانت سلطانًا

(٣٠١) H. A. R. Gibb, The Arab Conquests in Central Asia (London: Royal Asiatic Society, 1923), p. 10.

ويستثني احتمال تدخل قوات تركية في واقعة أو واقعتين.

(٣٠٢) A. H. Dani, B. A. Litvinsky, and M. H. Zamir Safi, "Eastern Kushans, Kidarites in Gandhara and Kashmir, and Later Hephthalites," in History of Civilizations of Central Asia, vol. III, ed. B. A. Litvinsky et al. (Paris: UNESCO, 1996), pp. 166–187, esp. pp. 180–183; Xuanzang, Da Tang Xiyu Ji (Great Tang Records on the Western Regions), juan 1, Taishō, vol. 51, no. 2087, p. 872a.

(٣٠٣) A. D. H. Bivar, "Hephthalites," Encyclopaedia Iranica, vol. XII, fasc. 2 (2003), pp. 198–201; Procopius, Wars, I.3.1–7.

تركيًّا انعقد على ممالكَ قديمة، جمهورُ أهلها من الهياطلة والعجم، واختلفت فيها الأصولُ وتباينت الأنساب؛ فكانوا أخلاط لا نعت جامع لهم.

٢- تركُ كابل وزابل والقيقان. قرّر هارماتا وليتفينسكي أنّ مملكة شاهات كابل كانت متعدّدة الأجناس، تتكلّم أممُها بألسنةٍ إيرانيّةٍ وهنديّةٍ ودرديّةٍ وتركيّة.(٣٠٤)

٣- التركش. قال دو لا ڤيسيير (Étienne de la Vaissière): إنّ الصغد والترك امتزجوا «امتزاجًا حقيقيًّا، ولا سيّما في طبقة الأشراف»، وإنّ نصر بن سيّار صالح «أشرافَ الصغد وحلفاءَهم من التركش».(٣٠٥) وفي أخبارهم أنّ أوجيله، مؤسّسَ أمرهم، «انضوت إليه جماعاتُ العجم» فعظُم أمرُه.(٣٠٦)

فكان أمرُ التركش أمرَ سلطانٍ تركيّ اجتمعت تحت رايته جموعٌ من

(٣٠٤) J. Harmatta and B. A. Litvinsky, “Tokharistan and Gandhara under Western Türk Rule (650–750),” in History of Civilizations of Central Asia, vol. III (Paris: UNESCO, 1996), pp. 358–393, esp. pp. 376–379; Hyecho, Wang Ocheonchukguk Jeon (Memoir of the Pilgrimage to the Five Regions of India), Taishō, vol. 51, no. 2089, pp. 977b, 978a.

(٣٠٥) Étienne de la Vaissière, “Sogdiana iii. History and Archaeology,” Encyclopaedia Iranica (2011), sections “Sogdians and Turks” and “Arab Conquest.”

(٣٠٦) Ouyang Xiu and Song Qi et al., Xin Tang Shu (New Book of Tang), juan 215b, “Western Turks,” section on the Türgesh ruler Wuzhile (Uch-Elig), concerning the submission of various Hu groups to his authority.

الصغد والطخاريّين وغيرهم، واتّسع به الملكُ لأجناسٍ لا يجمعها نسبٌ واحد. ولم يُحفظ لأهل ذلك السلطان، على اختلاف شعوبهم، نعتٌ في الخِلقة يجمعهم على الصورة التي جاء بها الخبر.

٤- الخزر. قال شاپيرا (Dan D. Y. Shapira): "الخزر: اسمُ حِلفٍ من قبائلَ متباينة الأجناس، قام في شرقيّ أوروبّا من أواسط القرن السابع إلى أواخر القرن العاشر، وكانت زمامُ قيادته بيد قبيلةٍ تركيّةٍ تحمل الاسمَ نفسه. ولعلّ حلفَ الخزر ومملكتَهم كانا أطولَ دول السهوب بقاءً في بلاد آسيا وأوروبّا".(٣٠٧)

ولذلك قال الإصطخريّ: «والخزر لا يشبهون الأتراك، وهم سود الشعر»، وجعلهم صنفين: قراخزر «سمرٌ» كالهند، وصنفٌ «بيضٌ ظاهرو الجمال»، كالأوروبيين.(٣٠٨) ثمّ إنّهم أتوا من الشمال، والخبرُ يجعل المجيء من قِبَل المشرق.

فهذه أممُ المجال الغربيّ: كلُّ واحدةٍ منها إمّا أخلاطٌ يقودها بيتٌ تركيّ، وإمّا قومٌ نُعتوا بخلاف النعت.

وأما أهل المجال الشرقي، فأقربُ ما في معطيات العصر إلى النعت

(٣٠٧) Dan D. Y. Shapira, “Khazars,” Encyclopaedia Iranica, vol. XVI, fasc. 5 (2020), pp. 511–528, esp. “Origins.”

(٣٠٨) الإصطخري، المسالك والممالك، تحقيق دي خويه (ليدن، 1870)، ص223؛ ونقله شاپيرا في الموضع نفسه.

نعتُ «كتاب تشو» لمُقان خاقان بأُتوكن: «وجهُه أعرضُ من قدم، ولونُه شديدُ الحمرة».(٣٠٩) وفي «تاريخ تانغ القديم» أنّ خاقانات الترك أنكروا نسبَ آشينا سيمو إلى بيتهم «لأنّ هيئته تشبه العجم، ولا تشبه الترك».(٣١٠) فلأهل الهضبة هيئةٌ معروفة تفارق هيئة العجم، وهم جمهورُ المجال الغربيّ. ولمّا انحدر الغزّ من الشرق بعد المدّة نعتهم المسعوديّ بأنّهم «أصغرُ الترك أعينًا».(٣١١)

الترك الذين لقيهم المسلمون غربيّون أخلاط: هياطلةٌ وعجمٌ تحت جبغويّةٍ تركيّة، وعجمٌ وهندٌ تحت ملوكٍ من الترك والخلج، وصغدٌ تحت خاقان التركش، وأممٌ شتّى تحت بيت الخزر «لا يشبهون الأتراك». والذين يقرُب منهم النعتُ شرقيّون، نائيةٌ ديارُهم، منصرفةٌ وجوهُهم إلى الصين، لم يثبت لهم مع المسلمين قتال.

فالحاصل: لم يكن في العلم المتقدّم أُمّةٌ معلومةٌ اجتمع لها الاسمُ والنعتُ والجهةُ ومظنّةُ الغزو، فاجتمع للترك الشرقيين النعت دون مظنة القتال،

---

(٣٠٩) Linghu Defen et al., Zhou Shu (Book of Zhou), juan 50, “Accounts of Foreign Regions, Part II: The Turks,” description of Muqan Qaghan (Muhan Kehan).

(٣١٠) Liu Xu et al., Jiu Tang Shu (Old Book of Tang), juan 194a, “Eastern Turks,” biography of Ashina Simo, concerning his appearance and disputed Ashina ancestry.

(٣١١) المسعودي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق أسعد داغر (قم: دار الهجرة، 1409هـ)، ج1، ص117: «وهم أشد الترك بأسًا وأقصرهم وأصغرهم أعينًا، وفي الترك من هو أصغر من هؤلاء».

وللترك الغربيين مظنة القتال دون النعت.

ومن ادّعى أنّ الخبر مستنبَط فليُرِنا في أيّ أُمّةٍ اجتمعت له القيودُ قبل وقوعه، وبأيّ شاهدٍ اختارها دون غيرها. فإن لم يجد إلا اسمًا هنا، وخِلقةً هناك، وحربًا في موضعٍ ثالث، فقد جمع أمورًا متفرّقةً من غير ما يقتضي جمعَها، وعاد إلى اختيارٍ لا مرجّح له، وهو خلافُ فرض الاستنباط.

فصلٌ: في الطبقة الثانية

الحكم في هذه الطبقة: أنّ ظهور القوم على المسلمين مستبعد، وليس نعني بالظهور أن تكون لهم في يومٍ دولة، أو في وقعةٍ صولة، أو أن تُدال لهم الحربُ من المسلمين مرّةً ثم تدور عليهم؛ فإنّ للحروب كَرًّا وفَرًّا، وليس كلُّ ظفرٍ غلبةً، ولا كلُّ نكايةٍ استيلاءً. وإنما نعني ظهورًا تتّصل أيامُه، وتتعاظم أسبابُه، وتتوالى فتوحُه، حتى يصير الغالبُ مالكًا لزمام الحرب، آخذًا بناصية الأمر، لا تعترضه كبوةٌ إلا أعقبتها نهضة، ولا تناله نكسةٌ إلا تداركها بما يزيد سلطانه تمكينًا.

وهذه الطبقة لا تلزم عن التي تقدّمتها، إذ ليس من ضرورة قتال القوم أن يَظهروا، ولا من لازم ملاقاتهم أن تكون لهم العاقبة. وبين مجرّد وقوع الحرب واستحكام الغلبة من البَون ما لا يخفى على من خبر الأيام واعتبر بتصاريف الدول.

وإنما استبعدنا هذه الطبقة لوجوه:

الأول: أنّ قوم هذه الطبقة هم قومُ الأولى، والمبنيُّ على المستبعَد لا يرجح عليه.

الثاني: أنّا إذا رجعنا إلى أخبار تلك الأعصار، واستقرأنا ما كان بين المسلمين وأمم السهوب من حروبٍ ووقائع، لم نجد للترك غلبةً تطّرد، ولا سلطانًا يستفحل، ولا ظهورًا يتصل أوّلُه بآخره حتى يصير أمرُ المسلمين إلى إدبار، وأمرُ الترك إلى إقبال. وإنما وجدنا المسلمين هم المتقدّمين في بلاد القوم، الآخذين بأطراف ممالكهم، المجتازين إلى ما وراء أنهارهم؛ ووجدنا لأولئك القوم كَرّاتٍ تعقبها هزائم، وصَوْلاتٍ ينقطع أثرُها، وظفرًا في بعض المواطن لا يلبث أن تُدال عليهم الأيامُ بعده.

فأمّا إلى وفاة أبي هريرة (57–59هـ)، فإنّ أوّل ما يلقانا من أخبار تلك الناحية أنّ الأحنف لقي الخاقان بمَرْو الرُّوذ (Marw al-Rūdh) سنة 22هـ، فتطيّر الخاقانُ من أمره، وترك بلخًا، وعبر النهر منصرفًا. ثم سار عبد الله بن عامر في فتوح خراسان، فافتتح سنة 32هـ مَرْو الرُّوذ والطالقان والفارياب والجوزجان وطخارستان.

ثم لم يزل أمر المسلمين متقدّمًا في تلك النواحي، حتى عبر عبيد الله بن زياد النهرَ إلى جبال بخارى سنة 54هـ، وعبره سعيد بن عثمان إلى سمرقند سنة 56هـ.

فهذه بلادٌ تُفتَح، وأنهارٌ تُعبَر، وجيوشٌ تتوغّل في المشرق، وليس بإزائها

من أخبار الترك ما يدلّ على سلطانٍ يستحكم لهم على المسلمين، أو غلبةٍ تأخذ في الاتّساع عليهم.

ولم يكن لأهل السهوب في تلك المدّة ظفرٌ مشهورٌ على المسلمين إلا ما كان للخزر ببلنجر سنة 32هـ؛ والخزر، كما تقدّم، من أهل الشمال، وعلى خلاف النعت الوارد في الخبر. ثم إنّ تلك الوقعة لم تكن مبدأً غلبةٍ متّصلة، ولا أعقبت استيلاءً مستقرًّا.

فأين في هذه الأخبار ظهورُ الترك على المسلمين؟ بل أين فيها مبدأُ ظهورٍ يُرتقب أن يتصل؟ إنما الذي فيها أنّ المسلمين كانوا يبلغون بلاد القوم، لا أنّ القوم كانوا يبلغون بلاد المسلمين؛ وأنّ الفتح كان ماضيًا من جهة المسلمين إلى المشرق، لا من جهة الترك إلى المغرب.(٣١٢)

وأمّا إلى انقضاء المئة الأولى (100هـ)، فإنّ الأخبار لا تزال جاريةً على هذا النحو، وإن عرضت في أثنائها حروبٌ عظيمة.

فقد خرج على موسى بن عبد الله بن خازم، وهو بترمذ، جموعٌ من

(٣١٢) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، ط2)، ج4، ص167–173، في لقاء الأحنف والخاقان سنة 22هـ؛ وص304–309، في فتوح ابن عامر ووقعة بلنجر؛ وج5، ص297، في عبور عبيد الله بن زياد؛ وص305–306، في عبور سعيد بن عثمان.

وانظر: Denis Sinor, "The Establishment and Dissolution of the Türk Empire," in The Cambridge History of Early Inner Asia, ed. Denis Sinor (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), pp. 285–316.

«الهياطلة والتُّبَّت والترك»، بلغوا 70 ألفًا، فلم يقدروا على إخراجه منها، وردّهم عن موضعه، وأقام بها إلى أن قُتل سنة 85هـ.

ثم ولي قتيبة بن مسلم أمر الفتوح في تلك الناحية، فافتتح بَيْكَنْد (Paykand) سنة 87هـ، وتتابعت فتوحه فيما وراء النهر إلى سنة 96هـ. وبلغ من أمره أنّ صاحب الصُّغد، لمّا أعياه دفعُه، استنجد عليه ملكَ الشاش وإخشيدَ فرغانة والخاقانَ سنة 93هـ، فاجتمعت الأمدادُ لنصرته، ثم كسرها قتيبة، ومضى في أمره.

فتأمّل هذا الموضع؛ فإنّ صاحب الصغد هو المستنجد، وملوك تلك النواحي هم الممدّون، وجيش المسلمين هو الذي اجتمعت الجموعُ لدفعه عن البلاد. ثم كانت العاقبة بكسر تلك الجموع، لا بانكسار المسلمين عنها. فكيف تُجعل هذه الحال دليلًا على ظهور الترك، وهي إنما تدلّ على اجتماعهم لدفع ظهور المسلمين؟

وأمّا الخاقانيّة الشرقيّة، فقد عادت إلى القيام نحو سنة 63هـ، غير أنّ وجهتها كانت الصين، وفي ناحيتها كانت حروبُها. ثم سار طونيوقوق (Tonyuquq) بجندها حتى بلغ الباب الحديديّ (Iron Gate) نحو سنة 93هـ (711–712م)، ثم انصرف راجعًا، فلم يستقرّ له بذلك فتحٌ في بلاد المسلمين، ولا قام عليه سلطانٌ متّصل.

فهذه 100 سنةٍ قد انقضت، والمسلمون قد تجاوزوا خراسان إلى ما

وراء النهر، وبلغوا مدائن القوم، وكسروا من اجتمع لدفعهم؛ وأمّا الترك فلم يظهر لهم من الأمر ما يجعلهم غالبين على المسلمين، فضلًا عن أن تكون لهم غلبةٌ تتزايد حتى تفضي إلى اجتياح بلادهم. وأكثرُ ما في هذه الوقائع إنما هو أخبارُ ما بذلوه من الجهد في دفع المسلمين عن بلادهم، فأنى لهم الظهور؟(٣١٣)

وأمّا إلى أبعد تواريخ الثبوت المتيقّن (129هـ)، فقد اشتدّت الحروب، وتعاقبت فيها الدول، وكانت للترك والخزر وقائعُ عظيمة، غير أنّها لم تخرج عن أن تكون انتصاراتٍ غير متّصلة، تعقبها انكساراتٌ تذهب بأثرها.

فأمّا الخزر، فقد غزاهم المسلمون في عقر بلادهم، وافتتح الجرّاح بلنجر سنة 104هـ. ثم كانت للخزر كَرّةٌ سنة 112هـ، قتلوا فيها الجرّاح، وتقدّموا حتى قاربوا الموصل؛ غير أنّ سعيدًا الحَرَشيّ نهض إليهم، وردّهم عمّا بلغوه، فانحسرت غلبتُهم، ولم يستقم لهم بذلك سلطان.

وأمّا الترك، فأوّلُ ما نالوه من المسلمين في تلك الحروب أن صالحهم أهلُ قصر الباهليّ على فديةٍ سنة 102هـ. ثم اشتدّ بأس التُّرْكَش، وكانت

(٣١٣) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص398–411، في أخبار موسى بن عبد الله بن خازم، وص429–432، في فتح بيكند، وص476–478، في استنجاد صاحب الصغد سنة 93هـ.

وفي حملة طونيوقوق: The Tonyukuk Inscription, lines 44–47; E. Denison Ross, "The Tonyukuk Inscription," Bulletin of the School of Oriental Studies 6, no. 1 (1930): 37–43, esp. pp. 41–42; Erhan Aydın, "Tonyukuk Yazıtı'nda Geçen Ek Tag Üzerine," Belleten 70, no. 257 (2006): 83–94.

لهم جولةٌ امتدّت وقائعها من يوم العطش سنة 106هـ، إلى حصار كَمَرْجَة (Kamarja) سنة 110هـ، ثم وقعة الشِّعب سنة 112هـ.

وهذه وقائعُ لا يُستهان بها، ولا يجوز إغفالُ ما كان للترك فيها من شدّة البأس وحسن البلاء؛ ولكنّ موضع النظر ليس إلى عظم الوقعة في نفسها، وإنما إلى ما اتصل بها من العواقب، وما ترتّب عليها من دوام السلطان أو زواله.

فقد دارت الدائرةُ على التُّرْكَش بالجوزجان سنة 119هـ، وكُسرت جموعهم، وزال خاقانُهم في أعقاب تلك الوقعة. فكان منتهى تلك الجولة انكسارًا بعد ظهور، وزوالًا بعد قوّة، لا فتحًا يتلوه فتح، ولا غلبةً يشتدّ بها سلطانهم على المسلمين.

ومن جمع هذه الوقائع متتابعةً، ولم يقتطع بعضها من بعض، علم أنّها لا تنتظم في سلك غلبةٍ واحدةٍ متّصلة، بل هي أيامٌ تتداولها الحرب: يظفر الترك حينًا ويُهزمون حينًا، ويُقبل أمرهم في سنةٍ ويدبر في أخرى. وربما بلغوا من النكاية مبلغًا عظيمًا، ثم لم يكن لما بلغوه من أثرٍ باقٍ يوازي شدّتَه.

وليس كلُّ من اشتدّ بأسُه عظُم سلطانُه، ولا كلُّ من أوقع بجيشٍ ملك بلادَه، ولا كلُّ من كانت له دولةٌ في بعض الأيام كانت له العاقبةُ في جملة الأعوام. وإنما يُنظر إلى ما أفضت إليه الحروب، لا إلى ما وقع في بعضها مجردًا عمّا قبله وما بعده.

وإذا كان الخبرُ يقتضي ظهورًا للترك يتّصل حتى يتجاوز خراسان إلى العراق، فإنّ هذه الحوادث لا تُثبت منه إلا ظفرًا عارضًا هنا، ونكايةً شديدةً هناك، ثم انحسارًا وانكسارًا. وليس في واحدٍ من ذلك، ولا في مجموعِه، ما يدلّ على غلبةٍ مطّردةٍ تؤول إلى ذلك المآل.

بل إنّ هذا الذي ظهر من أحوالهم مع المسلمين قد عُرف لهم نظيرُه فيما تقدّم من حروبهم قبل الإسلام؛ فقد بلغت غاراتُ الهياطلة ومددُ الخاقان الريَّ وأصفهان نحو سنة 615م، ثم انصرفت من غير أن تستولي على تلك البلاد. وكان بهرام جوبين قد قتل ملكهم «شابه» عند هراة سنة 588–589م.

فقد كانت لهم غاراتٌ تبلغ البلاد البعيدة، وجموعٌ تقوى حتى تهدّد الممالك، ثم لا يكون من ذلك استيلاءٌ دائمٌ ولا سلطانٌ مستقر. وهذه الحال، وإن لم تمنع إمكانَ ظهورهم في زمانٍ آخر، فإنّها لا تنهض دليلًا على توقّعه في الزمان المبحوث عنه؛ إذ ليس من صحة النظر أن يُجعل مجرّدُ بلوغ الغارة دليلًا على وقوع الفتح، أو تُتّخذَ شدّةُ الحرب برهانًا على دوام الظفر.(٣١٤)

(٣١٤) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج7، ص14–15، في فتح بلنجر؛ وج6، ص607–608، في قصر الباهلي؛ وج7، ص32–34، في يوم العطش؛ وص60–66، في كرجة؛ وص71–85، في وقعة الشِّعب؛ وص120–127، في وقعة الجوزجان. وفي مقتل سولو: Ouyang Xiu and Song Qi et al., Xin Tang Shu (New Book of Tang), juan 215b, “Western Turks,” section on the Türgesh ruler Suluk (Sulu Qaghan). وفي الغارات السابقة للإسلام: The Armenian

فهذا حاصل ما شهدت به الوقائع إلى كلّ واحدٍ من تلك التواريخ: أنّ المسلمين كانوا أصحابَ الفتوح المتقدّمة في المشرق، وأنّ الترك، وإن ظفروا في بعض الحروب، لم تكن لهم غلبةٌ متّصلةٌ تتعاظم حتى تفضي إلى استيلاءٍ على المسلمين. وما نالوه من الظهور كان عارضًا، وما بلغوه من التقدّم لم يثبت لهم على وجهٍ يطّرد، بل تعاقبت عليه الهزائم، وانتهت أعظمُ جولاتهم إلى انكسار.

وغاية ما تُثبته الأخبار أنّ الترك كانوا قادرين على مقاتلة المسلمين والنكاية فيهم، لا أنّهم كانوا آخذين في الغلبة عليهم. فثبت بذلك أنّ الطبقة الثانية لا تجد في استقراء الوقائع ما يرجّحها؛ إذ ليس في الحوادث التي تقدّمتها أصلٌ ظاهرٌ تُردّ إليه، ولا حركةُ غلبةٍ متّصلةٌ يُستدلّ بأوّلها على آخرها. بل الذي شهدت به الأخبار أنّ ظهور الترك، حيث وقع، كان محدودًا منقطعًا، وأنّ الجهة التي استقرّت عليها الفتوح في جملة تلك الأعصار كانت جهةَ تقدّم المسلمين إلى بلادهم.

وقد فَطِنَ إلى ما بين أخبار قتال الترك وأحوال بلاد المسلمين من تفاوتٍ الباحثُ الإسرائيلي عوفر ليفنه-كفري (Ofer Livne-Kafri)، فنبَّه في بحثٍ نشره سنة 2007م، ووسمه بـ«ملاحظات في انتقال العناصر الملحمية

History Attributed to Sebeos, trans. R. W. Thomson, historical commentary by James Howard-Johnston (Liverpool: Liverpool University Press, 1999), vol. II, pp. 184–186؛ والطبري، ج2، ص174–175، في حرب بهرام جوبين ومقتل شابه.

إلى المرويات الإسلامية» (Some Observations on the Migration of Apocalyptic Features in Muslim Tradition)، في المبحث الذي عقده لـ«قتال الترك»:

«ويظهر أنّ للترك شأنًا بالغًا في طبقاتٍ قديمةٍ من مرويات الملاحم الإسلامية، وأنّ تكرار إيراد صورة الترك فيها قد يكون انعكاسًا لحوادثَ تاريخيةٍ، أو توقّعاتٍ، في عصورٍ مخصوصة، وإن وردت تلك الصورة في سياقٍ ملحميٍّ محض.

غير أنّ الذي يظهر لي أنّ ما أُوليَه التركُ من الأهمية يفوق بكثير مبلغَ ما كانت لهم، بحسب الواقع، من قدرةٍ على تهديد دولة الإسلام»[٣١٥].

فهذا باحثٌ يلتمس لتلك الأخبار أسبابًا تاريخيةً وثقافية، ومع ذلك يقرّ بأنّ عِظَم شأن الترك في بعضها قد جاوز كثيرًا مبلغَ خطرهم الحقيقي؛ فدلّ ذلك على أنّ مجرّد معرفة الترك، والوقوف على أحوالهم وقواهم، لا يكفي وحده لتعليل ما أُفردوا به من عظيم الشأن في الملاحم، فضلًا عن أن يكفي لتفسير ما اشتملت عليه الأخبار المعيّنة من تفصيل الحوادث وتخصيص المواطن.

(٣١٥) Ofer Livne-Kafri, "Some Observations on the Migration of Apocalyptic Features in Muslim Tradition," Acta Orientalia Academiae Scientiarum Hungaricae, vol. 60, no. 4 (2007), pp. 467–477, section "Fighting the Turks: a Motive?," pp. 469–472, esp. pp. 469–470. DOI: 10.1556/AOrient.60.2007.4.6.

ولو أنّ ناظرًا وقف عند أيّ تاريخٍ من تلك التواريخ، ثم سُئل: أيُّ الفريقين كان أقربَ إلى أن يطأ أرضَ صاحبه، ويبلغ عقرَ بلاده؟ لما تردّد، إذا أنصف النظر، في أن يرى دولةً عربيّةً قد قوّضت ملك فارس في سنين معدودات، واستولت على مدائنه، واجتازت بلاد خراسان، وبلغت تخوم ما وراء النهر، ثم جاوزتها؛ ويرى بإزائها خاقانيّتين للترك قد خضعتا لسلطان الصين، ثم خاقانيّةً عاودت النهوض، فجعلت وجهة سعيها وقِبلة حروبها بلاد الصين. فما كان السؤالُ يومئذٍ: متى يبلغ الترك الفرات؟ بل: متى يبلغ المسلمون سمرقند؟

فصلٌ: في الطبقة الثالثة

وأمّا بلوغُ الترك العراق، ونزولُهم السواد وشطَّ الفرات، فذلك ممّا لا تهدي إليه القرائن، ولا سبيل إلى استخراجه من أحوال تلك الأعصار؛ وبيان ذلك أنّ الاستنباط إنما يُستخرج به من المعلوم حكمُ ما لم يُعلم، إذا كانت بينهما علّةٌ جامعة، أو سنّةٌ مطّردة، أو مقدّماتٌ تقتضي النتيجة أو ترجّحها.

فقد يرى الناظر أمّةً قد اشتدّ سلطانها، وكثر جندها، وضعف من يليها من الأمم، فيستدلّ بذلك على رجحان غلبتها واتّساع ملكها؛ لأنّ كثرة الجند، وقوّة السلطان، وضعف الخصم، أسبابٌ معروفةٌ للغلبة، يصحّ أن يُستدلّ بحضورها على إمكان وقوعها ورجحانه.

فأمّا أن يقال: إنّ أمّةً بعينها ستجتاز جيحون، ثم تنفذ في خراسان، ثم تقطع البلاد حتى تبلغ سواد العراق، ثم تنزل شطَّ الفرات دون سائر المواضع؛ فذلك تعيينٌ لحوادث مخصوصة، لا يكفي في معرفتها حكمٌ عامٌّ في قوّة الأمم وضعفها.

وذلك أنّ مسير الجيوش لا يجري على طريقٍ واحدٍ لا تحيد عنه، ولا على غايةٍ واحدةٍ لا تتجاوزها؛ وإنما تتصرّف فيه إراداتُ الملوك والقادة، وما يعرض لهم من رأيٍ ومشورة، وما يجدّ من قوّة العدوّ وضعفه، وما يكون من موت قائدٍ أو قيام آخر، وما تقتضيه الحاجةُ إلى المال أو الطعام أو المدد، وما يعترض الطريقَ من حربٍ أو صلح، ومن نصرٍ أو هزيمة.

وقد يُجمع القومُ على غزو بلدٍ ثم يصرفهم عنه حادث، وقد يقصدون مدينةً ثم تدعوهم ضرورةُ الحرب إلى غيرها، وقد يموت صاحبُ الرأي فينقض خلفُه ما عزم عليه، وقد تتهيّأ لهم أسبابُ المسير ثم يحول بينهم وبين غايتهم ما لم يكن في الحسبان.

فكيف يُستخرج من أحوالٍ مضت قرارُ قائدٍ لم يتولَّ القيادة بعد، أو مشورةُ مجلسٍ لم ينعقد، أو أثرُ حربٍ لم تقع، أو طريقُ جيشٍ لم يجتمع؟

وإنّما تُعرف هذه الجزئيّات بمعرفة أسبابها الخاصة؛ وأسبابُها لم تكن قد وُجدت في ذلك الزمان، حتى تُعرف وتُجعل مقدّماتٍ للاستدلال عليها.

فليس في المعطيات المشاهَدة ما يعيّن واحدًا من تلك المسالك دون

سائرها، ولا ما يخصّ شطَّ الفرات من بين البلاد التي يجوز أن يبلغها الغازي.

وإذا كان كذلك، لم يكن تخصيص العراق، ثم تخصيص السواد وشطّ الفرات، نتيجةً يستخرجها الناظر من أحوال الترك والمسلمين، وإنما هو تعيينٌ لحادثٍ مستقبلٍ لا تُفضي إليه تلك الأحوال بذاتها.

كما أنه ليس هو من لوازم الطبقة التي تقدّمت، فإنّ ظهور قومٍ على المسلمين في بعض ثغورهم لا يستلزم بلوغَهم العراق، فضلًا عن نزولهم موضعًا مخصوصًا منه.

فقد غلب التُّرْكَشُ المسلمين يومَ العطش سنة 106هـ، وكانت لهم بعده وقائعُ اشتدّ فيها بأسُهم، واستباحوا الجوزجان، ثم دارت عليهم الدائرة عندها سنة 119هـ، فانكسرت جموعُهم، وزال أمر خاقانهم، ولم يبلغوا العراق، ولا دان لهم شيءٌ من أرضه.

فثبت أن الظفر في خراسان وما يليها لا يوجب الوصول إلى العراق؛ إذ قد يقوى الغازي ثم ينكسر، ويغلب ثم يُغلب، ويبلغ من البلاد مبلغًا لا يتعدّاه. وليس في مجرّد ظهور القوم ما يعيّن لهم غايةً يقفون عندها، ولا طريقًا يسلكونه، ولا بلدًا ينزلونه.

ويزيد هذا المعنى بيانًا أنّ الأخطار التي كانت تتهدّد العراق في تلك الأعصار لم تكن محصورةً في الترك، بل كان منها ما هو أقربُ إليه، وأكثرُ وقوعًا فيه، وأظهرُ شاهدًا في تاريخه.

فلو أراد ناظرٌ أن يستشرف ما قد ينزل بالعراق من الحروب والاضطراب، كان عليه أن ينظر في وجوه الخطر التي عرفتها البلاد، وفي كثرة وقوع كلٍّ منها وقلّته، ثم يقدّم ما قامت له الشواهد على ما لم تقم له، ويجعل ما تكرّر وقوعه أولى بالاعتبار ممّا لم يقع له نظير.

وهذا هو المعنى الذي يُعبَّر عنه في اصطلاح أهل الاحتمال بمعدّل الأساس (base rate)، أي اعتبار مقدار وقوع الحادث في نظائره الماضية قبل ترجيح وقوعه في مستقبل الأيام. فلننظر إذن إلى تلك الأخطار:

فأمّا الفتنُ الداخليّة، فقد كانت أشدَّ ما ابتُلي به العراق، وأكثرَه تكرارًا في تلك المدّة. ففي نحو 40 سنة قامت فيه 5 فتنٍ كبار، بلغ أصحابُها من السلطان على أمصاره ما لم يبلغه جيشٌ من الترك.

فقد غلب المختار على الكوفة سنة 66هـ، وخرج الأزارقة إلى الأهواز سنة 64هـ، وأفزعوا البصرة وما يليها، ولم ينقضِ أمرُهم حتى هلكوا سنة 77هـ. ثم دخل شبيبٌ الكوفة مرّتين في سنتي 76–77هـ. ثم كانت فتنةُ ابن الأشعث، فدخل البصرة ثم الكوفة في سنتي 81–82هـ. ثم قام يزيد بن المهلّب، فغلب على البصرة سنة 101هـ.

فهذه 5 فتنٍ عظام في أقلَّ من نصف قرن، بلغ أصحابُها مدائن العراق، واستولوا على بعضها، واضطرب بهم سلطان الدولة فيها. فلو سُئل ناظرٌ في ذلك الزمان عمّا يُخشى على العراق، لكانت الفتنةُ الناشئة من أهله، أو

القائمة بين أجناد دولته، من أظهر ما يحضره من الاحتمالات؛ إذ كان لها من الوقائع المتكرّرة ما يجعلها خطرًا مألوفًا، لا أمرًا يُتخيّل وقوعه من غير سابقة.(٣١٦)

وأمّا الروم، فقد كان لهم من سوابق الغزو في العراق ما لم يكن للترك مثله. فقد دخلت جيوشُهم المدائن 4 مرّات قبل الإسلام: سنة 116م، ثم سنة 165م، ثم سنة 198م، ثم سنة 283م.

ودنا منها جوليان سنة 363م، وإن لم يدخلها. ثم كانت حربُ هرقل مع الفرس، فكسرهم عند نينوى في شمال العراق سنة 627م، ثم بلغ دستجرد، على مقربةٍ من المدائن.

فهذه وقائعُ محفوظة، وجيوشٌ قد بلغت العراق غير مرّة، وملوكٌ قد توجّهت أطماعهم إليه، وطرقٌ قد سلكتها جيوشهم حتى انتهت إلى قلب البلاد.

فكان لغزو الروم العراق سوابقَ مشهودةً في التاريخ، على حين لم يكن للترك فيه سابقةٌ واحدة. فلو بُني توقّعُ الغزو على ما عُرف من مسالك الأمم ومواطن حروبها، لكان للروم من تلك الجهة وجهُ رجحان لا يُوجد مثله

(٣١٦) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، ط2)، ج6، ص6–38، في المختار سنة 66هـ؛ وج5، ص528، وج6، ص308–310، في الأزارقة؛ وج6، ص224، 267، في دخول شبيب الكوفة مرتين؛ وص341، 345، في دخول ابن الأشعث البصرة والكوفة؛ وص578، في استيلاء يزيد بن المهلب على البصرة سنة 101هـ.

للترك.(٣١٧)

وأمّا أممُ الشمال، فقد كان لها أيضًا من أخبار الإغارة إلى نواحي العراق ما يُعرف ويُذكر. فقد انحدر الهون سنة 395م في واديَي الفرات ودجلة، حتى أشرفوا على المدائن، ثم ارتدّوا عنها. ثم كانت للخزر غاراتٌ في أرمينية وما يليها، حتى إنّهم لمّا قتلوا الجرّاح سنة 112هـ أوغلوا في البلاد وقاربوا الموصل، ثم نهض إليهم سعيدٌ الحَرَشيّ فردّهم.

فهؤلاء، وإن لم يبلغ أحدٌ منهم سواد العراق في الإسلام إلى تلك الغاية، قد عُرف لهم التوجّه إلى نواحيه، وقربُ الوصول إليه، وسلوكُ الطرق المفضية إلى بعض أطرافه. فكان لخطرهم من سوابق الوقائع ما لم يكن لخطر الترك في العراق.(٣١٨)

وأمّا الترك فأبعدُ ما بلغته غاراتُهم قبل الإسلام الريُّ وأصفهان نحو

---

(٣١٧) Jens Kröger, “Ctesiphon,” Encyclopaedia Iranica, vol. VI, fasc. 4 (1993), pp. 446–448

في دخول الروم المدائن سنوات 116 و165 و198 و283م، واقتراب جوليان منها سنة 363م.

James Howard-Johnston, “Ḵosrow II,” Encyclopaedia Iranica (2000; updated 2018), sections “Deposition and Death” and “The Last Campaign of Heraclius”،

في وقعة نينوى سنة 627م ومسير هرقل إلى دستجرد والمدائن سنة 628م.

والطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج6، ص530، في حصار القسطنطينية سنة 98هـ.

(٣١٨) Martin Schottky, “Huns,” Encyclopaedia Iranica, vol. XII, fasc. 6 (2004), pp. 575–577؛

Dan D. Y. Shapira, “Khazars,” Encyclopaedia Iranica, vol. XVI, fasc. 5 (2020), pp. 511–528

سنة 615م ثمّ انصرفوا، ولمّا حالفوا هرقلَ سنة 627م فلقوه عند تفليس، انصرفوا شمالًا وراء القوقاز، وانحدر هو وحده إلى العراق. وفي الإسلام جاء خاقانُهم مع يزدجرد إلى مرو الروذ سنة 22هـ فرجع، وغلبوا المسلمين يومَ العطش (106هـ) فيما وراء النهر. ولم يبلغ العراقَ منهم أحد.(٣١٩)

بل حتى الباعثُ يصرف عن العراق: فقد بيّن توماس بارفيلد (Thomas Barfield)، فيما سمّاه «استراتيجيّة التخوم الخارجيّة» (outer frontier strategy)، أنّ من شأن كثيرٍ من دول السهوب أن تنشأ على حدود الممالك المستقرّة الغنيّة، فتطلب منها المال والعطاء، وتستمدّ بقاء سلطانها من تحصيله وتفريقه على رؤساء القبائل وأهل النجدة من أتباعها.

فليس غرضُ الخاقان في هذه الحال أن يستولي على المملكة المجاورة كلّها، أو أن يتولّى أمر مدائنها وقراها، ويتحمّل مؤونة تدبيرها؛ بل أن يُبقيها قائمةً بما فيها من مالٍ وزرعٍ وصناعة، ثم يحملها بالغزو والتهديد على بذل الإتاوة، فيعود بما يأخذه منها إلى قومه، ويوزّعه عليهم، ويستوثق بذلك من طاعتهم.

وعلى هذا الوجه تُفهم طائفةٌ عظيمةٌ من حروب السهوب مع الدول المستقرّة؛ إذ قد تكون الغايةُ من الغارة تحصيلَ المال، لا ضمَّ الأرض، ومن

(٣١٩) James Howard-Johnston, "Ḵosrow II," Encyclopaedia Iranica (2000; updated 2018)

الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج4، ص167–173

إظهار القوّة استدرارَ العطاء، لا إقامةَ ملكٍ على المدن المفتوحة.

وكانت الصين هي المملكةَ العظمى المجاورة للخاقانيّات التركيّة الشرقيّة، وهي التي تجتمع فيها أسبابُ الغنى، وتتهيّأ منها الأموالُ التي يطلبها الخاقان. وكان ما بين أوتوكن وتشانغ آن نحو 1550 كيلومترًا، وأمّا ما بين أوتوكن والكوفة فنحو 5150 كيلومترًا.

فالصينُ أقربُ إليهم مسافة، وأعظمُ اتصالًا بأحوال دولتهم، وأعرفُ عندهم في مسالك الغزو ومواطن المغانم؛ والعراقُ بعيدٌ وراء بلادٍ وأنهارٍ وممالك، لا يُبلغ إلا بعد اجتياز مسافاتٍ طويلة، وملاقاة أقوامٍ متعدّدين، واقتحام حروبٍ لا تُعلم عواقبها. ولذلك جرى معظمُ سعي الخاقانيّة الشرقيّة في وجهة الصين، وكانت إليها غاراتُها، ومنها تطلب الإتاوة والعطاء.

حتى بلغ التركُ الشرقيّون نهرَ وَي (Wei River) قبالة تشانغ آن سنة 626م، فعقد الإمبراطورُ مع خاقانهم عهدًا على جسر «بيان»، ثم انصرفوا إلى بلادهم. فهذه غارةٌ بلغت نواحي عاصمة المملكة التي كانت في جوارهم، ثم انتهت بعهدٍ وانصراف، لا باستيلاءٍ على الصين كلّها، ولا بانتقال الخاقان إلى حكم مدائنها.

وإذا كان هذا شأنهم مع المملكة القريبة التي عُرفت لهم فيها المطامع، وكانت غاراتهم إليها متكرّرة، فبأيّ دليلٍ يُعدل عن الصين إلى العراق، ويُجعل بلوغُ الكوفة وشطّ الفرات غايةً مرجّحةً لسعيهم، مع بُعد الدار،

وانقطاع السوابق، وعدم الباعث الخاصّ؟(٣٢٠)

ولو سلّمنا نقلَ أحكام الأمم المعروفة لما عيّنت المعطياتُ العراق، بل ما هو أولى منه: خراسانَ وما وراء النهر، وهي ثغرُ الترك ومسرحُ الحروب كلّها، أو أرمينيةَ وأذربيجان والجزيرة، وهي التي وطئها الخزرُ مرارًا، أو دمشق، دارَ الخلافة في ذلك الزمان، فالغازي الغالب يطلب قلبَ الدولة لا طرفًا من أطرافها.

فإن قيل: للعراق داعٍ من غناه وكثرة خراجه، قيل: لخراسان مثلُه مع زيادة القرب، وللشام مثلُه مع زيادة السلطان. ثمّ إنّ الخبر لم يقف عند العراق، بل عيّن شطَّ الفرات والسواد.

ولتقريب هذا المعنى إلى الأفهام بمثالٍ من أحوال عصرنا: لو قيل لناظرٍ إنّ البرازيل ستقوى حتى تظهر على الولايات المتّحدة الأمريكيّة، ثم طُلب إليه أن يستخرج من ذلك الموضعَ الذي ستنزل فيه جيوشُها، لما استطاع أن يعيّن موضعًا بعينه بمجرد العلم بالغلبة.

فالحاصل أنّ هذه الطبقة ممّا لا سبيل إلى استنباطه من أحوال ذلك

(٣٢٠) Thomas J. Barfield, The Perilous Frontier: Nomadic Empires and China, 221 BC to AD 1757 (Cambridge, MA: Basil Blackwell, 1989), pp. 5–15, 45–59, 70–71, 131–163

Liu Xu et al., Jiu Tang Shu (Old Book of Tang), juan 194a, “Eastern Turks,” biography of Jieli Qaghan, account of the Wei River confrontation and the Bian Bridge alliance in 626 CE

الزمان، إذ لا ظهورُ الترك يقتضي بلوغَ العراق، ولا سوابقُ الغزو تخصّهم بقصده، ولا بواعثُهم المعهودة تدعوهم إليه، فضلًا عن أن يتعيّن لهم السوادُ وشطُّ الفرات. وغايةُ ما تحتمله تلك الشواهد توقّعُ غزوٍ على الجملة؛ فأمّا تعيينُ البلد والموضع، فدعوى لا أصلَ لها في المقدّمات، ولا طريقَ إليها بالاستدلال.

فصلٌ: في الطبقة الرابعة

خروج أهلِ العراق من أرضهم إلى غيرها من البلدان، كمنابت الشيح وأرض العرب، ممّا لا سبيل إلى استنباطه، ولا يلزم عن الطبقة التي قبلها؛ فإنّ نزولَ الغالب بالبلد لا يستلزم خروجَ أهله منه. فقد دخل البويهيّون بغداد سنة 334هـ، والسلاجقة سنة 447هـ، فملكوا البلدَ والناسُ في دورهم، وحين نزل العربُ السوادَ أقرّوا أهلَه في ديارهم.(٣٢١)

وهذه الطبقة أمعنُ في الخصوص من سابقتها، وأبعدُ عن متناول الاستدلال؛ فإنّ التي قبلها تعلّقت ببلوغ الغزاة موضعًا بعينه، وهذه زادت عليها تعيينَ ما يكون من أهله عند بلوغهم. وذلك أمرٌ لا يتوقّف على حال الغازي وحده، بل على ما يختاره أهل البلد، وما يُقدّرونه من الخطر، وما

(٣٢١) في البويهيّين: ابن الأثير، الكامل، ج7، ص157 (حوادث 334هـ، «ذكر استيلاء معز الدولة على بغداذ»)؛ وفي السلاجقة: ج8، ص126–127 (حوادث 447هـ)، وفيه أنّ عسكر طغرلبك نهبوا محالّ من بغداد إثر فتنةٍ أثارتها العامّة، فلم يخلُ دخولُهم من عيث، لكنه لم يكن إجلاء.

يغلب على نفوسهم من رجاء السلامة أو خوف الهلاك، وما يبلغهم من أخبار الغزاة، وما يرونه من شدّتهم أو مسالمتهم، وما يتهيّأ لهم من أسباب الثبات أو الرحيل.

فالأمر إذن موقوفٌ على إرادتين، تتشعّب عن كلٍّ منهما وجوهٌ لا تُحصى: إرادة الغازي فيما يقصده ويفعله، وإرادة المغزوّ فيما يظنّه ويخشاه، ثم فيما يختاره من ثباتٍ أو فرار. وتتداخل في ذلك أخبارٌ تُنقل، وشائعاتٌ تنتشر، ومشوراتٌ تُعقد، وحوادثُ تعرض، وأسبابٌ قد تغيّر رأي الفريقين في ساعةٍ واحدة.

فكيف يُعلم قبل الحادثة بقرونٍ ما سيعزم عليه غازٍ لم يوجد بعدُ قائدُه، وما سيظنّه به أهلُ بلدٍ لم تعرض لهم أسبابُ الخوف منه؟ وكيف يُستخرج من أحوالٍ مضت أنّ هؤلاء سيؤثرون الفرار على الإقامة، وأنّ الخوف سيغلب في نفوسهم على الرجاء، وأنّهم سيقصدون من البلاد جهةً مخصوصةً دون سائر الجهات، ولم توجد بعدُ الوقائعُ التي تتولّد عنها هذه الظنون والدواعي والاختيارات؟

بل إنّا لنقف على الحادثة بعد انقضائها، ونعلم أنّ أهل بلدٍ قد هجروه خوفًا من عدوّهم، ثم لا نعلم على التحقيق ما الذي حملهم على الفرار: أكان خبرًا بلغهم فأفزعهم، أم واقعةً شهدوها، أم ظنًّا غلب عليهم، أم مشورةً أطاعوها، أم اجتماعَ أسبابٍ لا نعرف مقدار أثر كلٍّ منها؟ وقد يختلف

أهلُ الأخبار في تعليل الحادثة الواحدة، مع اتّفاقهم على وقوعها؛ لأنّ ظهور الفعل لا يستلزم انكشافَ ما انطوت عليه نفوسُ فاعليه من الدواعي.

فإذا كانت علّةُ الفرار قد تخفى علينا بعد وقوعه، مع علمنا بخروج أهله وما أحاط بهم من بعض الأحوال، فكيف يُدَّعى العلمُ به قبل وقوعه بقرون، حين لم يوجد الخوفُ ولا دواعيه، ولا مَن خاف ولا مَن خِيف منه؟ وإذا كان الوقوف على حقيقة الباعث بعد ظهور الفعل، فاستنباطُ ما سيكون من تلك البواعث قبل وجود أسبابها أشدُّ تعذّرًا.

فالحاصل أنّ هذه الطبقة فرعٌ عن سابقتها، وزيادةٌ عليها في الخصوص وتعذّر الاستنباط؛ إذ لم تقتصر على تعيين الموضع الذي يبلغه الغزاة، بل عيّنت ما يعتري أهلَه من خوف، وما ينشأ عنه من فرار، ثم الجهةَ التي يقصدونها دون سواها. وليس في بلوغ الترك العراق ما يستلزم خوفَ أهله خوفًا يحملهم على الرحيل، ولا في حصول الخوف ما يوجب الفرار، ولا في الفرار ما يعيّن منابت الشيح وأرض العرب. وكلُّ واحدٍ من هذه الأمور مفتقرٌ إلى أسبابٍ تخصّه، لم تكن موجودةً في الزمن المبحوث عنه، ولا كان في الأحوال السابقة ما يدلّ على تعيينها.

فصلٌ: في الطبقة الخامسة

أنّ عودة أهل العراق إلى بلادهم، وما يكون لهم فيها من سلوةٍ من عيش، ممّا لا سبيل إلى استنباطه، وهو فرعٌ عن الطبقة السابقة، وأوكدُ منها في تعذّر الاستنباط؛ إذ لا يلزم من مفارقة الناس ديارَهم خوفًا من العدوّ أن يعودوا إليها بعد رحيلهم، ولا من عودتهم أن يجدوا فيها ما يسلو به عيشُهم، وتستقيم عليه أحوالُهم.

فقد أُخرج مسلمو الأندلس من إسبانيا بين سنتي 1609 و1614م، فلم يرجعوا إلى ديارهم، وأُخرج يهودُ إسبانيا سنة 1492م، فلم يعودوا إليها. فليس الخروج مقتضيًا للعودة، ولا العودةُ مقتضيةً لطيب العيش؛ وإنما تتبع العاقبةُ ما يستجدّ بعد الرحيل من أسبابٍ وأحوال، لا مجرّدَ وقوعه.(٣٢٢)

وهذه الطبقة أبعدُ عن متناول الاستدلال من سابقتها، فإنها عاقبةٌ بعد

---

(٣٢٢) Már Jónsson, "The Expulsion of the Moriscos from Spain in 1609–1614: The Destruction of an Islamic Periphery," Journal of Global History 2, no. 2 (2007): 195–212, DOI: 10.1017/S1740022807002252؛ وMercedes García-Arenal and Gerard Wiegers (eds.), The Expulsion of the Moriscos from Spain: A Mediterranean Diaspora (Leiden: Brill, 2014).

وفي يهود إسبانيا: Joseph Pérez, History of a Tragedy: The Expulsion of the Jews from Spain, trans. Lysa Hochroth (Urbana: University of Illinois Press, 2007)، وفيه أمرُ 10 نوفمبر 1492م بقبول عودة من تنصّر منهم. فالمنفيُّ عودةُ الجماعة إلى أرضها وعيشها، لا رجوعُ آحاد.

عاقبة، وعودة النازحين موقوفةٌ على أمورٍ لا يُعلم شيءٌ منها قبل وقوع الحادثة: أتبقى يدُ الغازي على البلاد أم تزول؟ وأيُّ سياسةٍ يسوس بها من بقي من أهلها؟ وما الذي يكون من أمر النازحين في مهاجرهم؟ أيتفرّقون في البلدان أم يجتمعون؟ أيتّخذون لأنفسهم أوطانًا جديدةً أم يبقون على رجاء العودة؟ ثم إن زال الخطر، أيرون الرجوع أصلحَ لهم أم المقامَ حيث استقرّوا؟ وهل يجدون إلى ديارهم سبيلًا، أم تحول بينهم وبينها أسبابٌ أخرى؟

ثم لو سُلّم أنّهم يعودون، فمن أين يُعلم أنّ لهم في بلادهم سلوةً من عيش؟ فقد يرجع المرءُ إلى دارٍ خربت، وأرضٍ تعطّلت، وزرعٍ هلك، ونهرٍ انطمّ، وقد يجد البلادَ قد عادت إليها العمارة، واستقام فيها المعاش. وقد يُؤذن للناس بالرجوع فلا يجدون ما يقيم أودَهم، وقد تعود الأسواقُ والأنهار ولا يرجع إليها جميعُ أهلها. فليس رجوعُ الناس عمرانًا للبلاد بالضرورة، كما أنّ عمرانَ البلاد لا يستلزم رجوعَ من فارقها.

فكيف يُستخرج من أحوالٍ سابقةٍ بقرونٍ أنّ قومًا سيخرجون من ديارهم، ثم يبقون على إرادة الرجوع، ثم تتبدّل الحال حتى يتهيّأ لهم ذلك، ثم يعودون فيجدون من أسباب المعاش ما يسلو به عيشُهم؟ وأيُّ دليلٍ في المعطيات الأولى يعيّن هذه العواقب المتتابعة، وكلُّ واحدةٍ منها موقوفةٌ على إراداتٍ وحوادثَ لم تقع، وأسبابٍ لم توجد؟

وكلّما بَعُدت العاقبةُ عن مبدئها، كثرت الحوادثُ المتوسّطة بينها وبينه،

وتفرّعت وجوهُ الإمكان، وتداخلت إراداتُ الفاعلين وتصاريفُ الأيام؛ حتى لا يبقى في المقدّمات الأولى ما يعيّن وجهًا من تلك الوجوه دون سائرها. وقد يعرض في أثناء ذلك حادثٌ واحدٌ يقلب العاقبةَ كلَّها: موتُ سلطانٍ أو قيامُ آخر، أو صلحٌ بعد حرب، أو خرابٌ يعقبه عمران، أو أمنٌ يعقبه اضطراب. فإذا كان تعيينُ الفعل الواحد متعذّرًا قبل وجود أسبابه، كان تعيينُ عواقبَ متتابعةٍ يتوقّف بعضُها على بعضٍ أشدَّ تعذّرًا وأبعدَ عن الاستنباط.

فالأمر في طبقات هذا الخبر على ما تبيّن لك:

فأمّا الطبقة الأولى، فمستبعَدة؛ إذ لم يكن فيما عُرف من أمم ذلك الزمان، ممّن يلي ثغور الإسلام، قومٌ اجتمعت لهم أوصاف الخبر، وما صدق من تلك الأوصاف على بعض الأمم، فإنما كان أظهرَ صدقًا على أبعدها عن بلاد المسلمين، لا على أقربها إلى حربهم.

وأمّا الثانية، فمستبعَدة كذلك؛ لأنّ قومها هم قوم الأولى، فلم يكن لأهل السهوب ظهورٌ متّصلٌ على المسلمين، وإنما كانت لهم كَرّاتٌ تعقبها هزائم، وصَوْلاتٌ تنتهي إلى انكسار.

وأمّا الطبقات الثلاث الباقية، فممّا لا سبيل إلى استنباط تعيينه أصلًا؛ إذ هي أخبارٌ عن مواضع مخصوصة، وأفعالٍ معيّنة، وعواقبَ متعاقبة، لا تُعرف إلا بأسبابها الخاصة، وتلك الأسباب لم تكن قد وُجدت في الزمان

المبحوث عنه.

والأعجب أن المغول، وهم أوكدُ الأمم انطباقًا على النعت، وأولاها به على ما تقدّم تقريره في موضعه، قد وقع منهم ما وقع، وبلغوا من بلاد الإسلام ما بلغوا؛ لم يكن حتى بعد قيام دولتهم في أحوالهم الأولى ما يدلّ على أنّهم سيغزون العراق، ويبلغون بغداد، ويصنعون ما صنعوا.

فإنّ دولتهم، بعد قيامها، لم تكن وجهتُها الأولى بلادَ الإسلام، وإنما كانت الصين. فابتدأوا بحروب التانغوت (Tanguts)، ثم حاربوا دولة جين (Jin dynasty)، واشتدّ أمرهم معها منذ سنة 607-608هـ/1211م، حتى صارت حربُهم في تلك الناحية شبهَ متّصلة.

فتأمّل كيف نشأت تلك الحرب عن حادث عارض اتفاقا، فلم يكن وقوعها الوجه الذي وقع لازمًا عن مجرّد قيام دولة المغول، وإنما تعلّق بحادث كان يمكن ألّا يقع، أو يقع على غير وجهه، فتختلف به عاقبةُ الأمر.

فانظر كم بين قيام دولة المغول وبين قصد بغداد من الوقائع والأسباب: حروبٌ في الصين، ثم قافلةٌ قُتلت، وحربٌ نشأت، وملوكٌ تعاقبوا، وقادةٌ تولّوا، وبلادٌ فُتحت، ورسائلُ بُعثت، وقراراتٌ اتُّخذت، ثم كان من أمر بغداد ما كان.

فإذا كان العراق لم تتعيّن مقصدًا للمغول عند ابتداء دولتهم، ولم يَظهر رجحان قصدها إلا بعد أن امتدّ سلطانهم إلى خراسان وفارس وأذربيجان؛ فكيف يُدَّعى أنّ بلوغهم العراق، وما أعقبه من الوقائع، كان مما يمكن

استنباطه في المئة الأولى أو الثانية للهجرة، قبل أن يوجد من تلك الأسباب شيء!

وههنا وجهٌ آخرُ يزيد الحجّةَ بيانًا، ويكشف مقدار ما في الخبر من التعيين الذي لا تنهض به الأحكام العامّة؛ وهو النظر فيما كان يمكن أن يجري على خلافه، وفي المواضع التي كان يكفي اختلافُ واحدٍ منها لنقض ما أخبر به.

فإنّ قوّة الخبر تُعلم بما تضمّنه من القيود التي كان يجوز أن تقع على غير وجهها، إذ كلّما انتقل الخبر من أمرٍ عامٍّ إلى أمرٍ أخصّ، ضاق ما يصدق عليه، وكثرت الوجوه التي يكذّبه وقوعُها.

وهذا الخبر قد اجتاز سبع مفارق، في كلّ واحدٍ منها وجهٌ آخر كان يمكن أن تقع عليه الحوادث، فينتقض به بعضُ ما أخبر به أو جميعُه. وليس ذلك إمكانًا يفرضه العقلُ من غير شاهد، بل قد وقع نظيرُ كلّ واحدٍ من تلك الوجوه في تاريخ أممٍ من جنس القوم الموصوفين.

فالمفترق الأوّل: أن تقوم لأمّةٍ من أمم السهوب دولةٌ عظيمة؛ فهل يلزم أن تتوجّه إلى بلاد الإسلام؟

قد تقوم لها دولةٌ يستفحل أمرُها، ويكثر جندُها، وتتّسع فتوحُها، ثم لا يكون مدارُ حروبها إلا على الصين، فتستنفد فيها همّتَها، وتصرف إليها عنايتَها، ولا تتوجّه إلى بلاد المسلمين أصلًا.

وهكذا كان أمرُ الخاقانيّة الشرقيّة؛ فإنّ وجهةَ حروبها كانت الصين،

وإليها جرت وقائعُها، حتى بلغت جيوشُها نهرَ وَي قبالة تشانغ آن سنة 626م، ثم انصرفت. فصحّ قيامُ الدولة وقوّةُ السلطان، ولم يلزم من ذلك قتالُ المسلمين، فضلًا عن غلبةٍ عليهم أو بلوغٍ لبلادهم.(٣٢٣)

والمفترق الثاني: فإن اتّجهت تلك الدولة غربًا، فهل يلزم أن تتجاوز ما وراء النهر؟

وهكذا كان شأنُ القراخطاي؛ فقد كسروا السلطان سنجر بقطوان سنة 536هـ، واستقرّ لهم سلطانُ ما وراء النهر، وبقي في أيديهم إلى سنة 612هـ، ولم يملكوا خراسان. فكانت لهم الغلبةُ والتمكين، ولم يكن من لازم ذلك أن يعبروا جيحون ويستولوا على ما بعده.(٣٢٤)

والمفترق الثالث: فإن عبرت جيحون، فهل يلزم أن تستولي على خراسان؟

قد تعبر النهر، وتدخل بعضَ البلاد، وتستبيح ما تبلغه منها، ثم تنكسر جيوشُها قبل أن يستحكم سلطانُها، فيكون منتهى غزوها هزيمةً بعد ظفر.

وقد وقع ذلك للتُّرْكَش؛ فإنّهم بلغوا الجوزجان واستباحوها، ثم كُسروا عندها سنة 119هـ. فكان لهم العبورُ والغزو والنكاية، ولم يكن لهم من ذلك

(٣٢٣) Liu Xu et al., Jiu Tang Shu (Old Book of Tang), juan 194a, "Eastern Turks," account of Jieli Qaghan's advance to the Wei River and the Bian Bridge alliance with Emperor Taizong in 626 CE.

(٣٢٤) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص119، حوادث سنة 536هـ.

István Vásáry, "Qarā Ḵeṭāy," Encyclopaedia Iranica (2000; updated 2013)

استيلاءٌ مطّرد، ولا ملكٌ مستقرّ.(٣٢٥)

والمفترق الرابع: فإن ملكت خراسان، فهل يلزم أن تبلغ العراق؟

قد تملك خراسان، وتتجاوزها إلى الريّ وبلاد الجبل، ثم يقف سلطانُها هناك، فلا تبلغ العراق، ولا تنزل شيئًا من سواده.

وهكذا كان من أمر الغزنويّين؛ فإنّهم أخذوا الريّ، ثم همذان وأصفهان في سنتي 420–421هـ/1029–1030م، ولم يبلغوا العراق. فملكُ خراسان لم يستلزم عندهم ملكَ العراق، ولا كان اتّساعُ سلطانهم في المشرق موجبًا لتجاوزهم إلى سواده.(٣٢٦)

الخامس: والمفترق الخامس: فإن قصدت العراق، فهل يلزم أن تبلغه وتنزل سوادَه وشطَّ الفرات؟

قد يعزم الملكُ على غزوه، ويُعدّ لذلك جيوشَه، ويسلك الطريقَ إليه، ثم يعترضه من الحوادث ما يذهب بعزيمته أو يُهلك جنده. وقد يبلغ الغازي أطرافَ العراق، ويُغير عليها مرارًا، ثم لا يتهيّأ له النفاذ إلى داخله.

---

(٣٢٥) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم (القاهرة: دار المعارف، ط2)، ج7، ص120–127، حوادث سنة 119هـ، في غزو خاقان التركش الجوزجان وانكساره أمام أسد بن عبد الله القسري، ص122.

(٣٢٦) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج7، ص710–711، حوادث سنة 420هـ، في استيلاء محمود الغزنوي على الري وبلاد الجبل؛ وص729، 732.

C. Edmund Bosworth, “Maḥmud b. Sebüktegin,” Encyclopaedia Iranica (2013)

وقد عزم خوارزمشاه سنة 614هـ على المسير إلى بغداد، ثم أدرك جندَه من الثلج ما أهلك دوابَّهم وكثيرًا من رجالهم، حتى لم يرجع منهم إليه إلا اليسير.(٣٢٧)

السادس: وإن فتحته، فهل يبقى أهلُه في ديارهم؟ كان يمكن أن تملك والناسُ في دورهم، وهذا ما كان من البويهيّين (334هـ) والسلاجقة (447هـ).(٣٢٨)

السابع: وإن أخرجتهم، فهل يعودون؟ كان يمكن ألّا يعودوا، وهذا ما كان لمسلمي الأندلس (1609–1614م) ويهود إسبانيا (1492م).(٣٢٩)

---

(٣٢٧) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج10، ص299–300، حوادث سنة 614هـ، في عزم خوارزمشاه على المسير إلى بغداد وهلاك كثير من جنده ودوابهم بسبب الثلوج.

(٣٢٨) C. Edmund Bosworth, "Buyids," Encyclopaedia Iranica, vol. IV, fasc. 6 (1990), pp. 578–586

(٣٢٩) في واقعة إجلاء الموريسكيين وغلبة عدم رجوعهم:

Már Jónsson, "The Expulsion of the Moriscos from Spain in 1609–1614: The Destruction of an Islamic Periphery," Journal of Global History 2, no. 2 (2007): 195–212

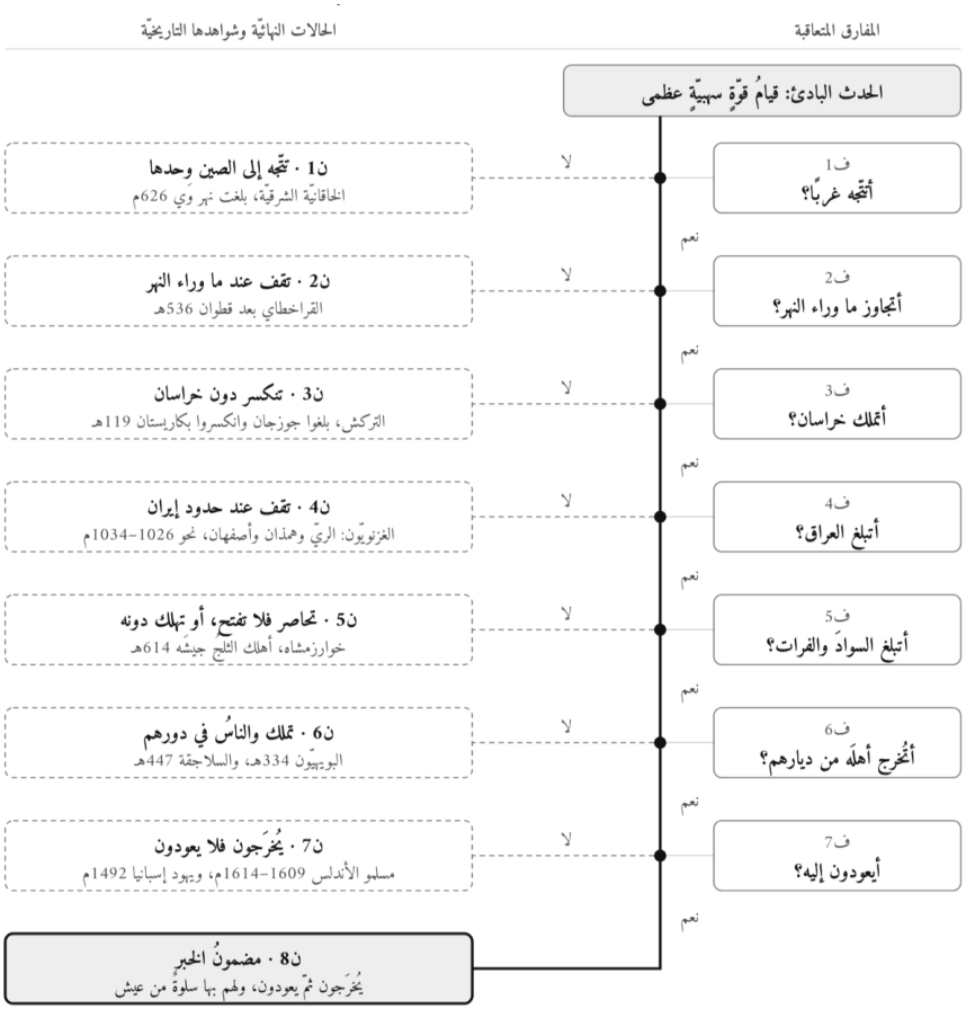
DOI: 10.1017/S1740022807002252.

وفي ثبوت الاستثناءات والعودة والبقاء:

James B. Tueller, "The Moriscos Who Stayed Behind or Returned: Post-1609," in The Expulsion of the Moriscos from Spain: A Mediterranean Diaspora, ed. Mercedes García-Arenal and Gerard Wiegers (Leiden: Brill, 2014), pp.197، & pp.197–215،

DOI: 10.1163/9789004279353_010.

وفي إجلاء يهود إسبانيا سنة 1492م:



شكل (٢٩): المفارق السبعة التي اجتازها الخبر، وما كان يمكن أن تقع عليه الحوادث في كلّ مفترق

فهذه سبعةُ مفارق، وقد وقع في كلٍّ منها بديلٌ يُبطل الخبر. وليس الخبرُ صيغةً تصدق على كلّ حال، بل يمرّ في كلّ مفترقٍ بخيارٍ بعينه؛ وكذلك قائلُ مقالة البرازيل: له عند كلّ قيدٍ مفترق: أتقوى أم لا، أتقاتل أمريكا أم غيرها، أتبلغ المسيسيبي أم تقف دونه، أتُخرج أهلَ وادي المسيسيبي أم تحكمهم في ديارهم، أيعودون أم لا؟ فلو صدق في ذلك كلّه لم يُسمَّ قولُه استنباطًا ولا عمومًا.

فبطل بهذا الشقّ ما بطل بالأوّل: لا تخمينٌ ولا استنباط.

فإن قيل: إنّ هذا الخبر لم يُضرَب لوقوعه أجلٌ معلوم، وما نَدَر وقوعُه في السنة الواحدة لم يلزم أن يندر في القرون المتطاولة، وما بَعُد احتمالُ إصابتِه في المرّة الواحدة قد يَقْرُب بكثرة الفرص؛ فكيف يُحتجّ بندرة المطابقة، والزمان متّسعٌ لها؟

قيل: هذا الاعتراض إنما يصحّ لو كان امتداد الزمان يستلزم كثرة الفرص Opportunities إلى الحدّ الذي تزول معه ندرة المطابقة، وهذا هو عين ما يُطالَب المعترض بإثباته.

وهذا بقوّة قول القائل: لو أنّ أحدًا أخبر بأنّ رئيسًا من رؤساء أمريكا سيدخل يومًا ما بيتَ رجلٍ بعينه، من جهةٍ معلومة، وعلى هيئةٍ مخصوصة، ويأتي بأفعالٍ معيّنة على ترتيبٍ محدّد، بل ينطق بكلامٍ طويلٍ قد سَبَق تعيينُ

Joseph Pérez, History of a Tragedy: The Expulsion of the Jews from Spain, trans. Lysa Hochroth (Urbana: University of Illinois Press, 2007).

ألفاظه حرفًا حرفًا، ثم وقع ذلك كلّه بحذافيره، من غير تواطؤٍ ولا ترتيبٍ مقصودٍ لإنفاذ الخبر، لم تكن في هذه المطابقة دلالةٌ يُعتدّ بها، ما دام المُخبِر لم يعيّن سنة وقوعها! ولا يخفى ما فيه؛ إذ ليس عدم تعيين الأجل موجبًا لارتفاع ندرة اجتماع سائر القيود، ولا يصير ما كان بعيدَ الوقوع اتفاقًا قريبًا بمجرّد أنّ زمن وقوعه لم يُحدَّد.

والتحقيق أنّ امتداد الزمان قد يزيد احتمال وقوع المُخبَر به اتفاقًا، ولكنّ هذه الزيادة لا تحصل لمحض مضيّ الزمان، بل بما يتيحه من فرصٍ تصلح لوقوع ما أُخبر به. فالزمان ليس قرعةً تُعاد عند انقضاء كلّ سنة، حتى يُجعل عدد السنين مساويًا لعدد المحاولات؛ وإنما الفرصة حالٌ تتهيّأ فيها أسبابٌ يصلح معها وقوع الحادثة. فقد تمضي مئة سنةٍ ولا تتهيّأ فرصةٌ واحدة، وقد تجتمع في عشر سنين فرصٌ شتّى؛ وليس كلّ ما يصلح لوقوع أصل الحادثة يصلح بالقدر نفسه لوقوعها على جميع الأوصاف التي عيّنها الخبر.

ثم إنّ المعتبر ههنا ليس احتمال وقوع أصل الحادثة مجرّدًا، ولا احتمال وقوع كلّ قيدٍ من قيودها على انفراده، بل احتمال اجتماع القيود جميعًا على الوجه الذي سبق الإخبار به؛ وهو ما يُسمّى بالاحتمال المشترك Joint Probability. فليس احتمال دخول رئيسٍ بيتًا من البيوت كاحتمال دخوله بيتَ رجلٍ بعينه، من مدخلٍ مخصوص، وعلى هيئةٍ معيّنة، مع

صدور أفعالٍ وأقوالٍ معلومةٍ بترتيبها وألفاظها. ولا ريب أنّ اجتماع القيود قد يكون أندر من وقوع كلّ واحدٍ منها منفردًا، وإن كان لا يجوز تقدير ندرته بمجرّد ضرب احتمالاتها بعضها في بعض حتى يُنظر فيما بينها من تعلّقٍ أو استقلال؛ إذ قد يكون وقوع بعض القيود معينًا على وقوع غيره.

ثم إن كثرة الفرص قد ترفع الاحتمال القليل، ولكنّها لا ترفعه بالضرورة إلى حدٍّ تزول معه الندرة؛ بل لا بدّ أن تكون كثرتها عظيمةً بالقياس إلى ضآلة احتمال المطابقة في الفرصة الواحدة. فليس كلّ احتمالٍ تضاعف صار قريبًا، كما أنّ الشيء البالغ الصغر قد يُضاعَف مرارًا ويبقى مع ذلك بالغ الصغر.

ومن ثَمّ، فمن احتجّ بكثرة الفرص لإسقاط دلالة المطابقة، فعليه أن يبيّن أنّ الزمان قد أتاح من الفرص ما يصلح لإنتاج مجموع قيود الخبر، وأنّ تلك الفرص بلغت من الكثرة ما يصحّ معه زوال استبعاد المطابقة اتفاقًا. وأمّا مجرّد القول بأنّ الفرص تتكاثر بتطاول القرون، فليس بيانًا لعددها، ولا لاحتمال المطابقة فيها، فضلًا عن أن يكون دليلًا على رجحان المصادفة.

ولا يُقال: إنّ الخبر لما خلا من تعيين الأجل كانت فرص تحقّقه غير متناهية؛ فإنّ عدم ذكر الحدّ الزمني ليس دليلًا على عدم وجود حدٍّ للفرص في نفس الأمر. فقد يتعلّق الخبر بأشخاصٍ وأحوالٍ لا تبقى أبدًا، وتتوقّف مطابقته على أسبابٍ لا تدوم، فيكون للفرص أمدٌ تقتضيه طبيعة الحادثة،

وإن لم يُصرَّح به في لفظ الخبر. وقد يطول هذا الأمد أو يقصر، وقد تتكرّر فيه الفرص أو تقلّ؛ وإنما يُعرف ذلك بالنظر في موضوع الخبر وأسباب تحقّقه، لا بمجرّد خلوّه من التاريخ. وأمّا إن ثبت أنّ الفرص تتجدّد على وجهٍ يُعتدّ به في أمدٍ طويل، فلا ريب أنّ ذلك يُحسب في تقدير احتمال المصادفة؛ إذ المقصود تحقيق عدد الفرص وأثرها، لا نفي أثرها بإطلاق.

بل في وقوع المطابقة بالفعل خلال مدّةٍ محدودة بين صدور الخبر والحادثة ما يُعين على حصر الفرص التي تهيّأت في تلك المدّة؛ إذ المعتبر ليس عدد السنين، بل ما تقتضيه طبيعة الخبر من اجتماع ظروفٍ تصلح لإنتاج قيوده: كقيام قوّةٍ عظيمة من قوم المشرق الموصوفين، واجتماع أسباب سلطانها وقدرتها على غزو بلاد المسلمين، وتهيّؤ دواعي زحفها إلى العراق دون غيره، وتمكّنها من بلوغ سواده وشطّ الفرات، وقيام أحوالٍ تُفضي إلى إجلاء أهله إلى البادية، ثم زوال ما يمنع عودتهم وتهيّؤ أسباب استقرار معاشهم. وهذه ظروفٌ عظيمة لا تتجدّد بتجدّد السنين، ولا يستلزم حصولُ بعضها حصولَ بقيّتها. فإذا نُظر في الفرص التي تهيّأت لها مقدماتُ هذه الحوادث على أوسع تقديرٍ معقول، ثم في احتمال استيفائها سائر القيود، لم تبلغ كثرتُها ما يرفع ندرة المطابقة، فبقي الاستدلال بها قائمًا.

فالتقييد بزمنٍ معيّن، وإن كان أوكد في تخصيص الخبر، وأبلغ في استبعاد إصابته اتفاقًا، فليس بشرطٍ في الدلالة؛ إذ العبرة ليست بمجرّد ضيق

الأجل أو سعته، بل بما يبقى من احتمال اجتماع القيود بعد اعتبار جميع الفرص التي يصلح وقوعها فيها. وقد يكون الخبر الذي لم يُعيَّن له أجلٌ أشدَّ ندرةً في مطابقته من خبرٍ عُيّنت له سنة، إذا كانت قيوده الأخرى بالغةً من الخصوصية مبلغًا لا تكافئه كثرة الفرص المتاحة له.

والحاصل أنّه لا يصحّ الانتقال من عدم تعيين زمن الوقوع إلى كثرة الفرص، ولا من كثرة الفرص إلى رجحان المصادفة، إلا بدليلٍ يبيّن مقدار هذه الكثرة، وأثرها في احتمال المطابقة. فإذا ثبت سبقُ الخبر للحادثة، واستقرارُ قيوده قبل وقوعها، وتحقُّقُ المطابقة من غير تواطؤٍ ولا تدبيرٍ لإنفاذ الخبر، وثبت أنّ اجتماع تلك القيود على سبيل الاتفاق بالغ الندرة حتى بعد احتساب الفرص المتاحة، كانت المطابقة لا تحتمل الصدفة والاتفاق، لا يقدح فيها مجرّد اتساع الزمان.

فتدبّر هذا الأصل؛ فإنّ اتساع الزمان إنما ينفع المعترض بقدر ما يثبت به من زيادة احتمال المصادفة، لا بقدر ما يتوهّمه من كثرة السنين؛ وبين الأمرين فرقٌ جليل، وعليه مدار الجواب.

وإن قيل: إنّ هذا الخبر لا يتطرّق إليه النقض؛ إذ لم يُضرَب لوقوعه أجلٌ معلوم، فمهما انقضت القرون ولم يقع، أمكن أن يقال: لم يأتِ أوانه بعد. وما لا سبيل إلى تكذيبه فلا سبيل إلى إثباته؛ إذ لو صحّ إثبات ما امتنع تكذيبه، لكان كلُّ خبرٍ عن مستقبلٍ غير مؤقّتٍ صالحًا للاحتجاج، وإن لم

يقع شيءٌ من مضمونه.

قلنا: إنّ هذا الاعتراض مبنيٌّ على دعوى التلازم بين قابلية الإثبات verifiability وقابلية التكذيب falsifiability، وهي ممنوعة، فإنّ طريق إثبات القضية غير طريق نفيها، وقد يتيسّر أحدهما بشاهدٍ واحد، ولا يتيسّر الآخر إلا باستقراءٍ لا يتناهى. وليس عجز الناظر عن الثاني موجبًا لعجزه عن الأول، كما لا يكون تعذّر الإثبات موجبًا لتعذّر النفي.

وبيانه أنّ القضايا الوجودية يكفي في إثباتها تحقّق فردٍ واحدٍ ممّا حكمت بوجوده، ولا يصحّ نفيها إلا بنفي جميع أفراده الممكنة؛ وأمّا القضايا الكلية فيكفي في إبطالها فردٌ واحدٌ مخالف، ولا يثبت عمومها باستقراء بعض الأفراد. فلو قال قائل: «في البحر سمكةٌ على نعتٍ مخصوص»، ثم وُجدت، ثبت صدق قوله، وإن تعذّر قبل ذلك تكذيبه لاستحالة استيعاب ما في البحار.

ولو قال: «كلُّ سمك البحر على ذلك النعت»، ثم وُجدت سمكةٌ مخالفة، بطل قوله، وإن تعذّر إثبات عمومه باستقراءٍ ناقص. فهذه قضيةٌ يقبل مضمونها الإثباتَ ولا يقبل التكذيبَ باستقراءٍ محدود، وتلك قضيةٌ يقبل مضمونها التكذيبَ ولا يقبل الإثباتَ بمثل ذلك الاستقراء؛ فكيف يُجعل امتناع أحد الطرفين مستلزمًا لامتناع الآخر، وهما مختلفان في مناط الحكم؟

وكذلك الخبر عن وقوع شيءٍ في مستقبلٍ غير محدود؛ فإنّ مدلوله

حصولُ ذلك الشيء في بعض الأزمنة الآتية، لا حصوله في جميعها. فإذا وقع في زمنٍ منها، ثبت صدق مضمونه، ولا يحتاج إثبات الوجود بعد حصوله إلى استقراء ما بقي من الزمان، وأمّا نفيه فيقتضي العلم بخلوّ المستقبل كلّه من ذلك الوقوع، ولا يكفي فيه خلوُّ بعض الأزمنة، مهما امتدّت. فالإثبات متعلّق بحصول فردٍ من أفراد الممكن، والنفي متعلّق بانتفاء جميع أفراده، ولا يلزم من تعذّر الإحاطة بالجميع تعذّر العلم بالواحد.

وتحقيقه أنّ قول القائل: «سيكون كذا يومًا ما»، نقيضُه: «لن يكون ذلك في شيءٍ من الأيام الآتية»، فإذا مضت مئة سنةٍ ولم يقع، لم يثبت النقيض، لجواز وقوعه فيما بعدها. فإذا وقع في السنة التالية، ثبت الأصل، إذ قد حصل ما كان إثباته متوقفًا على حصوله. فعدم الوقوع في الزمن الماضي لا يساوي عدم الوقوع في الزمان كله، بخلاف حصوله في بعض الزمان، فإنّه بنفسه حصولٌ في الزمان. فالسلب الكلي لا يثبت بسلبٍ جزئي، والإيجاب الجزئي يثبت بفردٍ واحد.

والحاصل أنّ الخبر عن وقوع أمرٍ في مستقبلٍ غير مؤقّت قد يتعذّر القطع بكذبه ما دام لم يقع، ثمّ يتيسّر القطع بصدق مضمونه إذا وقع، وليس في ذلك تناقض، لأنّ الذي يتعذّر إثباته عند عدم الوقوع هو السلب المستغرق لجميع الأزمنة، والذي يثبت عند الوقوع هو الإيجاب المتحقق في بعضها.

فإذا أردتَ جمعَ ما تقدّم في أقصر صورةٍ جامعة، فقل: العلمُ بهذا المستقبل المخصوص إمّا أن يكون من طرق العادة، وإمّا أن يكون من غيرها.

وما كان من طرق العادة فإمّا تخمينٌ بلا أمارة، وإمّا استنباطٌ من أمارة.

وكل من التخمين والاستنباط باطل لما تقدم، فبطل أن يكون من طرق العادة، فتعيّن أنّه من غيرها.

فلم يبقَ بعد كل هذا إلا الإذعانُ لنداء العقل: أنَّ هذا الإخبار لم يصدُر إلا عمّن يُوحى إليه، ويُعلِّمه من أحاط بكلِّ شيءٍ علمًا. فسبحان من أجرى على لسان نبيِّه وصحابتِه من دلائل صدقه ما يزداد به المؤمنون إيمانًا، وتقوم به الحجّةُ على المعاندين.

خاتمة

فهذا منتهى ما يسّره الله من تحقيق هذا الخبر، واستقصاء طرقه، وتمييز ثابته، وتحرير وقائعه، ومقابلة ما تقدّم من أنبائه بما تأخّر من حوادثه؛ حتى ظهر من ائتلاف أجزائه، وتظاهر شواهده، واجتماع تعييناته، ما لا ينهض بتفسيره اتفاقُ التخمين، ولا تستقلّ باستخراجه مقدّماتُ العصر؛ فكان في ذلك، على ما بيّنّا، عَلَمٌ من أعلام النبوّة، وشاهدٌ من شواهد صدق الرسالة.

وقد بذلنا في تحقيقه وُسعنا، واستفرغنا في تمحيصه جهدنا؛ فما كان فيه من صوابٍ فمن فضل الله وتوفيقه، وما اعتراه من زللٍ فمن قصورنا وتقصيرنا.

والله نسأل أن ينفع به، وأن يجعله ذُخرًا لنا يوم نلقاه؛ فهو الموفّق للصواب، والهادي إلى سبيل الرشاد.

وكان الفراغ من تسطيره يوم السبت، الثاني عشر من جُمادى الأولى، سنة ثمانٍ وأربعين وأربعمائةٍ وألفٍ من الهجرة النبوية.

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وصلّى الله على نبيّه محمدٍ وآله وصحبه، وسلّم تسليمًا.

❊

انتهى بحمد الله وحُسن عونه، وحسبُنا الله ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين.